معاجم المُصْطَلَحِيَّات

في تراث العربية

مدخل للاستثمار المعاصر



الأستاذ الدكتور

خالد فهمي

كلية الآداب / جامعة المنوفية

دار الوفاء

دار النشر للجامعات

معاجم المصطلحيات

فى تراث العربية

مدخل للاستثمار المعاصر

فهرسة في أثناء النشر

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

فهمي ، خالد
معاجم المصطلحيات في تراث العربية: مدخل للاستثمار المعاصر/تأليف خالد فهمي؛ تقديم سعد مصلوح.
ط1 - القاهرة: دار النشر للجامعات، 2017.
336 ص، 24 سم.

1- التراث الإسلامي – مصطلحات 2- التراث العربي – مصطلحات
أ- مصلوح، سعد (مقدم) ب- العنوان 301.2095303
أ- العنوان

تاريخ الإصدار: 1438هـ - 2017م

حقوق الطبع: محفوظة للناشر

رقم الإيداع: 2013/1519

الكود: 2/240

دار النشر للجامعات

ص.ب (130 محمد فريد) القاهرة 11518

www.darannshr@hotmail.com






معاجم المصطلحيات

في

تراث العربية

مدخل للاستثمار المعاصر

تأليف

الأستاذ الدكتور/ خالد فهمى

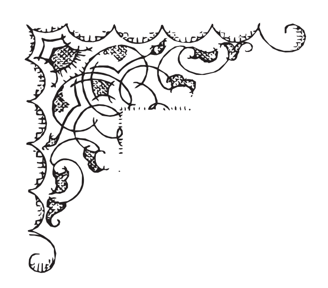
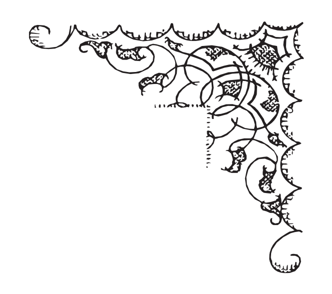
كلية الآداب / جامعة المنوفية

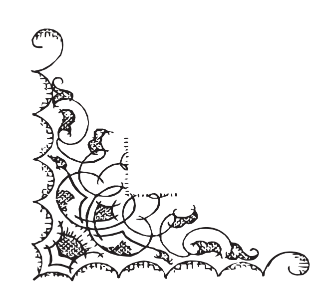
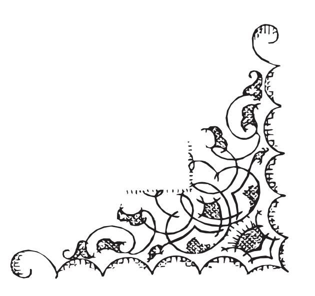
تقديم

الأستاذ الدكتور/ سعد مصلوح

كلية الآداب / جامعة الكويت



تقديم

الحمد لله واجب الوجود، والصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود، وبعد..

فقد رغب إلىّ الباحث الجاد والابن البار العزيز/ خالد فهمى صاحب هذا الكتاب تفضلًا منه وحسن ظـن، أن أكتب كلمة أقدم بها لعمله، ولم يعفنى من تلكم المهمة لـواذًا أو تثـاقلًا منـى إلى الأرض، فـما زلـت أرى أن العمل قمين أن يصل إلى قارئه كفاحًا بلا كلفة من تقديم أو تصدير، ولكن لم يكن مع إصراره من الامتثـال بـد، وما أن أجريت القلم على صفحة القرطاس حتى حبب اللـه إلىّ الأمر وزينه فى قلبى، فليس أجمل من أن يحيا عمل، عكف عليه صاحبه ونصب له حتى جاء غاية فى بابه بفضل من اللـه ونعمة.

وعندى أن آية الرصانة ومناط الجدوى فى المنجز البحثى ثلاث؛ استكمال العدة، وارتياد المجهول، ومصـابرة الصعاب، وأن العمل العلمى يرتقى فى سلم الإنجاز بحسب قسمه من هذه الثلاث؛ فسلوك الـدرب المـأنوس لا يحدث متعة، ولا ينتج معرفة، وتقحم المرء على ما لا يحسنه لا يليق بطالب علم، وأما معالجة المسائل تخطفًا وتأبيشًا من غير صبر وتصبر ومصابرة- فقد تكون سبيلًا وطيئة لاحتياز المنصـب والوجاهـة، ولكنـه كسـب هـو بالخسارة أشبه.

وأشهد أن هذا السفر اللطيف قد برئ من هذه الآفات، وأنه استوفى شروط الرصـانة وآياتهـا عـلى وجههـا، وهيأ لقارئه مدخلًا كريمًا إلى عالم المعجمات المصطلحية فى تـراث العربيـة؛ فـأدى بـذلكم لجهـد الأسـلاف حقًّـا واجب الأداء، ووصل ماضى هذا المبحث الجليل بحاضره المتجدد.

ولست أريد بهذه الكلمات تزكية الكتاب والكاتب على السنة الجارية فى هذا المقام؛ فإن كلـيهما فى غنيـة عن ذلك، ولكنه حق على المشتغلين بكل علم أن يحتفوا بما هو جاد ورصين أكبر الحفاية؛ حتـى يشـيع الفضـل ويبور الجهل، وتستبين لأهل العلم سنة متبعة فى الإتقان والتجويد. عـلى أن مـن ثوابـت المزيـة لهـذا الكتـاب أمور، أستشعر كثيرًا من الرضا؛ إذ أضمنها هذا التقديم؛ فأما أولاها: فضخامة عدة المصادر التى جرى اعتبارهـا، بما يوثق نسبة الكاتب الفاضل إلى أولى العزم من الباحثين.

وأما الثانية: فالقدرة الظاهرة على الإحاطة بالمشكل البحثى، واستيفاء القسـمة فى أبوابـه وفصـوله لأمـات المسائل وفروعها، بما لا يدع مزيدًا لمستزيد.

وأما الثالثة: فالدأب الدائب على التحليل والتعليل، وإقامة الوزن بالقسط فى الحكومة عند اشتجار الخلاف.

وأما الرابعة: فيأتيك نبؤها؛ إذ إن هذا العمل فيما مر على هو من نوادر الكتب التى تبدهك فيها الحواشى بثراء ثرى، فهى ليست ضمائم ولا ذيولًا ولا فضولًا، ولكنها موارد حافلة بالفوائد، ومعارض للصبر الباذخ على استقراء الدقائق واستيعاب التفاصيل، واستكمال النواقص وتذييل القوالص؛ حتى يعتضد المتن بالحاشية فى اتساق يمتع العقل.

وأما الخامسة: فاستعانة المعارف اللسانية المعاصرة لتكون معتمد الباحث فى المقاربة والاستنباط والوصف والتقويم.

أما وقد سلمت للكتاب شروط الرصانة وثلاث آياتها من ارتياد للمجهول، واستكمال للعدة، ومصابرة للصعاب- فليس على الباحث المحسن من سبيل بعد، فما سوى ذلك من دقائق التفاصيل وفروع المسائل وفوائد الفوائد- هى أمور تختلف عليها وفيها الاجتهادات، وهى فى جنب العمل يكون وفاء لا نقصا، وإيجابا لا سلبا، ولئن فتح الباب واسعًا بها أمام حروف التمنى والترجى، وأدوات الاستدراك والإضراب- فإن ذلك كله مما هو مناط لتباين الأحكام والنقود يستحيل موائز للعمل تثقل بها موازينه، وفى ذلك فليتنافس المتنافسون.

سعد عبد العزيز مصلوح



معاجم المصطلحيات
في العربية
النشأة والمنهج

المقدمة

الحمد لله الذى برأ الإنسان، وعلمه البيان، وجعل من معجز أمره اختلاف اللسان، حمدًا يستوعب شكره، ويهدى إلى الإقرار والاعتراف بفضله.

الحمد لله الذى نزل القرآن وفجر به علومًا وحكمًا وفنونًا، حمدًا يقود إلى الدلالة على علوه، وصدق ما وعد بحفظه من كتبه، وبعد.

فهذا كتاب معاجم المصطلحيات فى العربية، والمقصود بها معاجم المصطلحات المتعددة العلوم عند العرب؛ أى التى جمعت بين دفتيها مصطلحات العلوم المختلفة، التى عرفتها الحضارة الإسلامية ودونتها باللسان العربى، وهى ما يسميها الدكتور إبراهيم بن مراد فى كتابه: دراسات فى المعجم العربى (ص11) بمعاجم "المصطلحات الفنية العامة فى مختلف أنواع المعرفة".

وقد اخترنا هذا العنوان طلبًا للإيجاز أو الاختصار. والمصطلحيات جمع مصطلحية، وهى كما يقرر الدكتور محمد محمد حلمى هليل: "جملة المصطلحات التى تمثل منظومة من التصورات داخل حقل بعينه، مثال: مصطلحية علم النفس" [1] وهى بهذا ترجمة للفظ الإنجليزى "terminology"، وهو ما يؤكده الدكتور رمزى منير البعلبكى فى معجمه: معجم المصطلحات اللغوية (501) بقوله: "مصطلحية = terminology، أي: مجموع المصطلحات المستخدمة فى فرع من فروع المعرفة، كمصطلحات العروض أو البلاغة أو الرياضيات".

ولما كان تاريخ التأليف عند العرب قد عرف صنفًا من هذه المعاجم، جمعت مصطلحات العلوم التى عرفتها الحضارة العربية- صح استخدام جمع المصطلحية على ما تقدم [2].

وقد دفع إلى العناية بهذه الطائفة من المعاجم الخاصة أو الاصطلاحية- مجموعة أمور، لعل أهمها هو خلو المكتبة المعجمية العربية من دراسة مفردة تعنى بهذا النوع من المعاجم، على الرغم من الالتفات المبكر فى العصر الحديث إلى عناية تاريخ المعجم العربى بمعاجم المصطلحات على ما يقرره الدكتور حسين نصار فى دراسته الرائدة: المعجم العربى نشأته وتطوره (69/1)، حيث

---

(1) مقدمة فى المصطلحية، ص16، حاشية رقم (3).

(2) انظر كذلك: dictionary of lexicography , 140 المعنى الوارد تحت الرقم (3) وفيه ظهور لمعنى الحقل المساوى للعلم.

يقول: "وأُلفت كتب كثيرة فى مصطلحات العلوم المختلفة، ولكن شيئًا منها لم يصل إلى مبلغ شيوع معجمات الفقه فى اللغة نفسها (يقصد العربية)، وإلى أن يكون معجمًا لغويًا- فى جانب عنايته بالمصطلحات- مثل كتاب: المطرزى يقصد (المغرب فى ترتيب المعرب)، و(المصباح المنير) للفيومى، ولذلك لم نتعرض لها، بل نكتفى بالإشارة إلى أسماء بعضها، مثل: مفاتيح العلوم للخوارزمى، وكليات أبى البقاء الكفوى، وتعريفات السيد الشريف الجرجانى، وكشاف اصطلاحات الفنون لمحمد بن على التهانوى، وغيرها".

ونحن نرى أن استبعاد الدكتور حسين نصار لدراسة المعاجم الاصطلاحية المتعددة العلوم أو العامة، أو ما سميناها بمعاجم المصطلحيات- راجع إلى أمرين، هما:

أ- قلة هذه المعاجم وعدم شيوعها، مقارنة بمعجمات الفقه التى ذكرها فى معرض حديثه.

ب- ندرة العناصر التى تقترب بها من إطار مفهوم المعاجم اللغوية.

وهما مسوغان يمكن مراجعة الكلام حولهما؛ إذ عرض الدكتور حسين نصار - فى أثناء حديثه عن معاجم الفقه - لخمسة معاجم فقط، هى بترتيبه:

1- الزاهر للأزهرى 370هـ.
2- المغرب للمطرزى 616هـ.
3- تهذيب الأسماء واللغات للنووى 676هـ.
4- لغات مختصر بن الحاجب للأموى 806هـ.
5- المصباح المنير للفيومى770هـ.

وبإزاء هذه الخمسة [1] ذكر أربعة من معاجم المصطلحيات فى النص السابق مختتمًا الفقرة بالإحالة إلى غيرها، وبهذا يكون السبب الأول الذى دفعه إلى عدم الاعتداد بها وإدراجها فى دراسته بهذا الشكل واهيًا، ولاسيما عندما يصل بها كتابنا هذا إلى حدود العشرة معاجم.

(1) وصل بها الدكتور خالد فهمى فى كتابه (تراث المعاجم الفقهية فى العربية)، القاهرة، سنة 2003م - إلى أربعين معجمًا فقهيًا، وصل منها فعليًا عشرون معجمًا، درسها دراسة معجمية موزعة على مدرستين، هما:

- مدرسة الترتيب الفقهى باتجاهيه الخالص والعلمى.
- مدرسة الترتيب الهجائى الخالص والعلمى والموسوعى.

ومن جهة أخرى، فإن الدفع بأنها لم تصل فى عنايتها بالعناصر اللغوية المتعلقة بالحديث عن المصطلحات وشروحها، مقارنة بغيرها من معاجم الفقه التى درسها - أمر سيثبت البحث حاجته إلى المراجعة؛ إذ سنرى أن ثمة عناية بكثير من العناصر اللغوية؛ صوتية وصرفية ونحوية وغيرها، قد جاءت منضوية تحت المداخل/ أو المصطلحات.

من أجل ذلك الإهمال توجهت عزيمتنا لدراسة هذه المعجمات الاصطلاحية العربية المتعددة العلوم [(1)] فائقة القيمة واسعة الخطر.

على أن المتأمل لمسيرة مصطلحات العلوم الإسلامية العربية، التى عنى بها المعجميون، وألفوا من أجل العناية بها معاجم المصطلحيات- لا تخطئ عينه رؤية العالم رؤية متكاملة شاملة، فيها الحسى المادى بجوار المعنوى الذهنى؛ بمعنى أن تأمل المصطلحيات باعتبارها نصا أو بنية متكاملة، يدل على أن الإسلام لم يهمش الروح أو يغتالها منتصرًا للمادة أو الحس، مما يؤكد مقولة شمول الإسلام الذى أنتج هذه المنظومة من المعارف، التى قامت هذه المعاجم الاصطلاحية لخدمتها. وهو الأمر الذى تنكر له العلم الحديث عندما لم يهتم ذلك العلم الحديث بالأهداف النموذجية أو الأخلاقية أو الغايات، التى يفترض أن المعرفة والعلم وما إليهما، تتجه نحوها، أو سوف تتجه نحوها؛ إذ إن العلم الحديث جعل الأشياء تبدو فى حالة من الحسية الصارخة، وتناست المشاعر أو المعنوى، كما يقرر الدكتور عبد اللـه الغذامى فى كتابه النقد الثقافى (ص38).

ومن جهة أخرى فإذا كانت اللغة تتيح لمستعمليها قدرًا من الحرية فى إطار التعبير بها- فإن هذه الحرية ولو كانت محاصرة ببعض القيود، تبدو سرابًا فى إطار التعامل مع اللغة المقيدة/ الاصطلاحية.

---

(1) ومن المهم أن نشير إلى أن ثمة عناية- وإن تكن محدودة- بمعاجم المصطلحات المفردة العلم، أو الخاصة بمصطلحات علم بعينه إلى وقت قريب، من مثل:

- كتاب الدكتور/ إبراهيم مراد: المعجم العربى المختص حتى منتصف القرن الحادى عشر الهجرى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، سنة 1993م، وهى خالصة لمعاجم المصطلحات الطبية فى المفهوم العلمى العربى.
- كتاب الدكتور/ خالد فهمى: تراث المعاجم الفقهية فى العربية، مكتبة إيتراك بالقاهرة، سنة 2003م.
- كتاب الدكتور/ خالد فهمى: المعاجم الأصولية فى العربية، مكتبة إيتراك بالقاهرة، سنة 2005م.
- كتاب الدكتور/ مصطفى إبراهيم على: معاجم المصطلح الصوفى فى ضوء البحث المعجمى الحديث، مكتبة دار الوفاء، القاهرة/ المنصورة، سنة 1989م.

هذا بالإضافة إلى عدد آخر أكبر مما سبق، اعتنى بمعجم بعينه، أو بمعجمية معجمى بعينه، من مثل ما كتب عن جهود المعجمية الاصطلاحية، وجهود الكاشانى المعجمية الاصطلاحية لعلى القاسمى، وغيره.

وإذا كان ثمة تأرجح بين فكرتى (نحن نتكلم اللغة/ أو اللغة هى التى تتكلم)- فإنها تبدو إلى حد كبير محسومة لمصلحة الفكرة الثانية.

وربما صح من بعض الزوايا القول إن لغة الاصطلاح تمارس قهرًا لمستعملها أو لمن يريد استعمالها، تتجلى أولى أشكال ذلك القهر أو الإكراه فى أن المستعمل لها ملزم مضطر إلى التوقف عند حدود مرسومة، لا يمكنه تخطى حاجزها من جانب، كما أنه ملزم بالابتعاد تمامًا عن دائرة التوسع/ المجاز حيال التعامل معها من جانب آخر.

كل ذلك يجعلنا نقرر أن الكلمة/ المصطلح خزينة متخمة بمعان من نوع خاص، ثم إنها لا تبوح بكنوزها إلا وفق اشتراطات قاسية، يمكن إجمالها فيما يمكن أن نسميه بمناخ تحديد المجال، أو ضبط مفاتيحها على شفرة محدودة، لا يجوز إهمال علامة ولو كانت هذه العلامة ضئيلة!

ويزداد الأمر خطرًا مع المصطلحات العربية فى تنوعها الشرعى والحكمى؛ ذلك أن العربية تمتلك تركيبًا مزدوجًا؛ الأول: هو ما سمح لها بتلقى الكتاب المنزل. والثانى: يتعلق نوعًا ما بما سمح لهذه اللغات (يقصد السامية ومنها العربية) فيما بعد أن تلحق، وأن تقود كل الفكر الإنسانى، وعلى الأخص الفكر العلمى، خلال مئات السنين. على ما يقرر الأستاذ مالك بن نبى (1973م) رحمه الله فى كتابه: (من أجل التغيير) (61).

كل ذلك صحيح إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن لكل مصطلح أكثر من معناه اللغوى/ أو المعجمى، بل علينا أن نقر بأن لكثير من المصطلحات فى حيز هذه اللغة شحنات عاطفية وأخلاقية ارتسمت عبر تاريخ الثقافة [1]، من أجل ذلك ولغيره كانت هذه الدراسة.

على أن الإنصاف والأمانة تقتضى أن نذكر أن عددًا من الدارسين كان قد سبق إلى دراسة عدد من معاجم المصطلحيات بشكل موجز وسريع، منها:

* دراسة الدكتور/ إبراهيم مدكور -رحمه الله- بعنوان: (المعجمات العربية المتخصصة)، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد 34/ ص16 (لسنة 1394هـ -1974م)، أشار فيها إلى ثلاثة من معاجم المصطلحيات، هى مفاتيح العلوم، والتعريفات، وكشاف اصطلاحات العلوم.

* ما كتبه الدكتور/ أحمد مطلوب، بعنوان: المصطلحات العلمية فى مفاتيح العلوم، فى كتابه: بحوث لغوية، ص161- 203.

---

(1) انظر: مشكلة الأفكار، لمالك بن نبى، 144.

* دراسة الدكتور/ بركات محمد مراد بعنوان: (الخوارزمى بين مفاتيح العلوم والمصطلح العلمى)، نشرها بمجلة جذور (ج 14/ مج 7 لسنة 1424هـ = 2003 م)، ص281-296.

* ما كتبه الدكتور حلمى خليل عن مفاتيح العلوم فى كتابه: (مقدمة لدراسة التراث المعجمى العربى) ص478-496.

* ما كتبه الدكتور رمضان عبد التواب- رحمه الله- فى كتابه: دراسات وتعليقات فى اللغة، فى فصل معاجم المصطلحات العربية، حيث عرض بشكل موجز جدًّا لأربعة منها تحت عنوان: المعاجم العامة للمصطلحات العربية، ص40- 49.

* ما كتبه الدكتور محمد حسن عبد العزيز فى كتابه: (المصطلح العلمى عند العرب، تاريخه ومصادره ونظريته) [(1)] تحت عنوان: المصادر المعرفية/ المتخصصة (المصادر العامة) ص107- 118.

وبعد، فقد جاء الكتاب مشتملًا على ثلاثة أبواب، كما يلى:

الباب التمهيدى بعنوان: (معاجم المصطلحيات فى العربية: نشأتها وتراثها)، وفيه فصلان:

الأول: معاجم المصطلحيات عند العرب (نشأتها وتاريخ التأليف فيها).

الثانى: معاجم المصطلحيات عند العرب (دراسة توثيقية إحصائية).

الباب الأول بعنوان: (مناهج العلماء فى تأليف معاجم المصطلحيات فى العربية)، وفيه فصلان:

الفصل الأول: المصطلحيات فى غير معاجم المصطلحيات (تراث مؤلفات تصنيف العلوم).

الفصل الثانى: معاجم المصطلحيات فى العربية- دراسة فى المنهج والمصادر (مدرسة الترتيب العلمى/ الموضوعى = مدرسة المصطلحيات/ مدرسة الترتيب الهجائى).

---

(1) أعاد نشر ما كتبه عن مفاتيح العلوم فى مقدمة نشرة الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر، سنة 2004م، لكتاب مفاتيح العلوم للخوارزمى، بتحقيق فان فلوتن، ص15- 66.

كما أشار إليها الدكتور خالد فهمى عند دراسته لمعاجم المصطلحات الفقهية والأصولية حيث خصص جزءًا لدراسة المصطلح الفقهى والأصولى فيها فى كتابيه: تراث المعاجم الفقهية فى العربية، ص46- 57، والمعاجم الأصولية فى العربية، ص71- 92، مقدمًا بين يديها بالحديث عن مناهجها وطرق ترتيبها.

الباب الثانى: (صناعة معاجم المصطلحيات فى العربية فى ضوء أصول صناعة المعجم الحديث)، وفيه أربعة فصول:

الأول: دور المقدمات والملاحق فيها.

الثانى: ترتيب المداخل/ المصطلحات خارجيًّا وداخليًّا فيها.

الثالث: طرق شرح المعانى فيها.

الرابع: وظائف معاجم المصطلحيات وأغراضها.

الباب الثالث: قضايا الدلالة فى معاجم المصطلحيات فى العربية، وفيه فصلان:

الفصل الأول: عوامل التطور الدلالى، وأثرها فى تفسير ظهور معاجم المصطلحيات فى العربية.

الفصل الثانى: العلاقات الدلالية بين المصطلحات فى معاجم المصطلحيات فى العربية.

الملاحق: ملحق بقائمة عناوين معاجم المصطلحيات فى العربية مرتبة تاريخيًّا.

وقد حاولت فى هذه الدراسة أن أبرز ما أبدعه المعجميون المختصون فى إطار الزمان الذى عاشوا فيه، والأهداف التى حكمتهم، والوسائل التى أتيحت لهم- قدر الإمكان- من غير افتئات عليهم أو تضخيم لمنجزهم.

ولقد شاء الله - سبحانه- لهذا الكتاب أن يتأخر زمنًا ليس بقليل؛ بسبب من سوء إدارة العلم فى بلادنا؛ فلقد أخرنى طلب (معجم) الحدود لابن هبة الله الطبيب ما يزيد على عام كامل، ففى كل مرة أطلبه من مكتبة الإسكندرية- بعدما نقل إليها ضمن مخطوطات بلدية الإسكندرية- يتعللون بما يثير السخرية؛ فمرة يتحججون بقدمها وحاجتها إلى الترميم، ومرة يعلنون أنها فى معرض للمخطوطات الألفية، ومرة أخرى يقولون إنها فى التصوير، حتى يسر الله - سبحانه- لى الاطلاع عليها بمعرفة الصديق الكريم الدكتور محمد سليمان نائب مدير إدارة المخطوطات بالمكتبة المذكورة، وذلك فى آخر شهر ذى القعدة (1426هـ)، الموافق أواخر ديسمبر من عام (2005م)، ومثل هذه المعوقات، وما على شاكلتها كثير، ولولا بقية من يقين لنفض أهل العلم أيديهم مما يعالجون.

وبعد، فالحمد لله على فضله ومنه، وأسأله سبحانه أن يغفر لى خطيئتى وجهلى وإسرافى فى أمرى، وما هو أعلم به منى، وأسأله سبحانه أن يغفر لى جدى وهزلى، وخطئى وعمدى، وكل

ذلك عندى، وأدعوه سبحانه أن يغفر لى ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، هو المقدم وهو المـؤخر وهو على كل شىء قدير [1].

* * *

(1) من حديث أبى موسى الأشعرى، عن النبى صلى الله عليه وسلم فى كتـاب الـدعوات الكبـير للبيهقـى/ رقـم 131/1، وهـو متفـق عليه.



الباب التمهيدى

معاجم المصطلحيات فى العربية

(نشأتها وتراثها)

الفصل الأول

معاجم المصطلحيات عند العرب

(نشأتها وتاريخ التأليف فيها)

إن مراجعة مؤلفات النظرية اللغوية عند العرب توقفنا على مدى فطنتهم لواحد من أهم أسباب ظهور اللغة الاصطلاحية فى تاريخ العربية وبنية مدونتها اللغوية (lexicon)، ألا وهو السبب الإسلامى الذى عنون له ابن فارس فى كتابه (الصاحبى) فى فقه اللغة بقوله: الأسباب الإسلامية؛ يقول فيه: "كانت العرب فى جاهليتها على إرث آبائهم فى لغاتهم، فلما جاء الله - جل ثناؤه- بالإسلام، نقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخر، بزيادات زيدت وشرائع شرعت وشرائط شرطت" [1].

ففى هذا النص الموجز يقرر ابن فارس أن الإسلام هو الذى أحدث هذه النقلة النوعية الجبارة فى تاريخ الألفاظ العربية، وهو المسئول الحقيقى الأول عن الانتقال بكثير من ألفاظ اللغة من مواضع إلى مواضع، على حد تعبير الصاحبى فيما نقل سابقًا.

وإذا كانت مصطلحات علوم، من مثل علم الفقه وعلم أصول الفقه قد نص فى نشأتها على التأثير المباشر للإسلام فى أمر وجودها وقيامتها- فإن ذلك النص والتصريح فى شأن مصطلحات بقية العلوم التى شهدتها منظومة المعارف فى الحضارة العربية، كان حاضرًا لم يغب عن ذهن فقهاء اللغة العربية قديمًا. يقول ابن فارس إن الإسلام أوجد لكل لفظ من الألفاظ التى اعتمدتها العلوم الإسلامية العربية - بجوار معناها اللغوى- معنى آخر أحدثه الإسلام وجاء به، ويمثل على ذلك بألفاظ كثيرة مما انتخبه علم الفقه، منها قوله: "فالوجه فى هذا إذا سئل الإنسان عنه أن يقول فى الصلاة اسمان؛ لغوى وشرعى". ويذكر ما كانت العرب تعرفه، ثم ما جاء الإسلام به [2]، ثم يعقب بعد ذلك مباشرة فيقول: "وهو قياس ما تركنا ذكره من سائر العلوم؛ كالنحو والعروض والشعر، كل ذلك له اسمان؛ لغوى وصناعى" [3].

---

(1) الصاحبى (صقر) 78، وانظر: تراث المعاجم الفقهية 13 وما بعدها، والمعاجم الأصولية العربية 17، وما بعدها.

(2) الصاحبى (صقر) 86.

(3) الصاحبى (صقر) 86.

وكلمة "الصناعى" هذه التى وردت فى نهاية النقل السابق، هى المعنى المباشر لما يسمى ببنية علم ما. واستخدام لفظ "الصناعى" غير مستغرب من أكثر من جانب، لعل أهمها أنه مصطلح له توهجه فى مصطلحات المعجم، ومن جانب آخر لا يصح أن يراد "بالصناعة" ذلك المعنى الضيق المقصود من هذا اللفظ بصفة عامة فى البلاد الإسلامية، وإنما يقصد بها كل الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم التى تدخل فى مفهوم الصناعة [1]، وعلى هذا ينبغى أن تحمل هذه اللفظة فى كلام ابن فارس.

استقر إذن القول على أنه لولا الإسلام لما ظهرت منظومة المصطلحات العربية، وهو الأمر الذى يعضده السيوطى عندما ساق ما سبق أن قرره ابن فارس نقلًا عنه، وهو يقرر ما يشبه القانون العام الحاكم فى هذا السياق أنه: "كانت حدثت فى صدر الإسلام أسماء"[2].

ثم يضيف شيئًا آخر عندما يقرر أن أسماء كانت فزالت بزوال معانيها؛ أى أنها لما أبطلها الإسلام صارت بهذه الدلالات المبطلة تاريخًا ميتًا.

كل ذلك الذى يقرره فقهاء العربية من ابن فارس إلى السيوطى مرجع الفضل فيه كامن فى مجيء الإسلام[3].

كان هذا هو الخيط الأول فى التماس نشأة معاجم المصطلحيات العربية وظهورها. وهو صالح فى الوقت نفسه لتفسير ما تراكم من ألفاظ اصطلاحية موروثة؛ أى منحدرة من الثروة اللفظية العربية.

غير أن ثمة طائفة كبيرة من الألفاظ الاصطلاحية- ولاسيما فى بنية العلوم الحكمية المقابلة للعلوم العربية والشرعية- لم تنحدر من الموروث اللفظى العربى، وإنما انحدرت عن طريق الاقتراض، أو الاستعارة من المدونات اللفظية للغات أجنبية أخرى.

وهو الأمر الذى يجرنا إلى الحديث عن أثر احتكاك العربية باللغات الأخرى، ولاسيما بعد نشاط المترجمين.

---

(1) مشكلة الثقافة 88.

(2) المزهر 296/1، وانظر الزينة فى الكلمات الإسلامية، 128.

(3) وهذا الذى يقرره فقهاء العربية القدماء يقرره فقهاؤها ودارسوها المعاصرون. انظر اللغة كائن حى 36، ونحو وعى لغوى 108، والعربية لغة العلوم والتقنية 64، وفقه اللغة للدكتور على عبد الواحد 119، واللسان والإنسان 46، والكلمة دراسة معجمية 117، وتراث المعاجم الفقهية 250، والمعاجم الأصولية فى العربية 257، ودلالة الألفاظ 145، وغيرهم كثيرون.

ويمكن رد الفضل فى ذلك إلى الإسلام، وإن بطريق غير مباشر، يقول الدكتور محمد حسن عبد العزيز فى كتابه: المصطلح العلمى عند العرب: تاريخه/ مصادره/ ونظريته: "وما كاد الإسلام يتجاوز شبه الجزيرة العربية حتى أقام دولة عظيمة مترامية الأطراف، ضمت أممًا وشعوبا شتى، واقتضت سياسته فى الحكم والإدارة، واختلاط العرب بهذه الأمم والشعوب، وتعرفهم على ثقافتها وعلومها– إنشاء علوم لم يعهدوها من قبل" [1]، فنقلوا كثيرًا من هذه العلوم عن طريق الترجمة والتعريب بآلاتها، ألا وهى المصطلحات.

لقد تضافرت النزعتان؛ الداخلية، المتمثلة فيما نقله الإسلام وتطور به من ألفاظ، والخارجية فيما نقله الإسلام واقترضه من علوم الأمم المجاورة. لقد كانت نهضة العرب العلمية إذًا أثرًا من آثار الإسلام، وعلى أية حال، كانت– من ناحية– نهضة علمية لها مقوماتها الذاتية وبواعثها الخاصة، نلمح ذلك فى نشأة ما سماه الخوارزمى علوم الشريعة، وكانت -من ناحية أخرى- أثرًا من آثار الشعوب التى سبقتهم إلى العلوم والصناعات؛ كاليونان والهند والفرس، ونلمح ذلك فى نشأة ما سماه الخوارزمى بعلوم العجم [2].

وهاتان الطريقتان اللتان أمدتا اللغة الاصطلاحية فى العربية بوافر من عطائهما- ظاهرتان فى كلام الخوارزمى الكاتب (ت 378هـ) صاحب أول معجم للمصطلحيات فى تاريخ التأليف المعجمى عند العرب، حيث كانت- كما يقرر فى عبارة واضحة- "أكثر هذه الأوضاع (المصطلحات) أسامى وألقابًا اخترعت، وألفاظًا من كلام العرب أعربت" [3].

وهاتان الطريقتان تتفرعان أو يتفرع بعضهما عن طرق أخرى فرعية، تعمل على إنماء اللغة الاصطلاحية؛ ولذلك فإن تعبير الخوارزمى بالفعل (اخترعت) جاء موفقًا للغاية، ليشمل النقل من دلالة إلى أخرى (shift)، أو نقلًا عن طرق التبديل الوظيفى (conversion)، أو عن طريق الوضع (coinage) بالنحت أو بغيره.

وهذه الطرق الاختراعية أو الاقتراضية هى الطرق التى ينص عليها علماء اللغة فى باب الحديث عن إنماء اللغات لمعاجمها، وهذا الذى نستنبطه من كلام مفاتيح العلوم- يقرره إيفلين هاتش وتشيرلى براون فى كتابهما عن: (الألفاظ والدلالات وتعلم اللغة)، حيث يقولان: إن

---

(1) المصطلح العلمى عند العرب- تاريخه ومصادره، 48، ولغة العلم فى الإسلام، ص14، والعربية لغة العلم والتكنولوجيا، ص14.

(2) المصطلح العلمى عند العرب- تاريخه ومصادره ونظريته، 48، وانظر: مفاتيح العلوم (فلوتن)، 5.

(3) مفاتيح العلوم (فلوتن)، 5.

توسيع المعاجم والإضافة إلى مادتها اللغوية، يتم عن طريق مجوعة من التقنيات، يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الاقتراض اللغوى (Borrowing)، يقول: "إن اللغات كلها تقترض كلمات من لغات أخرى، بعضها من بعض"[1].

2- الوضع (النحت) "coinage"، يقول: "إن كل لغة تملك عددًا من الكلمات لم تأت عن طريق الاقتراض من لغات أخرى، لكنها (أى هذه اللغات) تنمى نفسها، أو ما يمكن أن يسمى بالكلمات الوطنية" [2].

3- النقل أو التحويل (shift).

4- التبديل اللفظى [3] (conversion).

كل هذه التقنيات الأربعة أجملها الخوارزمى فى اثنتين، هما: الاختراع والتعريب، ولا يصح أن يفهم من عبارة الخوارزمى (اخترعت) إلا ما سبق التعبير عنه فى لغة ابن فارس والسيوطى بعبارة (انتقل بها الإسلام)، وهو المفهوم القديم لمصطلح التطور الدلالى فى الدراسات اللسانية المعاصرة (semantic change) [4].

أضف إلى ذلك أن التعبير بلفظ الأوضاع يكاد يتفق تمامًا، أو يرادف المفهوم من لفظ الاصطلاح، وأنه من الظاهر أن هذه الأوضاع أو المواضعات أو الاصطلاحات تتغير بتغير المجال المعرفى الذى ترد فيه.

وهو الأمر الشائع المنتشر فى التعريفات التى دونت لكلمة اصطلاح أو مصطلح فى التراث اللغوى العربى، ولاسيما فى باب المعاجم التى ندرسها هنا، من مثل ما ورد فى التعريفات للجرجانى، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى، والتوقيف للمناوى، والكليات للكفوى، والتعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا، وغيرهم [5] من المعجميين الاصطلاحيين، فضلًا عن المعجميين أصحاب المعاجم اللغوية العامة [6] حتى العصر الحديث.

---

(1) vocabulary, semantics and language education , p 175

(2) Ibid , 175

(3) Ibid, 179

(4) انظر: التطور اللغوى (مظاهره وعلله وقوانينه)، 189، ومعجم المصطلحات اللغوية للبعلبكى، 442.

(5) انظر: التعريفات للجرجانى/ 44، وكشاف اصطلاحات الفنون (مصر) 217/4، والتوقيف (الداية)/ 68، والكليات/ 934، والتعريفات واصطلاحات 9/ب س1-2.

(6) انظر: الوسيط (صلح) 540/1، والمعجم العربى الأساسى/ 744، وعلم المصطلح/ 11، والمصطلحية/ 18،19.

أمر أخر يجب التنبيه عليه، وهو أنه لا يصح أن يفهم من استخدام الخوارزمى للفعلين الماضيين (اخترعت/ وأعربت) أن ما حدث من تطور، أو نقل كان بطريق غير إرادى أو عفوى. بل على العكس من ذلك تمامًا؛ إذ ما أحدثه الإسلام فى أمر إنشائه للمصطلحات قائم على التعمد والقصد والإرادة، لقد كان الإسلام بطوائف علمائه المختلفة المنتمية إلى علوم متعددة أشبه شىء بالمجامع اللغوية أو الهيئات العلمية، التى عمدت وقصدت عند وجودها إلى خلع دلالات جديدة، أو وضعها، أو تعريبها على بعض الألفاظ التى تطلبتها حياة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو علمية جديدة [1].

لقد كانت المصطلحات إذًا حصيلة جهد علمى ضخم سابق، قام به العلماء المسلمون، كل فى تخصصه ومجاله، وبات أمر اتفاق كل طائفة منهم على رموز لغوية يتعاطونها بينهم، ويتواصلون بها فى شرح علومهم، مسألة منطقية لازمة، فنشأت المصطلحات التى صارت أدوات وآلات ومفاتيح لازمة لكل المشتغلين بالعلوم.

وفى ذلك ما يفسر لنا تواتر ظهور كلمات من مثل (مفاتيح، ومقاليد، وكشاف) فى عناوين معاجم المصطلحيات؛ مما يمثل إدراك هؤلاء المعجميين لفكرة الإضاءة التى يقوم بها ويحققها المصطلح.

نشأت العلوم، فظهرت المعاجم الخاصة التى تعرف ألفاظ تلك العلوم، ومن هنا فالقول بوجوب وجود السمات التالية يصبح أمرًا ضروريًّا ولازمًا:

1- ضرورة عدم التباين المصطلحى، بمعنى أنه لا يصح تصور وجود مشترك اصطلاحى على غرار المشترك اللغوى؛ لأن ذلك مفض إلى الخلط والاضطراب المعرفى، وليس لمثل ذلك تسعى العلوم.

وسوف نرى كيف تخلصت معاجم المصطلحيات العربية، وقضت على ما يمكن أن يمثل شيئًا من هذا التباين، عن طريق تحديد المجال المعرفى؛ إما عن طريق التقسيم الحقلى الموضوعى، أو عن طريق النص على المجال المعرفى قبل الشروع فى تعريف مصطلح ما فى الترتيب الهجائى.

وهذا الذى نفترضه من ضرورة أحادية الدلالة فى باب التعامل مع المصطلحات- أمر ثابت أصيل مستقر [2] فى الدرس الدلالى.

---

(1) التطور اللغوى (مظاهره وعلله وقوانينه)/ 189.

(2) علم المصطلح/ 11-12.

2- الدقة والوضوح، وهاتان السمتان تتعلقان بالمصطلح، أيًّا ما كان شكله (مفردًا أو مركبًا)، وبتعريفاته كذلك.

وإذا اتفقنا على أن "هدف المعجم المتخصص هو مساعدة القارئ على معرفة معانى لغة حقل معين من حقول المعرفة ومصطلحاته" [(1)]- أمكن فهم ضرورة الحرص على السمات المتقدمة.

وإذا اتفقنا على ذلك للمرة الثانية أمكن أن نقرر أن علينا الإقرار بوجود علاقة متشابكة بين ما يعرف بالمفردات العامة (متن اللغة)، والمفردات المتخصصة (المصطلحات) على الأقل فى بابى النقل والوضع [(2)].

وفى هذا السياق يفهم قول هريبرت بيشت وجنيفر دراسكا فى كتابهما (مقدمة فى المصطلحية): "لأن لغة الأغراض العامة لها كيان مستقل بذاته، أما لغة الأغراض الخاصة فيعتمد وجودها على لغة الأغراض العامة، وتدخل اللغتان فى تفاعل ناشط، ففكرة الصبغ المصطلحى (Terminologzation) لعناصر من لغة الأغراض العامة الذى تكتسب به هذه العناصر مضمونًا خاصًّا جدًّا " [(3)] هو ما يحدث فى تخليق جانب مهم جدًّا من المصطلحات.

وإذا كان أول معجم من معاجم المصطلحيات العربية يؤرخ لتمامه بوفاة صانعه، وهو الخوارزمى الكاتب 378هـ- فليس معنى ذلك أن العربية لم تعرف اللغة الاصطلاحية أو الخاصة إلا مع نهايات القرن الرابع الهجرى، فذلك ما لا يقول به أحد.

المسألة فى هذا الباب يمكن تصورها فى أن بنية المصطلحات فى العربية- عن طريق ما سبق أن ذكرناه- أخذت فى الظهور مع نزول القرآن الكريم ومجيء التشريعات العلمية، وأخذت تتنامى مع ظهور المدارس العلمية فى القرن الثانى الهجرى، ثم استقرارها ونضجها فى القرن الثالث الهجرى، حتى ظهرت الحاجة إلى تدوين هذه المصطلحات بمعزل عن كتب العلوم المختلفة فى معاجم مفردة لمصطلحات علم بعينه، أو فى معاجم متعددة العلوم- فيما سميناها بمعاجم المصطلحيات- لدرجة يصح معها القول إن المعجم الاصطلاحى كان أداة حضارية مكنت مستعمليها من أداء الكثير من الوظائف[(4)]، لكن عبر مسيرة طويلة ظهر فيها بالتدرج.

---

(1) علم اللغة وصناعة المعجم/ 46.

(2) انظر: المعاجم عبر الثقافات/ 224.

(3) مقدمة المصطلحية/ 16، وانظر: المصطلحات العلمية فى اللغة العربية للشهابى/ 6.

(4) انظر: المعاجم عبر الثقافات/ 335.

أمر أخير نحب أن نقف أمامه قليلًا، وهو اعتبار كل علم مصطلحًا علويًّا ينضوي أو يندرج تحته كلمات أو مصطلحات أخرى، بمعنى أن مصطلحية النحو يقصد بها مجموعة المصطلحات المنتمية للحقل العلمى (علم النحو)، وأن النحو فى هذا السياق يعد مصطلحًا علويًّا له سلطة حاكمة على مجموع المصطلحات المنضوية، أو المندرجة تحته، المسماة بالمصطلحات النحوية، وذلك أمر مهم للتغلب على بعض الظواهر السلبية التى يمكن أن تكون موجودة فى داخل بنية المصطلحيات المختلفة فى علاقتها بعضها مع بعض[1].

واللجوء إلى ذلك الاعتبار هو ما أشرنا إليه بعبارة ضرورة تحديد المجال المعرفى؛ حتى لا ينشأ اختلاط مفسد ضار بمفاهيم تلك العلوم التى وضعت المصطلحات من أجلها.

وكثير من هذه المسائل المتعلقة بنشأة معاجم المصطلحيات العربية وبوسائلها فى الشرح والتوضيح وبسمات هذه المصطلحات العلمية العربية وبطرق تكونها وعلاقتها بالألفاظ فى متن اللغة العامة- سوف يظهر ويتضح فى تناولها فى قابل الأبواب والفصول.

* * *

(1) المعاجم عبر الثقافات/ 227، وانظر: المعجم العلمى العربى المختص/ 6 وما بعدها، والمعجم العربى الجديد: المقدمة (فصل قضايا الإصلاح ومستلزمات لغة اعلم)/ 103 وما بعدها.

الفصل الثانى

معاجم المصطلحيات فى العربية

دراسة توثيقية إحصائية

(مدخل وراقي/ ببليوجرافي)

يمثل التوثيق مدخلًا منطقيًّا ومقبولًا فى مثل هذا السياق؛ لأن عملنا فى هذه الدراسة قائم على مادة لغوية محددة، تتمثل فى المعاجم الاصطلاحية المتعددة العلوم، المكتوبة باللسان العربى.

والتوثيق الببليوجرافي (الوراقى)- وإن كان يمثل مدخلًا فى هذه الدراسة- فلا يمكن إنكار قيمته؛ ذلك أن هذه المعاجم هى عصب العمل هنا، والمحور الذى ينبنى عليه الكتاب، هذا جانب، ومن جانب آخر يرشح لهذا التوثيق أن أحدًا من الدارسين لم يتعرض لصنع قائمة لهذه المعجمات الاصطلاحية العامة، فيما يبدو.

وسوف يكون توثيق هذه المعاجم على النحو التالى:

1- ترتيب المعاجم وفق أسماء مؤلفيها على المشهور من ألقابهم أو كناهم أو أسمائهم.

2- ذكر عنوان المعجم الاصطلاحى الذى ألفه كل واحد منهم، مع بيان ما إذا كان مخطوطًا أو مطبوعًا.

3- ذكر ترجمة موجزة جدًّا للمؤلف، نذكر فيها اسمه ونسبه، وتاريخ مولده ووفاته، ما أمكننا.

4- الاجتهاد فى بيان أثر كل معجم اصطلاحى عام فيما خلفه من المعاجم نفسها؛ لبيان مدى إفادة اللاحق من السابق، ولقياس درجة استثمار المادة المصطلحية فى معاجم المصطلحيات عند العرب.

الأحسائى

1083هـ

هو: محمد بن أحمد الأحسائى الحنفى النجدى، من أهل نجد. توفى سنة 1083هـ.

انظر فى ترجمته: خلاصة الأثر للمحبى 312/4، والأعلام 238/6.

وله فى المعاجم الاصطلاحية العامة:

* كتاب التعريفات.

ذكره معجم المؤلفين (ق4) 227/8.

الأحمد نكرى

المتوفى فى حدود سنة 1173هـ

هو: عبد النبى بن عبد الرسول الأحمد نكرى النيادى الهندى.

كان حيًّا فى سنة 1173هـ.

انظر فى ترجمته: بروكلمان (ق9) 13ب-14/ 287، وسركيس 1301/2.

وله فى المعاجم الاصطلاحية:

* معجم جامع العلوم (= دستور العلماء).

يقول عنه بروكلمان 288/14: "وهو معجم مصطلحات لكل العلوم"،وقد ذكره أيضًا سركيس 1301/2.

طبع فى حيدر آباد الدكن بالهند سنة 1329هـ بعناية المولوى السيد أبى الفرح يوسف الحسينى الحيدر آبادى، وبتصحيح قطب الدين محمود بن غياث الدين على الحيدر آبادى، ثم صورته عن هذه الطبعة مؤسسة الأعلمى ببيروت سنة 1395 هـ = 1975م.

وقد ذكر بروكلمان 278/14 أن الأحمد نكرى أتم (جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون) فى المحرم من سنة 1174هـ مع أن الذى ورد فى آخر الجزء الرابع من طبعة حيدر آباد (مصورة مؤسسة الأعلمى) 217/4، ما نصه: "وختمت بحسن توفيقه هذا الكتاب يوم الجمعة رابع عشر من المحرم سنة ألف ومئة وثلاث وسبعين من الهجرة".

ثم نشره الدكتور رفيق العجم بمراجعته وتحقيق الدكتور على دحروج، و ترجم نصوصه الفارسية الدكتور عبد الله الخالدى بمكتبة لبنان سنة 1996م، على أنهم أعادوا ترتيبه على المنهج الألفبائى تبعًا لرسم كل مصطلح وتتابع حروفه من غير اعتبار للجذر اللغوى، على حد تعبير المقدمة التى صنعوها [1] لهذه النشرة. وهو عمل يخالف الأصول المستقرة فى مجال نشر النصوص، وكان يكفيهم العناية بهذا فى فهارس خاصة للمصطلحات.

إسحاق الإسرائيلى

له كتاب التعريفات، نشره هرتويج هرشفلد (ت 1943م) فى لندن سنة 1896م، كما ذكر على إبراهيم النملة فى كتابه: (المستشرقون ونشر التراث بالرياض 1424هـ = 2003م) ص 106، ونجيب العقيقى فى كتابه: المستشرقون 400/2، وذكر أنه نشره فى الكتاب التذكارى لشتانشنايدر.

الباغندى

994هـ

هو: حبيب اللـه ميزرا خان السيد الشيرازى الباغندى، المتوفى سنة 994هـ

انظر: بروكلمان (ق9) 13ب -213/14.

* له: تعريف العلم

قال عنه بروكلمان 13ب-213/14: "اعتمد فى أكثره على الجرجانى فى التعريفات".

التهانوى الهندى

ق 12هـ

هو: محمد علاء الدين بن على بن قاضى بن محمد حامد بن محمد بن صـابر الفـاروقى السـنى الحنفـى التهانوى الهندى.

كان حيًّا سنة 1158 هـ وهى سنة فراغه من تأليف معجمه: (كشاف اصطلاحات الفنون).

انظـر فى ترجمتـه: جرجـى زيـدان 354/3، وبـروكلمان (ق9) 13ب -287/14، والأعـلام 188/7، وسركـيس 645/1، وهدية العارفين 326/2.

له فى التأليف فى معاجم المصطلحيات العربية:

* (معجم) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.

ورد ذكره فى جرجى زيدان 354/3، يقول عنه: "وهو معجم فنى لغوى اصطلاحى، جمع فيـه مصـطلحات العلوم وتعريفها ".

وورد ذكره كذلك فى بروكلمان 287/14، وسركيس 645/1، وإيضاح المكنون 353/2.

وقد نشره مولوى وجيه عبد الحق، ومولوى علام قدير بإشراف شبرنجر، وناساوليس فى كلكتـا بالهنـد سـنة 1854م بعنوان:

(معجم المصطلحات العلمية المستخدمة فى العلوم عند المسلمين)

. A dictionary of technical terms used in the Sciences) of the Musalmains

ثم نشر بمطبعة الإقدام بالآستانة سنة 1317هـ ثـم حققـه الـدكتور لطفـى عبـد البـديع- رحمـه اللـه - بالهيئة المصرية العامة للكتـاب سـنة 1963- 1977م، وصـدر منـه أربعـة أجـزاء فقـط حتـى (الاصطفاء) قبل فصل الياء مـن بـاب الصـاد، بمراجعـة الشـيخ أمـين الخـولى- رحمـه اللــه- وتـرجم نصوصه الفارسية الدكتور عبد النعيم حسنين- رحمه اللـه-، ثم نشر مع إعـادة ترتيبـه وفـق المـنهج

الألفبائى النهائى، الذى يراعى منطوق الكلمة النهائى من غير مراعاة الأصول بتحقيق الدكتور على دحروج، وترجم نصوصه الفارسية الدكتور عبد اللـه الخالدى، بإشراف ومراجعة الدكتور رفيق العجم، بمكتبة لبنان، سنة 1996م.

وهم بهذا خرقوا أصلًا من أصول نشر الكتب وتحقيقها، فى مخالفتهم ترتيب المؤلف الأصلى، وكان بإمكان الفهارس أن تقوم بما أرادوا.

التوقانى

904هـ

هو: يوسف بن جنيد، أخى جلبى التوقانى الرومى، المتوفى سنة 904هـ

انظر ترجمته: الفوائد البهية للكفوى/ 94.

وله:

* زبدة التعريفات (وهو فى حدود المنطق والنحو والبلاغة).

ذكره بروكلمان (ق7) 369/12، فقرة 2، وقد ذكر أن محمد الراشد كان جدوله على شكل قوائم.

الجرجانى

المتوفى سنة 816هـ

هو: على بن محمد الحنفى، السيد الشريف الجرجانى الشيرازى، يكنى أبا الحسن، ولد سنة 740هـ وتوفى سنة 816هـ وقيل سنة 814 هـ.

انظر فى ترجمته [1]: بغية الوعاة 196/2، ترجمة 1777، وبروكلمان 321/12، وجرجى زيدان 252/3، ترجمة 3، وهدية العارفين 728/1، وبروكلمان (الكاملة) (ق) 321/12، وسركيس 678/1، ودائرة المعارف الإسلامية (العربية) 1017/11، بقلم تريتون (tritton).

و له فى التأليف المعجمى الاصطلاحى العام:

* معجم التعريفات.

ورد ذكر معجم التعريفات فى: بروكلمان (ق7) 321/12، وكشف الظنون 422/1، وهدية العارفين 728/1، وسركيس 678/1، ودائرة المعارف الإسلامية (العربية) 188/11، وجرجى زيدان 255/3.

(1) ذكر الأستاذ إبراهيم الإبيارى فى مقدمة نشرته للتعريفات- أن كتاب الأنساب للسمعانى من مراجع ترجمته، مع أن السمعانى متوفى سنة 562هـ

نشره فلوجل سنة 1845م بمدينة ليبستيك، ثم طبع فى إستانبول 1253هـ ثم سنة 1265هـ ثـم بالقـاهرة سنة 1283هـ وسنة 1306هـ وبسان بطرسبرج سنة1897م.

ثم نشره إبراهيم الإبيارى بالقاهرة بدار الريان للتراث سنة 1403هـ.

ونحن نعتقد أن كتاب مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، المنشور منسوبًا لجـلال السـيوطى، تـأليف آخـر للتعريفات على منهج موضوعى علمى، وسوف ندلل على ذلك الاعتقاد الذى نميل إليه فى دراسـتنا للكتـاب، فى الباب الخاص بمناهج معاجم المصطلحيات العربية فيما بعد، ونقرر هنا أنه جاء كذلك منسوبًا إلى الجرجانى فى نسخة المتحف البريطانى، التى نشر عنها فى بروكلمان (ق7) 321/12، بعنوان محـرف فى الترجمـة هـو: مقـالات العلوم [1]، وفى جرجى زيدان 255/3.

وقد اعتمد التعريفات عدد من المعجميين الذين ألفوا فى معاجم المصطلحيات ممن جاءوا بعده، من مثل: التهانوى فى كشاف اصطلاحات الفنون، انظر مـثلًا: (الأبـد) (مصر) 90/1 ، (لبنـان) 85/1، و (الأجسـام) (مصر) 372/1، (لبنان) 102/1 و (التركة) (مصر) 241/1، (لبنان) 423/1، و (المباراة) (مصر) 155/1، (لبنان) 1427/2، و (المواساة) (لبنان) 1667/2.

وكذلك اعتمده الكفوى فى تأليف معجمه (الكليات)، كما اعتمده سـاجقلى زاده فى كتابـه ترتيـب العلـوم، انظر مثلًا : 204.

الخوارزمى الكاتب

المتوفى سنة 387هـ

هو: محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمى الكاتـب، يكنـى أبـا عبـد اللــه،وزاد بعضـهم لقبًـا آخـر هـو البلخى ثم التركى، توفى سنة 387هـ.

انظر فى ترجمته: (وفيات الأعيان) د.إحسان عباس 6/ 355، فقرة 313، وبـروكلمان (دار المعـارف) 333/4، وهدية العارفين 51/2، وسركيس 839/1، والعلم 204/6.

و قد ذكر معجمه (مفاتيح العلوم) فى وفيات الأعيان، د. إحسان عباس 355/6، ومنه نقل فيه.

وكشف الظنون 1756/2، وهدية العارفين 51/2، وسركيس 839/1،

---

(1) لعل السر فى نقل العنوان خطأ (= مقالات) بدلا من (= مقاليد) هو عدم التفات المترجم الكريم إلى أن حرف (d) التى تنطق تاء فى الألمانية تقابل حرف الدال فى العربية، وانظر خطاب إلى طالب الصوتيات لبالمر/ 87، الذى يقول فيه: "وغالبا ما يتحقق الحرف (d) بالقيمة الصوتية/ (= النطق) (t).

وبروكلمان (دار المعارف) 333/4.

وقد طبعه فان فلوتن بمدينة ليدن سنة 1895م، ثم أعادت سلسلة الذخائر التى تصدرها هيئة قصور الثقافة بمصر تصويرها، بتقديم ودراسة للدكتور محمد حسن عبد العزيز (15-16)، مع ترجمة للمقدمة اللاتينية بقلم الدكتور محمد حمدى إبراهيم (ز– س).

ثم طبع بالقاهرة سنة 1342هـ ثم قدم له ونشره الدكتور عبد اللطيف محمد العبد بدار النهضة العربية بالقاهرة سنة 1978م، ثم نشره إبراهيم الإبيارى بالقاهرة بدار الكتاب العربى سنة 1984م، كما نشرته مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة 1401هـ = 1981م، وكل تلك الطبعات- فيما عدا طبعة فلوتن– تفتقد الأصول العلمية، ولا يوثق بها.

زكريا الأنصارى

926 هـ

هو: شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصارى السنيكى الظاهرى الشافعى، توفى سنة 926هـ انظر فى ترجمته: بدائع الزهور 594/1، وبروكلمان (ق10-11) ص 196.

* له: تعريف الألفاظ الاصطلاحية فى العلوم، ذكر سركيس 485/1: أنه طبع بمطبعة الموسوعات بمصر سنة 1319هـ.

سوربهارى

المتوفى فى حدود سنة 1060هـ

هو: عبد الرحيم بن أحمد المعروف بسوربهارى، توفى فى حدود سنة 1060هـ

انظر فى ترجمته: كشف الظنون 1494/2.

وله مما يعتقد أنه من المعاجم الاصطلاحية العامة:

* (معجم) كشف اللغات والاصطلاحات، ذكره حاجى خليفة فى: كشف الظنون 1494/2.

السيوطى

المتوفى 911هـ

هو: أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبى بكر كمال الدين بن محمد، المعروف بجلال الدين السيوطى الخضيرى الشافعى المصرى. ولد سنة 849 هـ وتوفى سنة 911هـ

وانظر فى ترجمته: ما كتبه عن نفسه فى التحدث بنعمة اللـه/ 32 وما بعدها، وما كتبه عبد القادر الشاذلى فى بهجة العابدين بترجمة الحافظ جلال الدين/ 50 وما بعدها. وبروكلمان ق6 (11-12) /603.

وله مما رأيناه أن نصنفه فى قائمة معاجم المصطلحيات ما يلى:

1- النقاية، و قد ذكره فى ترجمته: التحدث بنعمة اللـه/ 113، 155، 156، 158، وبهجة العابدين/ 238، وبروكلمان ق (10-11) 671، ودليل مخطوطات السيوطى/ 258.

2- إتمام الدراية لقراء النقاية (وهو شرح لسابقه)، وقد ذكره فى ترجمته التحدث بنعمة اللـه/ 113، 155، وبهجة العابدين/ 238، وبروكلمان ق6 (10-11) 673، ودليل مخطوطات السيوطى/ 255، وقد طبعا جميعًا أكثر من طبعة فى الهند سنة 1359هـ وبفاس 1317، وفى مصر 1317هـ وانظر معجم المطبوعات العربية والمعربة 1074/1-1075

العزيزى

هو: محمد بن يوسف العزيزى من معمورة العزيز.

له:

تعريفات العزيزى أو التعريفات العزيزية، وهى فى النحو والصرف والمنطق، طبع طبعة حجر بالآستانة 1288هـ و1326هـ كما ذكر سركيس 1326/2.

العشاب الطبيب

ابن هبة اللـه

المتوفى سنة 495هـ

هو: سعيد بن هبة اللـه الحسين البغدادى، المعروف بالعشاب، يكنى أبا الحسين، ولد سنة 436هـ وتوفى سنة 495هـ

انظر فى ترجمته: عيون الأنباء فى طبقات الأطباء (د. عامر النجار) 273/3، وشذرات الذهب 402/3، وبروكلمان (ق 5) 249/9، وهدية العارفين 390/1.

له من المعاجم الاصطلاحية العامة:

* (معجم) الحدود والفروق، ذكره ابن أبى أصبعية فى كتابه عيون الأنباء فى طبقات الأطباء (د. عامر النجار) 38275، يقول: "ولسعيد بن هبة اللـه من الكتب: (مقالة فى ذكر الحدود والفروق)، كما ذكره بروكلمان (ق5) 249/9 رقم 3، وهدية العارفين 391/1، ومنه نسخة

بمكتبة البلدية بالإسكندرية تحت رقم 2017 /د فلسفة/ رقم التصنيف 7333، ونقلت إلى مكتبة الإسكندرية، ورفض القائمون عليها تصويرها؛ بحجة أنها مخطوطة ألفية، أى مر عليها ألف سنة، فهى للعرض المتحفى فقط! وعرض مادتها الدكتور يوسف زيدان فى كتابه المخطوطات الألفية (كتاب الهلال سنة 2004 م ع 646)، ص251-263، ثم أعاد نشر ما كتبه فى مجلة معهد المخطوطات العربية فى العدد 48، ص7-59.

وقد تمكنا بعد لأي من الاطلاع عليها على قرص مدمج، أعان عليه الصديق الكريم الدكتور محمد سليمان، نائب مدير إدارة المخطوطات بمكتبة الإسكندرية فى يوم الأربعاء 1426/11/26هـ الموافق 2005/12/28م، وقد تبين لنا من الاطلاع عليها خطأ تسميتها بالحدود الطبية على ما جاء فى فهارس البلدية، وقد تبين ذلك من فحص مادة الكتاب، الذى يضم مصطلحات علوم كثيرة، منها حدود الطب، ومن الخاتمة التى يقول فيها ابن هبة اللـه فى ل 39ب: "تمت الحدود"، ومما يؤكد ذلك أن ناسخها استشعر هذا فأضاف بعد الحدود الطبية عبارة (وغيرها)، كما أن صفحة العنوان ورد بها عنوان كتاب الحدود أعلى يمين الصفحة، من غير أى إضافات إليه، وتظهر إضافة كلمة (وغيرها) أحدث خطًّا من بقية كلمات العنوان، مما يعنى أن هذه الزيادات بعد كلمة الحدود، ربما تكون من فعل النساخ والمتملكين للكتاب مع مرور الزمن.

ابن القصاع

654هـ

هو: مصطفى بن محيى بن محمد بن إسماعيل التروى الشهير بابن القصاع الملقب بمصلح الدين توفى سنة 654هـ.

انظر: هدية العارفين 432/2.

له:

* كتاب التعريفات.

ذكره معجم المؤلفين (ق6) 75/12، وهدية العارفين 432/2.

الكفوى

المتوفى سنة 1094هـ

هو: أيوب بن موسى الحسينى الكفوى القرمى، يكنى أبا البقاء، ولد سنة 1208 هـ وتوفى سنة 1094هـ.

انظر فى ترجمتـه: خلاصـة الأثـر 121/2، وسركيس 293/1، وبـروكلمان (9) 13ب-446/14، وتـاريخ آداب اللغة العربية لجرجى زيدان 355/3 فقرة 11، وهدية العارفين 229/1، وسركيس 293/1.

وله فى معاجم المصطلحيات:

* معجم الكليات، يقول عنه بروكلمان (الكاملة) (ق9) 13ب-448/14 : "موضـوعه المصـطلحات العلميـة مرتبة على حروف المعجم". ومثل ذلك يقـول جرجـى 355/3: "وهـو مـن المعـاجم الاصـطلاحية للموضـوعات (للألفاظ الموضوعة) العلمية، كما ورد ذكره فى هدية العارفين 229/1، وإيضاح المكنـون فى الـذيل عـلى كشـف الظنون 380/2، وسركيس 294/1.

ورد ذكره فى: بروكلمان (الكاملـة) (ق9) 13ب-448/14 رقـم1،وجرجـى زيـدان 355/3 فقـرة 11، طبـع فى بولاق سنة 1253هـ ثم 1255هـ ثم 1281هـ وطبع فى إستانبول سنة 1278هـ ثم 1286هـ كما طبـع- فـيما يبدو- طبع حجر بطهران سنة 1282هـ ثم 1286هـ.

ثم حققه ونشره الدكتور عدنان درويـش ومحمـد المصرى بمؤسسـة الرسـالة فى مجلـد واحـد ضـخم سـنة 1413هـ = 1997م، وكانا قد نشراه من قبل فى خمسة أجزاء فى دمشق 1982م.

ابن كمال باشا

المتوفى سنة 940هـ

هو: شمس الدين أحمد بن سليمان باشـا الرومـى الحنفـى، كـان شـيخًا للإسـلام فى إسـتانبول، تـوفى سـنة 940هـ.

انظر فى ترجمته: شذرات الذهب 238/8، وبروكلمان (ق9) 13ب -14/ ص426، وسركيس227/1، وجرجـى زيدان255/3، وإيضاح المكنون141/1، وانظر الترجمة التى صنعها لـه الـدكتور نـاصر سـعد الرشـيد فى مقدمـة تحقيقه رسائل ابن كمال باشا 7-16.

وله فى التأليف المعجمى الاصطلاحى العام:

* (معجم) التعريفات والاصطلاحات.

ذكره بروكلمان (ق9) 13ب-427/14 بعنوان (تعريفات)، وكشـف الظنـون 422/1، وفيـه: "وللمولى الفاضل أحمد بن سليمان بـن كـمال باشـا المتـوفى سـنة 940هــ أربعـين وتسـعمائة (كتاب التعريفات)، زاد فيه بعض الزيادات المفيدة، يقصد بها عما جاء فى التعريفـات للسـيد الشريف الجرجانى المتوفى سنة 816 هـ"، وذكـره إيضـاح المكنـون 141/1 بعنـوان التعريفـات،

يقول فى مقدمته ل 1/أ : "الحمد لله حق حمده، والصلاة على خير خلقه محمد وآله، وبعـد: فهـذه تعريفـات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم".

وقد اعتمده ممن جاء بعده من أصحاب معاجم المصطلحيات: المناوى فى معجمه (التوقيف على مهمات التعاريف)، يقول عنه فى مقدمته ص25 من طبعة الدكتور الداية: "ورأيت المولى العـديم المثـال الإمـام شـمس الدين بن الكمال قد انتقى من ذلك ... تعريفات واصطلاحات" [1].

المناوى

المتوفى سنة 1031هـ

هو: عبد الرءوف محمد زين الدين الحدادى بن تاج العارفين بن عـلى زيـد العابـدين المنـاوى الشـافعى المصرى، ولد بالقاهرة سنة 952هـ وتوفى بها سنة 1031هـ وانظـر فى ترجمتـه: الأثـر 412/2، وجرجـى زيـدان 357/3، وسركيس 1798/2، وبروكلمان (ق9) (13ب-14/ 118).

وله فى التأليف المعجمى الاصطلاحى العام:

* معجم التوقيف على مهمات التعاريف.

وقد عده جرجى زيدان 252/3 ذيلًا للتعريفات، يقول: "وللتعريفات ذيل اسـمه: التوقيـف عـلى مهـمات التعاريف للمناوى"!

وقـد ذكـره بـروكلمان (ق9) 13ب-14/ 120 رقـم 10، وجرجـى زيـدان 252/3، فى سـياق الحـديث عـن تعريفات الجرجانى.

وقد طبع مرتين؛ إحداهما بالقاهرة، بتحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان بمكتبة عـالم الكتـب سـنة 1410هـ = 1990م، ثم بدمشق فى السنة نفسها، بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية.

وكلتا الطبعتين مفتقرة إلى الأخرى؛ إذ طبعة الدكتور حمدان بهـا زيـادات فى مـادة المصـطلحات، أو أعـلى كثافة من طبعة الدكتور الداية؛ نظرًا لاعتماده نسخًا مخطوطة، أكثر مما اعتمده الدكتور الداية من مثل (رسم الشمس) 438 لم يرد فى طبعة الداية.

---

(1) جاء النص معدلًا فى طبعة الدكتور صالح حمدان، ص33: "شمس الدين الجرجانى"، وهو خطأ، والنص الصحيح ظاهر فى صـورة اللوحة من المخطوطة، كما أن السيد الشريف الجرجانى لم يلقب بشمس الدين.

كما أن طبعة الداية أكثر دقة من سابقتها، وقد علق على تحقيقها الدكتور إبراهيم السامرائى رحمه اللـــه فى كتابه: فى الصناعة المعجمية (ص490-499).

* * *

(1)

ملحق بقائمة معاجم المصطلحات العامة

فى العربية

سنة الوفاة/ المعجم ومؤلفه

- 387/ مفاتيح العلوم، للخوارزمى الكاتب.
- 495هـ/ الحدود والفروق، للعشاب.
- 816هـ/ التعريفات، للسيد الشريف الجرجانى.

x 904 هـ/ زبدة التعريفات، للتوقانى.

- 911هـ/ مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، المنسوب للسيوطى (وهو فى اعتقاد الدراسة تأليف ثان للتعريفات للجرجانى).
- 911هـ/ إتمام الدراية لقراء النقاية، وهو شرح لكتابه كذلك.
- 911هـ/ النقاية للسيوطى.

x927هـ/ تعريف الألفاظ الاصطلاحية، لزكريا الأنصارى.

- 940هـ/ التعريفات والاصطلاحات، لابن كمال باشا.

x 994هـ/ تعريف العلم للباغندى.

- 1031هـ/ التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى.

x 1060هـ/ كشف اللغات والاصطلاحات، لسوربهارى.

- 1094هـ/ الكليات، للكفوى.
- 1158 هـ/ كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى.
- 1173هـ/ جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون، للأحمد نكرى (= دستور العلماء).
- = كتاب التعريفات، لإسحاق الإسرائيلى.
- = التعريفات العزيزية، للعزيزى.

(•) معناه أنه وصل إلينا مطبوعًا أو مخطوطًا.

(×) معناه أنه لم يصل إلينا.



الباب الأول

مناهج العلماء العرب

فى تأليف معاجم المصطلحيات

فى العربية

الفصل الأول

المصطلحيات فى غير معاجم

المصطلحيات فى العربية

(المصطلحيات فى تراث مؤلفات تصنيف العلوم عند العرب)

اتخذت العناية بالمصطلحات فى المعجمية العربية أشكالًا مختلفة، فقد افتتحت كثير من الكتب المؤلفة فى العلوم المختلفة بفصول خاصة عقدها أصحابها لبيان الألفاظ الدائرة فى هذا العلم أو ذاك؛ قاصدًا بهذا الألفاظ المصطلحات المتداولة فى بنية ذلك العلم، الذى وضع فيه ذلك الكتاب، كما فعل ابن حزم مثلًا فى كتابه: (الأحكام فى أصول الإحكام)، ففى هذا الكتاب صنع ابن حزم بابًا مستقلًا هو الباب الخامس، فى مقدماته جعل عنوانه: (الألفاظ الدائرة بين أهل النظر) [1].

كما انتثرت شروح المصطلحات فى مقدمات الأبواب من كل كتاب، أيًّا ما كان مجاله المعرفى الذى ألف فيه، ثم دعت الحاجة العلمية والتعليمية إلى جمع هذه المصطلحات المختلفة فى حيز واحد، فنشأت معاجم المصطلحيات فى العربية.

غير أن الواقع يقتضى أن نشير إلى أن ثمة عناية بالمصطلحيات باعتبارها منظومات مجموعة، وفق إطار تصورى أو موضوعى موحد، بجوار معاجم المصطلحيات فى نوع آخر من التأليف فى مسيرة التأليف فى العربية، فى مجال تصنيف العلوم على وجه التحديد.

ولا شك أن جزءًا من تصنيف العلوم وتقسيماتها قد اعتمد معيار الموضوع بابًا يقود إلى هذا التصنيف أو التقسيم؛ مما استلزم تبعًا التمييز بين مجموعات من الألفاظ المنضوية أو المندرجة تحت كل علم، وهنا يصح التذكير بذلك التقسيم الذى أشرنا إليه سابقًا حول اعتبار كل علم مصطلحًا أساسيًّا، وما يندرج تحته من مصطلحات أو ألفاظ أو أقسام هنا بمثابة المصطلحات المنضوية، أو التابعة التى حكم انضوائها أو اندراجها تحته خضوعهما معًا لمنظومة مفهومية واحدة.

والبدء بمعالجة العناية بالمصطلحيات فى مؤلفات تصنيف العلوم فى العربية له ما يسوغه من الجانب المنهجى، على اعتبار أن تلك العناية هنا تأتى تمهيدًا من ناحية، كما أن له ما يسوغه من الناحية التاريخية، إذا ما نظرنا إلى سبق التأليف فى تصنيف العلوم بما وصل إلينا من تراث، ذلك التأليف المتمثل فى كتاب أبى نصر الفارابى المتوفى سنة 329هـ عن التأليف فى معاجم

---

(1) المعاجم الأصولية العربية/ 61، وانظر: الإحكام لابن حزم 38/1، وما بعدها.

المصطلحيات، التى يعد مفاتيح العلوم للخوارزمى المتوفى سنة 378هـ باكورتها، وواضح سبق التأليف فى تصنيف العلوم فى العربية قبل التأليف فى معاجم المصطلحيات بنصف قرن تقريبًا وفق ما وصل إلينا من مؤلفات فى الجانبين، بالإضافة إلى النظر إليها من قبل المؤلفين المسلمين فى العلوم المختلفة على أنها كتب تعنى بشرح المصطلحات الخاصة بالعلوم العربية، من مثل نقل أبى يوسف القليبى ق11 هـ عنه فى كتابه التحفة القليبية فى حل الألفاظ القرآنية، يقول: "أما تعريف علم اللغة المنطبق على حقيقته، فقال ابن مساعد الأنصارى (صوابه ابن ساعد): "هو علم بنقل الألفاظ الدالة على المعانى المفردة وضبطها، وتمييز الخاص بذلك اللسان من الدخيل فيه، وتفصيل ما يدل على الذوات مما يدل على الأحداث، وما يدل على الأدوات، وبيان ما يدل على أجناس الأشياء وأنواعها وأصنافها مما يدل على الأشخاص، وبيان الألفاظ المتباينة والمترادفة والمشتركة والمتشابهة " [1].

والنص بتمامه وحروفه فى إرشاد القاصد فى أسنى المقاصد لابن مساعد الأنصارى (ص38/39)، كما نقل عنه ابن يوسف القليبى ما كتب ابن ساعد عن فائدة علم اللغة ومنفعته (ص5)، وهو بنصه تامًّا فى إرشاد القاصد (39).

ففى هذه النقول وغيرها ما يؤكد نظرة العلماء قديمًا إلى كتب تصنيف العلوم نظرة تقترب بها إلى منزلة معاجم المصطلحيات.

وسوف نتوقف فى هذا الفصل عند المؤلفات المشهورة بخلوصها للتصنيف العلمى، وسيبتعد البحث وينأى عن تلك الكتب المتنازعة بين ترتيب العلوم والببليوجرافيا، ومن هنا فإن هذا الفصل سيبتعد عن معالجة الفهرست للنديم، وكشف الظنون لحاجى خليفة، بمكملاته المتمثلة فى هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى، وإيضاح المكنون له كذلك، وأسماء الكتب المتمم لكشف الظنون لعبد اللطيف زادة ق 11هـ مع إدراك البحث أن ثمة بروزًا -ولو بشكل يسير- لفكرة التصنيف العلمى، كانت قد حكمت بعضًا من هذه القوائم الوراقية/ الببليوجرافية، لكن ركون البحث إلى استبعادها كان مراعاة من جانبه لغلبة عنايتها بمبدأ رصد المؤلفات المختلفة فى العلوم العربية [2].

وسوف نتوقف عند عدد من المؤلفات التصنيفية التى تعد علامات فى هذا العلم، محاولين أن نغطى تاريخ التأليف فيه عند العرب كما يلى:

1- إحصاء العلوم، لأبى نصر الفارابى 329هـ.

---

(1) التحفة القليبية/ 4-5، وانظر: إرشاد القاصد/ 38-39.

(2) انظر الفروق بين الكتب الخالصة لمجال تصنيف العلوم عن الكتب الخالصة للببليوجرافية، كتاب الدكتور أحمد عبد الحليم عطية: تصنيف العلوم عند العرب/ 11 وما بعدها، 235 وما بعدها.

2- طبقات الأمم، لصاعد الأندلسى 462هـ.

3- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لابن ساعد الأنصارى الأكفانى 749هـ.

4- مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم، لطاش كبرى زاده 968هـ.

5 - ترتيب العلوم لساجقلى زاده 1145هـ.

6- أبجد العلوم، للقنوجى 1307هـ.

وسوف يكون تعاملنا مع هذه المؤلفات وفق النقاط التالية:

أ- بيان منهجه وترتيبه.

ب- تعامله مع المصطلحات العلمية من منظور اعتبار موضوع كل علم مصطلحًا جامعًا، ينضوي تحته مجموعة مصطلحات فرعية، فيكونان معًا ما سميناه بالمصطلحية.

فالمهم الذى نريد أن نؤكده هو أن العناية بمؤلفات تصنيف العلوم مشتملة على مفهوم المعجم فى واحد من تصورات النظر إلى هذه الكتب.

وهى الخطوة الأولى اللازمة لإدراك حدود ما بين العلوم، وهو الشرط اللازم الذى كررنا الإشارة إليه سلفًا، فى أثناء الحديث عن ضرورة تحديد المجال المعرفى باعتباره مطلبًا ضروريًّا للفرار من التباين المصطلحى، ومواجهة الاضطراب الذى يمكن أن يحدث لو لم تتحدد مجالات استخدام المصطلحات، وهذا التحديد واحد من مهمات علم تصنيف العلوم.

(1)

إحصاء العلوم، للفارابى

329هـ

كتاب العلوم، لأبى نصر الفارابى [1] الفيلسوف المتوفى سنة 329هـ يعد "العلامة الأولى البارزة التى قدمت على أساس إبستمولوجى [2] فى الفلسفة الإسلامية لإحصاء العلوم، وتقسيمها، وترتيبها فى إطار نسق محدد" [3].

---

(1) انظر فى ترجمته: وفيات الأعيان 153/5، ترجمة 706، وتاريخ الحكماء/ 30 ترجمة 17، وكتابه مذكور فى وفيات الأعيان، وانظر فى طبعاته: تصنيف العلوم عند العرب/ 76.

(2) المقصود بالتصنيف الإبستمولوجى/ المعرفى، هو ذلك الذى يقوم على أساس فلسفى خاص، يتعلق بنظرية المعرفة، وينبنى على القوى الإدراكية للإنسان. وهو تصنيف ترتب فيه العلوم والمعارف البشرية حسب الملكات المختلفة للعقل من نظر وعمل ومخيلة، ومن ثم يستتبع ذلك التقسيم تقسيم العلوم إلى نظرية وعملية. كما عند الدكتور أحمد عبد الحليم عطية فى كتابه: تصنيف العلوم عند العرب/ 68.

(3) تصنيف العلوم عند العرب/ 79.

وقد بنى الفارابى كتابه على خمسة فصول:

الأول: فى علم اللسان وأجزائه.

والثانى: فى علم المنطق وأجزائه.

والثالث: فى علوم التعاليم، وهى: العدد، والهندسة، وعلم المناظر، وعلم النجوم التعليمى، وعلم الموسيقى، وعلم الأثقال، وعلوم الحيل.

والرابع: فى العلم الطبيعى وأجزائه، وفى العلم الإلهى وأجزائه.

والخامس: فى العلم المدنى وأجزائه، وفى علم الفقه، وعلم الكلام.

وفى هذا التقسيم تتبدى الفكرة، التى قلنا إن مفهومنا لمعنى لفظة المصطلحية قائم عليها، باعتبارها مجموعة من المصطلحات التى ينتظمها تصور واحد، ومجال علمى محدد.

ولو تأملنا ذلك تطبيقًا على مصطلحية علم اللسان، أمكن أن ندرك ما يلى:

مصطلحية (علم اللسان)

علم اللسان

(مصطلح علوي)

حقل الألفاظ
مفردة
مركبة
ألقاب أعيان/ أجناس أشياء
الجمل/ النصوص

قوانين الألفاظ
المفردة
المركبة
فحص الأصوات/ الصرف
النحو
الكتابة
القراءة
الأوزان

هذا التقسيم الذى يقترب- إلى حد كبير- من تقسيمات اللسانيات المعاصرة عند الحديث عن مستويات الدرس فيها، وهو ما يلمسه الدكتور مازن الوعر فى دراسته: (العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابى)، والمهم فى هذه الدراسة هو إلحاح الدكتور الوعر على إدراك الفارابى لضرورة تأسيس لغة اصطلاحية [1]. وهو معتمد فى رصد بعض جوانب تلك الضرورة على إحصاء العلوم.

(1) العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابى/ 328، وانظر ما كتبه الدكتور عثمان أمين- رحمه الله- فى مقدمة تحقيقه لكتاب إحصاء العلوم/ 8، وتصنيف العلوم عند العرب/ 81، والمصطلح العلمى عند العرب/ 209، والفارابى والمصطلح الفلسفى (ضمن: أبو النصر الفارابى فى الذكرى الألفية)/ 22، وفلسفة اللغة عند الفارابى/ 95، وما بعدها.

وهذا التقسيم الإحصائى لعلوم اللسان فى العربية بما ينضوي تحته من شبكة ممتدة متفرعة- ضمت عددًا ضخمًا من المصطلحات الخاصة بكل فرع منها. صحيح أنها لم تعرف وفق واحد من طرق شرح المعنى المعجمى، لكن يبدو من ذلك التقسيم أن ثمة حدودًا وفواصل يمكن إدراكها جليًّا؛ مما يجعل لكل كلمة/ أو مصطلح خصوصيته، التى تميزه عن غيره من الكلمات/ أو المصطلحات.

وهذا هو الاعتبار الذى جعلنا نورده فى مقدمة الكتابات التى عنيت بالمصطلحيات العربية، قبل إفرادها واستقلالها بمعاجم خاصة بها، جمعت الخصائص المعروفة للمعاجم.

وما حكم تصنيف تلك العلوم بمصطلحاتها تحت المصطلح العلوى (المصطلحية)- علم اللسان يمكن التماسه أو إدراكه فى تحليل أى قسم من الأقسام الأربعة الأخرى.

على أن القيمة الكامنة فيه مما تقربه من معاجم المصطلحيات- بدرجة ما- كانت ظاهرة منذ القديم، يقول صاعد الأندلسى فى كتابه (طبقات الأمم): "ثم له كتاب شريف فى إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها، لم يسبق إليه، ولا ذهب أحد مذهبه فيه، ولا يستغنى طلاب العلوم كلها عن الاهتداء به، وتقديم النظر فيه"[1].

والتوقف أمام النص على حاجة طلاب العلوم إلى الاهتداء به والاسترشاد بمادته- دال على هذا القرب فى تحقيق الوظيفة الأم التى ستتولى تحقيقها، فيما سوف نرى من بعد معاجم المصطلحيات، وهى إعانة طلاب العلوم على التهدّى لفهم لغة العلوم.

(2)

طبقات الأمم لصاعد الأندلسى

462 هـ

هذا الكتاب الذى خلفه لنا القاضى صاعد الأندلسى [2] بعنوان: طبقات الأمم- واحد من أهم المصادر التى تحدثت عن العلوم، ولا سيما الدخيلة على حد تعبير حياة بوعلوان [3].

والذى دعانا إلى ضمه إلى مؤلفات تصنيف العلوم- على ما فى ذلك من تسمح وتوسع- أنه يورد كل طبقة من طبقات الأمم مرتبة ترتيبًا واضحًا بحسب العلوم [4].

(1) طبقات الأمم 8/38، وانظر: وفياة الأعيان 154/5.

(2) انظر فى ترجمته: الصلة 232/1 رقم 539.

(3) طبقات الأمم (مقدمة التحقيق)/ 131.

(4) طبقات الأمم (مقدمة التحقيق)/ 131.

وهو يقسم الأمم إلى سبعة طبقات، كما يلى:

1- أمة الفرس. 2- أمة الكلدانيين (السريانيين/ والبابليين).

3- أمة اليونان والرومان. 4- أمة القبط (مصر).

5- أمة الترك. 6- أمة الهند والسند. 7- أمة الصين.

وهذا التقسيم راعى فيه اعتبار معيار اللغة، وهنا يمكن التذكير بصنيع الفارابى الذى قدم فى تصنيفه علم اللسان، وهو يقسم الأمم إلى ثمانية طبقات وفق معيار العلوم، فيقرر أن الأمم السبعة السابقة، تتوزع على طبقتين، يقول: "وجدنا هذه الأمم (السبعة) على كثرة فرقهم، وتخالف مذاهبهم- طبقتين؛ فطبقة عنيت بالعلم، فظهرت منها ضروب العلوم، وصدرت عنها فنون المعارف، وطبقة لم تعن بالعلم عناية يستحق منها اسمه، وتعد بها من أهله، فلم ينقل عنها فائدة وحكمة، ولا دونت لها نتيجة فكرة" [1].

وذكر الأمم التى عنيت بالعلم، فحصرها فى الأمم التالية:

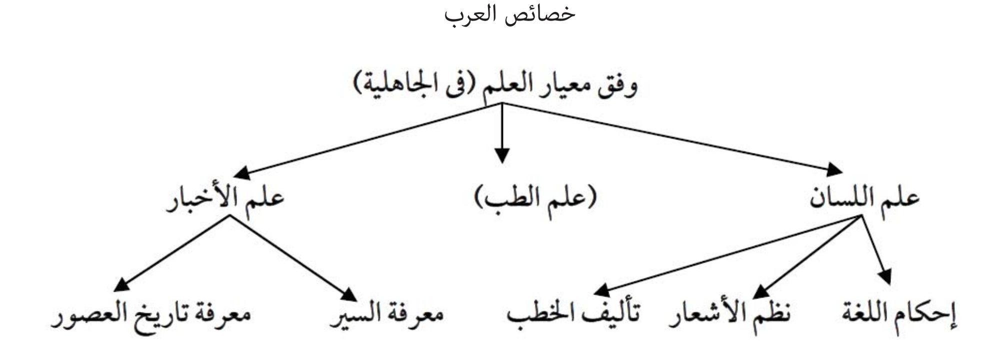
1- الهند 2- الفرس 3 – الكلدانيون 4- اليونانيون

5- الروم 6- أهل مصر 7- العرب 8- العبرانيون.

ولو توقفنا أمام الأمة السابعة وهى الأمة العربية لوجدناه يسميها وفق معيار العلم، بسمة مدخلها: علم اللسان، يقول: "وأما علمها الذى تفاخر به وتبارى فيه، فعلم لسانها وإحكام لغتها، ونظم الأشعار، وتأليف الخطب" [2].

ويمكن اعتبار علمى اللسان والأخبار، مصطلحين علويين ينضوي تحتهما مجموعة من المصطلحات المنضوية، التى تميز أمة العرب كما يلى:

خصائص العرب



(1) طبقات الأمم/ 39-40.

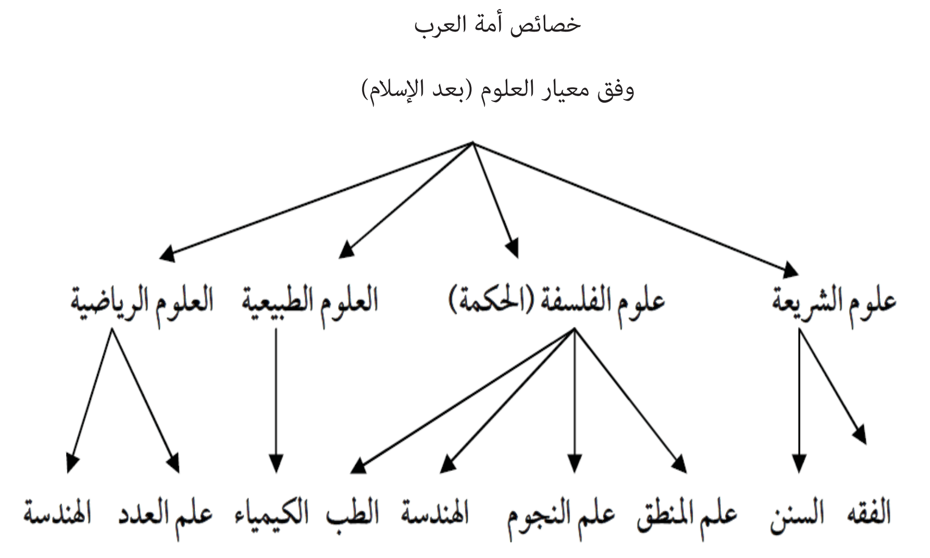
(2) طبقات الأمم/ 118.

وهذا التقسيم راعى فيه صاعد الأندلسى معيارًا فرعيًّا ثانويًّا هو معيار التاريخ، بحيث يصح إطلاق التقسيم السابق مضمومًا إليه قليل عناية بالطب على العصر الجاهلى.

وقد توسع التقسيم المعرفى بعد الإسلام فزادت العلوم كما يلى:

خصائص أمة العرب

وفق معيار العلوم (بعد الإسلام)



وبتأمل هذا التقسيم يمكن اعتبار كل فرع من هذه الفروع مصطلحات علوية (= مصطلحيات) ينضوي تحتها مجموعة من هذه المصطلحات؛ بمعنى أن الفقه مثلًا له مصطلحاته التى تنضوي أو تندرج تحته. وقد ورد عدد غير قليل من هذه المصطلحات عند حديث صاعد الأندلسى عن الكتابات البارزة من وجهة نظره فى كل علم من هذه العلوم، منسوبة إلى أصحابها من العلماء.

وإذا كان صاعد الأندلسى لم ينص على الوظيفة أو الغاية التى هدف إليها من تأليفه كتابه- كما نص سلفه الفارابى الذى أشاد به فى فقرة مطولة [1]- فإن تحكيمه معيار العلم فى واحد من تقسيماته هو ما دعانا إلى ضمه إلى هذا الفصل، الذى يمثل تمهيدًا- بشكل ما- قبل الحديث عن معاجم المصطلحيات.

(1) طبقات الأمم/ 138.

(3)

إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد

لابن ساعد الأنصارى الأكفانى

749هـ

هذا الكتاب (إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد لابن ساعد الأنصارى) [1]، هو واحد من مشاهير الكتب فى تصنيف العلوم، وهو يتخذ مدخلًا آخر يحكم تصنيفه للعلوم، هو المدخل القيمى أو الأخلاقى (= الأكسيولوجى)؛ كما يسميه دارسوا الفلسفة، فى مجال تصنيف العلوم[2].

ويبدو أن أصحاب هذا الاتجاه ينطلقون من الروح الشائعة فى الثقافة الإسلامية التى تحض على طلب العلم النافع [3]. ومن هنا ربما لمحنا غلبة ذلك الاتجاه، ونجد كذلك غالب الكتابات العربية تفتتح بالحديث عن العلوم الإلهية والشرعية؛ باعتبارها السبيل القويم لإدراك السعادة فى الدنيا والآخرة، وهو ما يظهر هنا، وسيظهر كذلك فى قسم كامل من معاجم المصطلحيات التى سترتب فيه المصطلحيات وفق الترتيب العلمى أو الموضوعى؛ إذ لن نجد واحدًا منها- كما سيأتى- إلا ويفتتح بسرد مصطلحات العلوم الشرعية والعربية أولًا، خضوعًا وانطلاقًا من هذا المعيار القيمى/ الأخلاقى.

وهذه الوجهة بادية فى مقدمة ابن ساعد الأنصارى لكتابه يقول: "إن بنا حاجة إلى تكميل نفوسنا البشرية فى قواها النظرية والعملية؛ إذ كان ذاك هو السبيل إلى السعادة الأبدية. ولما كان هذا إنما يتم بالعلم بحقائق الأشياء على ما هى عليه؛ ليعتقدوا الحق والخير- وجب علينا أن نعلم العلم المتكفل بتحقيق الحقائق، وما هو إليه كالوسائل"[4].

ونحن نقف أمام عبارته: "العلم بحقائق الأشياء على ما هى عليه"؛ لأنها مفتاح فهم اقتراب تراث العلوم من معاجم المصطلحيات المعنية ببيان شروح ألفاظ معينة، انتخبت وصارت آلات للعلوم يعبر بها أصحاب هذه العلوم بينهم على حقائق، لا يتأتى فهمها من غير تحديد أو نص عليها.

---

(1) انظر فى ترجمته: معجم المطبوعات العربية والمعربة 463/1، وفيه ذكر كذلك لطبعات كتابه.

(2) انظر: تصنيف العلوم عند العرب/ 103، والمعجم الفلسفى (نظرية القيم)/ 203، والمصطلح/ 1060.

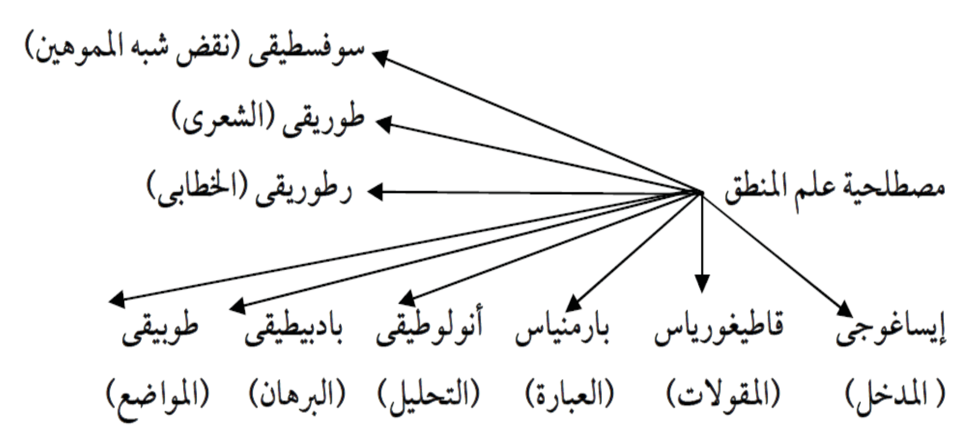
(3) ثمة أحاديث تأمر بطلب العلم وتقيده بوصف النافع، وكثيرًا ما كان صلى الله عليه وسلم يستعيذ من علم لا ينفع، انظر: العلم للحارث المحاسبى/ 81 وما بعدها، والعالم والمتعلم للترمذى/ 20 وما بعدها، والحث على طلب العلم للعسكرى/ 58، والعلم للنووى/ 62.

(4) إرشاد القاصد/ 11.

ومما يؤكد ذلك أنه اختتم كتابه بشرح المصطلحات الغامضة على المبتدئين [1]، فعرف المصطلحات التالية: العلم/ الحد/ الرسم/ النوع/ الخاص/ الجنس/ الفصل/ العرض العام/ الجوهر (الجسم)/ الهيولى/ الصورة/ العقل/ النفس)، وغير ذلك [2].

وقد بدأ كتابه ببيان تقسيمات علم الآداب، ثم علم المنطق، ثم العلم الإلهى، ثم العلم الطبيعى.

وبتطبيق معيار المصطلح العلوى والمصطلح المنضوى- يتأكد بيان اقتراب مؤلفات تصنيف العلوم فى بعض قيمتها من معاجم المصطلحيات. ولنقف عند علم المنطق، ونعده مصطلحًا علويًّا (= مصطلحية علم المنطق) [3]، الذى عدد ما ينضوي تحته من مصطلحات سوف تتكفل معاجم المصطلحيات بشرحها، وبيان تعاريفها، ومن أين نقلت لتكون بنية ألفاظ ذلك العلم:



وبتأمل هذه الأقسام التسعة المشكلة لعمود الصورة فى بناء ذلك العلم- فإنها تردنا إلى القول بضرورة إدراك ما بين هذه الأقسام من فروق، عن طريق تحديد معانى مصطلحات كل قسم.

وفى الإمكان توسيع التوزيع؛ لندرك الدور الخطير والمهم الذى اضطلعت به مصنفات العلوم عند العرب، لإعانة طلاب العلوم، فى تحديد الحدود الفاصلة والفارقة بين المجالات المعرفية المختلفة، ولو كان بين بعضها- أحيانًا- ثمة تشابه.

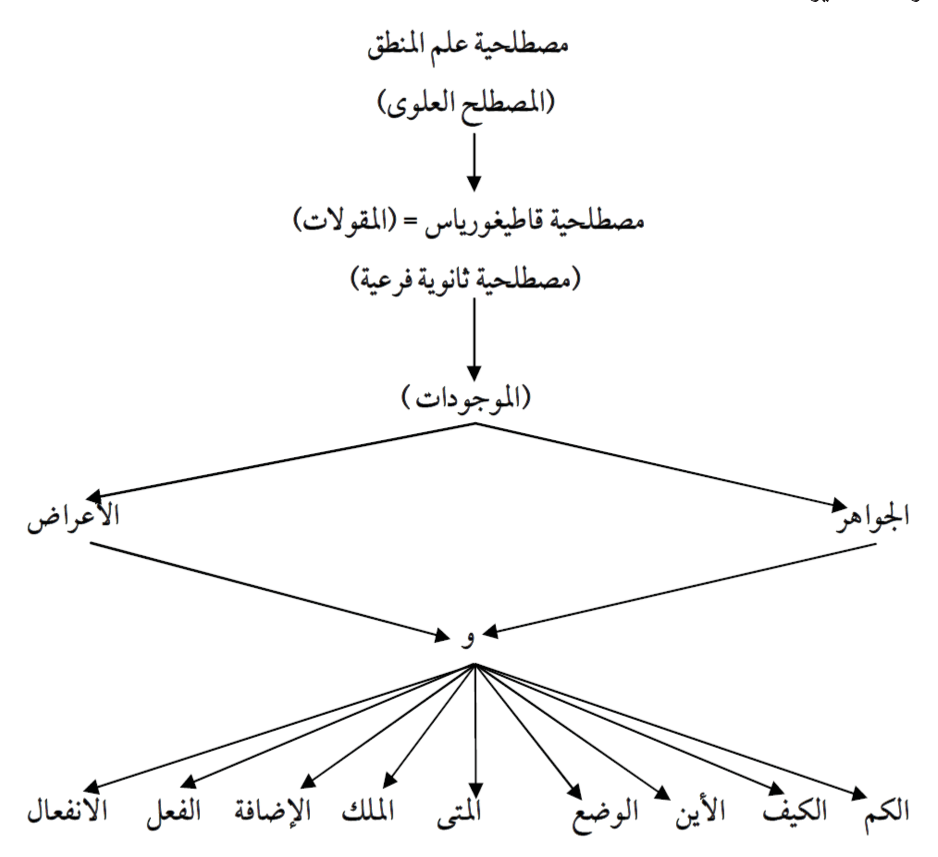
وعندما نلتقط واحدًا من هذه الأقسام التسعة ندرك مدى التفريع الذى يأتى تحته، وأن طلب تعريفات هذه الألفاظ/ أو المصطلحات، لن يؤتى ثماره كاملة واضحة من إدراك التصورات-

(1) تصنيف العلوم عند العرب/ 130.

(2) انظر: إرشاد القاصد (خاتمة الرسالة)/ 162، وما بعدها.

(3) إرشاد القاصد/ 50- 53.

إلا بعد الوعى بانضوائها تحت مصطلحية ثانوية. والتوقف مثلًا أمام المصطلحية الثانوية(= مصطلحات قسم المقولات) [1]- يؤكد ذلك.



وقد أدرك ابن ساعد الأنصارى مدى العلاقة بين تصنيف العلوم ومعاجم المصطلحيات من بعض وجوه الشبه، فشرح عددًا من المصطلحات؛ ولم يكن هدفه هو هدف معاجم المصطلحيات فى شروحها للمصطلحات، وإنما كانت غايته عمليًّا هى إرادة التمييز بين حدود هذه العلوم وأقسامها؛ بمعنى أنه لجأ إلى تعريفات الألفاظ أو المصطلحات؛ لتعينه على أداء وظيفة تصنيفية.

فقد عرض ابن ساعد لمصطلحية المقولات؛ باعتبارها مصطلحية فرعية، هى فى الأصل منضوية تحت مصطلحية عليا، هى مصطلحية علم المنطق، فعرف ما يلى:

(1) انظر: إرشاد القاصد/ 51.

1- الكم (ص167): هو العرض الذى يقبل لذاته المساواة والتفاوت والتجزء، وهو بدوره ينقسم إلى (متصل: الخط والسطح والجسم والزمان، ومنفصل: هو العدد).

2- الكيف (ص168): هيئة قارة فى الجسم لا يوجب اعتبار وجودها فى الجسم قسمة ولا نسبة.

3- الإضافة (168ص): حال تعرض للجوهر بسبب كون غيره فى مقابلته، ولا يقبل وجودها إلا بالقياس إلى ذلك الغير، كالأبوة والبنوة.

4- الأين (ص168): هيئة تعرض للجسم بسبب نسبته إلى المكان، وكونه فيه.

5- المتى (ص168): حالة تعرض للشيء بسبب نسبته إلى الزمان، وكونه فيه أو فى طرفه.

6- الوضع (ص169): هيئة تعرض للجسم بسبب نسبة أجزائه، بعضها إلى بعض، نسبة تتخالف الأجزاء لأجلها، بالقياس إلى الجهات، كالتربع والافتراش.

7- الملك (ص169): ويسمى الجدة، وهو كون الجسم بحيث يحيط بكله أو بعضه مما ينتقل بانتقاله كالتقمص.

8- أن يفعل (= الفعل): هو كون الشىء بحيث يؤثر فى غيره أثرًا غير قار، كالقطع.

9- أن ينفعل (= الانفعال): هو كون الشىء متأثرًا عن غيره، كالانقطاع.

والملاحظ على هذه التعريفات أو الحدود أنها ركزت على المعنى الاصطلاحى المحدد ببنية علم محدد، وهو علم المنطق، بمعنى أن أية قراءة لهذه المصطلحات فى غيبة استحضار المصطلح الأعلى (علم المنطق)- لن يقود إلى حسن إدراكها. كما يلاحظ أن معالجة ابن ساعد الأنصارى لهذه الكلمات/ المصطلحات- توقفت عند حدود الوظيفة الأم، وهو بيان المعنى الاصطلاحى المندرج تحت مصطلحية علم المنطق، من دون التطرق إلى أى من الوظائف المعجمية الأخرى، من ضبط وهجاء، أو معلومات صرفية، أو غير ذلك من المعلومات التى تظهر فى معالجة معاجم المصطلحيات، فى واحد من الفوارق الأساسية بين مؤلفات تصنيف العلوم فى عنايتها بالمصطلحات، وبين معاجم المصطلحيات.

وما ظهر فى أحيان قليلة جدًّا من ذكر بعض المترادفات لبعض المصطلحات، كما حدث مع مصطلح (الملك) الذى يرادف مصطلح (الجدة)- كان بهدف التميز التصنيفي بين أقسام هذا العلم أو ذلك، ولم يكن عادة متبعة؛ لأنها من مسائل الدرس الدلالى، أو أكثر تعلقًا بمعاجم المصطلحيات من كتب تصنيف العلوم.

وسوف يظهر أثر كبير [1] لهذا الكتاب فى كتاب طاش كبرى زاده التالى، مما يمكن أن يعد فى بـاب الحـديث عن أثر ابن ساعد فى الخالفين، أول ظهور قوى يحتذيه فى المنهج والترتيب. كما أثبته فى مصـادره سـاجقلى زاده فى كتابه ترتيب العلوم.

وقد تأثر به غير مؤلف، فقد نقل عنه ابن يوسف القليبـى (مـن علـماء القـرن الحـادى عشر الهجـرى) فى كتابه (التحفة القليبية فى حل الألفاظ القرآنية) نقولًا مطولة (انظر ص 4-5)، من كتاب القليبى ومـا يقـابلهما فى (ص 38-39) من كتاب ابن ساعد الأنصارى.

(4)

مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم

لطاش كبرى زاده 968هـ = 1561م

يعد كتاب مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده [2]-امتدادًا لكتـاب إرشـاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لابن ساعد الأنصارى. يقـول الـدكتور أحمـد عبـد الحلـيم عطيـة: يمثـل كتـاب (مفتـاح السعادة ومصباح السيادة لعصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى، الشهير بطاش كبرى زاده) - أكمل الدراسات العربية فى مجال تصنيف العلوم، وإن بدا أكثر عناية بالمعلومات الببليوجرافية/ الوراقيـة؛ إذ توسـع عـما سـبقه فى ذكر المؤلفات المختلفة دبر كل حديث عن موضوع علم ما، وتقسيماته، وبعض مصطلحاته [3].

ويؤكد هذه الحقيقة- المفضية إلى القول بتـأثر طـاش كـبرى زاده بإرشـاد القاصـد لابـن سـاعد الأنصـارى- الدكتور كامل بكرى فيقول: "وإن من يقرأ (إرشاد القاصد) سوف يلاحظ عـلى الفـور أن طـاش كـبرى زاده قـد تأثر بهذه الرسالة؛ سواء فى شرح الغرض من الكتاب، أو فى طريقة المعالجة. وقد نقل طـاش كـبرى زاده أجـزاء، بعضها من مقدمة الكتاب، كما نقل تعريفات العلوم.

(1) يذكر الدارسون فى مجال تصنيف العلوم كتاب (إتمام الدراية لقراء النقاية) للسيوطى 911هـ = 1505م، ويعدونـه واحـدًا مـن مؤلفات موضوعات العلوم، لكنه ظهر لنا أن نضمه إلى معاجم المصطلحيات؛ لعلامـات تـوافرت فيـه، وتجلـت بدرجـة تفـوق انتماءه إلى مؤلفات تصنيف العلوم. ومن ثم فسوف ندرسه فى معاجم المصطلحيات، ونحن ندرك أن الكثيرين أدرجوه فى باب موضوعات العلوم، ومنهم صديق حسن خـان القنـوجى فى أبجـد العلـوم (7/2)، الـذى أورده تحـت مـا عنوانـه (موضـوعات العلوم)، ولكننا وجدناه يفصل فى تعريف مصطلحات كثيرة تحت كل علم من العلوم الأربعـة العـشرة، التـى عـرض لهـا؛ مـما جعلنا نورده فى قائمة معاجم المصطلحيات.

(2) انظر ترجمته: معجم المطبوعات العربية والمعربة 1221/2، وفيه ذكر لكتابه هذا. وكشف الظنـون 1762/2، وفيـه ذكـر سـنة وفاته خطأ. وهدية العارفين 143/1-144.

(3) انظر: تصنيف العلوم عند العرب/ 131- 136.

وقد ظهرت من عنوان الكتاب الفلسفة التى حكمت بناءه، والتى تحدد انتماءه المعرفى والمنهجى، فالرجل يتخذ المنهج الأخلاقى/ القيمى/ الأكسيولوجى- مدخلًا يمكن على ضوئه فهم إحدى غايات الكتاب، التى من أجلها ألفه صاحبه؛ إذ جاء فى عنوان الكتاب التركيز على مفهوم السعادة، وأن تحصيلها نتيجة مترتبة على تحصيل العلوم.

وقد بدت بعض العناصر المهمة خضوعًا لمسيرة التطور، التى جمع ثمار حصادها ذلك الكتاب، منها ظهور الجانب الموسوعى، وهو البعد الذى سوف يظهر كذلك فى معاجم المصطلحيات فى العربية، كلما تقدم بنا الوقت نحو العصر الحديث.

ونحن نكرر- من زاوية أخرى- أن معالجة مؤلفات التصنيف باعتبارها مدخلًا، أو مقدمة لمعالجة معاجم المصطلحيات فى العربية– لا تنكر أن إحدى دلالات التصنيف (classification) تشير إلى أنها: "قائمة الألفاظ المكتوبة أو المطبوعة التى تمثل نظام تصنيف ما"[(1)].

وهو ما يقرره الدكتور محمد أمين البنهاوى فى معجم المصطلحات المكتبية فى مدخل (classification)/ تصنيف عندما يقول: "التصنيف خطة منهجية لترتيب الكتب، وغيرها من المواد حسب الموضوع أو حسب الشكل" [(2)]، وهما الطريقان اللذان سيحكمان- تقريبًا- مسيرة مناهج التأليف فى المعاجم العربية، ومنها معاجم المصطلحيات بطبيعة الحال.

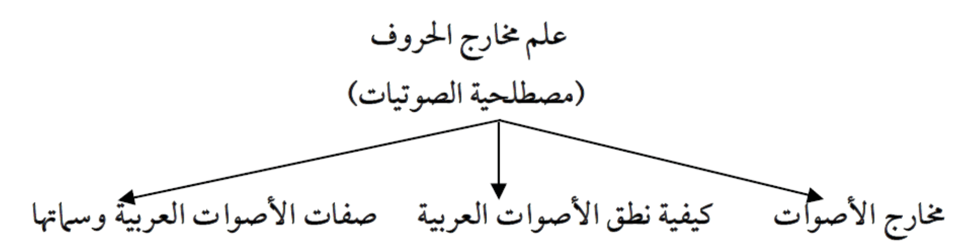
غير أنه من المهم أن نتوقف قليلًا أمام ما ورد عند الدكتور كامل بكرى، وتحديدًا فى كلمة (قائمة الألفاظ)، وهى الخطوة الأولى التى تطور عنها المعجم العربى فى مسيرته الطويلة، وهو ما يؤكده كذلك معجم علوم المكتبات والمعلومات فى المدخل الفرعى جدول تصنيف/ (Classification schedule)، وعند هذه النقطة يبدو أن الاهتمام والعناية بكثير من المصطلحات جاء تبعًا لهذه المفاهيم، القارة فى صلب مفهوم مصطلح علم تصنيف العلوم.

وقد قسم كتابه على سبع دوحات (= أقسام)، تفرعت إلى فروع متنوعة مختلفة العدد تحت كل دوحة (= قسم).

ولو طبقنا المصطلح العلوى = (المصطلحية)، أو العلم الذى ينضوي ويندرج تحته مجموعة من المصطلحات، المشكلة لبنائه التصورى والمعرفى على علم الأصوات- أمكن أن نقف عند ضرورة العناية بتعريفات عدد من المصطلحات المنضوية؛ مما يقترب بنا خطوة من مفهوم معاجم المصطلحيات، ووظيفتها الأم.

(1) مفتاح السعادة (مقدمة التحقيق) 44/1.

(2) معجم المصطلحات المكتبية/ 83.



وهـذا التقسـيم المسـتفاد مـن كـلام طـاش كـبرى زاده [(1)] لا يسـتبعد العلـوم المسـاعدة اللازمـة لتحقيـق موضوعات علم الصوتيات، من ضرورة تحصيل التشريح، وبعض مبادئ علم الطبيعة (الفيزياء)، وهو ما تقرره أدبيات الدراسات الصوتية المعاصرة [(2)].

ولا شك أن كل قسم من هذه الأقسام المنضوية تتطلب- عند الانتقـال إلى معـاجم المصـطلحيات- مراعـاة الفروق بين مصطلحات كل قسم؛ فمعرفة الهمس والجهر أو الشـدة والرخـاوة والميوعـة والازدواج - مـثلًا - لا يمكن أن يكون صحيحًا إلا إذا أدركنا تحت أى قسم مما سبق تندرج إحدى مجموعة هذه المصطلحات. وهـذا هو ما يعطى هذه المصنفات التصنيفية قيمتها، وأنهـا تقـترب بشـكل مـا مـن معـاجم المصـطلحيات فى بعـض الوظيفة.

ومثلما فعل ابن ساعد الأنصارى فى أحيان قليلة من شرح عـدد مـن المصـطلحات، التـى رأى أنـه بشرحهـا سيعين على التمييز الحاسم بين الأقسام المتنوعة، التى يمكن أن تندرج تحـت علـم بعينـه- فعـل كـذلك طـاش كبرى زاده فى أحيان قليلة.

ففـى الدوحـة السـابعة (= القسـم) انصرف فى أحـد شـعبه (= فروعـه) إلى شرح عـدد مـن الألفـاظ أو المصطلحات التى رأى أنه من المفيد تعريفها.

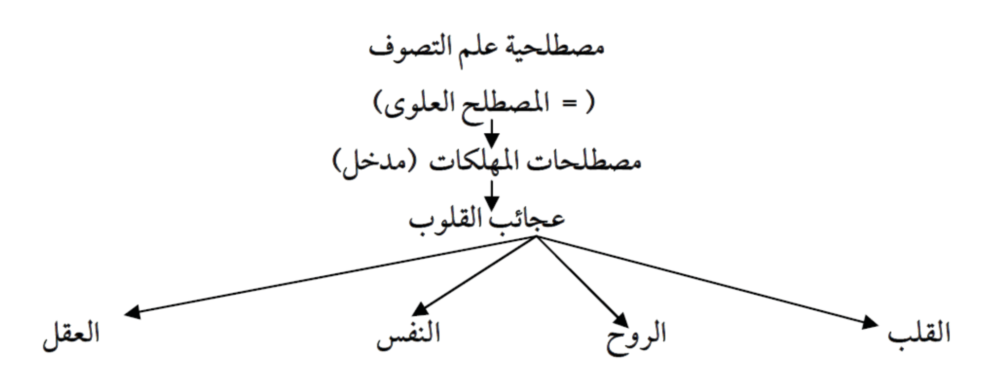
وبتطبيق مفهومى المصطلح العلـوى والمصـطلحات المنضـوية، يمكـن الوقـوف عـلى الضرورة التـى ألجـأت مفتاح السعادة، كما ألجأت بعض سلفه إلى شرح عدد من المصطلحات، لا لضبطها باعتبارها آلات للعلم، تعـين على إدراك مسائله وقضاياه وجزئياته، وإنما لتعين على بيـان فـوارق مـا بـين العلـوم مـن اختلافـات؛ ليسـتقيم التصنيف. ففى ربع المهلكات توقف فى الأصل الأول [(3)] عند عدد من الألفاظ/ المصطلحات، فقال: "ولنذكر أولًا عدة ألفاظ نافعة فى الباب". ويمكن تمثيلها كما يلى:

---

(1) مفتاح السعادة 99/1.

(2) دراسة السمع والكلام/ 5 وما بعدها.

(3) مفتاح السعادة 319/3-320.



وقد خطا طاش كبرى زاده فى تعريفاته لهذه المصطلحات الأربعة خطوة التزمها، لم تظهر إلا على استحياء عند سلفه ابن ساعد الأنصارى، وهو الربط بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى (= الصوفى هنا)، وهو بهذا يقترب جدًّا من واحد من أشهر سمات معاجم المصطلحيات، التى سوف تحرص- فى الغالب فى معلومات ما تحت المداخل- عليها؛ تحقيقًا لما تقدم هنا من أن واحدًا من إجراءات صناعة المصطلح متمثل فى الانتقال أو التطور به دلاليًّا، من بنية اللغة العامة إلى بنية لغة العلم.

من ذلك قوله: "القلب، وله معنيان؛ أحدهما: اللحم الصنوبرى المودع فى الجانب الأيسر من الصدر، وفى باطنه دم أسود... (المعنى المادى الحقيقى).

وثانيهما: لطيفة ربانية لها بهذا القلب الجسمانى تعلق، وهو حقيقة الإنسان، وهى المدرك العالم العارف..." [1].

ويبدو أن هذا الربط بين الدلالتين اللغوية والاصطلاحية الصوفية كان الهدف من ورائه الاطمئنان إلى أن هذا العضو المعروف هو محل هذه المعانى؛ حتى لا ينصرف الذهن إلى معنى بعيد غير مراد. وهو الأمر الذى لا يهدف إليه مؤلفوا معاجم المصطلحيات عند بيان المعنى اللغوى العام (اللحم...)، والانتقال إلى المعنى الصوفى الاصطلاحى (لطيفة) عن طريق آلية من آلية المجاز، بإحدى علاقاته التى تشير إلى القلب كعضو هو محل للمعانى التى تتنزل فيه، وإنما الهدف هو بيان منطقية النقل.

(1) مفتاح السعادة 3/319-320، وانظر فى معناه عند أهل الصوفية، سراج القلوب/ 32، واصطلاحات الصوفية للكاشانى/ 154.

وانظر فى معناه الطبى (الحقيقى) معجم المصطلحات الطبية (للمجمع) 3/11.

(5)

ترتيب العلوم

لساجقلى زاده 1145هـ = 1732م

يعد كتاب ترتيب العلوم لساجقلى زاده [1] أصرح مثال يتجلى فيه تأثير مفهوم النفع والضر، الذى قدمنا به بين يدى هذا الفصل، كواحد من مجالى التأثير الإسلامى، الذى طالما حض ودعا إلى العلم النافع. وهو الأمر الذى بدا واضحًا فى المقدمة التى صنعها لمؤلفه، التى جاء عنوانها: فى تعداد الفنون وتقسيمها [2]. وهو بإزاء هذا يرى أن ثمة علومًا غير نافعة، بمعنى أنها ضارة، وأخرى غير نافعة وإن كانت لا تجلب ضررًا.

وبغض النظر عن مفردات العلوم التى رأى نفعها، وتلك التى رأى غير نفعها- فإن هذا التقسيم يبدو منطقيًّا وطبيعيًّا ومسوغًا فى إطار الثقافة العليا، التى تهيمن على الكتابات العربية؛ وهذا هو ما يفسر لنا إفراده حديثًا عن أحكام العلوم من الناحية الشرعية (القانونية)، ولذلك نراه يقسم العلوم إلى واجب وفرض وكفاية، وأحيانا يكون حرامًا أو مكروهًا، وهو تقسيم يبدو منطقيًّا إذا ما نظرنا إليه من الزاوية التى انطلق منها، وهى فلسفة النفع والضر.

وقد ظهرت آثار هذه الرؤية كذلك فى تسمية الكتاب وعنوانه عندما بنى تصنيفه على أساس مفهوم الرتبة/ المرتبة، وهو ما بدا فى عنوانه (ترتيب العلوم)، وإن كان الظاهر من تطبيق مفهوم المرتبة/ أو الرتبة بدا واضحًا بشكل أساسى فى درجات تحصيل علم ما من العلوم التى توزعت على ثلاث درجات، هى: الاقتصار/ الاقتصاد/ الاستقصاء (= التبحر).

ويعد كتاب ترتيب العلوم- ككثير من سوابقه- مقدمة مهمة لازمة للتعامل مع معاجم المصطلحيات؛ نظرًا لدرجة التقارب بينهما؛ إذ كانت كتب التصنيف معنية ببيان الحدود الفاصلة بين العلوم المختلفة، ونحن نلمس هذا التقارب بين هذين الفرعين من المؤلفات العربية فى مراتب العلوم تحديدا؛ إذ نراه كثيرًا ما يلجأ إلى الاستعانة بكثير من كتب العلوم المختلفة فى نقل تعريفات كثير من مصطلحات أعلام العلوم المختلفة، كما أنه كثيرًا ما كان يلجأ فى نقوله تلك إلى الاستعانة ببعض معاجم المصطلحيات، كما حدث فى نقله عن السيد الشريف الجرجانى صاحب معجم التعريفات [3]، وهو واحد من أشهر معاجم المصطلحيات كما سيظهر لنا فيما بعد.

---

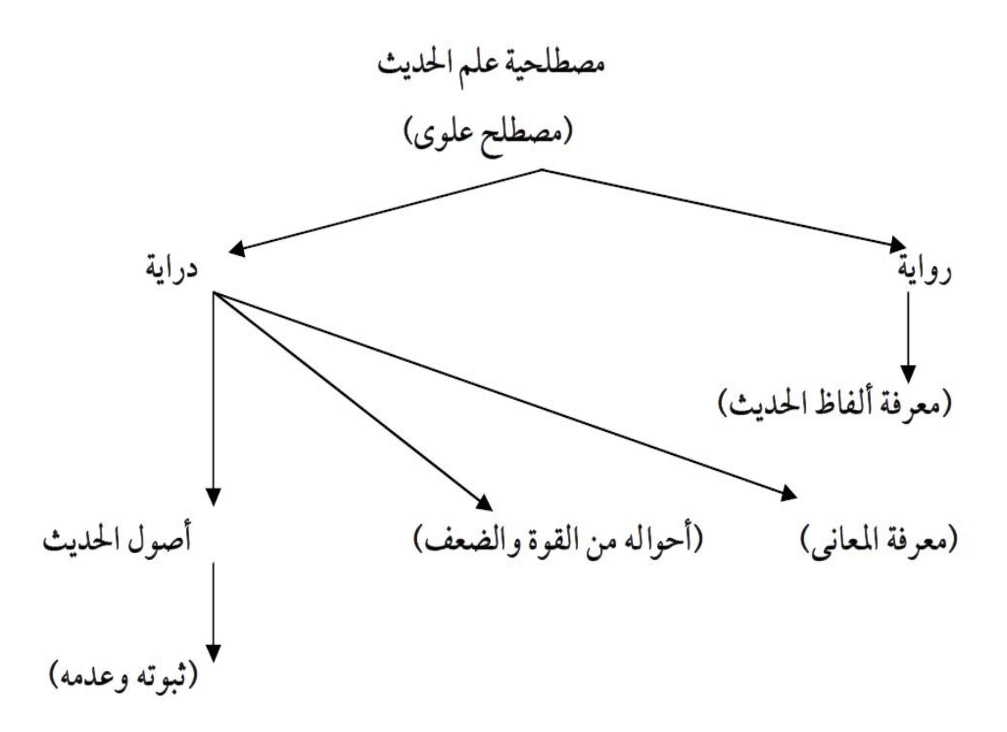
(1) انظر فى ترجمته: بروكلمان ق8 (12-13أ) /376، وذكر كتابه مخبرًا عنه أنه موسوعة. وهدية العارفين 322/2، والكتاب مذكور فيه.

(2) ترتيب العلوم/ 84، وما بعدها.

(3) انظر: ترتيب العلوم/ 117 – 204.

كما ظهرت عنايته فى اعتماده على عدد من المصادر الأصيلة فى فن كتابه؛ إذ نراه ينقل من (إرشاد القاصد لابن ساعد الأنصارى) [1]، و (مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده) [2]، و(النقاية للسيوطى) [3].

ويمكن إدراك هذه العلاقة الحميمة بين مؤلفات مصنفات العلوم ومعاجم المصطلحيات عن طريق التطبيق على واحد من مصطلحات أعلام العلوم لنرى صدق هذا العلاقة، فاعتبار علم الحديث مصطلحًا علويًّا ينضوي تحته عدد من المصطلحات، يظهر لنا متانة هذه العلاقة ولزوم معرفة حدود علم الحديث أمر أساسى لتحصيل مفاهيم المصطلحات المندرجة تحته والداخلة فى حدوده المعرفية.



ومعرفة هذا التقسيم لازم أساسًا لبيان ما سميناه من قبل ضرورة تحديد المجال المعرفى فى سبيل تحصيل تصور معنى لفظ/ أو مصطلح من الألفاظ/ أو المصطلحات، وهذا لا يتم إلا بعد

---

(1) انظر: ترتيب العلوم/ 190.

(2) انظر ترتيب العلوم/ 117،179، 181، 184، 185،187،189،190،192.

(3) انظر: ترتيب العلوم/ 169.

بيان الحدود الفاصلة بين أجزاء هذا العلم، وهى الوظيفة التى اضطلع بها تراث تصنيف العلوم.

واستدعاء مصطلحات من مثل: الصحيح والحسن والضعيف، وأقسامها، وأنواعها- لا يمكن تصورها تصورًا وافيًا من دون استحضار المصطلح العلوى، الذى تندرج هى تحته، وهو ما تقوم بأدائه مؤلفات تصنيف العلوم.

ومن الحق أن نقرر أن كتاب مراتب العلوم يعد أكثر الكتب- مقارنة بما سبقه- إشارة إلى استقلال الاصطلاح وتفرد لغته، فهو دائمًا ما ينص على الوضع الاصطلاحى للكلمات التى يضطر إلى تناولها. ويمكن تأكيد هذه الملاحظة التى اعتنى بها ساجقلى زاده من خلال قياس كثافة ورود لفظ الاصطلاح فى صفحات هذا الكتاب [1].

وقد قاده ذلك الوعى بتميز اللغة الاصطلاحية إلى الربط بين معانى كثير من الألفاظ التى يعرض لها فى متن اللغة، وبين معانيها فى الوضع الاصطلاحي العلمى، ومن أمثلة ذلك الربط والبيان لما بين الدلالتين- حديثه عن مصطلح (أصول الفقه)، يقول: "الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ويقال لتلك الأدلة الأربعة: أصول الفقه بالمعنى اللغوى؛ لأن الفقه ينبنى على هذه الأربعة. لكن أصول الفقه فى الاصطلاح: هو العلم بالقواعد المذكورة، ويطلق على نفس تلك القواعد أيضا" [2].

كما أن ساجقلى زاده كان واعيا– من دون أن ينص– بالعلاقات التى تقترب بكتابه، وهو فى تصنيف العلوم من معاجم المصطلحيات فى بعض الوظائف، يظهر ذلك كذلك فى التفاته إلى بعض طرق شرح المعنى، وأنواع التعريفات. يقول معلقًا على تعريف أبى سليمان الدارانى للفراسة، الذى يقول فيه: "الفراسة مكاشفة النفس ومعاينة الغيب" [3]. يقول: "فتعريف أبى سليمان الدارانى، تعريف بالأعم" [4]. ونحن نلحظ فى عبارته استدعاء لآليات علم المنطق فى مجال صناعة الحدود، فى إشارته للأعم، وصفًا لصنيع الدارانى فى تعريفه لمصطلح الفراسة.

---

(1) انظر: ترتيب العلوم ص120/ س10، و13/122، و148 /8، و13/155 على سبيل المثال.

(2) ترتب العلوم/ 155، وانظر: المعاجم الأصولية فى العربية/ 18 وما بعدها.

(3) ترتيب العلوم/ 191.

(4) ترتيب العلوم/ 192.

(6)

أبجد العلوم

للقنوجى 1307هـ = 1889م

افتتح صديق حسن خان القنوجى [1] كتابه فى تصنيف العلوم (أبجد العلوم)- الذى يعد الحصاد الختامي- حتى الآن- لمسيرة طويلة لمؤلفات هذا الجانب الموسوعى فى تاريخ التأليف عند العرب- بمقدمة ظهر فيها إدراكه لموقع كتابه فى قائمة مؤلفات هذا النوع من العلم، فيقول: "هذا بث لما وقر فى صدرى من أحوال العلوم العالية، وتراجم الفنون الفاخرة... حررته إحرازًا لما تشتت من أحوال العلوم وتراجم أسمائها وسماتها، وجمعته؛ إفرازًا للفنون، مع بيان مباديها وأغراضها وغايتها، مستمدًّا ذلك من كتب الأئمة" [2].

وتظهر القيمة العلمية لهذا الكتاب من قائمة المصادر التى اعتمدها فى تأليفه، فقد جمع مادة كتابه معتمدًا على مصادر، كلها فى الباب العلمى الذى ينتمى إليه كتابه (أبجد العلوم)، وهو مجال تصنيف العلوم وتقسيمها، وبيان الحدود الفاصلة فيما بينها مما يميز بعضها من بعض، وهى كما يبينها بقوله: "وقفت على كتاب (عنوان العبر وديوان المبتدأ والخبر) ... لابن خلدون، وجدت مؤلفه- رحمه الله تعالى- قد عقد فى الكتاب الأول منه فصلًا سادسًا فى العلوم وأنواعها وسائر طرقها وأنحائها، وما يعرض فى ذلك كله من الأحوال. ثم رأيت خواجة خليفة زاده ملا كاتب جلبى (يقصد حاجى خليفة)، لخص منه تلك العلوم وأحوالها فى مقدمة كتابه (كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، وأضاف إليه أشياء من (مفتاح السعادة) لأبى الخير طاش كبرى زاده، ثم اطلعت على كتاب (مدينة العلوم) للأزنيقى، وفيه بيان أنواع العلوم وتراجم بعض علماء الفنون. ثم عثرت على كتاب (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوى الهندى، وقد ذكر فيه أنواعًا من العلوم المتداولة، وطرقًا من الفنون المتناولة" [3].

وتأمل هذه القائمة يدل على قيمة المادة التى احتواها ذلك الكتاب من جانب، كما يدل على شىء سبق لنا رصده، وهو أن ثمة تقاربًا بين كتب تصنيف العلوم، وبين معاجم المصطلحيات فى بعض الوظائف، ومن هنا فسر لنا اعتماده على واحد من أضخم معاجم المصطلحيات، وهو: كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى الهندى. وهذا الذى نقرره ليس دعوى، وإنما هناك فى

---

(1) انظر فى ترجمته: معجم المطبوعات العربية والمعربة 1201/2، وكتابه مذكور فيه. وقد ذكر القنوجى نفسه فى مقدمة كتابه أنه ألفه سنة 1290هـ وانتهى من طبعه فى سنة 1295هـ انظر أبجد العلوم16/1.

(2) أبجد العلوم 14/1.

(3) أبجد العلوم 14/1.

نصوص المقدمة التى قدم بها- بين يدى كتابه- ما يثبت وعيه بطبيعة كتاب (كشاف اصطلاحات الفنون)، حيث يقول (15/1): "وهو مختص بذكر اصطلاحاتها المتداولة فى كتب الفنون".

وهو يلخص فى ختام مقدمته تلك هدفه من وضعه ذلك الكتاب، فيقول (15/1): "فأردت أن أفرد منها أحوال العلوم وتراجم الفنون فى تأليف مختصر؛ تقريبًا للبعيد وتحصيلًا للتجريد، مضيفًا إليه ما حصل الوقوف عليه فى أثناء ملاحظة الكتب".

وقد قسم القنوجى كتابه إلى قسمين، هما:

1- فى بيان أحوال العلوم = (الوشي المرقوم).

2- فى تراجم العلوم، المنطوق منها والمفهوم = (السحاب المرقوم).

والقنوجى يدرك أن السمة الكبرى التى تسم كتابه وتميزه عن معاجم المصطلحيات، هو أنه مهموم ببيان حقيقة أسماء العلوم، على حين أن معاجم المصطلحيات تعنى ببيان حقيقة المصطلحات المندرجة تحت أسماء العلوم. وهذا الأمر يجعل من الضروري والمهم– فى البداية– معرفة حدود كل علم من غيره؛ لإدراك معانى المصطلحات المندرجة تحته إدراكًا لا اضطراب فيه، ومن هنا وجدنا القنوجى يفتتح الجزء الثانى من كتابه- الذى سماه السحاب المرقوم الممطر بأنواع الفنون وأصناف العلوم- بمقدمة مهمة عنون لها بقوله: فى بيان أسماء العلوم وموضوعاتها[1].

ويعد أبجد العلوم للقنوجى نقلة نوعية مهمة فى تاريخ تراث تصنيف العلوم من جانب آخر؛ نظرًا للمنهج الترتيبى الذى انتهجه، حيث رتب العلوم وفق الترتيب الهجائى الألفبائى التقليدى النهائى؛ أى: وفق شكل الكلمة المنطوق من غير اعتبار للأصول بعد التجريد، فباب الألف فيه الحديث عما يلى (من غير اعتبار لكلمة علم/ أو لكلمة ال): علم الأبعاد، وعلم الآثار (21/2)، وعلم الأحاجى (22/2)، وعلم الاحتساب (23/2)، وعلم الأحكام (24/2)، وهكذا، مع العلم أنه لا يعتد إلا بالكلمة الأولى فقط فى أسامى العلوم، بمعنى أن علم الأحاجى والأغلوطات، لم يراع فيه سوى الاسم الأول "الأحاجى".

وقد أدى اتباع ذلك الترتيب إلى توزيع فروع العلوم وأقسامها على أبواب هجائية متنوعة ومختلفة؛ مما أدى إلى تشتتها، ولكنه قاوم آثار هذا التشتت باتباع طريق تحديد المجال، وإلحاق الفروع بأصولها، فيما يسمى بتوظيف تصنيفات الإحالة والتوزيع، فعلم الاختلاج فرع من فروع

---

(1) أبجد العلوم 5/2.

علم الفراسة، غير أن المنهج الهجائى استلزم مجيء الفراسة فى الفاء والاختلاج قبلها فى الألف، ولذلك قال فى مطلع الحديث عن علم الاختلاج (26/2) وقبل التعريف: "وهو من فروع علم الفراسة"، وبهذه الطريقة حاصر التشتت الذى جره تطبيق الترتيب الألفبائى النهائى غير التجريدى.

وعندما يتركب اسم العلم من أكثر من كلمة تكون الأولى هى هى فى أسامى علوم كثيرة، يتحول ليراعى الترتيب من خلال الكلمة الثانية، ولذلك جاءت أسماء العلوم التالية وفق الترتيب التالى: علم آداب الأكل (30/2)، وعلم آداب البحث، وعلم آداب التوبة (31/2)، وهكذا.

وقد عالج القنوجى ما ظهر من ترادف بين عدد من أسماء العلوم عن طريق تطبيق تقنية الإحالة بنوعيها (ارتدادية/ وأمامية)؛ لمحاصرة التكرار، فهو مثلًا فى الألف يقول (49/2): "علم أسرار الحروف، وهو المسمى لهذا العهد بالسيمياء، يأتى فى حرف السين"، ثم شرحه فى الموضع الذى أحال عليه فى (276/2).

وقد اعتنى القنوجى بعدد من المعلومات اللسانية التى ستظهر ظهورًا جليًّا فى معاجم المصطلحات، باعتبار أن العناية بها من الوظائف اللازم ظهورها فى المعاجم، من مثل بيان أصول بعض الكلمات، وبيان بعض ما يتعلق ببنيتها، وبدلالتها من مثل قوله (281/2): "والشريعة هى الائتمار بالتزام العبودية، وقيل هى الطريق فى الدين، وحينئذ الشرع والشريعة مترادفان" [1].

ويقول فى أصل لفظ السيمياء (277/2): "ولفظ سيميا عبرانى معرب، أصله: سيم يه، ومعناه اسم الله" [2].

وهذا الذى لمسناه فى هذا الكتاب هو ما يفسر كثافة النقل من عدد من المعاجم اللغوية العامة من جانب، ومن معاجم المصطلحات من جانب آخر.

فمن معاجم المصطلحات التى نقل منها التعريفات للجرجانى (انظر مثلًا: 281/2)، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى (انظر مثلًا: 281/2)، وإتمام الدراية لقراء النقاية (انظر مثلًا: 7/2).

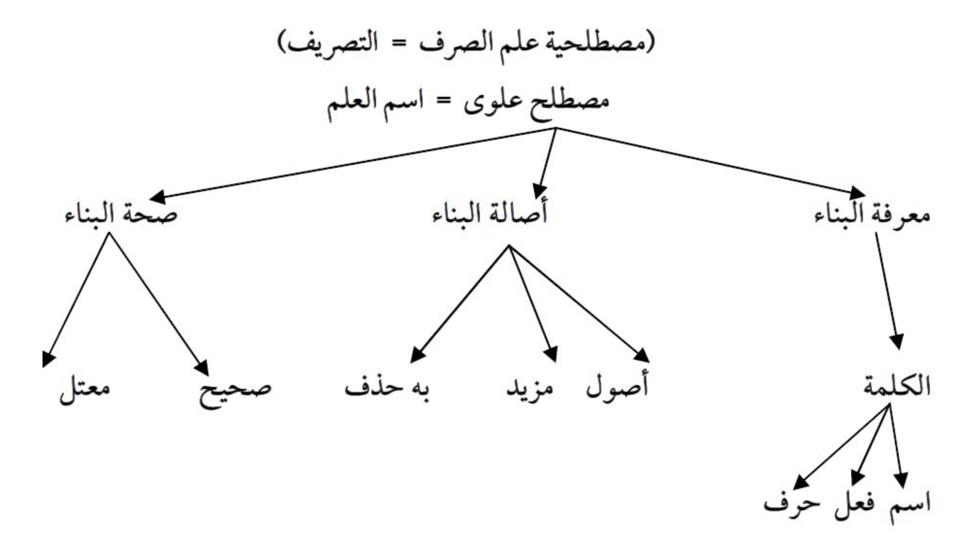
---

(1) انظر: المصباح المنير (شرع) 155/1.

(2) انظر: آرثر جفرى/ 183، وانظر أمثلة أخرى (الطب الشرعى = اصطلاح إفرنجي 299/2).

وبتطبيق التقسيم السابق إلى مصطلح علوى (اسم العلم) ومصطلحات منضوية- تظهر قيمة الجهود التى بذلها علماء تصنيف العلوم فى بيان الحدود الفاصلة بين علم وآخر.

ولنأخذ علم الصرف مثالًا هنا، حيث يرى القنوجى ما يلى:



وكل هذه التعريفات يلزمها مصطلحات، لها حدودها وتعريفاتها، وهو ما سوف تضطلع بها معاجم المصطلحيات.

من هذا العرض السابق لمؤلفات تصنيف العلوم عند العرب- يتضح لنا أنها تمثل المقدمة اللازمة والمتممة لوظيفة معاجم المصطلحيات، أو معاجم المصطلحات المتعددة العلوم، ولعل أهم ما يميزها عن أن تكون معاجم مصطلحيات ما يلى:

أ- أنها عنيت- فى المقام الأول- ببيان معانى أسماء العلوم أو أعلامها، بما ساقته من تعريفات لكل علم منها.

ب- أنها عنيت- كذلك- ببيان الحدود الفاصلة لموضوع كل علم، وما يحجزه من أن يكون مثار اختلاط بغيره.

ج- أنها خلت- أو كادت تخلو- مما عنى به معاجم المصطلحيات من تعريف الألفاظ/ أو المصطلحات، على تفاوت بينها، وهو الأمر الذى جعلنا ندرج كتاب/ السيوطى (إتمام الدارية لقراء النقاية) ضمن قائمة معاجم المصطلحيات؛ نظرًا للعناية الكبيرة التى أولاها لتعريفات مصطلحات كثيرة تحت كل علم عرض لبيانه وتعريفه.

د- أنها خلت- أو كادت تخلو- من التعرض لذكر الوظائف التى شغلت معاجم المصطلحيات، من مثل وظيفة بيان معانى الألفاظ أو المصطلحات، وبيان هجاء الألفاظ أو المصطلحات وضبطها، وبيان بعض المعلومات الخاصة بأبنيتها (المعلومات الصرفية)، وبيان بعض المعلومات النحوية المتعلقة بالتراكيب، وبيان بعض المعلومات المتعلقة بعلم الدلالة، كالعلاقات بين الألفاظ أو المصطلحات.

هـ- ثمة أمر آخر يحتاج إلى فضل بيان، وهو العناية بالمعلومات الموسوعية (من بيان مؤلفات أو أسماء مؤلفين أو معلومات مكانية أو زمانية أو متعلقة ببعض المستحدثات الحضارية).

وهذه النقطة بدت واضحة فى كتب تصنيف العلوم، لكننا نرى أنها لم تظهر فيها ظهورها فى معاجم المصطلحيات؛ إذ هذه المعلومات التى وردت فى مؤلفات موضوعات العلوم كانت جزءًا لازمًا ضروريًّا من بناء هذه الكتب، بمعنى أن مثل هذه المعلومات لو تصورنا غيابها تكون هذه المؤلفات شائهة أو ناقصة أو مهدمة، لم يكتمل لها بناؤها أو هيكلها العلمى. أما هى فى معاجم المصطلحيات فأشبه شىء بالإضاءات، ولا يفترض فيها ذلك التوسع الذى ورد فى كتب تصنيف العلوم.

لكل ذلك تبقى معاجم المصطلحيات متفردة فى بابها لم يوجد ما يقوم بالعبء العلمى الذى قامت هى به، وانتدبت لأدائه، والوفاء بعنايته.

* * *

الفصل الثانى

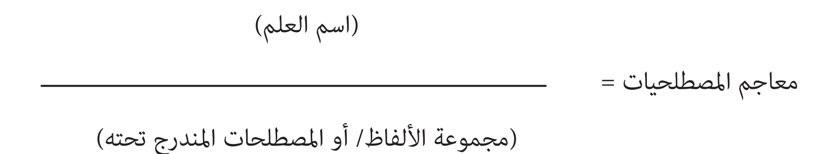
معاجم المصطلحيات فى العربية

دراسة فى المنهج والمصادر

تمهيد:

تناول الفصل السابق جانبًا من جوانب العناية الأولية، التى أولاها علماء تصنيف العلوم العرب لقدر من المصطلحات، وعرفنا أن ذلك كان أمرًا لازمًا فى بيان حدود علم ما عن غيره؛ باعتبار أن اسم هذا العلم أو ذاك يمثل المدخل أو العنوان، الذى يندرج تحته مجموعة الألفاظ أو المصطلحات المشكلة والمكونة لصلب جهازه المعرفى، باعتبار أن المصطلحات هى آلات تلك العلوم التى تمثل الأدوات التى يتعامل بها فى تصوره، وإدراك كثير من حقائقه.

ولما كان قرارنا تسمية هذه الدراسة بمعاجم المصطلحيات، وكانت المصطلحية هى مجموعة المصطلحات التى تمثل ألفاظ علم بعينه- كان من اللازم والمنطقى والتمهيدى أن تبدأ ببيان معانى كل اسم علم ما، وبيان موضوعه، وبيان ما يميزه عن غيره من العلوم الأخرى، وصارت معاجم المصطلحيات- فى إيجاز- ممثلة فى الشكل التالى:



وقد تنامى التأليف فى هذا النوع من المعاجم التى جمعت مصطلحات العلوم، التى عرفها التراث الاصطلاحى فى العربية فى حيز واحد، هو ما سمى أحيانًا باسم معاجم المصطلحات المتعددة العلوم، أو باسم معاجم مصطلحات كل الفنون، وباسم المعاجم الفنية العامة، وباسم معاجم المصطلحات العامة، وما أسميناها- طلبًا للإيجاز وتوحيدًا للمصطلح- باسم معاجم المصطلحيات فى العربية.

ويمكن بيان ما وصل إلينا- خلال مسيرة التأليف المعجمى الاصطلاحى عند العرب- مرتبًا ترتيبًا تاريخيًّا تصاعديًّا من القديم إلى الحديث كما يلى:

سنة وفاة المؤلف معجم المصطلحيات

- 387هـ = مفاتيح العلوم للخوارزمى الكاتب.

- 495هـ = الحدود والفروق لابن هبة اللـه الطبيب (العشاب).
- 816هـ = التعريفات، للسيد الشريف الجرجانى.
- 911هـ = إتمام الدراية لقراء النقاية، للسيوطى.
- 91هـ = مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، المنسوب للسيوطى.

- ترى الدراسة أنه ليس له على الأقل، وتدعى أنه تأليف ثان على منهج مخالف للتعريفات، للجرجانى.

- 940هـ = التعريفات والاصطلاحات، لابن كمال باشا.
- 1031هـ = التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى.
- 1094هـ = الكليات، للكفوى.
- 1158 هـ = كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى.
- 1173هـ = دستور العلماء، للأحمد نكرى.

لقد كانت العناية العظيمة التى أولاها الإسلام للعلم سببًا مباشرًا فى ازدهار العناية بألفاظ العلوم التى عرفتها الحضارة الإسلامية العربية، وبدت إحدى صور هذه الرعاية فى هذه المعاجم التى ندرس مدارسها، التى رتبت عليها ألفاظها أو مصطلحاتها، ونحن نسبق إلى القول فنقرر أمورًا سيقوم الدليل على صحتها فيما بعد، وهى:

1- أن تسمية أمثال ما سبق ذكره من مؤلفات عنيت بمجموعات المصطلحات التى أفرزتها العلوم العربية- بالمعاجم ليس فيه شبهة مجاز، بل هى معاجم ناضجة عرفت الوظائف المعجمية كلها طريقها إليها، بدءًا ببيان المعانى التى ألفت من أجلها، وانتهاء بالعناية بالمعلومات الموسوعية، مرورًا برعاية معلومات الضبط (أو الهجاء)، ومعلومات الأبنية (أو الصرف)، ومعلومات التراكيب اللازمة أحيانًا، ومعلومات الدلالة، بمعنى آخر، فقد اعتنت هذه الكتب بالمبادئ اللغوية الضرورية لتصور المعاجم.

2- أن المدارس التى رتبت فيها الألفاظ أو المصطلحات فى هذه المعاجم المتخصصة كانت امتدادًا- مع بعض الفروق الطبيعية- لما عرفته حركة التأليف المعجمى العام، الذى عنى بمدونة ألفاظ اللغة فى مستواها الحقيقى- فى الغالب-، والمجازى- أحيانًا.

3- أن تأخر ظهور هذه المعاجم عن قسيمتها من المعاجم العامة ما يقرب من قرن كامل- أمر له ما يسوغه من حاجة العلوم إلى وقت، حتى تنشأ الحاجة إلى تدوين ألفاظه أو مصطلحاته، على العكس من حاجة المجتمع أولًا إلى تدوين دلالات ألفاظ اللغة العامة، اللازمة لفهم النصوص، وإدراك معانيها.

وما يصدق الاستمرار أو الامتداد فى تطبيق مناهج التأليف المعجمى العربى العام- أن معاجم المصطلحات عرفت المناهج التالية، مما يمكن تقسيمها عليها:

1-مدرسة الترتيب الموضوعى الاصطلاحى: ويندرج تحتها:

أ- مدرسة الترتيب الموضوعى الاصطلاحى المصنف [1].

ب- مدرسة الترتيب الموضوعى الاصطلاحى غير المصنف.

2-مدرسة الترتيب الهجائى: ويندرج تحتها:

أ- مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى التقليدى الجذرى.

ب- مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى التقليدى النهائى (= غير الجذرى).

وغالب هذه المعاجم اعتنى بالبعد الموسوعى، فأورد معلومات موسوعية؛ كالأعلام المختلفة وغيرها، ولذلك لم نر حاجة للنص عليها فى التقسيم المنهجى، ويمكن للشكل التالى أن يبين هذا التوزيع:

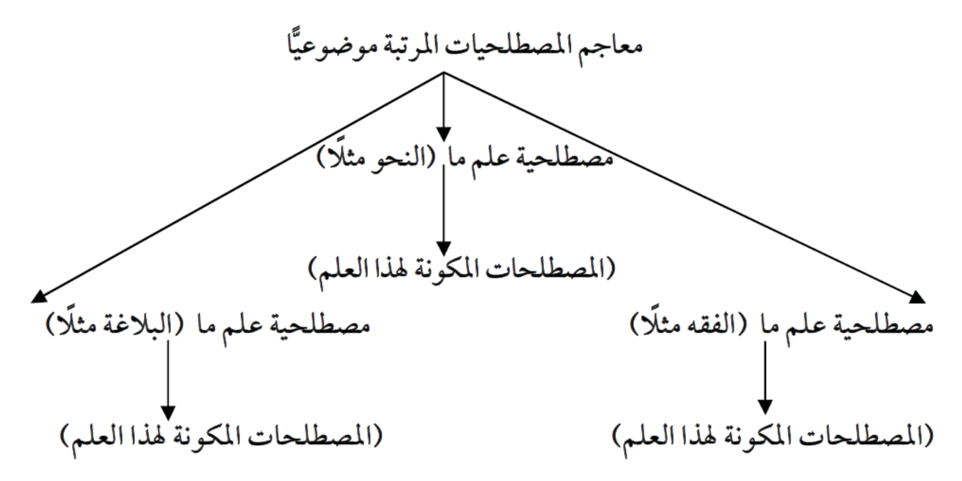
(1) المقصود بالمصنف هنا هو إدراج مجموعة من العلوم تحت قسم ما، يمثل - بشكل أو بآخر - رابطًا بينها، وبغير المصنف إدراج العلوم متوالية من غير تقسيم لمجموعاتها تحت أقسام تمثل رابطًا بينها، أو إدراجها- من غير نص- على فكرة التقسيم من جانب أصحاب معاجم المصطلحات.

(1)

مدرسة معاجم المصطلحيات العربية

المرتبة ترتيبًا موضوعيًّا

الترتيب الموضوعى شكل من الأشكال الذى ترتب وفقه المواد اللغوية، وهو هنا يعنى تـوالى المصـطلحات تحت رابط مفهومى يجمع بينها، وقد استقر فى هذا النوع من المعاجم أن يكون الموضوع مرادفًا فى الاستخدام لتسمية العلم، بمعنى أن أسماء العلوم التى عرفتها العربية ستمثل رءوس الموضوعات التى سوف يدرج تحتهـا المصطلحات الخاصة بكل علم منها، بحيث يكون شكل هذه المعاجم كما يلى:



ومن هنا سمى بعض دارسي المعجمية [(1)] هذا المنهج بالمنهج المفهـومى[(2)] = (Thematic)، بمعنـى أن هـذه المعاجم بدأت بتقديم المفهوم العلمى، الذى يمثله عنوان اسم العلم أولًا، ثم أتبعها أصحابها بالمصطلحات التى تعبر عنه [(3)].

ولعل اللجوء إلى هذا المنهج كان غرض أصحابه هو جمع مصطلحات علـم معـين بذاتـه بمعنى الحصر، من جانب، كما يفيـد هـذا المـنهج الـذى يقسـم هـذه المصـطلحات بحسـب

(1) انظر: المقارنة والتخطيط فى البحث اللساني العربى (اللغات المختصة)/ 147، والمعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 75، ومعاجم الموضوعات فى ضوء علم اللغة الحديث/ 15-41.

(2) يقصد جمع المصطلحات أو الألفاظ تحت موضوع ما، وقد ترجمـه البعلـبكى (Thematic Dic) بـالمعجم الموضـوعى، انظـر: معجم المصطلحات اللغوية/ 502، وهو ما يؤكده هارتمان فى معجمه، عندما يقرر أنه المـنهج الـذى ترتـب فيـه المعلومـات = الألفاظ أو المصطلحات وفق الموضوعات، أو على حد قوله: (According to classes of topic)/ 142.

(3) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 51.

موضوعاتها العلمية فى توضيح دلالة المصطلح، وعلاقته بالمصطلحات الأخرى، المنتمية معه إلى حقل معرفي واحد [1].

وتنقسم هذه المدرسة- كما تقدم- إلى قسمين، هما:

أ- مدرسة الترتيب الموضوعى المصنف.

ب- مدرسة الترتيب الموضوعى غير المصنف

(1/أ)

مدرسة الترتيب الموضوعى المصنف

يمثل هذه المدرسة- مما يصح أن يكون عَلَمًا عليها-: معجم مفاتيح العلوم للخوارزمى الكاتب 387هـ؛ باعتبار أنه أقدم معاجم المصطلحيات فى العربية تأليفًا.

وقد أدرك جمهرة الدارسين المعاصرين- الذين عالجوه أو عالجوا طرفًا من أموره فى دراساتهم- انتماءه المعرفى، بمعنى أنهم عرفوا أنه معجم يعنى ببيان تعريفات مصطلحات العلوم المختلفة فى التراث العلمى العربى، أو أنه معجم شامل لمصطلحات العلوم [2].

والالتفات إلى هذا المنهج الذى طبق تقنياته عدد من معاجم المصطلحيات فى العربية- امتداد لما ظهر فى التأليف المعجمى العربى على مستوى المعجم اللغوى العام. كما أنه استثمار جيد لمفهوم تمايز كل علم عن غيره، وتطبيق تقنياته يحقق من باب واسع انتظام المصطلحات فى تجمعات دلالية/ أو حقول دلالية، تمنع تشتت المفاهيم المترابطة، التى لا تنجلى إلا بإيراد مجموعة المصطلحات التى يعتمد بعضها على بعض (نوع اعتماد) فى حيز واحد أو تحت عنوان واحد، هو الموضوع الذى يضمها.

وقد رأى البحث أن يقسم المدرسة الموضوعية هنا إلى مدرستين؛ أولاهما: لمدرسة الترتيب الموضوعى المصنف، وثانيهما: لمدرسة الترتيب الموضوعى غير المصنف.

والمقصود تحديدًا بكلمة مصنف هنا، هو إيراد مجموعة من العلوم تحت قسم جامع يجمعها، وليس المقصود بهذه الكلمة معنى التبويب أو المبوب، على ما استخدمها الدكتور على القاسمى، ويمكن أن تكون مرادفة تمامًا لكلمة المقسم. ولم يأت عليها سوى معجم: مفاتيح العلوم للخوارزمى 387هـ.

---

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 64، بالإضافة إلى إعانة طلاب العلم على مواصلة تحصيل علومهم التى يدرسونها، من خلال استخدام هذه المعاجم كمعينات فى عملية التحصيل عند الإعاقة، بالاصطدام بمصطلح غامض، يحول دون فهم المراد من مسائل باب ما.

(2) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/49.

ويصبح المقصود بغير المصنف هنا هو إيراد العلوم متتابعة، دون تجميعها تحت مجموعات أو أقسام.

وسوف يكون تعاملنا مع معاجم المصطلحيات فى هذا الفصل كما يلى:

1- الحديث عن منهج المعجم، من خلال بيان أبوابه وفصوله وترتيبه للمداخل، وطريقته فى التعامل مع المصطلحات.

2- بيان مصادره التى اعتمدها فى بناء هذا المعجم أو ذاك، مع التركيز على المصادر المعجمية المصطلحية أولًا، ثم المعاجم والمصادر اللغوية فى المقام التالى.

3- أثر كل معجم من هذه المعاجم فى غيرها، مما تلاها وجاء بعدها.

وسترتب معاجم كل مدرسة فيما يلى وفق الترتيب التصاعدى التاريخى، من القديم إلى الحديث، معتمدين فى ذلك تواريخ وفيات مؤلفيها.

(1/أ/1)

(معجم) مفاتيح العلوم للخوارزمى 387هـ

افتتح الخوارزمى معجمه (مفاتيح العلوم) بمقدمة، بين فيها موضوعه فقال (ص2-3): "دعتني نفسي إلى تصنيف كتاب يكون جامعًا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، مضمنًا ما بين كل طبقة من العلماء، من المواضعات والاصطلاحات، التى خلت منها أو من جلها الكتب الحاضرة لعلم اللغة =(يقصد المعاجم اللغوية العامة)، حتى أن اللغوى المبرز فى الأدب، إذا تأمل كتابًا من الكتب التى صنف فى أبواب العلوم والحكمة- ولم يكن صدرًا من تلك الصناعة، لم يفهم شيئًا منه، وكان كالأمي الأغتم عند نظره فيه".

وفى هذا النقل الموجز من مقدمته مجموعة حقائق ذات أهمية بالغة، يمكن رصدها فى النقاط التالية:

أولًا: الالتفات إلى الخصوصية التى تميز معاجم المصطلحيات عن غيرها من معاجم اللغة العامة، التى سماها بالكتب الحاضرة لعلم اللغة، وأن تميزها نابع من فكرة الاتفاق والاصطلاح التى أشار إليها، وهذه الفكرة المتعلقة بالاتفاق محكومة بطبقات العلماء المختصين فى كل علم، وهو المستفاد من قوله [1]: "إن كتابه جاء مضمنًا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات".

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 49.

ثانيًا: الالتفات إلى خطورة ما تمثله المصطلحيات أو ألفاظ العلوم، من اعتبارها مفاتيح، أو مقدمات أو آلات لازمة لضبط حقائق العلوم من جانب، ولتلخيص كثير من مسائلها من جانب آخر.

ثالثًا: التوسع فى مفهوم العلوم، عندما عطف على العلوم كلمة الصناعات، وهو فى استخدامه لفظ الصناعة مجموعًا ينبغى ألا يحمل على الشائع اليوم فى كثير من البلدان العربية، من معناه الضيق؛ إذ إن " كل الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم- تدخل فى مفهوم الصناعة " [1].

رابعًا: إدراكه لضرورة التوقف أمام دلالات ألفاظ كل علم أو مصطلحاته، وهو ما سميناه- سابقًا- بضرورة تحديد المجال الذى يخص كل علم قبل تحصيل معانى مصطلحاته، يقول (ص3): "ومثال هذه المواضعات = (الاصطلاحات) لفظة (الرجعة)؛ فإنها عند أصحاب اللغة =(أصحاب المعاجم اللغوية العامة)- المرة الواحدة من الرجوع، لا يكادون يعرفون غيرها. وهى عند الفقهاء: الرجوع فى الطلاق الذى ليس ببائن. وعند المتكلمين: ما يزعمه بعض الشيعة من رجوع الإمام بعد موته أو غيبته. وعند الكتاب: حساب يرفعه المعطى فى العسكر لطمع واحد. وعند المنجمين: سير الكواكب من الخمسة المتحيرة على خلاف رصد البروج" [2].

ويعود الخوارزمى فيؤكد ضرورة الانتباه إلى أهمية تحديد المجال عند التعامل مع أى مصطلح؛ طلبًا لعدم الاضطراب، وتجنبًا لأى تباين مصطلحى، فيقول (ص3-4): "ولفظة الفك، فإنها عند أصحاب اللغة والفقهاء مصدر فك الأسير، أو الرهن، أو الرقبة، وأحد الفكين، وهما اللحيان، وعند أصحاب العروض: إخراج جنس من الشعر من جنس آخر تجمعهما دائرة. وعند الكتاب: تصحيح اسم المرتزق فى الجريدة، بعد أن كان وضع عنها" [3].

ويظهر الخوارزمى وعيًا تامًّا بفائدة الوقوف أمام هذه الألفاظ أو المصطلحات، فيقرر أن التوقف بإزاء تعريفاتها "يعد سببًا إلى تحصيل هذه العلوم الجليلة، ولا يستغنى عن علمها طبقات الكتاب؛ لصدق حاجتهم إلى مطالعة فنون العلوم والآداب" [4].

---

(1) مشكلة الثقافة لمالك بن نبى/ 88.

(2) مفاتيح العلوم/ ص3. وانظر فى معنى الرجعة اللغوى: اللسان (رجع) 125/1، وفى معناها الفقهى: الزاهر للأزهرى/ 441، وفى معناها عند الشيعة واختلافهم فى الإمام الراجع: مقالات الإسلاميين/ 24 وما بعدها، وانظر فى معنى الكواكب المتحيرة: علم الفلك لناللينو/ 105، وكلمة الطمع فى تعريف الكتاب بمعنى الرزقة، المرة من الرزق كما فى مفاتيح العلوم/ 65.

(3) انظر: العين (فك) 283/5، والزاهر/ 322، وفى معناها العروضى: الكافى فى العروض والقوافى/ 128.

(4) مفاتيح العلوم/ 4.

ويظهر من هذه الفقرة أن الهدف الذى حكمه فى خلفية تأليفه- كان موزعًا على الغاية العلمية والعملية معًا، بمعنى أن معرفة معانى لغة حقل بعينه، كان هو الهدف الماثل فى ذهن الخوارزمى.

وهو فى تقريره أهمية هذه الحدود لألفاظ أو لمصطلحات العلوم وعدم قدرة باحث أو كاتب الاستغناء عنها- منطلق من إدراك ظاهر، بدليل عوده مرة أخرى إلى القول (ص5): "وسميت هذا الكتاب (مفاتيح العلوم)؛ إذ كان مدخلًا إليها، ومفتاحًا لأكثرها".

ويتجلى فهمه لطبيعة المعجم المصطلحى، فيقرر أنه سيقوم بتعريف المصطلحات، وبيان الغامض الغريب من معانيها، وإن كان لن ينشغل بالإفراط فى الحديث عن بقية الوظائف المعجمية الأخرى، من مثل بيان الاشتقاق أو التوسع فى إيراد الشواهد [1].

ويظهر الخوارزمى- فى معرض تفسيره لعدم الاشتغال بغير وظيفة بيان المعانى الاصطلاحية للألفاظ- وعيًا آخر بطبيعة التطور العمدى الذى أوجد المصطلحات، فيقرر أن موارد المصطلحات تنحصر فى مسألتين، هما:

1- الاختراع.

2- النقل من الأعجمى.

يقول (ص5): "كان أكثر هذه الأوضاع أسامى وألقابًا اخترعت، وألفاظًا من كلام العجم أعربت".

وبعد هذه المقدمة التى احتوت على الكثير من المسائل الأساسية فى بيان هدفه وطبيعة معجمه، عرج على بيان بناء الكتاب، وموضوعاته، فقرر أنه موزع على قسمين كبيرين، تحت كل قسم منهما تندرج مجموعة علوم متشابهة فى شىء جعلها ترد تحت قسم واحد، وتحت كل علم مجموعة المصطلحات المكونة له، يقول (ص5): "وجعلته مقالتين (قسمين/ صنفين)؛ أحدهما: لعلوم الشريعة، وما يقترن بها من العلوم العربية، والثانية: لعلوم العجم، وغيرهم من الأمم".

وقد أورد الخوارزمى تحت القسم أو الصنف الأول، الذى سماه بالمقالة الأولى فى العلوم الشرعية- ستة أبواب، تضمنت فى أثنائها اثنين وخمسين فصلًا، وجاء ترتيب هذه الأبواب كما يلى:

1- الباب الأول فى الفقه.

---

(1) انظر المفاتيح/ ص4-5، وانظر ممن عرض لشىء من منهجه: دراسات وتعليقات فى اللغة/ 39، والمصطلح العلمى عند العرب/ 107، ومقدمة لدراسة المعجم العربى/481.

2- الباب الثانى فى الكلام.

3- الباب الثالث فى النحو.

4- الباب الرابع فى الكتابة.

5- الباب الخامس فى الشعر والعروض.

6- الباب السادس فى الأخبار.

كما أورد تحت القسم أو الصنف الثانى، الذى سماه بعلوم العجم أو بالعلوم الحكمية- تسعة أبواب، تضمنت فى أثنائها واحدًا وأربعين فصلًا كما يلى:

1- الباب الأول فى الفلسفة.

2- الباب الثانى فى المنطق.

3- الباب الثالث فى الطب.

4- الباب الرابع فى علم العدد.

5- الباب الخامس فى الهندسة.

6- الباب السادس فى علم النجوم.

7- الباب السابع فى الموسيقى.

8- الباب الثامن فى الحيل.

9- الباب التاسع فى الكيمياء.

والتفاوت بين هذه الأبواب فى كثافة الفصول المندرجة تحت كل باب- أمر له ما يسوغه من النظر العلمى، سواء على مستوى مجموع ما فى كل قسم على حدة، أو على مستوى كل علم شرعى، مقارنة بعلوم العجم؛ فكثافة فصول القسم الأول تمثل نسبة 55.9٪ من مجموع الفصول، على حين تمثل كثافة القسم الثانى نسبة 44.1٪ تقريبًا من مجموع الفصول [1].

---

(1) يتم حساب معيار كثافة الفصول وفق المعادلة التالية:

عدد الفصول النوعية (شرعية/ حكمية)

ك =

مجموع فصول الكتاب

انظر فى هذه المعادلة وتطبيقاتها فى مجال اللسانيات الأسلوبية: فى النص الأدبى دراسات أسلوبية إحصائية/ 48 فقرة رقم (1).

فالعلوم الشرعية ظهرت مبكرًا فى المجال المعرفى فى الثقافة العربية؛ مما مكن لها رصيدًا تراكميًّا، حرمت منه- بشكل أو بآخر- العلوم الحكمية المعتمدة فى المقام الأول– كما قرر الخوارزمى– على الترجمة والتعريب، الذى تأخر نسبيًّا، مقارنة بنشأة العلوم المقابلة له، مما سميت بعلوم الشريعة أو علوم العربية.

أضف إلى ذلك المدى الواسع الذى تغطيه علوم، من مثل: الفقه أو النحو، وهما أعلى العلوم العربية كثافة فيما تضمنته من فصول؛ إذ بلغت نسبة كثافة الفصول المندرجة تحت علم النحو نسبة 13٪ تقريبًا من مجموع كثافة المعجم كله، كما بلغت نسبة كثافة فصول علم الفقه نسبة 12٪ تقريبًا من مجموع كثافة فصول المعجم كله. وهو ما يعنى أنهما مثلا ما يقرب من ربع حجم الكتاب، على مستوى كثافة الفصول، فضلًا عن كثافة المصطلحات.

فإلى هذين المسوغين، مسوغ التراكم المعرفى الذى أتيح للعلوم الشرعية، ولم يتح بالدرجة نفسها لعلوم العجم فى هذا الزمن المبكر، بالإضافة إلى مسوغ اتساع المجال العملي الذى تغطيه العلوم الشرعية، مقارنة بضيق المجال العملي الذى تغطيه العلوم الحكمية- يرجع تفوق القسم الأول بمعيار كثافة الفصول.

وفى هذا المعجم اهتمام بكثير من الوظائف المعجمية بجوار الوظيفة الأم، وهى بيان معانى المصطلحات فى كل علم، فهو مثلًا ينشغل فى أحيان كثيرة ببيان هجاء الألفاظ أو ضبطها، من مثل (ص11): "الرقة على بناء صفة: الورْق والورِق: هو الدراهم المضروبة، وتجمع الرقة على: رقين، مثل: عضين وعزين". وهو ما يؤكد مرة أخرى عناية معاجم المصطلحيات بالمعلومات الواجب توافرها فى المعاجم اللغوية عمومًا، على خلاف ما دفع به أستاذنا الكريم حسين نصار من أسباب استبعاده لها من دراسته (المعجم العربى- نشأته وتطوره) كما سبق أن ذكرنا.

كما انشغل فى بعض الأحيان ببيان أصول عدد من الكلمات المنقولة من الألسنة الأجنبية، وهو من مظاهر العناية بالمظاهر اللغوية، يقول مثلًا (ص175): "الترياق: مشتق من: تيرين باليونانية، وهو اسم لما ينهش من الحيوان؛ كالأفعى ونحوها. ويقال له بالعربية أيضًا الدرياق"، وهذه الرواية الثانية مهمة فى دراسة المعربات الصوتية، حيث تظهر أن المترجمين الأوائل ترجموا صوت التاء فى اليونانية مرتين؛ مرة بما يقابلها من التاء العربية، ومرة بما يقابلها من الدال العربية[1]. كما كان يهتم فى بعض الأحيان ببيان الأصل الذى اشتق منه اللفظ أو المصطلح الذى يشرح معناه، من مثل قوله (ص206): "المعيّن: اشتق من العين".

(1) انظر: قصد السبيل 335/1، وتفسير الألفاظ الدخيلة/ 17.

وقد تنوعت مصادره تنوعًا كبيرًا، وهو أمر طبيعي فى معجم للمصطلحيات، فنقل عن علماء العلوم المختلفة من عرب وعجم. غير أن ما يهمنا أن نذكره هنا هو عنايته بالمصادر المعجمية واللغوية؛ لأمرين، هما: إثبات عنايته بالمعلومات اللغوية المختلفة التى يعنى بها المعجميون، على خلاف ما قرره الدكتور حسين نصار من جانب، ولأن مفاتيح العلوم فى النهاية معجم، والبعد اللغوى هو أظهر سمات أى عمل معجمى، مهما كان انتماؤه المعرفى فى دائرة التصنيف المعجمى.

وقد استخدم الخوارزمى من المصادر اللغوية مؤلفات اثنين من كبار اللغويين العرب، هما: الأصمعى والخليل بن أحمد، فى أكثر من موضع [1]، كما ظهر أثره فى الخالفين، حيث اعتمد عليه الأحمد نكرى فى معجمه (دستور العلماء)، حيث نقل عنه، انظر قوله فى مدخل (الزنادقة) 157/2 فى مفاتيح العلوم: "هم المنوية، وكان المزدكية يسمون بذلك، ومزدك هو الذى ظهر فى أيام قباد، وزعم أن الأموال والنساء مشتركة، وأظهر كتابًا سماه زند، فنسب أصحاب مزدك إلى زند، وعربت، فقيل زنديق، وجمعه الزنادقة" والنص فى مفاتيح العلوم (فلوتن) 37، كما نقل عنه ابن كمال باشا فى كتابه (رسالة فى تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية) ص53.

---

(1) انظر: مفاتيح العلوم/ 116 (بغداد = عطية الصنم)، و11 (القلس = ما خرج من الفم وليس بقيء) = العين (قلس) 78/5، بالنص كذلك 7/14، 4/21 ، 12/23 ، 10/68، 10/69، 12/158، 6؛5/162 ، 6/168، وغير ذلك، وانظر حديثًا عن مصادره اللغوية: مقدمة فان فلوتن لمفاتيح العلوم، التى ترجمها الدكتور محمد حمدى إبراهيم (مقدمة طبعة الذخائر لكتاب رقم 118) ص ى. وانظر أمثلة أخرى لبيان أصول الكلمات فى لغاتها، مثل:

141 (لوغيا = يونانية) ، و210 (أصطرنوميا = التنجيم = يونانية)، 219 (جوى = خط الاستواء = فارسية)، و259 (الكيمياء = عربية)، وغير ذلك كثير. كما أن هناك أمثلة أخرى لبيان الأصول التى اشتق منها عدد من المصطلحات، فى مثل 256.

LIBER

MAFÂTÎH AL-OLÛM

EXPLICANS

VOCABULA TECHNICA SCIENTIARUM

TAM ARABUM QUAM PEREGRINORUM

AUCTORE

Abû Abdallah Mohammed ibn Ahmed ibn Jûsof

AL-KÂTIB AL-KHOWAREZMI.

EDIDIT, INDICES ADJECIT

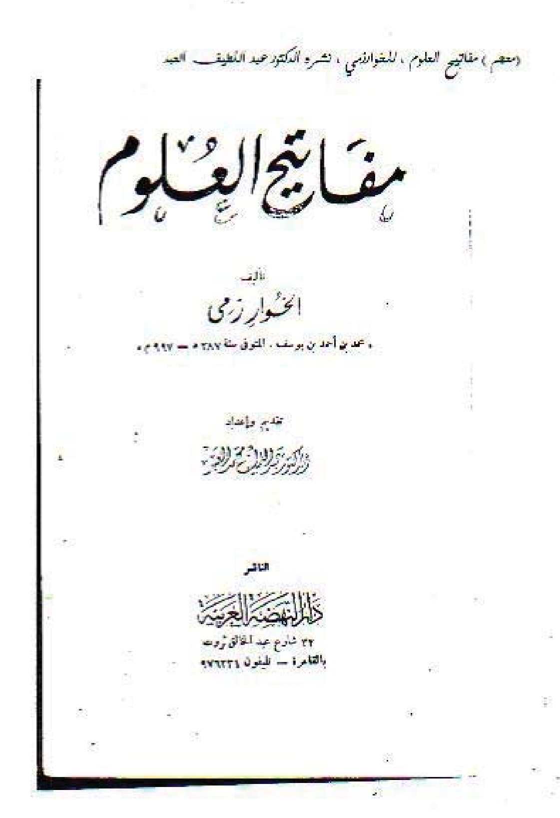
G. VAN VLOTEN

ADJUTOR INTERPRETIS LEGATI WARNERIANI.

LUGDUNI-BATAVORUM 1895

APUD E. J. BRILL.

LUGD. BAT. E.



(معجم) مفاتيح العلوم، للخوارزمي، نشره الدكتور عبد اللطيف العبد

مفاتيح العلوم

تأليف

الخوارزمي

«محمد بن أحمد بن يوسف، المتوفى سنة ٣٨٧ هـ — ٩٩٧ م»

تقديم وإعداد

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ شارع عبد الخالق ثروت

بالقاهرة — تليفون ٩٧٦٢٢٤٦

الغلاف الخارجي لكتاب (معجم) مفاتيح العلوم

مفاتيح العلوم للخوارزمي، طبعة الكليات الأزهرية

مفاتيح العلوم

الإمام الأديب اللغوي الشيخ أبي عبد الله
محمد بن أحمد بن يوسف
الكاتب الخوارزمي

الطبعة الثانية
١٤٠١هـ - ١٩٨١م

(1/ب)

مدرسة الترتيب الموضوعى غير المصنف

تبين لنا أن الفارق بين هذه المدرسة وسابقتها يتمثل فى أن ترتيب العلوم هنا جاء متواليًا من غير جمع فى تصنيفات جامعة، كما حدث فى مفاتيح العلوم للخوارزمى، وهو ما دعانا لأن نسميها بمدرسة الترتيب الموضوعى غير المصنف.

وقد وصل مؤلفًا على هذا الترتيب، مما نعده من معاجم المصطلحيات ما يلى:

1- الحدود والفروق، لابن هبة اللـه (495هـ).

2- مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، المنسوب خطأ للسيوطى (911هـ).

3- إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطى (911هـ) [1].

(1/ب/1)

(معجم) (الحدود والفروق)

لابن هبة اللـه الطبيب495هـ

هذا المعجم من المعاجم المبكرة فى التراث المعجمى الاصطلاحى فى العربية، كانت له عناية خاصة فى بيان الفروق التى بين الألفاظ أو المصطلحات، وهى ميزة يرتفع بقيمتها المجال الذى

---

(1) استبعدت الدراسة كتاب جوامع العلوم، لإشعيا بن أفريعون القرطبى (النصف الأول من القرن الرابع) تبعًا لتلمذته لأبى زيد البلخى 322هـ كما فى بروكلمان (دار المعارف) 335/4؛ لأنه كان مشغولًا بتلخيص مسائل العلوم المختلفة فى إيجاز، وهو الأمر الذى دعا بروكلمان إلى أن يورده تحت الموسوعات، فهو خارج مؤلفات مصنفات العلوم؛ لأنه لم ينشغل مثلها بالتصنيف ووضع الحدود بين العلوم المختلفة، وإنما توسع فشرح حقائق العلوم، ومثل على مسائلها وتفريعاتها. كما أنه خارج عن أن يكون معجمًا للمصطلحيات للأمر نفسه. وقد عرض فيه لمسائل العلوم التالية: اللغة والكتابة والأدب والحساب والهندسة، ثم الفلسفة والكيمياء، والفراسة والسحر، وتعبير الرؤيا والتنجيم، وفق ما أورده بروكلمان، ومراجعة المخطوطة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (5) معارف عامة- تؤكد ذلك. وإن كانت هذه النسخة احتوت على تلخيص لعلوم أخرى لم يذكرها بروكلمان؛ كالطب 73 (أمراض القوة النامية)- فهو مثلًا فى حديثه عن العلم الأول، وهو اللغة قسمها إلى اللفظ وما يصححها. ثم تناول فيما بعد: اللغة (متن اللغة/ الألفاظ) والنحو والتصريف، ثم تحدث عن الهجاء (ص53). ثم افتتح المقالة الأولى بالحديث عن الإعراب والتصريف. فهو مثلًا يقسم الكلام إلى: أسماء = وأفعال أدوات، وحديثه عن أنواع الأسماء يتناول الأسماء التامة والناقصة والصحيحة والمعتلة والقصيرة والطويلة والمنونة وغير المنونة والممدودة والمقصورة والممالة والمرخمة والمنصرفة وغير المنصرفة والمعدولة عن جهتها ...إلخ. والواضح من هذا التقسيم اختلافه عن التقسيمات الشائعة فى الأدبيات النحوية، لكن إرادة الجمع هى التى دعته إلى هذا؛ طلبًا لجمع المتشابهات فى حيز واحد. (انظر جوامع العلوم/ ل2 وما بعدها). ولولا العناية بمسائل هذه العلوم التى عرض لها لكان أقرب شىء إلى معاجم المصطلحيات التى تحتاج إلى ضبط، كما أنه يخلو من المعلومات الصرفية اللازمة أحيانًا فى الحديث عن أبنية المصطلحات وأصول اشتقاقها، أو بيان أصولها إن كانت منقولة من لغات أجنبية، إلى آخر ما عنيت به المعاجم عمومًا، سواء أكانت عامة أو خاصة.

ينتمى إليه هذا الكتاب، حيث تظهر خطورة الخلط بين مفاهيم عدد مـن المصـطلحات، ولاسـيما المتقاربـة، أو التى بينها تداخل أو علاقات قربى، وهو الأمر الذى لمسه الذين ترجموا لابن هبة الـلـه قديمًا، عندما سموا هذا المعجم باسم (الحدود والفروق) على ما سبق فى الباب التمهيدى، وهـو مـا سـيظهر جليًّـا فى تحليلنـا للكتـاب. وهذه التسمية التى ذكرتها المصادر القديمة "أكثر انطباقًا على محتواها" [1]؛ وذلك أنها "تجمع التعريفات التى يجب أن يعرفها كل متعلم وعالم" [2].

وقد افتتح ابن هبة الـلـه معجمه هذا ببيـان معنـى الحـد أو التعريـف، وهـو افتتـاح منطقـي وطبيعـي لكتـاب يحمـل هـذا العنـوان يقـول (ل1/أ): "الحـد: مـا هـو؟ الحـد: قـول وجيـز غايـة الإيجـاز، دال عـلى طبيعة المحدود. والفرق بين الحد والرسم: أن الحد يؤلف من الأشـياء الجوهريـة، والرسـم يؤلـف مـن الأشـياء الخاصة" [3].

وفى هـذا الـنص المـوجز تظهـر طبيعـة مـا سـوف يصـنعه ابـن هبـة الـلــه فى تعريفاتـه للمصـطلحات أو للمحدودات، من عمده إلى:

1- الإيجاز والاختصار، وهو ما ظهر فى حجم المخطوطة، التى بلغت قريبًا من الأربعين ورقة، وهو عدد قليل من الصفحات، ولكنه ضم عددًا لا بأس به من محدودات العلوم أو مصطلحاتها المختلفة.

2- التركيز على الخصائص الجوهرية الأساسية فى المصطلحات التى سيعرفها؛ طلبًا للدقة وتحقيقًا للبيان.

3- كما ظهرت عنايته من البداية بواحدة من أهم وظائف معجمه، وهى بيان الفروق بين المصطلحات المتداخلة أو المتقاربة، فالحد والرسم مصطلحان منطقيان لهما علاقة بتعريفات الأشـياء، ويختلفـان فى نوع الأشياء المذكورة فى التعريفات، على ما بين ابن هبة الـلـه.

وقد بدأ ابن هبة الـلـه فعرض للمصطلحات المنطقية، فذكر ما يلى:

حد القانون/ وحد الصناعة المنطقية، وهى: "أداة للنفس الناطقة، بها يتوصل إلى استنباط الأمور الحكمية عندها".

(1) المخطوطات الألفية (الهلال)/ 258.

(2) المخطوطات الألفية (الهلال)/ 258.

(3) كتبت (الخاصة) فى المخطوطة الخاصية، وهو تحريف أو نسبة إلى الخاصة، وهو إحدى الكليـات المعروفـة فى المنطـق، تتعلـق بما هو عرضي، انظر: التعريفات، ص 128 -635.

كما ذكر حد الجنس، وفرق بينه وبن الاسم المشترك (ل2/ب)، كما فرق بين الجنس والمادة، كما بين أن اليونانيين يستعملون الجنس فى موضع الهيولى، والهيولى فى موضع الجنس.

كما عرف النوع (ل3/أ) والفصل/ والخاصة/ والعرض، وفرق بينه وبين الفصل (ل4/أ)، وعرف الجوهر، وفرق بين الحي (الذى يقال على كل جسم ذى نفس)، وبين الحيوان (الذى يقال على الأجسام المتحركة بإرادة).

كما عرف الكل/ والجزء، وفرق بين الكل الكلى والجزء والجزئي،(ل4/ب)، كما عرف الصوت، وفرق بينه وبين الصدى، وعرف المقطع/ والكمية، وعرف الخط/ والسطح/ والجسم، وفرق بين البعد والعرض/ والزمان (5ب)، وفرق بين الساعات الزمانية والمستوية، وفرق بين الزمان والدهر. وعرف الآن/ والمكان/ وفرق بين الحيث والمكان (ل6/أ)، وفرق بين المكان والأنا. وعرف الوحدة/ والواحد/ والعدد/ والعدد الفرد (6ب)، والمتسايقين/ والكيفية، وعرف الملكة/ وعرف الحال/ وعرف ما بالقوة/ والانفعال، وفرق بين الكيفية والانتقالية (7/أ)، وعرف الشكل/ والدائرة/ ونصف الدائرة/ والقطر/ والخط المستقيم/ والخط المنحنى/ والزاوية البسيطة/ (7ب)/ والزاوية القائمة/ والمنفرجة/ والحادة، والحلقة/ وفرق بين الشكل والحلقة.

كما عرف الفعل/ والانفعال، وفرق بين الخالق والفاعل (8أ)، وفرق بين الأزلي واللا أزلى/ وبين العمل والفعل/ وبين العلم والعمل (8ب). وعرف ما ناب الكمال/ والسكون/ والتسكين/ وفرق بين المحرك الطبيعى والمحرك السوقي (ل9/أ) والوضع/ والفرق بين الموضع والموضوع/ والمتقابلين/ وفرق بين التقابل والتضاد/ وفرق بين المتشابهين/ والغيرين/ والمثلين/ والمختلفين/ (ل9/ب)، وعرف المتقدم/ وفرق بينه وبين المتأخر، وعرف الاسم البسيط/ وفرق بينه وبين الصفة (ل10/أ)/ والاسم المركب/ والاسم المشتق/ والاسم المتواطئ/ وفرق بين الاسم المصرف وغير المصرف/ وعرف الاسم المباين/ والكلمة / (ل10/ل)، وفرق بين الألفاظ التى فى الوضع الأول والوضع الثانى (ل11/أ)، وعرف القول/ وفرق بين القول السائر والجازم والمبادى والمتضرع والأمر/ ثم عرف الإيجاب/ والسلب/ والسور/ والموجود (ل11/ب)، والاستقراء/ والشك/ والجزاء/ والغرض/ والسمة، وفرق بين الغرض والغاية (ل12/أ)، وعرف الإرادة/ والوهم/ والظن/ والرأى/ والتمييز/ والحدس/ والروية/ والذكاء (ل12/ب)، وعرف المنفعة/ واللذة/ والأذى/ والإدراك، وفرق بين الإرادة والتصور/ (ل13/أ)، وعرف العدالة/ والنذالة/ والحماقة/ والعجز/ والاستطاعة/ والورع (ل13/ب) والحكمة/ والجزم/ والشجاعة/ والقادر/ والرزانة/ والسخاء/ والعادل/

والضرر/ والحيـاء/ والـنفس/ والفعـل والفعـال/ والمبـدأ الأول (ل14/أ)، وعـرف العقـل الهيـولانى/ والخلـق / (ل14/ب)، وعرف الروح/ والعدم (ل15/ب) وعرف التهيؤ/ والهيولى/ والجسم الطبيعـى/ والأسـطقس/ والميـل الطبيعى/ (ل15/ب) والشوق الطبيعى/ والشوق الإرادى/ والنافع/ والضحك/ (ل16/ب) والبكـاء/ والغضـب/ والفزع/ والهموم/ والغـم/ والعجـب / (ل 16/ب) والتعجـب/ والحسـد/ والغبطـة/ (ل17/أ)، وحـدد الفضـل/ والفلسـفة/ والـدين/ والسياسـة (17ب) والنظـام/ والطاعـة والعبـادة/ والتوبـة/ والمحبـة (18/أ) والمـودة/ والاستحسان/ والشوق/ والهوى/ والعشق/ والتيم/ والوله (18/ب) والرقى والأوهام/ والرؤيا الحقيقة/ والأحلام/ (ل19/أ) والفلك/ والسفل/ الحرارة/ والبرودة/ والرطوبة الجلدية (20/ب)/ والرطوبة/ واليبوسة/ والنار/ والمـاء/ والهواء/ والريح/ والزلزلة (21أ) والرعد والبرق (21ب)/ والزوبعة (22أ)/ والصاعقة (22ب)، وفرق بين الصاعقة والمحرقة (23أ)، وعرف الهالة/ والقوى (23ب)، وعـرف الكوكـب (24أ)/ والسـحاب/ والمطـر/ والـثلج/ والـبرد/ (24ب)، وعـرف التعـالى/ والـتماس/ والاتصـال/ والكـون/ والالتحـام/ والفسـاد/ (25أ)/ والاسـتحالة/ والنمـو/ والقسمة (25ب)، وعرف التحليل، ثم أفرد بقية الكتاب للألفاظ والمصطلحات الطبية؛ مـما جعـل كثافـة هـذه الألفاظ أعلى من ألفاظ أى علم آخر، وقد عرف ألفاظه والألفاظ التى عرفها فى هذا العلم كما يلى:

الطب 26أ، والوضع/ والنبض/ 26ب، وتكلم على أنواعـه التاليـة : النـبض العظـيم/ والصـغير/ والمعتـدل/ والمتـواتر/ والمتسـاوى/ والمسـتوى/ والغـزالى /27أ، ثـم عـرف النـوم/ واليقظـة 27ب/ والحيـاة/ والمـوت 28أ، والإحساس والشهوة 28ب/، والوخم/ والجـوع/ والشره/ والـروح/ والنضـج /29أ، والاعتـداء/ والالتحـام/ 29ب، والعضل/ والعين/ والإبصار/ والنور/ واللون/ والرمد/ والجـرب/ والـبرد/ والتحجـر/ 30أ، والالتصـاق/ والـبشرة/ ولـوردينج/ والشريـان/ والغـدة/ والسـيلان/ 30ب/، والانتفـاخ/ والكحـة/ والدمعـة والدبيلـة/ 31أ/والسرطـان/ والاتساع/ والماء/ والبول/ والزرقاء/ والسمع 31ب/، والطرش والقـلاع /32أ /، واللحـم 32ب، والعظـم/ والعـرق غـير الضـارب/ والغضـب /33أ، والمـرض/ والحمـى/ والـورم / والألم /33ب، والحقـن /34أ، والعضـل/ والإعيـاء/ والسـكر/ والفـواق / والصرع /34ب، والتشـنج/ والرعشـة/ والسـعال/ والكـابوس 35أ، والوسـواس/ والـغشى/ والخفقـان/ والزكـام/ والعطـاس/ والسـهر/ والنسـيان 35ب/، والسـباب/ والسـكتة/ والاخـتلاج /36أ، والـدوى/ والغثيان/ والهيطة 36/ب/، والحشـا/ والاستسـقاء/ والشوصـة/ والباسـور/ والإنعـاظ/ والذبحـة /37أ/، وتـنفس الصعداء/ والخراج /37ب/، والناسور/ والسجح /38أ/، والجداء/ والبرص/، وفرق بين الـبرص والبهـق/ ثـم عـرف اليرقان الأصفر/ والجدرى.

وانتهى الكتاب بقوله : " تمت الحدود بحمد اللـه، وصلى اللـه على سيدنا محمـد وسـلم تسـليمًا كثـيرا" (ل39ب). وقد بلغت مصطلحات المعجم ما يقرب من أربعمائة مصـطلح، مـع مراعـاة حسـاب الفـروق التـى ذكرها. استأثرت مصطلحية علم الطب بما فوق الربع من هذا العدد، وقد بلغت عـدة مصـطلحات الطـب مـا يقترب من حد المائة والخمسة والعشرين مصطلحًا بنسبة 31٪ من مجموع عدد المصطلحات، وهو ما يفسر - فيما يبدو - سر تسمية الكتاب كله بالحدود الطبية عند من فعل ذلك.

وقد توسعت المخطوطة فى شرح مصطلحات العلوم العقلية أو الحكمية أو الأجنبية، من مثل مصـطلحات علوم المنطق/ والفلك/ والحساب والعدد/ والهندسة/ والجدل/ والفلسفة/ والأخلاق/ والعلويات/ والطب.

لكنها لم تغفل كثيرًا من مصطلحات العلوم العربية أو المنقولة، من مثل تعريـف مصـطلحات علـم اللغـة، وبعض مصطلحات النحو والبلاغة، وإن غلب عليها نقل تصورات اليونان.

وقد تميزت شروح المصطلحات التى عرفها بالإيجاز والوضوح، ولكنه لم يعرض لأى من الوظائف المعجميـة بعد بيان الوظيفة الأم، وهى بيان دلالات المصطلحات، فلم يعـن بشىء مـن الضـبط أو معلومـات الهجـاء، ولم يورد شيئًا من المعلومات الصرفية أو النحوية أو الدلالية، كما لم يعن ببيان أصـول المصـطلحات الأجنبيـة التـى عربتها العربية، إلا فيما ندر.

وفى الأمثلة التالية ما يوضح هذا:

ل5/أ = "حد الصوت: قرع فى الهواء مما له نفس".

ل7/ب = "حد الزاوية القائمة: هى التى تكون على مبنى خط مستقيم قائم على خط مستقيم".

ل11/ب = "حد الوهم: وقوف النفس بين السلب والإيجاب".

ل17/أ = "حد الدين: قول إلهى رادع للنفسين الشهوانية والغضبية، ويقوم مانع لهما من الاسترسـال، فـيما طبع عليه".

ل18/أ = "حد التيم: حال يصير بها المعشوق مالكًا للعاشق، لا يوجد فى قلبه سواه".

وعلى الرغم من صغر المعجم وقلة ألفاظه- فإنه وقع فى شىء من التكرار، وإن يكن فى أحيان قليلة، من مثل تكراره تعريف الاسم المشـتق مـرتين فى (ل10/ب)، يقـول فى الأولى: "حـد الاسـم المشـتق: مـا شـارك فى مخـرج اللفـظ، وخـالف فى مخـرج الدلالـة عـلى معنـى الأمـر". وقـال فى

الأخرى: "حد الاسم المشتق: لقب دخيل على الشىء مأخوذ من حالة فيه مخالف لها فى التصريف". ومثل ذلك فعله فى إيراد تعريفين لمصطلح (الخلق) ل 14/أ.

أما عن منهج الكتاب فهو المنهج الموضوعى الذى رتب المصطلحات تحت علومها من غير نص على اسم العلم أو عنوانه، وهو واحد من آثار التأليف المبكر.

ونحن نلاحظ ذلك فهو فى أول المعجم يتحدث عن مصطلحات علم المنطق؛ لأنه ابتدأه بتعريف مصطلح الحد تبعًا لتسمية الكتاب باسم الحدود، فعرف المصطلحات التالية: الصناعة المنطقية/ والجنس/ والنوع/ والفصل/ والخاصة/ والعرض/ والجوهر، وهكذا، وهذه كلها مصطلحات منطقية.

ومثل ذلك فعله فى مصطلحية علم الهندسة، حيث عرف مصطلحات الشكل/ والدائرة/ ونصف الدائرة/ والقطر/ والخط المستقيم/ والخط المنحنى/ والزاوية البسيطة/ والزاوية القائمة، وهكذا.

فالمعجم فى الترتيب الخارجي مرتب وفق العلوم، يجمع مصطلحات كل علم فى حيز مستقل، أما عن الترتيب الداخلي، أو ترتيب المصطلحات تحت كل علم- فيبدو أنه تابع لطريقة كل علم فى ترتيب مصطلحاته على ترتيب المسائل العلمية التى يعالجها، فقد جمع مثلًا فى مصطلحية علم الطب، كل مجموعة مصطلحات تشكل فرعًا خاصًا فى حيز واحد، فأنت تراه يرتب الأمراض مجموعة بعضها إلى بعض؛ معتبرًا مبدأ التشابه النوعى أو التشابه العضوى. فهو قد جمع الأمراض التالية فى حيز واحد متوالية: الصرع/ والتشنج/ والرعشة/ والكابوس/ والوسواس/ والسكتة/ والاختلاج، وهو قريب من تواليها عند واحد من أصحاب المعاجم الطبية الذين عاشوا قريبًا من عصر ابن هبة، وهو ابن نوح القمرى المتوفى فى سنة 390هـ فى معجمه الطبى (التنوير فى الاصطلاحات الطبية)، حيث توالت بعض المصطلحات السابقة كما يلى: "الكابوس/ والصرع/ والسكتة/ والتشنج/ والرعشة/ والاختلاج" [1].

ثم تجده يجمع مصطلحات العلل التى تظهر على سطح البدن فى حيز واحد، كما يظهر فى توالى الألفاظ التالية:

الخراج/ والسحج/ والجذام/ والجداء/ والبرص/ والبهق/ والجدرى.

(1) انظر: التنوير فى الاصطلاحات الطبية/ 19 ، 20.

وهو قريب مما فعله ابن نوح القمرى فى كتابه التنوير، حيث جمع الألفاظ السابقة فى حيز واحد، هو الباب الثانى، الذى جعل عنوانه: فى أسماء العلل الحادثة فى سطح البدن، حيث توالت كما يلى:

البهق/ والبرص/ والجذام [1].

وهذا الذى نقول به ظاهر فى غير هذا الجزء الخاص بمصطلحات علم الطب، يمكن ملاحظته كذلك فى ترتيب مصطلحات علم الحساب، حيث توالت مصطلحات: الوحدة/ والواحد/ والعدد/ والعدد الفرد، وهو ذات الترتيب الذى سوف نراه فى مصطلحية الحساب فى معجم مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، وهو المعجم التالى فى المدرسة نفسها [2].

وقد بدت المخطوطة حريصة على تنوين الأسماء جميعًا، بمعنى أنها لم تعتبر أو تراع الممنوع من الصرف، فى مثل قولها (8/ب): "والعمل يغطى قوانينا جزئية"! و (ل11/أ)، يقول فى سياق التفرقة بين الوضع الأول والثانى للألفاظ أنها: "بمنزلة تسميتنا هذه الجوهر إنسان، وهذا الجسم ذهبًا وهذا اللون أبيضًا"!

كما وقعت المخطوطة فى أخطاء نحوية، ولاسيما فى باب تمييز العدد تقول (ل5/ب): "خمسة عشر درجة"! و"واثنا عشر ساعة"!. وقد توقفنا أمام هذه الظاهرة؛ لنقلل من قيمة الدعوى التى أطلقها الدكتور يوسف زيدان، عندما قال: "فقد كتبت فى حياة مؤلفها" [3]؛ إذ لا يصح أن يفهم من هذه الدعوى شيئًا إضافيًّا يعلو بقيمتها، من مثل اعتبارها مقروءة عليه أو مجازة منه، إلا إذا قام دليل على ذلك، فى ظل وجود هذه الأخطاء. وقد لمس الدكتور يوسف زيدان أن ناسخ الكتاب "لم يكن من النساخ المحترفين" [4].

أما عن مصادر هذا المعجم القديم فلم يرد فيه إحالات إلى مصادره إلا فى أحيان قليلة للغاية، من مثل إحالته إلى جالينوس، فى تفرقته بين العلم والعمل، يقول (ل8/ب): "ولهذا أقرن جالينوس العلم بالحقائق والعمل بالحدوس".

كما أشار إلى ما عليه اليونانيون من تسويتهم بين الجنس والهيولى فى الاستخدام، يقول (ل3/أ): "ولهذا يستعمل اليونانيون الجنس فى موضع الهيولى، والهيولى فى موضع الجنس". ومثل هذه الإحالات تؤكد ما قلناه عن هذا المعجم من أنه كاد يتفرغ لمصطلحيات العلوم المعقولة أو العجمية.

---

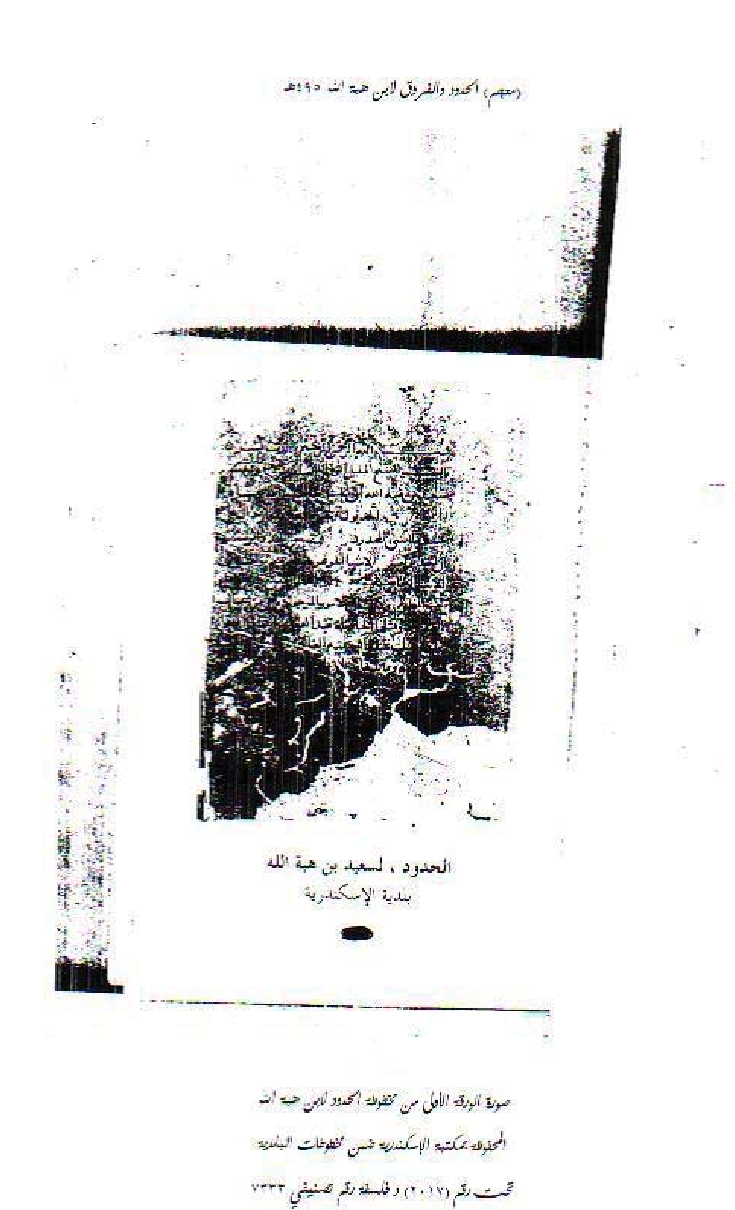
(1) انظر: التنوير فى الاصطلاحات الطبية/ 30.

(2) انظر: مقاليد العلوم/ 152.

(3) المخطوطات الألفية (الهلال)/ 253.

(4) المخطوطات الألفية (الهلال)/ 258.

(معجم) الحدود والفروق لابن هبة الله ٥٩٠هـ



الحدود ، لسعيد بن هبة الله
بداية الإسكندرية

صورة الورقة الأولى من مخطوطة الحدود لابن هبة الله
المحفوظة بمكتبة الإسكندرية ضمن مخطوطات البلدية
تحت رقم (٢٠١٧) د فلسفة رقم تصنيفي ٧٣٣٣

(ا/ب/2)

(معجم) مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم المنسوب

للسيوطى 911 هـ

استقر لدى الدراسة نفى نسبة هذا المعجم إلى السيوطى 911هـ ما أكده الدكتور محمد إبراهيم عبادة محقق الكتاب اعتمادًا على قرائن نختلف معها، وإن اتفقنا معه فى النتيجة التى توصل إليها، فنحن نرى نسبة المعجم إلى السيد الشريف الجرجانى؛ باعتباره تأليفًا ثانيًا مخالفًا فى منهج الترتيب لمعجم التعريفات، اعتمادًا على قرائن ببليوجرافية/ وراقية، سبق أن سقناها فى الفصل التمهيدى المتعلق بالدراسة الإحصائية التوثيقية لمعاجم المصطلحيات فى العربية [1].

وقد افتتح المعجم بمقدمة بين فيها الهدف التعليمى الذى حكم بناءه، يقول (ص29): "إن معرفة المواضعات والمصطلحات من أوائل الصناعات، وأهم المهمات، والطالب الذهن الأديب، الراغب الفطن اللبيب، متى فرغ من حفظ اللغة واستحضرها، وضبط أنواع مفرداته، واستظهرها- لابد وأن يكون بمصطلحات أهل كل فن خبيرًا، وبمواضعات كل طبقة من العلماء بصيرًا؛ ليحيط به إحاطة أولية، تكون عونًا له على التحصيل، ويطلع على مقاصدهم إجمالًا قبل التفصيل، حتى إذا أراد استحصان مسائلها، وإحكامها، والوقوف على جميع أنواعها وأقسامها- سهل عليه ما يريده، وحصل به إتقانه وتسديده، فلم يتلعثم فى بيان جواب، ولم يتتعتع فى دراسة علم وكتاب".

وفى هذا النص الموجز تركيز على قيمة معاجم المصطلحيات فيما تقدمه من شرح لمعاني المصطلحات المختلفة، وبين أن هدف هذه الشروح يتمثل فى مساعدة طلاب العلوم المختلفة على التحصيل، كما بين أن معرفة معانى دلالات المصطلحات- مقدمة لازمة قبل تعلم مسائل

---

(1) وقد أضافت الدراسة هنا بعدًا جديدًا يؤكد نسبة الكتاب إلى السيد الشريف الجرجانى، وهو البعد الببليوجرافي، تمثل فى مقارنة عدد من العينات المنتظمة فى المعجمين، فتبين تطابقهما، والعينات المنتظمة، هى الأرقام 1، 100، 200، 300، ومضاعفاتها فى مقاليد العلوم، وما يماثلها فى التعريفات المرتبة ألفبائيًا، فتبين لنا صدق الظن الذى ذهبنا إليه. ثم اختبرنا هذا الفرض بعيدًا عن العينة المختارة، فصح ما جاء فى مقاليد العلوم (التأويل، ص39، رقم 2): صرف الكلام إلى معنى محتمل موافق لما قبلها وما بعدها (يقصد الآية) غير مخالف للكتاب والسنة على طريق الاستنباط".

وفى التعريفات فى (التأويل، ص 72، رقم 313) "التأويل فى الأصل: الترجيع، وفى الشرع: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذى يراه موافقًا للكتاب والسنة". وقال فى مقاليد العلوم (الإجماع، ص67، رقم 300): "الإجماع: اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم"، وفى التعريفات (الإجماع، ص24، رقم 30): "الإجماع فى اللغة: العزم والاتفاق. وفى الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه الصلاة والسلام فى عصر، على أمر دينى، والعزم التام على أمر جماعة أهل الحل والعقد".

العلوم، كما أن معرفتها ضرورية؛ حتى لا يقع خلط أو اضطراب فى المفاهيم، وهـو مـا عـبر عنـه المعجـم بمنـع التلعثم ومنع التتعتع.

كما التفت صاحب المعجم فى مقدمته إلى تميز معـاجم المصـطلحيات بضرورة ظهـور مـا سـميناه بتحديـد المجال، أو ما يسمى فى لغـة الاصـطلاح باتفـاق علـماء كـل علـم عـلى معـانى مصـطلحات ذلـك العلـم، يقـول (ص29،30): "فلكل طائفة من العلماء كلمات (= مصطلحات) فيما بينهم متعارفة، لا يفهم مـرادهم فيهـا إلا من بلغ قصدهم أو شارفه". فهذا الإلحاح على مراعاة العرف، أو الاتفاق بين طوائف العلـماء وفـق كـل علـم- يعكس قيمة الالتفات إلى ضرورة تحديد المجال، يقول المعجم (ص30): "إن الرجعة فى عرف الفقه، غـير مـا فى عرف المتكلم، وفى عرف الكتاب غير ما عرف المعجم".

ويكاد المرء يلمح استمرار ما ظهر أول مرة عند مفاتيح العلوم للخوارزمى- لدرجـة تكـرار المثـال المضروب هناك– من التركيز على فكرة ضرورة الانتباه إلى مفهوم العرف المرادف للاصطلاح.

ومن الأمور المهمة التى عبر عنها المعجم- تقريره للحقيقة التى صارت قانونًا حاكمًا فى مجـال لغـة العلـم، وهو القانون المعبر عنه بالجملة التالية: "لا مشاحة فى الاصطلاحات" [1].

ويقصدون به أنه لا مجادلة فى المتعارف عليه [2]، وأنه يصح التسليم بما كان من نتائج اتفاق طبقة العلماء فى كل علم فى ثقافة وحضارة بعينها- هى هنا الحضـارة العربيـة الإسـلامية- وهـو أمـر كـان واضـحًا فى الـتراث المعجمى المصطلحى العربى، ولم يكن بحاجة إلى تقييده بالبيئة العلمية التى أنتجت هذا المصطلح أو ذاك.

وصاحب مقاليد العلوم يعى طبيعة كونه معجـمًا للمصـطلحيات يقـول (ص30): "إن كتـابى هـذا المـترجم بمقاليد العلوم فى الحدود والرسوم- جامع لمصطلحات أكثر الفنون".

ثم بين كيفية تحريره وجمعه للمادة العلمية التى شكلت مادة المعجم، فقال: "وقد كنت أكتبـه أشـتاتًا فى أوائل الشباب، حين مدارسة العلوم والآداب، والاندراج فى زمرة الطلاب، واصطكاك الركب لاختيـار النخـب مـن أيدى الأساتذة النحارير، والأئمة الأعلام المشاهير، ومنها ما نقلت عن كتب تداولوها، وكلها تعريفات مسـتقيمة وحدود ورسوم قويمة".

---

(1) مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، ص30.

(2) المعجم العربى الأساسى (شحح)، ص672، وانظر فى التعليق على هذا العبارة ما كتبه الدكتور محمد عـمارة فى مقدمـة: معركـة المصطلحات بين الغرب والإسلام/ 3.

وهذا الذى قرره صاحب المعجم يؤكد الهدف التعليمى للمعجم؛ إذ جمع المؤلف مادته عبر فترة زمنية طويلة ممتدة من أيام طلبه العلم.

وقد جاء الكتاب فى واحد وعشرين علمًا، سبقها مقدمة، اشتملت على عدد من الفصول التمهيدية، بين فيها أنواع الحدود أو التعاريف، ثم جاء ترتيب الأبواب كما يلى:

1- فى التفسير. 2- فى الحديث.

3- فى الفقه. 4- فى أصول الفقه.

5- فى أصول الكلام. 6- فى الجدل.

7- فى النحو. 8- فى الصرف.

9- فى المعانى والبيان. 10- فى العروض.

11- فى علم المنطق. 12- فى الحكمة (= الفلسفة).

13- فى الهيئة (= الفلك). 14- فى الهندسة.

15- فى الحساب.

16- فى الاستيفاء (= العلم بقوانين ضبط مداخل أموال الديوان وإخراجاتها وحساباتها).

17- فى الموسيقى. 18- فى النجوم.

19- فى الطب. 20- فى الأخلاق.

21- فى التصوف.

معنى هذا أن الترتيب الخارجى كان موضوعيًّا وفق موضوعات العلوم بالترتيب الذى سبق إيراده هنا، ثم رتب المعجم المصطلحات داخليًّا فى كل باب، أى تحت كل علم وفق طرق ترتيبها فى كتب تلك العلوم، وهو ما يسميه الدكتور على القاسمى بالترتيب المبوب [(1)]، مع بعض التوسع، بمعنى أن إيراد مصطلحات كل علم خضع لما عليه من ترتيب فى مؤلفات تلك العلوم، وهو أمر طبيعي فى ظل الهدف المعلن، وهو إعانة الطلاب على تحصيل العلوم التى يدرسونها، فإذا كانت المؤلفات الفقهية تورد أبوابها مبتدئة بباب الطهارة، ثم بباب الصلاة، فالصوم، فالحج، ثم الانتقال إلى قسم المعاملات من بيوع وأنكحة، ثم إلى قسم الحدود- فإن هذا كان هو

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 49.

الترتيب الذى اتبعه معجم مقاليد العلوم فى إيراد مصطلحات علم الفقه، مراعيًا ترتيب الأبواب فى كتب الفقه العملية [1].

وقد جاءت شروح المصطلحات موجزة، مختصرة، واضحة، وقد التزم فى مفتتح كل علم بتعريف المقصود بعنوان العلم [2] أولًا، ثم يشرع فى بيان معانى المصطلحات المندرجة تحته.

وقد خلا المعجم من أى ذكر للمصادر التى اعتمدها؛ مما يؤكد قوله عن طريقة جمعه المادة فى المقدمة؛ إذ كان جمعها من أيام طلبه العلم من أفواه الشيوخ والعلماء، وإن كان أشار إلى نقل بعضها من الكتب التى لم يذكر عناوينها أو مؤلفيها؛ طلبًا للاختصار.

وقد كان فى أحيان غير قليلة يلجأ إلى ذكر أكثر من تعريف للمصطلح الواحد؛ طلبًا للإفهام، واستقصاء للتعاريف، فهو عند تعريفه لمصطلح (التواضع، ص219/ رقم 1840) فى التصوف، يقول: "التواضع: الاستسلام للحق، وترك الاعتراض على الحكم. وقيل: بذل القلوب لعلام الغيوب. وقيل: قبول الحق من الحق للحق. وقيل: افتخار بالقلة واعتناق المذلة واحتمال أثقال أهل الملة" [3].

وقد كان غالب صنيعه هذا فى الفصل الخاص بمصطلحية علم التصوف؛ نظرًا لتعدد تعريفات المصطلح فى المؤلفات الصوفية المختلفة، وإن جاءت هذه الظاهرة فى عدد غير قليل من المصطلحيات الأخرى، كما فعل فى مصطلحية علم مصطلح الحديث، فقد أورد مثلًا لمصطلح الحسن (24/41) أربعة تعريفات، ولمصطلح المسند (26/41) تعريفين، والأمر راجع هنا إلى الخلاف فى اعتبار عدد الرواة الحاكم فى تحسين الحديث، أو إلى الاختلاف فى اعتبارات أخرى، انبنى على أثرها تنوع التعريفات.

---

(1) انظر مقاليد العلوم/ 47، وما بعدها.

(2) انظر على سبيل المثال: التفسير، ص39، والنحو والعروض/ 110، والهيئة/ 139، والطب/ 175، والتصوف/ 210.

(3) انظر: لطائف الإعلام فى إشارات أهل الإلهام 362/1، وانظر أمثلة أخرى لهذه الظاهرة؛ ظاهرة إيراد أكثر من تعريف للمصطلح الواحد: مقاليد العلوم (الخشوع) 1842/217، والحياء 217/ 1842، و (التوكل) 217/ 1844.

(معجم) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم المنسوب للسيوطي تحقيق الدكتور محمد إبراهيم عبادة

من معاجم مصطلحات العلوم

(معجم)

مقاليد العلوم في الحدود والرسوم

المنسوب

إلى أبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي

يحوي ١٨٦٢ مصطلحاً لواحد وعشرين علماً

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عباده

أستاذ الدراسات اللغوية

الناشر

مكتبة الآداب

الغلاف الداخلي لمقاليد العلوم في الحدود والرسوم

(1/ب/3)

(معجم) إتمام الدراية لقراء النقاية

للسيوطى 911هـ

هذا كتاب شرح به صاحبه الجلال السيوطى كتابًا آخر سابقًا له، هو النقاية، وسماه إتمام الدراية. والكتاب عند جمهرة الدارسين معدود فى مؤلفات تصنيف العلوم عند العرب، أكد ذلك غير دارس من المعاصرين فى هذا المجال العلمى [(1)].

وقد رأينا نقله إلى بابه (معاجم المصطلحيات)؛ للعناية الفائقة التى أبداها وأولاها لمصطلحات كل علم، تعريفًا لمعانيها الخاصة، وبيانًا فى كثير من الأحيان لمعانيها اللغوية قبل نقلها إلى اللغة الاصطلاحية.

وما جاء من جزيئات تقترب به من كتب تصنيف العلوم- كان قليلًا للغاية، لم يتعد علمين أو ثلاثة على الأكثر، منها تطرقه مثلًا للحديث عن بعض المسائل والاشتراطات فى علمى النحو والصرف [(2)].

وقد افتتح السيوطى كتابه/ معجمه بمقدمة موجزة جدًّا، بين فيها عمله إجمالًا، فقال (ص3): "لما بدا لى تصويب الملحين على فى وضع شرح على الكراسة التى سميتها بالنقاية، ضمنتها خلاصة أربعة عشر علمًا، وراعيت فيها غاية الإيجاز والاختصار، وأودعت فى طى ألفاظها ما نشره الناس فى الكتب الكبار، بحيث لا يحتاج الطالب معها إلى غيرها".

وواضح أن هدفه فى هذه المقدمة كان هدفًا تعليميًّا، يبغى تيسير التحصيل على طلاب العلم، وهو الهدف الذى ظهر جليًّا فى مقدمات المعاجم السابقة حتى الآن.

ولا يصح موافقة اعتبار هذا الكتاب معجمًا للمصطلحيات بسبب من عبارته القاضية بأنه أودع فيه خلاصة أربعة عشر علمًا، على جهة الإيجاز والاختصار؛ لأننا لم ننف ذلك، وإنما أعرنا ما أولاه لمصطلحات العلوم من عناية ورعاية خاصة ظاهرة، سنحرص على بيانها.

والعلوم التى اعتنى بشرح مصطلحاتها المختلفة هى كما يلى:

---

(1) انظر: تصنيف العلوم عند العرب/ 49، 50.

(2) أضف إلى ذلك أن هذا الكتاب خلا من واحد من أهم ملامح كتب موضوعات العلوم وتصنيفها؛ مما ابتعد به- فى رأينا- عن إيراده فى قائمة مؤلفات تصنيف العلوم أولًا، وهو ملمح النص على أشهر المؤلفات فى كل علم، وهو الأمر الذى خلا منه الكتاب إلا فى النادر جدًّا، ومن أمثلة هذا النادر تمثيله بكتاب (غريب العزيزى) وكتاب أبى حيان الأندلسى على ما ألف فى غريب القرآن الكريم، (انظر: ص37-654)، وقد عددنا هذه الأمثلة النادرة للغاية إحدى علامات العناية بالمعلومات الموسوعية!.

1- علم أصول الدين. 2- علم التفسير.

3- علم الحديث. 4- علم أصول الفقه.

5- علم الفرائض. 6- علم النحو.

7- علم التصريف. 8- علم الخط.

9- علم المعانى. 10- علم البيان.

11- علم البديع. 12- علم التشريح.

13- علم الطب. 14-علم التصوف.

ومفهوم شرح المختصر لم يكن قاصرًا على التوسع فى توضيح ما جاء غامضًا فى النقاية، أو تفصيل ما جاء مجملًا، أو التمثيل على المصطلحات والمسائل القليلة التى عرت من الأمثلة، وإنما تعداه إلى الزيادة والإضافة؛ ففى مصطلحية علم البديع فى النقاية، الأصل المختصر، ينتهى الباب بالمصطلحات التالية (ص207): التشريع، والقلب، والتضمين، والاستعانة والإيداع والرفو، والاقتباس، والتلميح، والعقد، والحل، والأصل.

زاد بعدها فى إتمام الدراية (ص146): التأنق والمبالغة، والابتداء، و (ص147) والتخلص، والانتهاء.

وقد اعتنى السيوطى- لسابق خبرة معجمية فى مجال المعاجم الخاصة تحديدًا- [1] بعدد من المعلومات الواردة تحت المداخل أو الألفاظ أو المصطلحات، مثل العناية بالربط بين المعنى اللغوى العام والمعنى الاصطلاحى الخاص، فى مثل (ص65): "الفقه لغة: الفهم. واصطلاحًا: معرفة الأحكام الشرعية التى طريقها الاجتهاد" [2].

وقد يتطرق أحيانًا إلى بعض المعلومات الصرفية، فيما يتعلق ببعض الأبنية عند الحاجة، كقوله (ص80): "العصبة: ولفظها يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث" [3].

وكان فى أحيان قليلة يبين أصل الكلمة فى لغتها الأصيلة إذا اضطر إلى ذلك، كما فعل فى تمثيله على المعرب فى القرآن الكريم بكلمة السجيل، بمعنى الطين المشوى فى الفارسية (ص37) [4].

---

(1) للسيوطى إسهام فى المعاجم العامة والخاصة، فله فى المعاجم الخاصة: التذليل والتذنيب على نهاية الغريب، جعله تكملة للنهاية لابن الأثير، والتذهيب فى تهذيب الأسماء واللغات للنووى. ومن المعاجم العامة الأحادية الموضوع (= الرسائل اللغوية الصغيرة): غاية الإحسان فى خلق الإنسان، وغيرها كثير، انظر: دليل مخطوطات السيوطى وأماكن وجودها، ص191/ 192، و192/ 626.

(2) انظر: بيان كشف الألفاظ 15/7.

(3) انظر: شمس العلوم للحميرى 4567/7.

(4) انظر: شتاينجس/ 658.

وفى أحيان قليلة ظهرت عناية السيوطى بواحد من أهم وظائف المعجم، ألا وهى وظيفة التهجئة، وضبط بنية الكلمة فى مثل قوله (ص56): "نفذ بالمعجمة"!، ومثل قوله فى تفسير اسم الغلام الذى قتله العبد الصالح الذى ذكره فى سورة الكهف (ص46): "اسمه: حيسور، بالحاء المهملة، وقيل: بالجيم بعدها مثناة تحتية، وقيل: نون، آخره راء"! [1].

أما عن مصادر إتمام الدراية لقراء النقاية، فقد تنوعت تنوعًا كبيرًا؛ وذلك راجع إلى تنوع العلوم التى يشرح السيوطى مصطلحاتها من جانب، وتنوع بعض العلوم كل على حدة إلى فروع داخلية، من الممكن أن نعدها علومًا فرعية مندرجة تحت علم أوسع دائرة من جانب آخر.

وقد توزعت مصادر هذا الكتاب زمنيًا من بدايات التأليف عند المسلمين حتى زمانه فى أول القرن العاشر الهجرى، من مثل نقله عن الإمام البخارى ومسلم وابن حجر، على تفاوت العصور التى عاشوا فيها. وكثيرًا ما كان ينص على اسم الكتاب الذى نقل منه، مثل نقله عن المستدرك للحاكم، قال (24): "روى الحاكم فى مستدركه" [2]. وقال (171): "وفى الصحيحين" [3]، وقال (180): "قال المحب الطبرى فى تأليف له المسألة (= يقصد العمدة)، إلى غير ذلك من الأمثلة [4].

والدراسة تقرر أن كتاب إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطى أقرب للمعجم الموسوعى، الذى اعتنى بجانب تعريفاته لمصطلحات العلوم المختلفة، بالتعمق فى هذا الشرح وإيراد الأمثلة عليها، والعناية بالتعريف ببعض الأعلام سواء للعلماء أو للكتب.

---

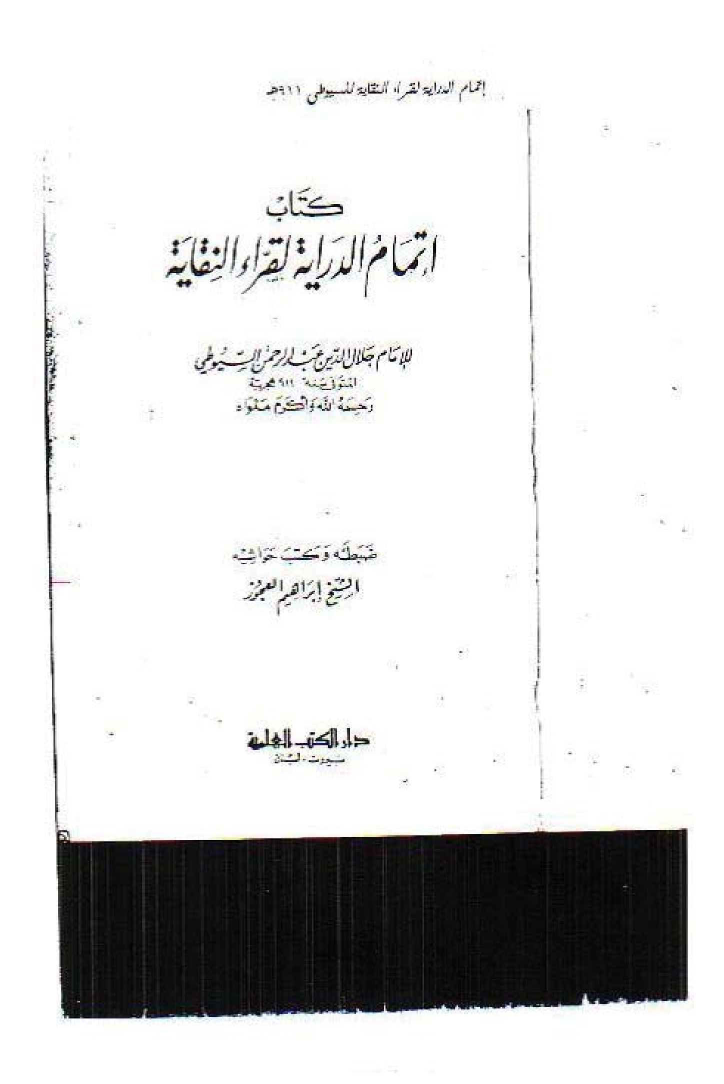
(1) انظر: التعريف والإعلام فيما أبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام/ 192، وقد ورد اسمه مصحفًا فى مفحمات الأقران فى مبهمات القرآن، ص72، وانظر أمثلة أخرى للتهجئة والضبط فى إتمام الدراية، ص66/ س21 (وهم) بسكون الهاء، و10/155 (الغذاء) بالمعجمة.

(2) انظر: إتمام الدراية، ص 25.

(3) انظر: إتمام الدراية، ص 170، 173، 177.

(4) انظر: إتمام الدراية/ 46، 39، 54 على سبيل المثال.

إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي ٩١١هـ



كتاب

إتمام الدراية لقراء النقاية

للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هجرية

رحمه الله وأكرم مثواه

ضبطه وكتب حواشيه

الشيخ إبراهيم العجوز

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الغلاف الداخلي لكتاب إتمام الدراية لقراء النقاية

(2)

مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى

كان ظهور الترتيب الهجائى الألفبائى فى الربع الأول من القرن الثالث الهجرى على يد المعجمى العربى أبى عمرو الشيبانى 213هـ صاحب معجم الجيم- نقطة فارقة فى تاريخ التأليف المعجمى عند العرب، يقول فيرنرديم فى كتابه (دراسة فى المعاجم العربية كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى) (ص37): "جمع الشيبانى فى كتاب الجيم الكلمات ذات الأصول الواحدة، وخصص لكل حرف بابًا ورتبها حسب التسلسل العربى للحروف الأبجدية". وهو يقصد التسلسل الألفبائى، لا التسلسل الأبجدى الذى يعتمد الترتيب السامى المستخدم فى حساب الجمل [1].

ولا شك أن مبدأ توفير الجهد أو التيسير على المستعمل كان هو الهدف البارز وراء ظهور هذه المدرسة، التى التفتت إلى هذا المنهج الميسر.

وكما انتشر المنهج الألفبائى فى بناء المعاجم اللغوية العامة- امتد وحكم بناء المعاجم الخاصة، ومنها معاجم المصطلحيات، وإن ظهرت فيها بوجه واضح العناية بمبدأ التيسير، أو الإفراط فيه؛ مراعاة لمستعمل هذا النوع من المعاجم المعنية بمصطلحات العلوم.

وقد تمثل هذا الإفراط فى التيسير فى اعتماد الترتيب الألفبائى غير الجذرى، الذى رتب الكلمات حسب الحروف الأوائل/ من غير اللجوء إلى تقنية التجريد والرد إلى الجذور.

وقد ألفت معاجم للمصطلحيات ورتبت المصطلحات فيها وفق هذا المنهج، وإن اجتمعت على اعتماد الحروف الأول فى ترتيب الكلمات، إلا أنها اختلفت بعد ذلك على مدرستين، هما:

أ- مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى الجذرى.

ب- مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى غير الجذرى (وفق المنطوق النهائى للكلمة).

---

(1) انظر استخدامًا لهذا المنهج الأخير فى معجم الكاشانى لمصطلحات الصوفية: اصطلاحات الصوفية (تحقيق: الدكتور/ عبد الخالق محمود، طبعة دار المعارف، القاهرة، 1404 هـ = 1984م) مما ينال من قول الدكتور على القاسمى فى كتابه: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص58: "إن المعاجم العربية- سواء القديم منها أو الحديث- لم تأخذ بالترتيب الأبجدى فى تنظيم مادتها"!، مع العلم أنه فى الكتاب نفسه كان قد صنع جزءًا لإسهام الكاشانى فى تطوير المعجمية العربية، ص255 - 261، وقد التفت فيه إلى صنيع الكاشانى فى القسم الأول من معجمه، ويبدو أن حكم الدكتور القاسمى جاء مراعيًا الغالب الأعم. وانظر كذلك للحديث عن منهج الجيم: ما كتبه الدكتور حسين نصار فى كتابه: دراسات لغوية/ 211، وما بعدها.

(2 /أ)

مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى الجذرى

كان الالتفات إلى ترتيب الكلمات اللغوية وفق ترتيب حروف المعجم الذى وضعه ونهض به نصر بن عاصم الليثى (المتوفى سنة 90 هـ)، معيدًا ترتيب حروف الهجاء، وفقًا للتشابه فى رسمها بعد نقطها، على نهج جديد أطلق عليه الترتيب الألفبائى نسبة إلى اسمى الحرفين الأولين من حروف الهجاء، وهما الألف والباء. [1]

وهذا الترتيب الذى سبق إليه أصحاب المعاجم اللغوية العامة احتذاه عدد من أصحاب المعاجم الخاصة أو الاصطلاحية، وهذا التأخر فى الاحتذاء أمر منطقى؛ تبعًا لتأخر نشأة المعاجم الاصطلاحية، كما اتضح فى الحديث عن نشأة معاجم المصطلحيات فيما مر.

وقد ورد إلينا معتمدًا هذا المنهج الألفبائى الجذرى ومعتمدًا تجريد الكلمات أو المصطلحات فى الترتيب- معاجم المصطلحيات التالية:

1- (معجم) كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى 1158هـ [2]: مثلما فعلنا مع معاجم المدرسة السابقة، سنقوم هنا بدراسة هذا المعجم وفق الإجراءات التالية:

أ- بيان منهج المؤلف فى بناء معجمه من حيث طريقته فى ترتيب المصطلحيات الواردة فيه.

ب- بيان خصائصه وسماته، وما يمكن أن يمثل عيوبًا أو مثالب متعلقة بالمنهج.

ج- بيان مصادره التى اعتمدها فى بناء معجمه، مع التركيز على المصادر المعجمية العامة والخاصة على وجه التحديد.

(1/أ/2)

(معجم) كشاف اصطلاحات الفنون/ للتهانوى

1158هـ

يظهر من العنوان إدراك جلى لطبيعة هذا المنهج، مما يرشح لإدراجه فى قائمة معاجم المصطلحيات، أو فى قائمة معاجم المصطلحات المتعددة العلوم، خلافًا لمن جعله واحدًا من مصنفات تصنيف العلوم، وخلافًا لمن عده موسوعة من الموسوعات.

---

(1) انظر: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 85، والمعجم العربى الماضى والحاضر/ 22 وما بعدها، والمحكم فى نقط المصاحف/ 26، وما بعدها.

(2) خالف ناشروا طبعة لبنان الدكتور رفيق العجم ورفاقه واحدًا من أصول نشر الكتب، عندما نشروا ذلك المعجم، معيدين ترتيبه على المنهج الألفبائى غير الجذرى وفق المنطوق النهائى للمصطلحات، انظر: كشاف اصطلاحات الفنون (طبعة مكتبة لبنان) 3/1 (= III).

ولعل السبب فى إيراده ضمن مؤلفات تصنيف العلوم، هو بروز السمة الموسوعية فى بنائه، ومن ثم فهو معجم موسوعى، وهذا الوصف من جانبنا يحتاج إلى بيان الفروق بين المعجم والموسوعة، ويمكن إجمال ذلك فى أن: "الفروق بين المعجم والموسوعة من حيث اختيار المداخل ينحصر فى اشتمال الموسوعة على أسماء الأعلام من أشخاص وأعمال أدبية وغيرها، فى حين يخلو المعجم اللغوى من أسماء الأعلام. ومن حيث المعالجة تعمل الموسوعة على معالجة الحقائق معالجة شاملة، فى حين أن المعجم يعمل عادة على تعريف المداخل دون التوسع فيها. ومن حيث المجال تغطى الموسوعة جميع فروع المعرفة، فى حين يختار المعجم مداخله من اللغة العامة. ولكن ظهرت موسوعات متخصصة فى فرع من فروع المعرفة، ويتحتم علينا بعد ذلك التفريق بين الموسوعة والمعجم الموسوعى، فعلى الرغم من أن الموسوعة والمعجم الموسوعى قد يتبعان كلاهما الترتيب الألفبائى- فإنهما يختلفان من حيث معالجة المواد؛ فالمعلومات تتجمع فى الموسوعة تحت موضوعات عامة، فى حين نجدها موزعة تحت عدد كبير من المداخل المتصلة بها فى المعجم الموسوعى" [(1)].

ومن هنا فإن القول إن كشاف اصطلاحات الفنون معجم موسوعى- يغدو قولًا صحيحًا، ومن هنا كذلك فإن وصف ناشرى الكتاب فى طبعته اللبنانية بأنه موسوعة يصبح أمرًا غير صحيح بعد تحكيم ما مر [(2)].

وتعد مقدمة كشاف اصطلاحات الفنون أشمل مقدمة عالجت كثيرًا من القضايا المهمة، بين فيها قيمة التوجه نحو تدوين تعريفات المصطلحات، ومدى الحاجة العلمية إلى ذلك، يقول (1/1): "إن أكثر ما يحتاج به فى تحصيل العلوم المدونة والفنون المروجة، إلى الأساتذة- هو اشتباه الاصطلاح؛ فإن لكل علم اصطلاحًا خاصًا به، إذا لم يعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلًا، وإلى انفهامه دليلًا".

وفى هذا النص يبدو إدراك التهانوى الجيد لأثر غياب تحرير المصطلحات من حلول الاشتباه فى المفاهيم والخلط والاضطراب فى العلوم من جراء ذلك، ثم أشار إلى شىء غاية فى الأهمية ظل

---

(1) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 266، وانظر: علم اللغة وصناعة المعجم/ 43، 44، وفى نقد المعاجم والموسوعات/ 93، ويمثل الدكتور تمام حسان بالكشاف فى كتابه مناهج البحث فى اللغة/ 273 على المعاجم الخاصة.

(2) يقول الدكتور أحمد عبد الحليم فى كتابه تصنيف العلوم عند العرب/ 141 : "يتضح من عنوان (كشاف اصطلاحات الفنون) أنه أولًا: كتاب فى المصطلح، وهو من هذه الناحية أكمل من الخوارزمى. وثانيًا: هو كتاب فى تصنيف العلوم". وهذه نظرية توفيقية أرادت ألا تهمل حديث التهانوى عن تقاسيم العلوم وموضوعاتها فى مقدمته، فاستثمرت ذلك بهذه الرؤية.

مستمرًّا حاضرًا إلى عصره المتأخر، وهو ارتباط الحركة العلمية عمومًا، والمعجمية خصوصًا بإرادة خدمة كتاب اللـه العزيز، كما يظهر من مجموعة الملاحق التى أوردها فى تقديمه للمعجم.

وهو يبين أن ثمة خصوصية فى تناول الألفاظ العلمية أو المصطلحات، فيقرر أن سبيل فهم معانيها لا يتأتى إلا عن إحدى سبيلين، هما:

1- الرجوع إلى الأساتذة العلماء الذين مهروا فى العلوم المختلفة.

2- الرجوع إلى الكتب (المعاجم) التى جمع فيها اللغات المصطلحة، على حد تعبيره [1].

ثم يقرر أن توجهه لتأليف معجمه كان تلبية لحاجة عملية، تمثلت فى: "خلو المكتبة المعجمية العربية المتخصصة من معجم حاوٍ لاصطلاحات جميع العلوم المتداولة بين الناس".

وهو يقرر أن ذلك الأمر هو الذى دفعه إلى أن يؤلف "كتابًا وافيًا لاصطلاحات جميع العلوم"[2]. وليس معنى ذلك أنه لم يعرف معاجم المصطلحيات السابقة عليه، بل رآها غير وافية، ثم يبين أنه نهج فى ترتيب المصطلحات التى أوردها فى معجمه المنهج الهجائى الألفبائى، معللًا ذلك بما سبقت الإشارة إليه من السهولة والتيسير، يقول: "وسطرتها (أى المصطلحات) على حدة فى كل باب يليق بها على ترتيب حروف التهجى؛ كى يسهل استخراجها لكل أحد" [3].

وقد التفت إلى أن استخدام المنهج الألفبائى يستلزم إيجاد آلية محددة لبيان العلوم المختلفة، إذا ما حدث ووجدت مصطلحات مستخدمة فى بنية علوم متعددة.

ومن هنا اشترط فى عمله تحديد العلم الذى ينتمى إليه كل مصطلح، وهو ما استدعاه أن يعرف بالعلوم المختلفة، التى سيعرف مصطلحاتها فى أبواب معجمه، وهو ما استغرق عددًا من الصفحات فى تقديم الكتاب، وهو ما يفسره بقوله (2/1): "ولما كان للعلوم المدونة نوع تقدم على غيرها؛ من حيث إنا إذا قلنا هذا فى اصطلاح النحو موضوع لكذا مثلًا- وجب لنا أن نعلم النحو أولًا، وكان ذكرها مجموعة موجبًا للإيجاز والاختصار والتسهيل على النظار- ذكرتها فى المقدمة".

ويمكن أن يلمس تأثير لمفاتيح العلوم للخوارزمى فى كشاف اصطلاحات الفنون من جانبين:

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 1/1.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 1/1.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 2/1.

أولهما: تقسيمه للعلوم إلى قسمين، للعلوم العربية والشرعية، وللعلوم الحقيقية والحكمية اليونانية، وهو ما سبق إليه الخوارزمى.

ثانيهما: تقسيمه لمعجمه إلى قسمين:

أولهما: قسم للمصطلحات العربية، مرتبة على حروف الهجاء الألفبائية.

وثانيهما: قسم للمصطلحات الأجنبية، مرتبة على المنهج نفسه.

يقول (2/1): "رتبته على فنين؛ فن فى الألفاظ العربية، وفن فى الألفاظ الأعجمية". ثم يقول فى مفتتح الفن الأول (77/1): "الفن الأول: فى الألفاظ المصطلحة العربية، وقد يذكر فيه بعض الألفاظ غير المصطلحة أيضًا. وهو مشتمل على أبواب، والأبواب مشتملة على فصول. والمراد بالباب أول الحروف الأصلية، وبالفصل آخرها، على عكس ما اختاره صاحب الصحاح، والألفاظ المركبة تطلب من أحد أبواب مفرداتها".

وفى هذا الكلام تتلخص مفردات المنهج الذى اتبعه التهانوى فى بناء معجمه كما يلى:

1- المصطلحات مرتبة أولًا، وفق أصولها فى قسمين للمصطلحات العربية والمصطلحات الأجنبية.

2- المصطلحات فى كل قسم مرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا، وفق الأوائل بعد ردها إلى الجذور، مع مراعاة الحرف الأخير، واعتباره فصلًا، وهو بعض التأثر بمدرسة القافية المعجمية، بمعنى أننا لو راعينا الحرف الثانى واعتبرناه الفصل المتمم للباب- لرتبنا المصطلحين التاليين هكذا: أرخ (تأريخ) ثم أوج. ولكن لما كان الحرف الأخير هو الفصل المعتمد مع الباب المتمثل فى الحرف الأول جاء الترتيب: أوج ثم أرخ؛ نظرًا لتقدم الجيم على الخاء فى ترتيب حروف التهجى الألفبائى. ومن ثم أمكن فهم ترتيب المواد التالية فى باب الألف: أدب (أ/79)، وأنث (80/1)، وأوج (81/1)، وأرخ (83/1)، وأبد (90/1)، وأحد (90/1)، وأكد (90/1)، وأخذ (94/1)، وأثر (95/1)، وأجر (97/1)، وهكذا، ومثل ذلك فى باب الخاء حيث جاءت المواد التالية:

خطأ (173/2)، وخبب (174/2)، وخرب (174/2)، وخطب (175/2)، وخبث (179/2)، وخنث (179/2)، وخرج (180/2) وخود (184/2)، وهكذا.

ومثلما فعل فى ترتيب المصطلحات العربية فى الفن (القسم) الأول- فعل الأمر نفسه فى ترتيب المصطلحات أو الألفاظ الأعجمية فى القسم الثانى الذى خصصه للمصطلحات الأعجمية. وهى أقل عددًا من مصطلحات القسم الأول، وإن عدل قليلًا فى منهج الترتيب؛

حين عدل عن اعتماد الحرف الأخير فصلًا إلى الاعتماد على الحروف الثوانى، بمعنى أنه سوف يرتب المصطلحات أو الألفاظ وفق أوائل حروفها، مع اعتبار الحروف الثوانى، يقول (420/4): "الفن الثانى: فى عدة من الألفاظ الأعجمية، وهو مشتمل على أبواب بترتيب حروف التهجى، كالفن الأول، وقد اعتبرها هنا الحرف الثانى لا الأخير، مثلًا لفظ (آزادكى)[1] فى باب الألف مع الألف".

ويمكن التمثيل على ذلك بما يلى: ففى باب الألف تأتى الكلمات الأعجمية المبدوءة بالألف، ثم عقد الفصل الأول فى هذا الباب للألف أيضًا، ولذلك سنجد الكلمات التالية جميعًا مبدوءة بألف مد المعتبرة فى الرسم العربى ألفين هكذا.

آب/ وآب حيات/ وآبروى/ وآبان/ وآذر (421/4) وآرام آر/ وآزاد/ وآشنانى/ وآى.

ثم جاء بعد ذلك فصل الباء الموحدة من أسفل، وفيه: أبر /أبيب/ وأبيقى (422/4)، ثم فصل الثاء وفيه أثور.

وهذا الجزء من كشاف اصطلاحات الفنون جاء معجمًا غير عربى لا فى مداخله ولا فى شروح تلك المداخل، بمعنى أن الشروح التى وردت تحت المداخل / = الألفاظ الأعجمية جاءت باللغة الفارسية.

ومن جانب آخر، فقد قلت ألفاظ ذلك الفن أو القسم لدرجة كبيرة، مقارنة بألفاظ القسم الأول، حيث بلغت الكلمات الأعجمية فى هذا القسم ما يقرب من مائة وسبعين لفظًا.

وقد تفاوت توزيعها على الأبواب الهجائية تفاوتًا ملحوظًا، فعلى حين وردت عشرات الألفاظ فى باب الألف (ما يقرب من ثلاثين لفظًا) نرى ذلك العدد يقل جدًّا، فيصل إلى الكلمة أو الكلمتين فى أبواب من مثل باب الثاء!.

وما ورد- من أن التهانوى ربما أورد بعضًا من الألفاظ التى ليست مصطلحات- أمر مفهوم فى بناء المعاجم الاصطلاحية، التى تحتاج فى أحيان كثيرة إلى بيان لمعلومات اشتقاقية أو دلالية، فى خدمة تعريفات المصطلحات.

وقد ظهرت عناية كشاف اصطلاحات الفنون- بجوار تعريفات المصطلحات- بالكثير من الوظائف المعجمية الأخرى، من مثل العناية بمعلومات الضبط ومعلومات الصرف والدلالة.

ومن أمثلة العناية بإيراد هذه المعلومات ما يلى:

(107/1) "الأنس، بضم الألف وسكون النون".

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون (طبعة دار الكتب العلمية) 422/4.

(109/1) "التأنيس، على وزن التفعيل".

(133/1) "الأبنة، بالضم وسكون الموحدة مثل الحمرة".

(208/1) "الإبدال، بكسر الهمزة ".

(276/2) "الدرز، بالفتح وسكون الراء المهملة".

(58/3) "الرضاع، بكسر الراء وفتحها وبالضاد المعجمة".

(227/4) "المصغر، على صيغة اسم المفعول".

ومن أمثلة العناية بإيراد المعنى اللغوى العام؛ للربط بينه وبين المعنى الاصطلاحى، قوله:

(317/1) "الجنس فى اللغة ما يعم الكثيرين".

(167/2) "التحرى، لغة: الطلب".

(73/3) "الرسالة فى الأصل (= أصل الوضع اللغوى) الكلام الذى أرسل إلى الغير".

(41/4) "الانسجام، لغة جريان الماء".

ومن أمثلة المعلومات الصرفية:

(147/1): "الإيلاء لغة، مصدر آليت، على كذا... فأبدلت الهمزة ياء".

أما عن مصادر كشاف اصطلاحات الفنون، فقد كثرت كثرة بالغة؛ نظرًا للتوسع الذى أراده، وعبر عنه بلفظ (حاوٍ) فى المقدمة.

وقد تنوعت المصادر تنوعًا كبيرًا فى كل علم من العلوم التى شرح مصطلحاتها، غير أن اللافت للنظر هو اعتماد عدد من معاجم المصطلحات، سواء التى خصصت لعلم واحد، أو تلك التى شرحت مصطلحات العلوم المتعددة، مما سميناه بمعاجم المصطلحيات.

ومن هذه المصادر التهانوى، وسوف نتوقف عند المصادر المعجمية العامة والخاصة مضمومًا إليها كتب تصنيف العلوم كما يلى:

إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد لابن ساعد الأنصارى (19/1؛ 345/1)، والتعريفات للجرجانى فى مواضع كثيرة جدًّا، وكان أحيانًا يسميه باصطلاحات السيد الجرجانى (278/2)، والكليات للكفوى (256/1).

ومن معاجم المصطلحات الخاصة بعلم واحد التى نقل منها: معجم اصطلاحات الصوفية للكاشانى، وحدود الأمراض فى الطب، إلى غير ذلك.

ومن أمثلة المعاجم اللغوية العامة: الصحاح للجوهرى.

وقد كان للعناية التى أبداها التهانوى بما نسميه الاقتراب من مفهوم المعجم الثنائى للغة، وهـو الـذى بـرز فى إيراد كثير من ترجمات عدد من المصطلحات والنصوص المتعلقة بها إلى الفارسية- أثر فى استخدام عدد مـن المعجمات الأجنبية، من مثل معجم كشف اللغات والاصطلاحات لسوربهارى 1060هـ ومعجـم كنـز اللغـات لمحمد بن عبد الخالق بن معروف[1]، والمعجم الشامل لفرهنـك جهـانكيرى، وكـذلك معجـم بحـر الجـواهر فى اللغات الطبية، وهو معجم فارسى/ فارسى لمحمد بن يوسف الهروى، على ما قرر فى المقدمة (2/1)[2].

وقد جاء فى ختام المعجم ما يوحى بإهمال المصطلحات الطبيـة والمصـطلحات الأعجميـة، يقـول (1818/2 مكتبة لبنان): "ولما كانت اللغات العربية المصطلحة الطبية واللغات الأعجميـة المصـطلحة، أكثرهـا مـذكورة فى بحر الجواهر وحدود الأمراض وبحر الفضائل وفرهنك جهانكيرى وغيرهـا مـن كتـب اللغـة– فـإن مـن أرادهـا يستخرج منها بسهولة".

ولا يصح أن يفهم من ذلك أنه أهمـل المصـطلحات الطبيـة أو الأعجميـة؛ بـدليل ورود كثـير مـن الألفـاظ الطبية، من مثل (133/1): "الأبنة عند الأطباء". و (37/2): "الحمرة عند الأطباء: الـورم" [3]. ولكـن يمكـن فهـم هذا الكلام على معنى الاختصار والإيجاز والاقتصار على عدد نوعى منها فقط، وليس مطلق إهمالها.

---

(1) راجع: قائمة المصادر التى اعتمدها التهانوى (طبعة مكتبة لبنان) 1845/2 -186.

(2) انظر: إيضاح المكنون 164/1.

(3) انظر كذلك: كشاف اصطلاحات الفنون42/1 (الاحتباس)، و (83/3) (الربو)، و (40/4) (الإسهال).

(مصر) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع

تراثنا

كشاف اصطلاحات الفنون

تأليف

محمد علي الفاروقي التهانوي

المتوفى في القرن الثاني عشر الهجري

حققه

الدكتور لطفي عبد البديع

ترجم النصوص الفارسية

الدكتور عبد النعيم محمد حسنين

راجعه

الأستاذ أمين الخولي

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

المؤسسة المصرية العامة

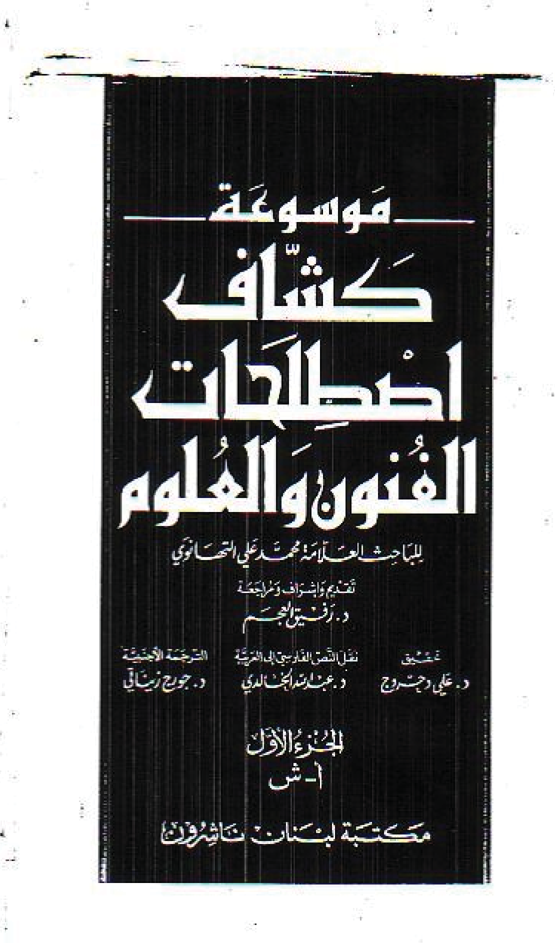
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م

غلاف كتاب كشاف اصطلاحات الفنون

طبعة مصر

(معجم) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي تحقيق الدكتور رفيق العجم



كتاب اصطلاحات الفنون للتهانوي

طبعة لبنان (المصورة)

(ب)

مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى غير الجذرى

تبنى عدد من المعاصرين- يتقدمهم الدكتور تمام حسان فى كتابه (الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب)- الدعوة إلى استخدام هذا المنهج فى بناء المعاجم، عندما انتقد المعجميين العرب القدامى فى تبنيهم لمنهج الترتيب الجذرى، يقول: "إن هذه المعاجم (العربية القديمة) تقصر دون الوفاء بمطالب هذا النشاط المعجمى؛ لأسباب مهمة، منها:

أنها تختار المداخل من مواد الاشتقاق لا من المفردات؛ أى أنها تبنى المعجم– وهو من فقه اللغة- على ما اخترعه النحاة من أصول مجردة، لا على ما تستعمله اللغة من كلمات" [1].

وقد بدا الدكتور تمام حسان منتصرًا لمنظور التيسير على المستعمل فى دعوته تلك، حيث يقول: "إن اشتراط تجريد الكلمة، وردها إلى جذورها، فى سبيل البحث عن معناها فى المعاجم العربية القديمة- لا يتأتى فى العادة إلا لطائفة من الناس قلما تجد بنفسها حاجة إلى استعمال المعجم. أما جمهور مستعملى المعجم فهو من الشادين والمتعلمين، الذين لم يصلوا إلى الجانب النظرى من صناعة النحو، وهكذا تصبح المعاجم العربية صعبة الاستعمال على المبتدئين، وهم أولى الناس باستعمالها" [2].

ومن المهم هنا أن نبرز أن ثمة علامات ظهرت قللت من خطر صنيع المعجميين العرب- باتباع هذا المنهج الغالب- يمكن إجمالها فيما يلى:

أ- محاولة جمع شتات الكلمات تحت جذر يجمعها؛ طلبًا لعدم تفرقها لو راعينا شكلها المنطوق، وهم فى ذلك متأثرون- بشكل جزئى- بالعلاقات الدلالية التى تربط بين المشتقات، أو الفروع المنحدرة من جذر لغوى واحد.

ب- صعوبة تصور فراغ التكوين المعرفى لطلاب ذلك الزمان القديم من الحضارة العربية، من معرفة كيفية الوصول إلى أصول الكلمات.

ج- من الضرورى أن نقرر أن هذا الترتيب الجذرى زاحمته طرق منهجية أخرى، حققت مبدأ التنوع والتعدد.

---

(1) الأصول/ 286.

(2)الأصول/ 286.

ومن هذه النقطة يمكن أن نقرر أن هذا الذى يدعو إليه كثير من المعاصرين سبقت معرفته وتطبيقه على عدد من المعاجم العامة والخاصة، ومنذ وقت مبكر من عمر التأليف المعجمى عند العرب من مثل [1]:

1- أسماء بقية الأشياء، لأبى هلال العسكرى 400هـ (فقد رتب الكلمات وفق أوائل الحروف المكونة منها من غير تجريد، ومن غير ترتيب داخلى".

2- غوامض الصحاح، لابن أيبك الصفدى 764هـ (فقد رتب الكلمات خارجيًّا وفق أوائل الحروف، ثم رتبها داخليًّا فى كل باب، مراعيًا الحروف الثوانى والثوالث من دون تجريد، كما يبدو فى باب الذال والراء:

ذبيان والذروة والذرة وذكوان (145)، والراوية والراية والربوة ورضوى والرضوان والرهو والرهوة ورها ورفاهية ورفهنية وروسم وروشن (147)، والرونق والروى والروية والرئبال والريحان (148).

كما ظهرت تطبيقات هذا المنهج فى معاجم مصطلحات كثير من العلوم فى التأليف العربى[2].

وقد ظهرت تطبيقات المنهج الهجائى الألفبائى وفق منطوق الكلمة النهائى فى عدد كبير من معاجم المصطلحيات، بلغت نصف مجموع معاجم المصطلحيات التى توصلت إليها الدراسة، وهذا أمر مفهوم فى ظل ما أسميناه إرادة التيسير على المستعمل، والمبالغة فى ذلك التسهيل، وهو ما يعكس السبق الذى حققته النظرية المعجمية العربية فى مجال تناقشه المعجمية المعاصرة فى الصعوبات اللغوية التى تواجه المستعمل، وما ينبغى أن تعالجه تصميمات المعاجم للتغلب عليها[3].

---

(1) مثلنا بالمعاجم اللغوية العامة والخاصة (= الاصطلاحية)، واستبعدنا عددًا من المعاجم التى عنيت بالألفاظ القرآنية، وبدا واضحًا فيها ترتيب الكلمات وفق شكلها النهائى المنطوق من دون التجريد أو الرد إلى الأصول، وقد ظهر ذلك الترتيب من البدايات الأولى كما جاء فى سؤالات نافع بن الأزرق لابن عباس، حيث توجهت أسئلته إلى كلمات طلبًا لشرح معناها وإن لم ترتب وفق منهج ما، ثم صنع ذلك الصنيع ابن عزيز 330هـ ورتب الكلمات وفق منطوقها على أبواب الهجاء بعد تقسيم كل باب (حرف) إلى ثلاثة فصول فرعية للمفتوح والمضموم والمكسور، ثم مرتبًا الكلمات داخليًّا وفق ترتيب ورودها فى سور المصحف الشريف.

(2) انظر تطبيقات له على المعاجم الفقهية: تراث المعاجم الفقهية/ 149، وعلى المعاجم الصوفية: المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 261، ومعاجم المصطلح الصوفى/ 66، وانظر أمثلة أخرى فى المعجم العربى: بحوث فى المادة والتطبيق/ 119.

(3) انظر: Lexicography : Principles and practice , p 136.

وهذه المعاجم الاصطلاحية المتعددة العلوم التى استخدمت هذا المنهج الألفبائى النهائى غير التجريدى (مرتبة تاريخيًّا من القديم إلى الحديث)، هى:

1- التعريفات، للجرجانى 816هـ.

2- التعريفات والاصطلاحات، لابن كمال باشا 940هـ.

3- التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى 1031هـ.

4- الكليات، للكفوى 1094هـ.

5- جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون = (دستور العلماء)، للأحمد النكرى 1173هـ.

(2/ب/1)

(معجم) التعريفات، للسيد الشريف الجرجانى 816هـ

يعد هذا المعجم أشهر معاجم المصطلحيات على الإطلاق، إذا طبقنا معيار كثافة الاستشهاد به، أو بمعيار الشهرة والشيوع والتداول بين الباحثين؛ إذ هو من أكثر معاجم المصطلحيات تداولًا بين الباحثين [1].

وقد كان واضحًا عند علماء اللغة المعاصرين انتماؤه المعرفى إلى مجال معاجم المصطلحات العامة أو المتعددة العلوم، يقول الدكتور رمضان عبد التواب- رحمه الله-: "وقد حاول الجرجانى أن يجمع فى كتابه مصطلحات علوم عصره" [2]. وهو ما يؤكده الدكتور محمد حسن عبد العزيز بقوله: "والكتاب معجم، يشرح الألفاظ المصطلح عليها بين الفقهاء والمتكلمين والنحاة والبلاغيين والمتصوفة، وغيرهم من علماء العربية والشريعة " [3].

وقد كان الجرجانى واعيًا بطبيعة ما يصنع عندما قرر قائلًا (ص 19): "فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء؛ تسهيلًا لتناولها للطالبين، وتيسيرًا لتعاطيها للراغبين". وواضح من هذا التقديم الموجز طبيعة الألفاظ المجموعة فى هذا المعجم، وأنها تنتمى إلى اللغة الاصطلاحية، كما يبدو فى التقديم- أيضًا- السر وراء اختيار هذا المنهج الألفبائى غير الجذرى، وهو مراعاة التيسير على المستعمل.

---

(1) المصطلح العلمى عند العرب (تاريخه- مصادره- نظريته)/ 114.

(2) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 43.

(3) المصطلح العلمى عند العرب (تاريخه- مصادره- نظريته)/ 14

وقد جاءت المصطلحات مرتبة وفق الحرف الأول من كل مصطلح، مع عدم اعتبار (ال) التى للتعريف، فإذا تساوت المصطلحات فى الحرف الأول رتبت على مراعاة الحروف الثوانى، ثم الثوالث، وهكذا من غير تجريد، أو رد للجذور.

ويمكن ملاحظة ذلك فى الأمثلة التالية:

الآبق/ والإباحة/ والإباضية/ والأب/ والابتداء/ والابتداء العرفى/ والابتداع (ص20)، والابتلاع/ والأبد/ والإبداع/ والإبدال/ والأبدى/ والابن (ص21)، والاتحاد/ واتصال التربيع/ والاتفاقية (22)، والإتقان/ والآثار/ والإثبات/ والأثر/ والإثم/ والإجارة/ والاجتماع/ والاجتهاد (23)، والإجرام الفلكية وأجزاء الشعر، وهكذا.

وهذا الترتيب يؤكده المعاصرون، يقول الدكتور رمضان عبد التواب: "وقد رتب الجرجانى المصطلحات التى ضمنها كتابه ترتيبًا هجائيًّا بحسب الحرف الأول من الكلمة، بعد إسقاط أداة التعريف، بغير نظر إلى أصول الكلمة والزوائد فيها، فهو لم يفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع مثلًا، فوضع: الإبدال والاستئناف والاسم فى حرف الهمزة، كما عد الكلمة الأولى فى المصطلح معيارًا للترتيب الهجائى، إذا كان المصطلح مكونًا من مضاف ومضاف إليه، أو من صفة وموصوف؛ مثل أداة التعريف (فى الهمزة مع الدال)، والفعل العلاجى (فى الفاء مع العين) [1]، وهو ما يمكن ملاحظته كذلك فى (اتصال التربيع) حيث وضعه فى باب الألف مع التاء، وهو ما أكده الدكتور محمد حسن عبد العزيز بقوله: "وقد وضع الجرجانى المصطلحات فى مداخل مرتبة- كما يقول- على حروف الهجاء دون تجريدها إلى الثلاثى كما تفعل المعاجم اللغوية، وقد راعى فى ترتيبها الحرف الثانى" [2].

وعلى الرغم من يسر هذا الترتيب وسهولته، فإن عددًا من مظاهر الاضطراب أو الخلل كانت قد شابته، من مثل: وضع (الآثار) بعد الإتقان، وكان الحق يقضى أن تأتى بعد (الآبق)!.

ومن مثل وضع الاستعجال قبل الاستعانة، والحق يقضى أن يتقدم مصطلح الاستعانة ليأتى تاليًا لمصطلح الاستعارة وسابقًا للاستعجال.

ومن مثل وضع مصطلح الأسطقس بعد مصطلح الأسطوانة، والصواب أن يأتى الأسطقس قبل الأسطوانة [3].

---

(1) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 43.

(2) المصطلح العلمى عند العرب/ 114.

(3) انظر أمثلة أخرى لهذا الخلط فى الترتيب: ما أورده من أقسام البيان الخمسة، ص67، وأقسام البيع، ص69.

وقد أدى استخدام ذلك المنهج غير التجريدى إلى ظهور آثار تمثلت فى تشتت المصطلحات المشتقة من جذر واحد، وهو ما لمسه الدكتور رمضان عبد التواب، الذى يقول: "وقد أدى عدم اعتماد الشريف الجرجانى على أصول الكلمة فى الترتيب الهجائى، إلى تباعد المصطلحات المشتقة من مادة لغوية واحدة، وتفرقها فى حروف مختلفة، مثل: التصريف فى التاء، والصرف فى الصاد، والإبدال فى الهمزة، والبدل فى الباء، والإسناد فى الهمزة، والمسند فى الميم، والإضمار فى الهمزة، والضمير فى الضاد" [1].

وقد اعتنى الجرجانى بكثير من الوظائف المعجمية، بجانب العناية بإيضاح المعانى الاصطلاحية (الوظيفة الأم للمعجم الخاص)، فظهرت العناية بالمعلومات المتعلقة ببيان معانى الألفاظ فى اللغة؛ لإدراك العلاقة بين المعنيين؛ اللغوى والاصطلاحى، بالإضافة إلى معلومات الضبط والهجاء والصرف، إلى غير ذلك.

ومن أمثلة ذلك:

- ص68 /300 "البيع: فى اللغة: مطلق المبادلة".
- ص336/75 "التخارج: فى اللغة: تفاعل من الخروج".
- ص527/110 "الحال: فى اللغة: نهاية الماضي وبداية المستقبل".
- ص533/111 "الحجب: فى اللغة: المنع".

ومن أمثلة العناية بالضبط:

- ص487/102 "الجزء، بالضم: ما يتركب الشىء منه، ومن غيره".

ص987/199 "العلاقة، بكسر العين، يستعمل فى المحسوسات، وبالفتح فى المعانى". كما اهتم ببيان أصول ما أورده من مصطلحات منقولة من لغات أجنبية، من مثل:

ص118/39 "الأسطقسات: هو لفظ يونانى فى الأصل" [2].

ص782/157 "السفاتج: ... تعريب سفتجه" [3].

وإن لم يلتزم ذلك فى كل لفظ معرب، فى مثل قوله ص 1175/236: "الكستيج: هو خيط غليظ بقدر الإصبع من الصوف" [4].

(1) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 43 ، 44.

(2) انظر: تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية/ 3.

(3) انظر: قصد السبيل 136/2، والألفاظ الفارسية المعربة/ 91.

(4) انظر: وهى كلمة فارسية كما فى شتاينجس/ 1029.

وإدراكًا منه لإمكان أن يأتى رسم المصطلح واحدًا، وتحته أكثر من تعريف بحسب العلوم التى ينتمى إليها- فقد ألزم نفسه بتحديد مجاله المعرفى قبل الشروع فى شرحه، من مثل تناوله لمصطلح الحال، قال ص527/110: "الحال ... فى الاصطلاح: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا نحو ضربت زيدًا قائمًا (= علم النحو)".

ثم يقول: "والحال عند أهل الحق (= علم التصوف) معنى يرد على القلب من غير تصنع، ولا اجتلاب، ولا اكتساب من طرب أو حزن أو قبض".

وفى بعض الأحيان يقيد المجال المعرفى بباب خاص من أبواب علم بعينه، من مثل قوله: "الرجعة: فى الطلاق" 715/146؛ وذلك إمعانًا فى تحديد الدلالة.

وقد جاء الكتاب مختصرًا لدرجة أننا يمكن أن نصفه بالقصور أحيانًا، فى عرضه لبعض مصطلحات العلوم التى يعرض لها، وهو على الرغم من هذا الاختصار، قد وقع فى تكرار فى أحيان قليلة؛ فمصطلح الاستغراق مثلًا جاء تحت رقم 103 ص36، ثم تكرر تحت رقم 114 ص39. ومصطلح: الإسحاقية ورد تحت رقم 112 ص38، ثم تكرر تحت رقم120 ص39"[1].

وقد لمس بعضًا من آثار هذا الاختصار فى تعريفات المصطلحات الدكتور رمضان عبد التواب عندما قال: "كما أدى اختصار التعريف أحيانًا إلى القصور، كما فى قوله: "الكلام: ما تضمن كلمتين بإسناد". وأدى أحيانًا أخرى إلى عدم تناول بعض المعانى الاصطلاحية، التى استعمل فيها اللفظ، كما فى تعريفه للصرف بأنه: "علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال". ولم يتناول هنا الصرف بمعنى التنوين" [2].

ولم يمنع ذلك الاختصار أن تتعدد فى أحيان كثيرة التعريفات لمصطلح واحد، إن كانت هذه التعريفات مختلفة، يحمل بعضها دلالات ليست فى الأخرى، من مثل تعريفه لمصطلح "ركن الشىء ص739/149، الذى يقول فيه: "ركن الشىء فى الاصطلاح: ما يقوم به ذلك الشيء، وقيل: ركن الشىء: ما يتم به".

وواضح أن التعريفين مختلفين، فالأول يقدم الركن على أنه منشئ، والثاني يجعل الركن غير منشئ! [3].

(1) انظر تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 49.

(2) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 44، وانظر: التعريفات (الكلام) ص1184/237، و (الصرف)، ص864/174.

(3) انظر أمثلة أخرى لإيراد تعريفات مختلفة للمداخل، مثل: التعريفات (الفقه)، ص1089/216، (الكلام)، ص1184/237، و (ماهية الشىء)، ص1247/251، و (الفكر)، ص400/88، و (التقوى)، ص411/90.

أما فيما يتعلق بمصادر معجم التعريفات فلم ينص عليها أو على بعض منها فى مقدمته، ولم يصنع لها ملحقًا فى آخر المعجم، وقد ندر ظهور المصادر التى جمع منها مادة معجمه. وإن لم يمنع ذلك- فى بعض الأحيان- من ظهور لبعض المصادر، من مثل نقله عن معجم الصحاح للجوهرى، فى مثل ص987/199: "وفى الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط، ونحوهما، وبالفتح: علاقة الخصومة والمحبة ونحوهما" [(1)].

والحق يقتضى أن نشير إلى أمر ظهر فى أحيان، مع خلو الكتاب من ذكر المصادر– وهو نسبة كثير من التعريفات إلى أصحابها، مما يعد شكلًا من أشكال التوثيق تعلو بقيمة المعجم، وتقلل من مخاطر السكوت عن ذكر المصادر. ومن أمثلة ذلك ص882/177: "الصهر: ما يحل نكاحه من القرابة وغير القرابة، وهذا قول الكلبى". "وقال الضحاك: الصهر: الرضاع" [(2)].

وقد برزت حنفية السيد الشريف الجرجانى فى هذا المعجم؛ إذ دأب على إيراد أقوال أئمة الأحناف فى ثنايا تعريفاته للمصطلحات الشرعية من مثل ص787/159: "والسكر من الخمر عند أبى حنيفة: ألا يعلم الأرض من السماء" [(3)].

وإن لم يمنع ذلك فى أحيان قليلة إيراد آراء غير الأحناف، مثلما فعل فى إيراد رأى الشافعى فى مثل ص 300/69: "وعند الشافعى: لا فرق بين الفاسد والباطل" [(4)].

وقد سبق أن قررنا أن معجم التعريفات يعد أشهر معاجم المصطلحيات عند العرب؛ اعتمادًا على تحكيم معيار كثافة الاستشهاد به، أو كثرة التداول، ومما يؤكد ذلك بروز أثره فى المعاجم الاصطلاحية التى خلفته جميعًا، فقد اعتمده ونقل عنه: ابن كمال باشا فى التعريفات والاصطلاحات، والمناوى فى التوقيف على مهمات التعاريف، والكفوى فى الكليات، والقنوجى فى أبجد العلوم، والتهانوى – كما مر بنا فى الحديث عن مصادره– فى كشاف اصطلاحات الفنون.

---

(1) بالنص فى الصحاح (علق) 1531/4، وفيه: "الحب" مكان "المحبة".

(2) قول الضحاك فى الدر المنثور فى التفسير بالمأثور (هجر) 195/11 هو: الصهر: الختونة!، والذى هو الرضاع: النسب!، وكما هنا فى القرطبى 60/13، والقولان عن الكلبى وطاووس مكان ابن الضحاك فى النكت، والعيون للماوردى 181/3، وانظر أمثلة أخرى لنسبة الأقوال (لفظة) 1049/209.

(3) انظر أمثلة أخرى لإيراد آراء أبى حنيفة: التعريفات (الشبهة) 815/165.

(4) انظر أمثلة أخرى لإيراد رأى الشافعية: التعريفات (السكر) 787/159.

(معجم) التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني تحقيق إبراهيم الإبياري

كتاب التعريفات

للجرجاني

علي بن محمد بن علي

٧٤٠ - ٨١٦ هـ

حققه وقدم له ووضع فهارسه

إبراهيم الإبياري

دار الريان للتراث

غلاف معجم التعريفات، للسيد الجرجاني

(2/ب/2)

(معجم) التعريفات والاصطلاحات

لابن كمال باشا 940هـ

هذا ثانى معجم يرتب صاحبه المصطلحات الواردة فيه بحسب الحروف الأوائل من غير تجريدها، أو ردها إلى أصولها أو جذورها الأولى- بعد التعريفات للجرجانى.

وقد جاءت المقدمة موجزة تكاد تكون منقولة عن التعريفات للجرجانى بنصها، حيث يقول (ل/أ): "فهـذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء من الألـف والبـاء إلى اليـاء؛ تسهيلًا تناولها للطالبين، وتيسيرا تعاطيها للراغبين".

وقد برز فى هذه المقدمة الموجزة طبيعـة المعجـم الاصـطلاحية، كـما ظهـر فيهـا خصـائص مـنهج الترتيـب إجمالًا، والعلة فى ذلك هى التيسير والتسهيل على المستعملين.

وقراءة المعجم تدلنا على أنه صنع لكل حرف هجائى بابًا، ثـم جعـل لكـل حـرف ثـان فى الكلمـة مـن غـير تجريد، أى باعتبار منطوقها النهائى فصلًا، فى مثل:

(ل1/أ) = باب الألف/ فصـل البـاء: (الابتـداء/ والابتـداء العـرفى/ والأبـد/ والأبـدى/ والابـتلاع/ والابتـداع/ والإبداع).

ثم جاء فصل التاء فى (ل1/ب)، وفيه: (الاتحاد/ والإتقان/ الاتفاقية/ واتصال التربيع).

ثم جاء فصل الجيم (ل2/أ)، وفيه: (الأجوف/ والإجماع/ والإجماع المركب/ والاجتهاد/ والإجارة).

ومثل ذلك يمكن ملاحظته فى باب الدال (ل36/أ) فصل الألف، وفيه: (الداء/ والداخل/ والدائمة)، ثـم جـاء فصل الباء (ل36/ب)، وفيه: (الدباغـة)، ثـم جـاء فصـل الـراء، وفيـه: (الـدرك)، ثـم جـاء فصـل السـين، وفيـه: (الدستور)، ثم فصل العين، وفيه: (الدعوى/ والدعة)، ثم جاء فصل اللام، وفيه: (الدليل/ والدلالة...)، وهكذا.

وهذه الفصول المصنوعة تحت الأبواب منصوص عليها.

كما يظهر من الأمثلة السابقة أنه راعى مع الحرف الأول الحرف الثـانى فقـط، ثـم أورد المصـطلحات فـيما بعد كيفما اتفق من غير مراعاة لبقية حروف المعجم، مما مثل قدرًا من التعسـير والصـعوبة، ولا شـك هـو مـا جعله مختلفًا عن الجرجانى.

ثم يمكن ملاحظة أنه اعتمـد الحـرف الأول فى ترتيـب المصـطلحات بعـد إسـقاط (ال) التـى للتعريف، كما اعتمد الكلمة الأولى فقط إذا جـاءت بعـض المصـطلحات مركبـة، أو مكونـة مـن

أكثر من كلمة، كما ظهرت العناية ببعض الوظائف المعجمية، بجانب شروح المصطلحات أو تعريفاتها، فظهرت العناية بإيراد المعانى اللغوية لكثير من الألفاظ قبل بيان معانيها الاصطلاحية، وهو ما يعين على فهم العلاقة بين المعنيين اللغوى والاصطلاحى، من مثل:

(ل/3/ب) = "الإحصار، فى اللغة: المنع والحبس".

= "الإحسان، لغة: فعل ما ينبغى أن يفعل من الخير".

(ل10/ب) = "الاعتكاف، وهو فى اللغة: المقام والاحتباس".

(ل20/أ) = "التصحيح، وهو فى اللغة: إزالة السقم من المريض".

(ل45/أ) = "الشعر، لغة: العلم".

(ل97/ب) = "اليقين، فى اللغة: العلم الذى لا يشك معه".

ومن الوظائف المهمة أيضًا التى ظهرت أمثلة على الوفاء بها- وظيفة الضبط؛ حيث ظهرت أمثلة لضبط بعض المصطلحات، من مثل:

(ل45/أ) = "الشرب، بالكسر: وهو النصيب من الماء للأراضي وغيرها. وبالضم: إيصال الشىء إلى جوفه بفيه، مما لا يتأتى فيه المضغ".

(ل62/أ) = "القسم، بفتح القاف: قسمة الزوج بيوته بالتسوية بين النساء".

كما اهتم ابن كمال باشا فى أحيان أخرى ببيان بعض المعلومات الصرفية، وهى من الأمور المهمة التى يلزم المعجمى عمله فى الحديث عن الكلمات، من مثل:

(ل33/أ) = "الحوالة، وهى مشتقة من التحول بمعنى الانتقال".

كما بين فى أحيان أخرى أصول الكلمات الأجنبية التى عربت واستخدمت مصطلحات، من مثل:

(ل97/أ) "الهيولى: لفظ يونانى بمعنى المادة".

والحقيقة تقتضى أن نقرر أن كتاب ابن كمال باشا (التعريفات والاصطلاحات) انتقاء من معجم التعريفات للجرجانى، يؤيد ذلك أن التعريفات الواردة فيه مطابقة تمامًا لما عند الجرجانى، ويمكن التدليل على ذلك بتأمل بابى الثاء فيهما:

ففى التعريفات للجرجانى وردت المصطلحات التالية (ص99):

(الثرم/ والثقة/ والثلاثى/ والثلم/ والثمامية/ والثناء/ والثواب).

وفى التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا وردت المصطلحات التالية:

(ل24) =(الثرم/ والثقة/ والثلم/ والثلاثى/ والثمامية/ والثناء).

وواضح إسقاط لفظ (الثواب) فلم يورده ابن كمال باشا.

ومثل ذلك حدث مع مصطلحات باب الذال، ففى معجم التعريفات للجرجانى، وردت الكلمات التالية:

(ص143) = الذاتى لكل شيء/ والذبول/ والذمة/ والذنب/ والذهن.

(ص144) = والذوق/ وذو العقل/ وذو العقل والعين/ وذو العين/ وذوو الأرحام.

وفى التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا وردت المصطلحات التالية فى الباب نفسه:

(ل37/ب) = (ذات الشيء/ والذبول/ والذراع/ والذمة/ والذنب/ والذوق).

(ل38/أ) = (وذوو الأرحام/ وذو العقل/ وذو العقل والعين/ والذهن).

ومن مقارنة هذين البابين يتبين لنا أمر الانتقاء جليًّا، حيث أسقط ابن كمال باشا مصطلح (ذو العين).

كما ظهر الانتقاء والاختصار كذلك على مستوى آخر، هو مستوى الانتقاء من المعلومات والشروح الواردة تحت المداخل، ويمكن مقارنة ذلك بتعريف المصطلح الأول فى باب الذال؛ حيث جاء فى التعريفات للجرجانى (143): "الذاتى لكل شيء: ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه، وقيل: ذات الشيء: نفسه وعينه، وهو لا يخلو من العرض، والفرق بين الذات والشخص: أن الذات أعم من الشخص؛ لأن الذات تطلق على الجسم وغيره، والشخص لا يطلق إلا على الجسم".

وفى التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا (ل37/ب): "ذات الشيء ما يخصه، ويميزه عن جميع ما عداه".

وكذلك ورد فى أثناء تعريف مصطلح الذهن فى التعريفات للجرجانى (ص 143) = "وهو الاستعداد التام لإدراك العلوم والمعارف بالفكر".

ولم ترد هذه العبارة فى التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا (ل38/أ)، وقد كان بالإمكان أن تقودنا الاحتمالات إلى القول إن المعجم المنسوب هنا لابن كمال باشا، ما هو إلا نسخة أخرى للتعريفات للجرجانى [1]، لولا أن توثيقًا قويًّا تحقق له، حيث اعتمده المناوى المصرى فى مواطن كثيرة جدًّا فى بناء معجمه (التوقيف على مهمات التعاريف)، فى مثل:

---

(1) انظر فى نفى نسبه إلى ابن كمال باشا، واعتباره نسخة من التعريفات للجرجانى: التوقيف على مهمات التعاريف/ 40 حاشية.

تعريفـات المصـطلحات التاليـة: الإحاطـة (40)/ والإلهيـة (59)/ والإنفـاق (65)/ والتمييـز (108)/ والصـعق (216).

والواقع يقود إلى الإقرار بأن ابن كمال باشا لم يقف عند حدود الانتقاء والاختصار فقط، وإنما زاد ألفاظًـا لم ترد فى التعريفات للجرجانى، كما نلحظ مثلًا زيادة كلمة (الـذراع) فى بـاب الـذال، حيـث لم تـرد فى التعريفـات للجرجانى.

وكـذلك زاد كلمـة (الزيـت) (ل40/ب)، ولم تـرد عنـد الجرجـانى، كـما زاد أمثلـة ومعلومـات تحـت بعـض المصطلحات، من مثل زيادته لنص من مقدمة الصغانى لكتاب المشارق، تمثيلًا على (صنعة التسـميط) فى النـثر، حيث لم يرد عند الجرجانى إلا مثال للشعر [1]، يقـول ابـن كـمال باشـا: "وكقـول الصـغانى فى ديباجـة المشـارق: محيى الرمم، ومجرى القلم وذارى النسم، ليعبدوه، ولا يشركوا به". مما يقوى عمل ابن كمال باشا فى الكتـاب، فضلًا عن الانتقاء والاختصار، ومـا قيـل عـن تعـدد التعريفـات فى بعـض الأحيـان تحـت بعـض المـداخل عنـد الجرجانى- صحيح هنا كذلك، ويمكـن رؤيـة مثـل ذلـك فى تعريفـه لمصـطلح (الترتيـل) (ل19/أ)، حيـث يقـول: "الترتيل: رعاية مخارج الحروف، وحفظ الوقوف، وقيل: هو خفض الصوت والتحزين بالقراءة". وقد زاد بعدها الجرجانى تعريفًا ثالثًا (78)، قال: "وقيل: هو رعاية الولاء بين الحروف المركبة" [2].

أما عن مصادره فقد سكت المعجم عن ذكرها، أو الإشارة إلى أصحابها. ومن جانب آخر فقد ظهر أثر هـذا فى معجم المناوى (التوقيف على مهمات التعاريف)، إذ نص عليه فى مقدمته، ونقـل عنـه مـادة كثـيرة جـدًّا فى تضاعيف شروحه للمصطلحات، يقول المناوى (فى التوقيف 25): "ورأيـت المـولى العـديم المثـال الإمـام شـمس الدين بن الكمال قد انتقى تعريفات واصطلاحات"[3].

ولو صح نص مقدمة المناوى ربما قـاد إلى الافـتراض الـذى يقـول إن الجرجـانى 816هــ وابـن الكمال 940هـ كانا قد اتخذا كتاب (الذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعـة) أصـلًا اعتمـدا

---

(1) انظر العبارة فى مشارق الأنوار704/1، كما يلى: "محيى الرمم/ ومجرى القلم/ وذارئ الأمم/ وبارئ النسم/ ليعبدوه ولا يشركـوا به/ وفالق الإصباح/ وباعث الأشباح.../ ليحتموه وينتهوا عن ركوبه".

(2) انظر: التمهيد فى علم التجويد/ 60 ، 61.

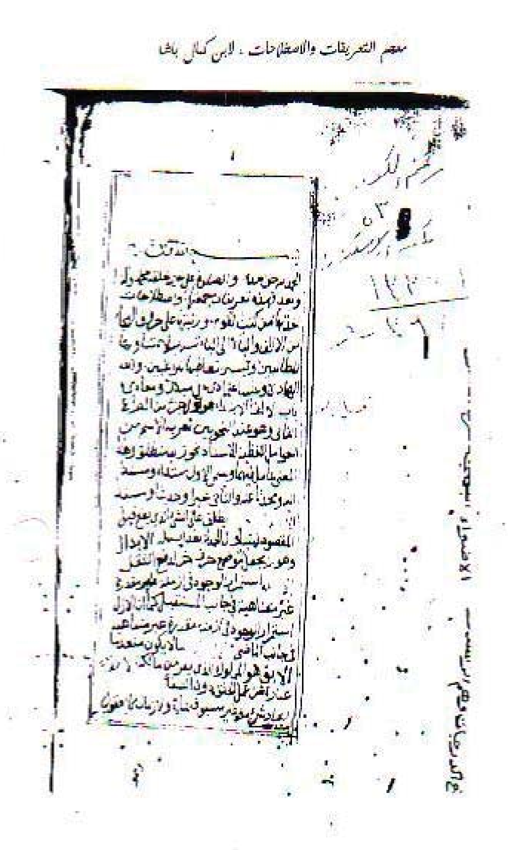
(3) غير الدكتور عبد الحميد صالح حمدان اسم ابن الكمال، وجعله الجرجـانى، مـع أن المثبـت فى مخطوطـات التوقيـف هـو ابـن الكمال، كما جاء فى طبعة الدكتور الداية، وكـما جـاءت النقـول فى أثنـاء الكتـاب، وذلـك هـو الصـواب، فضـلًا عـن أن السـيد الجرجانى لم يلقب بشمس الدين، ويبدو أن السر فى هذا الذى فعل، هو متابعتـه لفيليـب حتـى، الـذى نفـى أن يكـون لابـن الكمال معجمًا للتعريفات والاصطلاحات، على ما جاء فى الحاشية الثانية فى ص40 من طبعته للتوقيف.

عليه فى بناء معجميهما، أما فيما يتعلق بصنيع السيد الجرجانى فيبقى الحكم على عمله فى التعريفات أمرًا مجهولًا، حتى ظهور ذلك الكتاب الذى أشار إليه ابن كمال باشا.

أما فيما يتعلق بصنيع ابن الكمال، فقد اتضح فى الانتقاء والاختصار والزيادة لما رآه مفيدًا ومهمًّا وأخل به ذلك المصدر الذى اعتمده فى بناء معجمه!



نموذج من مخطوطة كتاب التعريفات و الاصطلاحات لابن الكمال



نموذج من مخطوطة كتاب التعريفات والاصطلاحات لابن الكمال

(2/ب/3)

(معجم) التوقيف على مهمات التعاريف

للمناوى 1031هـ

يعد معجم التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى المصرى ثالث معجم من معاجم المصـطلحيات يتبـع المنهج الألفبائى النهائى، الذى رتب الكلمات أو المصطلحات حسب الحرف الأول منها من غير تجريـد، أو رد إلى الجذور أو الأصول.

ومسألة كونه من المعاجم المتعددة العلوم معروفة، يقول الدكتور محمد حسـن عبـد العزيـز: "التوقيـف: معجم فى الألفاظ المتداولة فى العلوم (= المصطلحات) الشرعية والعربية، جمع فيه قرابة ثلاثة آلاف مصـطلح، مقرونة بتعريفاتها أو حدودها لغة واصطلاحًا. وهذا المجموع هو مـا تـيسر لـه، مـما كـان شـائعًا عـلى ألسـنة الفقهاء والمحدثين والنحاة والصوفية، وغيرهم" [1].

وبغض النظر عن التعداد المذكور تقريبًا، الذى يزيد بما يقرب من مائتى مصطلح عليه- فإن لمـس حقيقـة المعجم وطبيعته التى تنتمى به إلى معاجم المصطلحيات، وهو الأمر الذى عرفـه الـدكتور عبـد الحميـد صـالح حمدان، عندما قال: " أما كتاب التوقيف على مهمات التعاريف فهو كتاب جليل فى تعاريف الألفاظ المتداولـة فى العلوم الإسلامية، وهو من أهم معاجم التعاريف والمصطلحات الفكرية التى صدرت باللغة العربية، والتـى تناولت الألفاظ المصطلح عليها بـين الفقهـاء والفرضـيين = (علـماء المواريـث) والمحـدثين والمتكلمـين، والنحـاة والصرفيين، والمفسرين، والمعتزلة والصوفية، وغيرهم" [2].

وهو ما يعضده كذلك الدكتور محمد رضوان الداية بقوله: "كتاب التوقيف هذا معجم مصطلحات ميسر، تدور مواده حول أمور تتعلق بأصول الدين، والتصوف، والمنطق، واللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، والعروض، وعلوم القرآن والحديث، والطب، وتاريخ العقائـد، والجغرافيـا، إلى أمـور لغويـة كثـيرة، مـما يكـثر تداولـه مـن الألفاظ فى وجوه من أحوال الإنسان وحياته" [3].

وما نحب أن نقف أمامه هو تعبيره عنه بأنه معجم مصطلحات، وإن كنا نرى أنه يستحسن أن يقول: "إن مواده تدور حول ألفاظ تتعلق"، بدلًا من: "أمور"، التى تكررت فى النص السابق مرتين.

---

(1) المصطلح العلمى عند العرب (تاريخه- مصادره- نظريته)/ 115.

(2) التوقيف على مهمات التعاريف (مقدمة المحقق)/ 15.

(3) التوقيف على مهمات التعاريف (مقدمة التحقيق)/ 17.

ولم يشر المناوى فى مقدمة معجمه إلى شىء من طريقة ترتيبه للمصطلحات من قريب أو بعيد، ويبدو أنه اكتفى بما عنونه فى أول معجمه، عندما قال: "باب الألف"، أو جاء سكوته حملًا على أن الشائع المنتشر هو اتباع طريقة الترتيب الألفبائى.

وقد عرف الدكتور عبد الحميد صالح حمدان بطريقته تلك، فقال: "وقد رتبت المصطلحات فى التوقيف على أبواب بعدد حروف الهجاء، مع مراعاة الحرف الثانى، الذى رتبه على حروف الهجاء أيضًا، فجاء فى ثمانية وعشرين بابًا، كل باب منها يضم سبعة وعشرين فصلًا. وهو عدد الحروف التى تتركب منها الكلمات بعد سقوط الحرف فى التركيب مع نفسه، فالألف مثلًا تأتى مع كل الحروف إلا مع نفسها" [1].

وهذا التوصيف لمنهج المناوى فى معجمه التوقيف ناقص من أكثر من جهة، يمكن إجمالها فيما يلى:

1- ليس ضروريًا أن يرد فى كل باب سبعة وعشرين فصلًا كما قال الدكتور عبد الحميد صالح حمدان؛ فقد نقص مثلًا الباب الأول وهو باب الألف: فصل الظاء، فلم تأت مصطلحات أو كلمات أولها ألف وثانيها ظاء، فكانت عدة فصول هذا الباب ستة وعشرين فصلًا، لا سبعة وعشرين. ومثل ذلك حدث فى الباب الثانى (باب الباء)، حيث خلا من فصل الميم، فلم ترد كلمات مبدوءة بالباء وثانيها ميم. ومثل ذلك وقع فى باب الثاء فلم يرد فيه فصل للتاء ولا للحاء ولا للخاء ولا للدال ولا للزاى ولا للعين ولا للفاء ولا للهاء!

2- ومن ناحية أخرى فقد ورد فى باب التاء ثمانية وعشرون فصلًا، على خلاف ما تصوره المحقق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان- فيما نقلناه عنه سابقًا- إذ جاء مع التاء التى وقعت فى أوائل الألفاظ (الباب) حرف التاء ثانيًا، من مثل: التتميم (ص90). وكذلك وقع فى باب الميم، فقد جاء فى ثمانية وعشرين فصلًا، فقد جاءت مصطلحات أولها وثانيها ميم، مثل الممدود (315)، والحق يقتضى أن نقرر أن المناوى راعى الحرف الثانى، مع الحرف الأول الذى عده بابًا، لكن ذلك انخرم فى أحيان نادرة قليلة، فى مثل: إيراد التخارج (ص93)، وقد تلاها: التتالى، وكان حقه أن يرد قبل التتميم (ص90) [2].

---

(1) التوقيف على مهمات التعاريف (مقدمة تحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان)، ص17، 18.

(2) لم ترد كلمة (التتالى) فى طبعة الدكتور الداية، انظر: التوقيف، ص165، ولعلها من زيادات النساخ فى المخطوطات التى اعتمدها الدكتور عبد الحميد صالح حمدان.

كما يقتضى الأمر أن نقول إنه لم يراع شيئًا بعد الحرف الثانى، وإنما أورد الكلمات أو المصطلحات كيفما اتفق، فجاءت المصطلحات التالية لتؤكد عدم رعاية الثوالث، أو ما بعد الثوانى، وعدم ترتيبها وفق أى منهج، إنما وردت بشكل عشوائى، هكذا: التباين/ والتبارك/ والتبذير/ والتبر (ص90)، والجملة/ والجمجمة (ص130)، والزفيف/ والزفير (ص186).

وقد استشعر المناوى بعض آثار ترتيب المصطلحات وفق المنهج الألفبائى النهائى غير التجريدى- على تشتت مشتقات المادة اللغوية الواحدة.

وقد تمثل هذا الشعور فى مخالفته فى أحيان قليلة لمنهجه، حيث أورد عددًا من المشتقات وفق أصولها، من دون النظر إلى حروفها الأوائل فى مثل: الوقوع (ص340)، حيث شرحها فى أثناء تعريفه الكلمات التالية: (الإيقاع/ والتوقيع/ والمواقعة).

وحق هذه الكلمات أن تأتى فى باب الألف، وباب التاء، وباب الميم على الترتيب. ويتأكد ذلك من عدم إيراد بعضها فى بابه الأصلى وفق طريقة الترتيب المختارة، فعلى حين وردت لفظة (التوقيع) فى باب التاء فصل الواو (ص113)- لم ترد الكلمتان الأخريان فى بابيهما!.

ومثل ذلك الخلط والتأرجح بين اعتبار الحرف الأول من غير تجريد أساسًا فى ترتيب الكلمات، وبين تجريد الكلمات وردها إلى أصولها الأولى- وقع فى باب الواو (ص341)، حيث أورد كلمتى الولاء، ثم التوالى، وحق الثانية أن ترد فى باب التاء فصل الواو، وقد أوردها فعلًا (ص112) من غير إشارة أو إحالة فى أحد موضعيها.

بعد هذه الملاحظات يمكن إجمال المنهج الذى سار عليه المناوى فى معجمه (التوقيف على مهمات التعاريف) فى أنه: قد رتب كتابه على أبواب بعدد حروف المعجم، من الألف فالباء إلى الياء، على حال الكلمة المصطلح عليها دون ردها إلى جذرها، وقد راعى فى الباب الحرف الثانى، وجعله فصلًا [1]، من دون مراعاة للحروف التالية للثانى، ومع إسقاط (ال) التى للتعريف، واعتبار الكلمة الأولى فى المصطلحات المكونة من أكثر من كلمة.

وقد اعتنى المناوى بجوار شرح المصطلحات وتعريفها وبيان معانيها بالوظائف المعجمية الأخرى المختلفة؛ من بيان للضبط، وبيان لبعض المعلومات الصرفية والدلالية.

فمن أمثلة العناية بضبط المصطلحات؛ طلبًا لصحة نطقها، ومنعًا لالتباسها بغيرها- ما يلى:

---

(1) المصطلح العلمى عند العرب/ 115.

(حمدان)/ (الداية)

35/ 28 = (الأب): بالتخفيف: الوالد" [1].

36/ 30 = (الإبكار): بالكسر: المبادرة لأول شىء".

72/ 117 = (البخت): الخط وزنًا ومعنى".

74/ 122 = (البر): بالفتح: خلاف البحر".

74/ 122 = (البردعة): بدال مهملة معجمة: أصله: حلس، يجعل تحت الراكب" [2].

96 /173 = (الترك): بالضم: جيل من الناس".

466/220 = (الصيت): بالكسر: انتشار الذكر".

472/222 = (الضر): بالفتح والضم: ما يؤلم الظاهر من الجسم".

723/336 = (الورطة): بسكون الراء: ما ضاق".

340/ =(الوقود): بالفتح: ما يوقد به النار، وبالضم: التهابها" [3].

واعتنى كذلك ببيان معانى كثير من هذه المصطلحات قبل تحولها، أى فى أصل الوضع اللغوى، مما يعين على إدراك العلاقة بين معنيى كل كلمة قبل الاصطلاح وبعده.

ومن أمثلة هذه العناية بمعانى الألفاظ فى اللغة العامة ما يلى:

(حمدان)/ (الداية)

38/ 35 = "الاجتهاد: لغة: أخذ النفس ببذل الطاقة، وتحمل المشقة".

71 /115 = "البحث: لغة: الفحص والكشف والتفتيش".

212/111 ="التواتر: لغة: تتابع الشىء فرادى".

248/128 ="الجلب: أصله: سوق الشىء".

284/142 = "الحظر: لغة: جمع الشىء فى حظيرة".

342/167 = "الدوران: لغة: الطواف حول الشىء".

620/289 = "اللطف: لغة: الرأفة والرفق".

---

(1) كلمة بالتخفيف ليست فى طبعة الداية/ 28.

(2) صحفت كلمة (حلس) فى طبعة حمدان، فجاءت بالجيم، انظر: التوقيف، ص74.

(3) المادة ليست فى طبعة الداية/ 730 – 732.

664/309 = "المعارضة: لغة: المقابلة على سبيل الممانعة".

727/338 = "الوضع: لغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى".

741/343 = "الهزل: لغة: المزح".

كما ظهرت عناية المناوى بالمعلومات الصرفية المتعلقة بنوع البنية، أو اشتقاقها أو جمعها، إلى غير ذلك مما يحيط به علم الصرف، وما يلزم فى أحيان كثيرة ظهوره فى المعاجم، وأداؤها له باعتباره إحدى وظائف المعاجم، ولا سيما فى مقام لغة الاصطلاح، ومن أمثلة هذا العناية بالمعلومات الصرفية، ما يلى:

(حمدان)/ (الداية)

29/36 = "الأبدال، جمع: بدل".

95/63 = "أمين: بالقصر لغة الحجاز، والمد إشباع، بدليل أنه ليس فى العربية كلمة على فاعيل".

173/96 = الترك: جمعه: أتراك، واحده: تركى".

133/ 262 = "الجيل: القبيل والقرن والأمة، وأصله من الواو، من جال يجول: ذهب وجاء" [1].

200/ 420 = "السيماء: صيغة مبالغة من السمة".

647/302 = "المردة : جمع مارد، وهو العاتى من الجن".

345/... = "الوقود: بالفتح: ما يوقد به النار، وبالضم: التهابها، فهو مصدر، والأول اسم" [2].

744/344 = "الهوى، بالقصر: ميل النفس إلى ما تستلذه الشهوات من غير داعية الشرع" [3].

344... = "الهواء: بالمد: جسم بسيط حار رطب شفاف لطيف متحرك" [4].

750/347 = "اليعبوب: فيعول من العب، وهو شرب الماء بغير مص".

---

(1) فى طبعة حمدان/ 133 "ومن جال" بزيادة الواو.

(2) نقصت هذه المادة من طبعة الدكتور الداية/ 730 – 732.

(3) لم ترد عبارة: بالقصر فى طبعة الدكتور الداية/ 744.

(4) لم ترد المادة كاملة فى طبعة الدكتور الداية/ 744.

وقد كان يستخدم منجزات علم الصرف فى الحكم على أصالة كلمة ما من الكلـمات فى انتمائهـا للفصـحى، من مثل حكمه على كلمة (برطيل) بأنها عامية، وليست فصيحة، يقول (حمدان، ص75): "البرطيل بكسر البـاء: الرشوة، وفتح الباء عامى؛ لفقد فعليل بالفتح".

كما ظهرت العناية من قبل المناوى ببيان أصول بعض الكلمات غير العربية، التى عربت ودخلت إلى الثروة اللفظية العربية؛ إما ببيان عام يقول إنها أعجمية، أو ببيان خاص يقول بلغتها الأساسية التى انحدرت منهـا إلى العربية، من مثل:

(حمدان)/ (الداية):

70 /111 = "الباغ: لفظة أعجمية" [1].

72/ 117 = "البخت: الحظ وزنًا ومعنى، وهو أعجمى" [2].

745/345 = "الهيولى: لفظ يونانى: بمعنى الأصل والمادة" [3].

كما ظهرت بعض الرعاية لبعض المعلومات الدلالية التى يلزم ظهورها فى المعاجم، بعيدًا عـن بيـان المعـانى اللغوية العامة أو الوضعية والمعانى الاصطلاحية، من مثل بيان العلاقات الدلالية، ومن مثل بيان بعض مظـاهر التطور الدلالى.

ومن الأمثلة التى تؤكد هذه العناية بالمعلومات الدلالية، ما يلى:

(حمدان)/ (الداية):

74/ 122 = "البردعة: حلس يجعل تحت الراكب، وفى عرف زماننا هى للحمار بمنزلة السرج للفرس".

246/127 = "جعل: عام فى الأفعال، أعم من صنع فعل وأخواتها".

750/347 = "اليعبوب: فرس كثير الجرى؛ استعير من اليعبوب، وهو النهر الكثير الجرى".

كما التفت المناوى التفاتًا رائعًا إلى واحد من الأصول اللغوية المتعلقة بمعانى الألفاظ، وهـو أصـل التفريـق بالحركات بين المعانى المختلفة، ومن الأمثلة الكثيرة جدًّا التى وردت فى التوقيف ما يلى:

---

(1) انظر: شفاء العليل/ 42، ففيه إنها فارسية.

(2) انظر: شفاء العليل/ 36.

(3) هكذا فى شفاء العليل/ 207.

(حمدان)/ (الداية):

344/= "الهم، بالكسر: الشيخ الفانى، وبالفتح: أول العزيمة" [1].

وقد برزت شخصية المناوى النقدية فى مواضع كثيرة؛ إذ لم يقف عند حدود النقل، أو شرح معانى المصطلحات، وإنما كان بجوارذلك يبين أصول كثير من الكلمات، وما تعرضت له من تطور فى رحلة انتقالها من اللغة الوضعية إلى اللغة الاصطلاحية، معتنيًا برد ما لا يوافق عليه والتدليل على آرائه، ومن أمثلة ذلك:

(حمدان)/ (الداية):

63/ 95 ="آمين بالقصر: لغة الحجاز، والمد إشباع؛ بدليل أنه ليس فى العربية كلمة على فاعيل. ومعناه: استجب. والموجود فى مشاهير الكتب المعتمدة أن التشديد خطأ، وقول بعض أهل اللغة إنه لغة، وهو قديم، سببه أن أبا العباس أحمد بن يحيى [ثعلب] قال: آمين، كعاصين لغة، فتوهم أن المراد صيغة الجمع؛ لأنه قابله بالجمع. ويرده قول ابن جنى وغيره: المراد موازنة اللفظ فقط [يقصد بالموازنة ضبط النطق]، وأيد بقول الفصيح: التشديد خطأ، ثم إن المعنى غير مستقيم على التشديد" [2].

ففى هذا النص أمور كثيرة عالية القيمة تظهر براعة المناوى فى نقد الآراء من مثل تحقيقه للآراء، وعرضها على بعض؛ بيانًا للصحيح منها، ثم لجوئه إلى تحكيم المعنى والدلالة فى رد الضبط الخاطئ.

أما عن مصادر الكتاب فقد تنوعت جيدًا، ظهر منها وعى المناوى بطبيعة كتابه، وطبيعة كونه منتميًا إلى المعاجم، الأمر الذى ألزمه بالإكثار من الاعتماد على المعاجم اللغوية والاصطلاحية- على السواء- فى بناء معجمه، يقول الدكتور عبد الحميد صالح حمدان (18): "ذكر الإمام المناوى فى مقدمته أنه جمع زبد كتب ثلاثة وقف عليها لبعض المتقدمين عليه، وزودها بفوائد استخرجها من بطون الدفاتر المعتبرة، ومن قواميس كتب غير مشتهرة".

وقد نص فى مقدمته على الاعتماد على المصادر التالية:

1- الذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعة.

2- كتاب التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا (940هـ).

3- المفردات فى غريب القرآن، للراغب الأصبهاني (502هـ).

---

(1) انظر أمثلة أخرى فى التوقيف (حمدان): (الأب) 35 بالتخفيف = (الوالد، وبالتشديد: المرعى المنتهى، و (الأذن) 43 بالضم = ما يرمى به القدر، أو الوادى إلى جوانبه، وبالفتح: الغلط فى العشرة، إلى غير ذلك.

(2) فى الفصيح لثعلب (عاطف مدكور)/ 316: "ولا تشدد الميم؛ فإنه خطأ، انظر كذلك: مجالس ثعلب 126/1، وفى إصلاح المنطق/ 179 نص على تخفيف الميم قصرت الهمزة أو مددت.

ونحن نعترض على اعتبار كتاب التعريفات للسيد الشريف الجرجانى 816هـ من المصادر التى نص عليها المناوى فى مقدمته، كما قرر الدكتور عبد الحميد صالح حمدان فى مقدمة طبعته للتوقيف (ص18)، والدكتور (محمد حسن عبد العزيز) فى كتابه: المصطلح العلمى عند العرب (ص115)، والسبب فى ذلك أنه تابع ما غيره الدكتور عبد الحميد صالح حمدان من نص المناوى، من ابن كمال باشا إلى الجرجانى، مع أن طبعة الدكتور الداية جاء فيها اسم ابن الكمال فى المقدمة، وهى الطبعة التى لم يرها فيما يبدو الدكتور محمد حسن عبد العزيز.

وما يؤكد أن المصدر الذى اعتمده هو معجم التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا لا التعريفات للسيد الجرجانى- ورود نقول كثيرة عن ابن كمال باشا فى طبعتى التوقيف لحمدان والداية معًا، مما يتطابق تمامًا مع ما ورد فى نسخة التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا المخطوطة. ومن هذه النقول ما يلى:

(حمدان)/ (الداية) = (التعريفات والاصطلاحات لابن الكمال)

40/ 39 = (الإحاطة) = قال ابن الكمال: الإحاطة بالشىء علمًا أن يعلم وجوده وجنسه...". انظر (ل 2/ب).

79/ 133 = " (البصيرة): قوة للقلب... كذا قرره ابن الكمال" = بالنص فى (ل 16/ أ).

563/362= " (الفكر): ترتيب أمور معلومة للتأدى إلى مجهول. ذكره ابن الكمال" = بالنص فى (ل60 /أ).

والملاحظ أنه يكاد يكون نقل معجم التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا كاملًا، بحيث يمكن اعتماد التوقيف نسخة أخرى من نسخ معجم ابن الكمال، يشهد بذلك كثافة الاستشهاد به، ووروده فى الصفحات التالية يشهد بذلك:

(الإحاطة 40/ والإلهية 59/ والأكل 59/ والبصيرة 79/ والتعريض 101/ والتغير 103/ والجد 122)، إلى غير ذلك مما هو كثير جدًا.

والواقع يقرر أن المناوى استخدم عددًا كبيرًا من المصادر اللغوية والمعجمية تحديدًا فى بناء معجمه، لم ينص عليها فى مقدمته، ووردت فى أثناء شروحه للمصطلحات والألفاظ، من مثل:

- الصحاح للجوهرى، فى رسم مصطلح (الشوب)، يقول المناوى (حمدان 210): "قال الجوهرى: الشائبة واحدة الشوائب، وهى الأدناس والأقذار" [1].

- والمصباح المنير للفيومى، الذى نقل عنه نقولًا كثيرة جدًا، مثل: (الاستحالة 47): "وفى المصباح: استحال الشىء: تغير عن طبعه ووصفه" [2].

(1) انظر: الصحاح (شرب) 951/1 بالنص.

(2) انظر: المصباح المنير (حول) 81/1 بالنص.

ومن مثل: "وقال الفيومى: أصل الشىء أسفله" [1].

- وأساس البلاغة للزمخشرى، فى مثل (حمدان 57): الإفاضة: الدفع بكثرة، وقال الزمحشرى- رحمه اللـه-: أصلها الصب ثم استعيرت للدفع والسير ونحوه" [2].

كما نقل عن ابن برى المصرى (ص43"أذن") وعن القالى فى البارع (ص126 "الجسد")، وعن كتاب سيبويه (الجمال)، ص129.

وقد ركزنا على المعاجم اللغوية والاصطلاحية وكتب اللغة؛ لنثبت عناية التوقيف بالمعلومات اللغوية المتنوعة، مما يلزم الوظائف المعجمية المختلفة.

واللجوء إلى هذه المعاجم بأعيانها يعكس وعيًا بخصائصها التى اتسمت واشتهرت بها؛ إذ يلجأ إلى الصحاح، المشتهر بإيراد الصحيح من الألفاظ، ويلجأ إلى الفيومى؛ لاشتهاره بالعناية بالدلالات الشرعية والفقهية للألفاظ، ويلجأ إلى الأساس لعنايته بالدلالات المجازية للألفاظ، كما اتضح فى النقول التى سبقت.

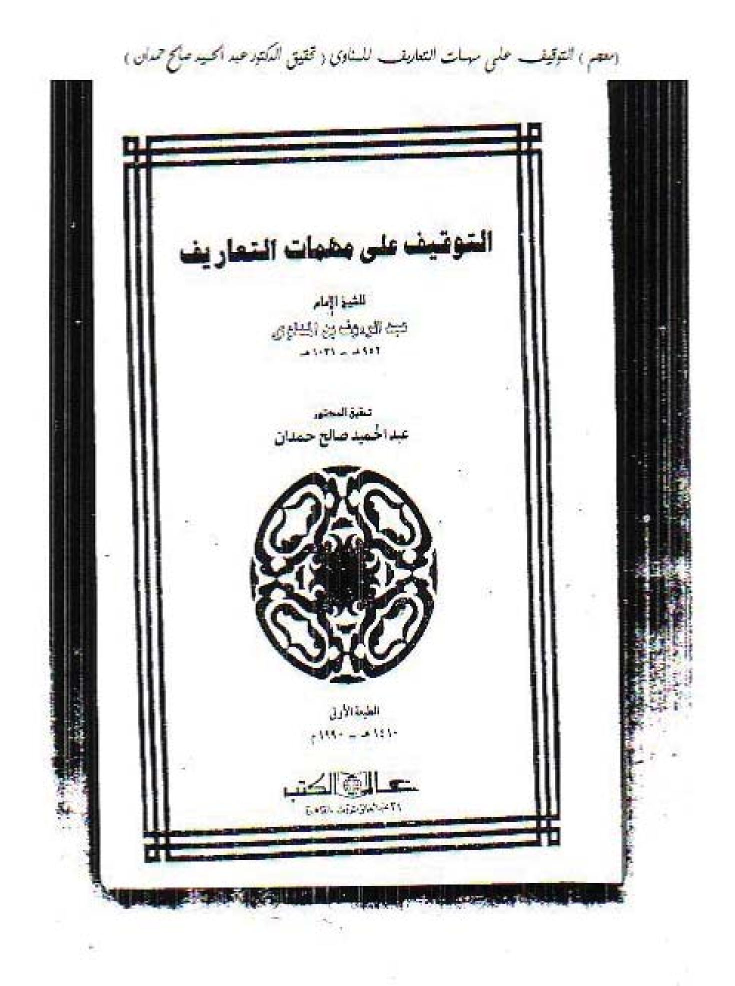
وقد كان للترتيب الألفبائى النهائى أثره فى ضرورة إيجاد آلية للتفرقة بين المجالات المعرفية المختلفة، مع اتحاد رسم المصطلح، وهو ما ظهر ظهورًا جليًّا فى المعجم، حيث كان ينص المناوى محددًا المجال الدلالى الذى سوف يعرف فى ضوئه المصطلحات. وقد تنوعت هذه التحديدات للمجالات المعرفية بذكر اسم العلم تارة، وبطائفة العلماء أو بالباب الخاص فى علم ما من العلوم تارة أخرى، من مثل قوله (59): "الإلباس عند أهل الحقيقة [= الصوفية]: يعبر به عن القبض". وقوله (94): "التدليس فى البيع (من أبواب المعاملات فى الفقه): كتمان عيب السلعة وإخفاؤه. وفى الحديث: قسمان"، ومن مثل (189): "السبب عند الأصوليين: ما يضاف إليه الحكم لتعلق الحكم به"، وفى (192) "وقال الأطباء: السدر: ظلمة تعترى البصر عند القيام من النوم". وفى (245) "العلة: عند المتكلمين: ما يتوقف عليه ذلك الشىء". وفى (310): "المعرفة عند النحاة ما وضع ليدل على شىء بعينه، وهى المضمرات والأعلام والمبهمات، والمعرف بأل، والمضاف إلى أحدها". وهذه النقول أكدت قيمتها فى تحديد مجال الدلالة المستخدم فيه المصطلح قبل تعريفه ضبطًا لمفهومه، كما أكدت انتماء التوقيف المعرفى إلى معاجم المصطلحيات.

---

(1) التوقيف (حمدان)/ 53، وانظر: المصباح المنير (أصل) 11/1، وانظر أمثلة أخرى لنقوله عن المصباح المنير، ما يلى: التوقيف (حمدان) (التعجب) 100، و (التعذيب)101.

(2) انظر أساس البلاغة (فاض) 222/2، والكلام فى الكشاف كذلك (سورة البقرة 198/2) 245/1، وأمثلة أخرى للنقول عنه (الكلف)283.

(معجم) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (تحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان)



التوقيف على مهمات التعاريف

للشيخ الإمام

عبد الرؤوف بن المناوي

٩٥٢هـ - ١٠٣١هـ

تحقيق الدكتور

عبد الحميد صالح حمدان

الطبعة الأولى

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

عالم الكتب

الغلاف الداخلي لمعجم التوقيف للمناوي

(معجم) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية)

التوقيف على مهمات التعاريف

تأليف

محمد عبد الرؤوف المناوي

(٩٥٢ - ١٠٣١هـ)

تحقيق

الدكتور محمد رضوان الداية

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

صورة الغلاف لمعجم التوقيف على مهمات التعاريف

(2/ب/4)

(معجم) الكليات لأبي البقاء الكفوى 1094م

لا يغرب المرء عندما يقرر أن كتاب الكليات أكثر من معجم لغوى، وأكثر من معجم اصطلاحى فى الوقت نفسه.

وهذا التنازع حول طبيعة انتمائه المعرفى لا يكفى فيه أن نسميه بالموسوعة، كما يقرر محققاه عندما قالا فى مقدمة تحقيقهما الكتاب (ص5): "كليات أبي البقاء موسوعة صغيرة فى كتاب واسع الشهرة، كثير التداول، أفاد منه كل من عنى- من المتأخرين- بدراسة الفلسفة عامة، والفلسفة الإسلامية بشكل خاص، وبمعرفة مصطلحات أصحاب كل من الفلسفتين". ونحن وإن كنا نسلم معهما بأن أبا البقاء كان قد جمع فى كلياته ما اصطلح عليه كل فئة من علماء هذه الفنون "أو العلوم النحوية والصرفية والبلاغية والعروضية والفلكية والحكمية الطبيعية (= الفيزياء) والطب والرياضيات وغيرها" ونسقها وبوبها- فإننا لا نسلم له بقوله: "وأخرج منها موسوعته الصغيرة هذه" [1].

والأجدر أن نقرر أنه معجم موسوعى ضمن قائمة معاجم المصطلحيات العربية ذات البعد الموسوعى، وحقيقة كونه معجمًا اصطلاحيًّا أمر ظاهر، أدركه كثير من المعاصرين، مثل الدكتور رمضان عبد التواب- رحمه الله- الذى أورده نموذجًا على المعاجم العامة للمصطلحات العربية[2]. على حين يرى الدكتور محمد حسن عبد العزيز بعد أن قال: "جمع أبو البقاء فى كلياته ما تيسر له مما اصطلح عليه أهل هذه العلوم والفنون" [3]- أنه موسوعة مختصرة فى علوم العربية[4]، وهو فى هذا متابع لمحققى الكتاب.

ولم يحدد الكفوى طبيعة كتابه، ولا طريقة ترتيب المواد التى ضمنها إياه، وإنما اكتفى قائلًا (ص13-18): "قد جمعت فيه ما فى تصانيف الأسلاف من القواعد... وتسارعت لضبط ما فيها من الفوائد... منقولة بأقصر عبارة وأتمها وأوجز إشارة وأعمها، وترجمت هذا المجموع المنقول فى المسموع والمعقول، ورتبتها على ترتيب كتب اللغات وسميتها بالكليات".

وفى هذا النص الموجز الذى اختتم به الكفوى مقدمة معجمه الموسوعى- تبرز مجموعة من الأمور، يحسن التوقف أمامها، والتعليق عليها، وهى:

---

(1) الكليات (مقدمة المحققين)، ص5.

(2) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 44-46.

(3) المصطلح العلمى عند العرب/ 115، وانظر المعجم اللغوى العربى للدكتور عبد الغنى النجار 10/44.

(4) المصطلح العلمى عند العرب/ 115.

أولًا: القول فى وصف طريقة ترتيب الألفاظ أو المواد اللغوية أو المصطلحات بأنها رتبت على ترتيب كتب اللغات، وإن قصد به طريقة ترتيب المعاجم اللغوية، فهو قول غامض مبهم لا يغنى شيئا ولا يفي بمتطلبات ما يجب أن يظهر فى مقدمات المعاجم؛ نظرًا لتشعب مناهج المعاجم اللغوية فى التأليف المعجمى عند العرب، وتنوعه تنوعًا كبيرًا، وإن حملت على الغالب انصرف الذهن إلى طريقة الترتيب الألفبائى التجريدى، وهو غير منطبق على صنيعه هنا- كما سوف يتضح لنا-، وإن كان الواجب يقتضى أن نشير إلى أن المعاجم كانت تسمى بكتب اللغات.

ثانيًا: تضمنت هذه المقدمة إشارة سريعة موجزة حول ما اشتمل عليه هذا المعجم الموسوعى من ألفاظ العلوم المختلفة، وأنه ضم بين دفتيه ألفاظ العلوم العربية والشرعية، إلى جانب العلوم الحكمية الأجنبية، وهو ما توحى به عبارته التى قال فيها: "وترجمت هذا المجموع المنقول فى المسموع والمعقول"، وهو ما يمكن أن تفسر فيها كلمة المسموع إلى العلوم العربية والشرعية، وتترجم فيها كلمة المعقول إلى العلوم الأجنبية الحكمية الدنيوية.

ثالثًا: تضمنت هذه المقدمة عنوان المعجم، وهو"الكليات"، ولم ترد زيادات على هذه الكلمة العنوان، مما يجعل ما قاله الدكتور رمضان عبد التواب- رحمه الله- فى الحديث عن اسم ذلك المعجم- محتاجًا إلى شىء من المراجعة، عندما قرر قائلًا: إن اسمه (يقصد اسم الكليات) بالكامل "الكليات: معجم فى المصطلحات والفروق" [1]، ولعل الذى أوقعه فى هذا الوهم هو ما صنعه محققا المعجم من إضافة هذا العنوان الجانبى من غير تبيين أو نص؛ مما أوحى بأنه من تتمة العنوان الذى وضعه مؤلفه أبو البقاء الكفوى، وليس ذلك صحيحًا، مما يذكر بضرورة نشر الكتب التراثية بعنواناتها من غير تعديل أو تغيير، وبضرورة النص على أى إضافة تضاف؛ منعًا لأى خطأ، وهذا من الأصول المستقرة فى علم تحقيق النصوص، التى أصل لها الراحل الكريم نفسه [2].

رابعًا: لم يرد فى مقدمة الكفوى تفسير صريح أو غير صريح لعنوان الكليات، وإن كان من الممكن أن يحمل على أنه لما كان هذا المعجم مشغولًا بجمع ألفاظ العلوم المختلفة مسموعة ومعقولة– كما تقدم– صح أن يسمى بالكليات؛ لأنه جمع ألفاظ العلوم كلها التى كانت على عهدها.

---

(1) دراسات وتعليقات فى اللغة/ 44.

(2) انظر: نقد لتحقيق كتاب (العمدة) فى التصريف لعبد القاهر الجرجانى، فى دراسات وتعليقات فى اللغة/ ص251.

غير أننا نلمح تأثرًا فى إطلاق هذا العنوان بصنيع معجمى سابق من علماء القران الرابع والخامس الهجريين، هو أبو منصور الثعالبى 350 – 429هـ صاحب فقه اللغة وسر العربية، فقد عقد بابًا فى كتابه عنون له بعنوان (الكليات)، قال فى مفتتحه: "الباب الأول فى الكليات: وهى ما أطلق أئمة اللغة فى تفسيره لفظة: "كل" [1]. ويبدو أن السر وراء تسمية الكفوى معجمه بالكليات، هو أنه التزم فى كثير جدًّا من المواضع بتفسير كثير من المواد، مبتدئًا هذا التفسير بكلمة كل، ومن الأمثلة التى تؤكد ذلك ما يلى:

25 "أبلج: كل متضح أبلج".

453 "الذمة: كل حركة يلزمك من تضييعها ذم".

465 " الراسخ: كل ثابت فهو راسخ".

543 "الصعيد: كل أرض مستوية فهى صعيد".

803 "المشكاة: كل كوة غير نافذة فهى مشكاة".

وهذه الأمثلة وغيرها مما جاء فى الكليات دليل يؤيد ما نذهب إليه من تأثير فقه اللغة وسر العربية، بما جاء به من باب الكليات [2] فى معجم الكليات للكفوى.

وربما صح أن نلمح فى تسمية الكفوى أثرًا من آثار المنطق فى نظره إلى تقسيمات الأشياء [3].

أما عن طريقة ترتيب الألفاظ أو المصطلحات فقد رتبت وفق الترتيب الألفبائى غير التجريدى، بمعنى مراعاة الحرف الأول من كل كلمة فى الترتيب، ومن هنا فقد تضمن هذا المعجم ثمانية وعشرين بابًا، هى عدة حروف الهجاء العربية، مرتبة وفق الطريقة الشرقية (أ، ب، ت، ث، ج، إلخ).

ولم يراع مع هذا الاعتبار أى شىء آخر، باستثناء مراعاة الحرف الثانى مع الحرف الأول، وذلك فى الباب الأول، باب الألف فقط، وهو ما نلحظه فى ترتيب المواد اللغوية التالية: أبلج/ وأب/ وابن، ثم الإتيان/ والإتباع/ والاتحاد، ثم الإثبات/ والأثاث، ثم أجم/ وإجمال، ثم أحدية وإحسان، ثم الاختصاص/ والاختلاف. وهكذا نرى رعاية الحرف الأول مع الحرف الثانى فقط، وهو ما التفت إليه كذلك الدكتور محمد حسن عبد العزيز [4]، حيث يقول: "رتب

(1) فقه اللغة (السقا)/ 36، و (خالد فهمى) 23/1.

(2) انظر: أمثلة أخرى لما ابتدئ فى تفسيره بلفظ كل: الكليات/ 465، 803، 804، 806، 808، 823، وغير ذلك كثير.

(3) انظر: الكليات/ 745.

(4) المصطلح العلمى عند العرب/ 116، وانظر كذلك: تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 52.

(الكليات) على حروف المعجم من الألـف إلى اليـاء عـلى شـكل اللفـظ، دون الرجـوع إلى أصـله، ورتـب فصـل الألف- فحسب- مراعيًا ثانى حروف اللفظ".

وقد تخلى الكفوى عن هـذه المراعـاة للحـرف الثـانى مـع الأول بعـد البـاب الأول أو بـاب الألـف، ويمكـن ملاحظة ذلك من توالى الأمثلة التالية من باب الباء، وهو الباب الثانى أو ما يسمى بفصل البـاء: الـبروج/ والـبر/ والبحر/ والبخس/ والبعل/ والبكم/ وبرع/ وبثينة/ وبغـاء/ وبخـار/ وبهـار/ وبـرزخ/ وبغـاث/ وبهيمـة/ وبكـر/ وبدعة، وهكذا.

ولو راعى الكفوى الحرف الثانى مع الحرف الأول لتغير ترتيب هذه الألفـاظ، ولم يلتـزم الكفـوى فى ترتيبـه إيراد الألفاظ وفق منطوقها النهائى، وإنما أورد فى أحيان قليلة بعض الألفاظ مراعيًا جـذورها، مـن مثـل إيـراده لكلمة (أبتر) فى باب الباء بعد (البخار)، وقبل (البخر) (ص226)، ولا وجه لهذا الاعتبار الجذر (ب ت ر)، يقول: "أبتر: كل أمر منقطع عن الخير، فهو أبتر". ويرجى كذلك مراعاة ابتداء تفسيرها بكلمة "كل"، ومثل ذلك فعلـه عندما فسر (الجبر) بجوار الإجبار (49).

كما نلمح عدم الالتزام بطريقة ترتيبه فى عنايته بإيراد كلمات فى غير مواضعها، مـن مثـل تفسـير الكلـمات التالية فى باب الألف:

فقد فسر (الوحى) بعد تفسيره الإلهام. وفسر (الخرثى)، وهو ما رث وبلى من الأثـاث، بعـد تفسـيره كلمـة (الأثاث)، وهو لما جد من متاع البيت (ص39). وفسر (الرحمة) بعد تفسيره (الإحسان).

ولعل الذى قاده إلى ذلك الصنيع المخالف للترتيب- الذى أشار إليه فى مقدمته- هو إرادة بيان الفروق بين الكلمات المتقاربة فى دلالاتها وهو مـا ألمـح إليـه المحققـان فى العنـوان الجـانبى، الـذى وضـعاه تحـت عنـوان الكليات، حيث قالا عنه إنه "معجم [1] فى المصطلحات والفروق"، وهذا الاهتمام ببيان ما بين كثير من الكلمات من فروق أمر ظاهر فى الكتاب، وإن كان مسبوقًا بما فعله ابن هبة الـلـه كما مر بنا.

وقد التزم الكفوى- بجوار عنايته بتفسـير المصـطلحات وشرحهـا- بشرح كثـير مـن الكلـمات القرآنية، مرتبة وفق حروفها الأوائل فى نهاية كل فصل أو باب، بحيث يمكننا أن نقول: "إننا يمكن أن نعده معجمًا من معاجم غريب القرآن الكريم؛ ذلـك أنـه كـان مشـغولًا بـإيراد كـل الألفـاظ

(1) انظر الكليات (الإيتاء/ الإعطاء)/ 212، و (الإحجام/ الإقدام)/ 159 على سبيل التمثيل.

القرآنية فى آخر كل فصل يناسبها [*]، فهو مثلًا بعد فصل الألف والظاء (ص142) يأتى بما أوله ألـف وظـاء مـن ألفاظ الكتاب الكريم، وكذلك فعل بعد فصل الألف والعين (143)" [1]، وهو وإن كان فعل ذلك بعد كل فصل ثانوى من فصول باب الألف- فإنه جمع كل الألفاظ التى تبدأ بحرف من حروف الباء إلى الياء مجموعة عقب كل باب من أبوابها؛ نظرًا لما قلناه سابقا من أن أبا البقاء الكفوى تخلى بعد حرف الألف عن ترتيبـه وتقسـيمه الباب على فصول ثانوية [2]، تراعى الحرف الثانى مع الحرف الأول.

ومن المهم أن نشير إلى أن السمة الموسوعية التى تحققت لهذا المعجم برزت بروزًا جليًا فى الفصـل الـذى ختم به كتابه بعنوان: (فصل فى المتفرقات)، حيث جمع فيه مجموعة من الكليات (أو القواعد) التى توزعـت، فشملت فنونًا وعلومًا كثيرة، افتتح كل (كلية) منها بكلمة "كل"؛ تيسيرًا لتحصلها، ولم يرتبها وفق مـنهج بعينـه، وإن كان غلب عليها عنايتها بأمور لغوية.

وهذه المتفرقات من الأمور المهمة، التى يندر أن توجد مجتمعة فى "كل" فى مكان واحد.

وقد حرص الكفوى فى شروحه للألفاظ على بيان المعـانى اللغويـة أولًا، ثـم بيـان المعـانى الاصـطلاحية، كـما حرص على العناية بكثير من الوظائف المعجمية المختلفة، من مثل عنايتـه بوظيفـة الضـبط، وبيـان نـوع بنيـة الكلمة، وبيان أصول الكلمات المعربة، وإيراد بعض المعلومات النحوية والدلالية والموسوعية.

فمن أمثلة عنايته ببيان المعانى اللغوية قبل بيان المعانى الاصطلاحية، لإدراك طبيعة العلاقـة بـين المعنيـين، ولتيسير إدراك القانون الحاكم الذى يفسر انتقال الكلمة من فن اللغة إلى الاصطلاح، ما يلى:

112 = "الإسلام، لغة: الانقياد".

705 = "القضاء... أكثر أئمة اللغة فى معناه، وآلت أقوالهم إلى أنه إتمام الشىء قولًا وفعلًا"[3].

(*) كان الالتزام بشرح غريب ألفاظ الكتاب العزيز منهجًا ثابتًا فى كل حروف الكتاب، يذيل بها الكفوى آخـر كـل فصـل، مجموعـة كلها ومرتبة بحسب أوائل الكلمات القرآنية، حسب الباب الألفبائى من الكليات، ومن هنا فما قاله الدكتور محمد حسن عبـد العزيز فى المصطلح العلمى عند العرب (ص 116) من أنه: "كان ينهى كل فصل من فصول الكتاب بالألفاظ القرآنية الشـاهدة على المعانى التى يذكرها" أمر يخالف الحقيقة.

(1) تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 53.

(2) تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 53.

(3) انظر كذلك على سبيل التمثيل: الكليات (العصيان)/ 41، و (التشبيه)/ 270، و (التـيمم)/ 286، و (التمهيـد)/ 289، و (الحـد)/ 391، وإلى غير ذلك.

على أن عناية الكفوى بضبط الكلمات والمصطلحات كانت مما يلفت النظر؛ حيث وظفها توظيفًا جيدًا، واستثمرها استثمارًا ظاهرًا فى بيان كثير من الفروق بين المعانى. ومن المهم أن نشير إلى أنه استخدم أكثر من طريقة فى بيان ضبط الكلمات، وبيان هجائها، من مثل استخدام الضبط بتقييد حركات الحروف، كما استخدم طريقة الضبط الصرفية، عن طريق بيان مثال مشهور الكلمة، المراد ضبطها، أو بيان بابها الصرفى. وكل هذه الطرق كانت تهدف إلى تقييد نطق الألفاظ من جانب، وضبطًا لمعانيها من جانب آخر، ولاسيما فيما للضبط مدخل فى بيان معناه.

ومن الأمثلة التى تعكس عنايته ببيان ضبط الكلمات، ما يلى:

41 = "الأثال، كسحاب وغراب: المجد والشرف".

313 = "الترجمة، بفتح التاء والجيم: هو إبدال اللفظة بلفظة تقوم مقامها".

313 = "التجسس، بالجيم، هو السؤال عن العورات من غيره"/ "والتحسس بالحاء المغفلة (أى: المهملة غير المنقوطة): استكشاف ذلك بنفسه"!

539 = "الشرب، مثلث الفاء: إيصال مالا يتأتى فيه المضغ إلى جوفه بفيه".

671 = " الغل: هو بمعنى الخيانة من حد (دخل)، والذى هو الضغن من حد (ضرب)"[(1)].

وقد يستخدم الضبط فى دفع التوهم فى مثل قوله:

292 = "الترصيع، بتقديم الراء، هو نوع من الطباق، يسمى ترصيع الكلام، وهو اقتران الشىء بما يجتمع معه فى قدر مشترك". وذلك التقييد والنص دفعًا لتوهم أن يكون المقصود التصريع؛ لغلبته على الذهن.

كما ظهرت عنايته بذكر بعض المعلومات الصرفية عند الحاجة إلى الحديث عن بعض أبنية الكلمات، فذكر بعض المعلومات المتعلقة بالقصر والمد، والجموع واللزوم والتعدى، والتذكير والتأنيث، إلى غير ذلك مما رآه لازمًا فى الحديث عن بعض أبنية الألفاظ والمصطلحات، من مثل:

33 = "الإبار، اسم من أبر نخله: إذا لقحه، وأصلحه".

53 = "أحسن، يتعدى بإلى وباللام، ويتعدى بالباء أيضًا".

---

(1) انظر كذلك على سبيل التمثيل: الكليات/ 683 (فعلة كفرحة) و (الفلك محركة)/ 693 و729 (القران بالفتح) = الند فى السن)، (وبكسر الند فى الحرب) : (وبفتحتين = الطريق/ وغدة) و773 (الكور بالضم = بيت النار الذى يستخدمه الحدادون)، و858 (الميت مخففة: الذى مات)/ 913، (جير بكسر الراء وقد ينون = يمين بمعنى حقا)، وإلى غير ذلك.

151 = "الأعشى: هو من لا يبصر بالليل، ويبصر بالنهار، ومصدره: العشا".

354 = "الجدر، بضمتين: جمع جدار".

389 = "الحل، بالكسر، مصدر حل يحل بالكسر فى المضارع، وكذا: الحلال".

403 = "الحلو، اسم مشتق من الحلاوة".

409 = "حيهل، اسم لفعل أمر".

425 = "الخطايا: جمع كثرة، والخطيئات جمع سلامة، وهى للقلة".

511 = "السكنى: مصدر بمعنى الإقامة، أو اسم بمعنى الإسكان" [1].

كما تجلت عنايته كذلك بذكر عدد من المعلومات الدلالية عند الحاجة إلى بيان ما بين الكلمات من فروق أو علاقات دلالية، وهو فى هذا يساير واقع اللغة، فلا يسرف فى إنكار الترادف من جهة، عندما يفرق بين معانى كثير من الألفاظ التى بينها تشابه، ولا هو يقول بالترادف على الإطلاق، ملغيًا ما يمكن أن يكون من فروق بين الكلمات. ومن أمثلة عنايته ببيان مثل هذه المعلومات الخاصة بالدلالة ما يلى:

234 = "البين، من الأضداد: يستعمل للوصل والفصل".

617 = "العادة والاستعمال: قيل هما مترادفان".

وكما ظهرت عناية أصحاب معاجم المصطلحيات ببيان أصول الكلمات الأعجمية التى عربت ونقلت إلى اللسان العربى- فعل الكفوى مثل ذلك هنا؛ اعترافًا منه بفكرة الاقتراض اللغوى، وأنها ضرورة فى مجال معالجة مصطلحات العلوم، ولا سيما أن قسمًا كبيرًا من هذه العلوم له احتكاك بعلوم غير العرب، فيما يسمى بعلوم الحكمة أو علوم اليونان، أو العلوم المعقولة فى مقابل علوم الشرع أو العربية أو العلوم المنقولة.

ومن الأمثلة التى حرص فيها على بيان الكلمات المعربة، وبيان أصولها الأولى، ما يلى:

239 = "الدكان، فارسى معرب" [2].

---

(1) انظر أمثلة أخرى للنص على المعلومات الصرفية: الكليات (الضمير = فعيل بمعنى مفعول)/ 571، و (ضياء) (جمع/مصدر) و (الأعراب) = صيغة جمع/641، و (العيار = مصدر)/654، و (الغسل = مصدر غسل) و (الغسل مصدر اغتسل)/ 672، و (فضل كنصر)/ 683، و (الفرض = مصدر بمعنى مفعول)، و (والقضاء = ممدود وقد يقصر)/ 705، (والمهية = مشتقة من ما هو)/ 863، و (مختار لفظ متردد بين الفاعل والمفعول)/ 865، و (المعزل بكسر الزاى اسم مكان/ واسم زمان)/ 869.

(2) هكذا فى الصحاح (دكن) 2114/5، ورجح آدى شير يونانيتها فى الألفاظ الفارسية المعربة/ 65.

435 = "خداى، فارسية معناه: جاء بنفسه، وهو معنى واجب الوجود" [1].

661 = " (جنات عدن): كروم وأعناب، بالسريانية" [2].

كما ظهرت عنايته ببيان أصول كثير من الأعلام الأعجمية التى أوردها فى معجمه، من مثل بيان عجمة نوح عليه السلام، وعجمة اليسع عليه السلام [3].

كما ظهرت بعض العناية ببيان بعض المعلومات النحوية عند التعرض لبيان دلالات بعض الألفاظ، يفيد فى تعريفها وشروح معانيها النص على بعض المعلومات النحوية، من مثل:

327 = "اثنين ثان = تركيب جملة".

327 = "ثانى اثنين = تركيب إضافة".

كما برزت سمة الموسوعية بروزًا واضحًا فى مناحى كثيرة، من مثل العناية بكثير من الأعلام الإنسانية والمكانية، بالإضافة إلى التعريف بكثير من الآباء والبنين والأذواء والذوات، وقد برزت فى هذا الجانب كثرة اعتماده على معجم القاموس المحيط للفيروزآبادى، وهو من المعاجم اللغوية التى توسعت توسعًا ملموسًا فى الحديث عن كثير من المعلومات الموسوعية، ومن الأمثلة الدالة على العناية بكثير من المعلومات الموسوعية ما يلى:

461 = "ذو النون = يونس ♠/ وذو النخلة = عيسى ♠/ وذو الكفل: نبى أيضًا/ وذو القرنين = إسكندر، وعلى بن أبى طالب أيضًا/ وذو خلال = أبو بكر/ وذو النورين = عثمان بن عفان/ وذو الشهادتين = خزيمة بن ثابت" [4].

772 = "الكريمان = الحج والجهاد" [5].

أما عن مصادر الكليات فقد كثرت كثرة طاغية؛ بسبب من كثافة مواده، وبسبب من تأخره الزمنى، وبسبب من عنايته بالمعلومات الموسوعية، فضلًا عن كونه حاويًا لألفاظ علوم مختلفة.

على أنه يمكن تصنيف المصادر التى اعتمدها الكفوى، وتوزيعها على أقسام بحسب كثافة الاستشهاد والنقل منها، كما يلى:

---

(1) انظر: الألفاظ الفارسية المعربة/ 51.

(2) انظر: المهذب للسيوطى/ 117.

(3) انظر: الكليات/ 914 (نوح)، 986 (اليسع)، 68 (إدريس)، 435 (خشنام).

(4) انظر: المرصع (ذو النون)/ 274، و (ذو الكفل)/ 240، و (ذو القرنين)/ 231، و (ذو النورين)/ 274، و (ذو الشهادتين)/ 175.

(5) فى جنى الجنتين للمجيبى/ 96 بالنص.

1- مصادر لغوية، ضمت فى المقام الأول المعاجم اللغوية على تنوع مناهجها، بالإضافة إلى معاجم مصطلحية، ومعاجم فى غريب القرآن، وغريب الحديث، ومؤلفات لغوية على اختلاف أنواعها.

2- مصادر تفسيرية ومعنية بعلوم القرآن، ولا سيما إذا عرفنا أن جانبًا كبيرًا خصصه الكفوى- كما سبق بيانه- لشرح دلالات الألفاظ القرآنية.

3- مصادر أصولية، سواء أكانت فى أصول الدين أو أصول الفقه.

4- مصادر معرفية أخرى، توزعت على العلوم المختلفة التى عرف المعجم بكثير من ألفاظها، كمؤلفات المنطق والطب والهندسة والتصوف والحساب، وغيرها.

أما عن المصادر اللغوية- ولا سيما المعاجم منها- فنلاحظ أن أعلاها استشهادًا كان هو القاموس المحيط؛ نظرًا للعناية التى أولاها الكفوى للمعلومات الموسوعية، وهى ذات العناية التى تجلت فى القاموس المحيط، فضلًا عن تأخره الزمنى واختصاره، ومن المواضع التى استشهد فيها بما فى القاموس ما يلى:

الإبل 33/ وإبراهيم34/ والأثر40/ وأرمل73 / وأسير114/ والإلحاق 174/ والإمام 186/ والإناء 201/ وأيم 223/ وسأل 228/ وسائر 238/ وبشر 239/ والبدعة 243/ وتمهيد 288/ والجلد 330/ والحمد 356/ وجمادى 357/ ومواضع أخرى كثيرة غيرها [1].

ومن المعاجم التى أكثر من النقل عنها كذلك الصحاح للجوهرى، حيث نقل منه فى المواضع التالية: الفطر29/ وأحصى 59/ والبلاغة 236/ والعشق 398/ والرزق 482، وغير ذلك من المواد [2].

كما اعتمد على المعاجم اللغوية التالية: أساس البلاغة للزمخشرى، فى مثل (كابر/770)، وتاج المصادر لبوجعفرك: فى (الإحصاء/ 59)، وجمهرة اللغة لابن دريد فى (أول/ 207)، وديوان الأدب، فى مثل (حبر/ 408)، والراموز لمحمد بن حسام الدين، فى مثل (كتب 767)، ومجمل اللغة لابن فارس فى (عول/ 643)، والمحكم والمحيط لابن سيدة فى (بدا/ 242)، والمقاييس فى اللغة (دكان/ 240)، وملتقط صحاح الجوهرى للأركلى (زحير/ 490)، والعين للخليل بن أحمد فى مثل (حلقوم/ 408).

(1) انظر الكليات (حمد)/ 365، و (حنان)/ 407، و (سأل)/ 501، و (أبو العتاهية)/ 603، و (كتب)/ 767، و(الملك)/ 853، و (اليد)/ 984، والصبح/ 982.

(2) انظر: الكليات (الغرام)/ 399، وعرفة/ 657، وضحى/ 982.

ولم تقف حدود ما اعتمده الكفوى عند أعتاب المعاجم اللغوية العامة، وإنما تعدتها إلى الاعتماد على معاجم المصطلحات والمعاجم اللغوية النوعية، من مثل اعتماده على معاجم مصطلحات الفقه، مثل:

طلبة الطلبة للنسفى فى (حلقوم/ 408)، والمصباح المنير للفيومى، فى مثل (فاحش/ 675)، والمغرب للمطرزى (قرض/ 444)، ومن مثل معاجم غريب القرآن لنفطويه، فى مثل (أم القرآن/ 176)، والمفردات للراغب/ 34، ومن معاجم غريب الحديث: الفائق فى غريب الحديث للزمخشرى، فى (حمد/ 366)، والنهاية فى غريب الحديث، فى مثل (حلقوم/ 408).

كما نقل عن الأزهرى، مما يصح أن يكون من تهذيب اللغة، ومن غريب ألفاظ الشافعى، فى (إصر/ 122) [1]، و (الغلول/ 671)، يقول: "والغلول، كما قال الأزهرى: الخيانة فى بيت مال، أو زكاة، أو غنيمة". وفى الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى، تعليقًا على قول الشافعى: "ولو غل صدقته عزر". قال: "معنى غلوله صدقته: أن يغيبها عن المصدق؛ كيلا يزكى، وأصله: من غلول الغنيمة، وهى الخيانة منها" [2].

وقد أكثرنا فى بيان مصادره المعجمية؛ لندلل على مدى العناية التى أولاها أصحاب معاجم المصطلحيات بالأمور اللغوية المحيطة بالمصطلحات، خلافًا لما تقدم، ونقلناه عن الدكتور حسين نصار.

وكان لعناية الكفوى ببيان دلالات غريب ألفاظ القرآن الكريم- أثره فى ظهور عدد كبير من تراث غريب القرآن كما مر، بالإضافة إلى العناية بالنقل من تراث معانى القرآن، والتفاسير المختلفة من مثل اعتماده على: معانى القرآن للفراء (عرفة/ 657)، ومجاز القرآن لأبى عبيدة (الغلول/ 671)، والأخفش (أم كل شىء/ 176).

ومن التفاسير نقل من المحرر الوجيز لابن عطية (203)، والكشاف للزمخشرى (203)، والقرطبى (سبحان/ 516)، والكرمانى (203)، والبحر المحيط لأبى حيان (تأويلم/ 216)، وفتح القدير للشوكانى (ملك/ 853).

كما ظهرت آثار اعتماده على مؤلفات أخرى؛ بحكم انتماء هذا المعجم المعرفى إلى معاجم المصطلحيات، فنقل من مؤلفات الأصول، كالأصول للبزدوى/ 643، وتقويم الأدلة فى الأصول للدبوسى/ 299، وعن مؤلفات البلاغة: الإيضاح للقزوينى/ 403، والمفتاح

---

(1) انظر: تهذيب اللغة (أصر) 121/ 232.

(2) الزاهر للأزهرى/ 232.

للسكاكى/ 171، وعن مؤلفات علم الكلام: المواقف فى علم الكـلام للإيجـى/ 800، وعـن كتـب اللغـة مـن نحـو وغيره: كتاب سيبويه/ 525، ومغنى اللبيب لابن هشام/ 1046. ومن كتب الأدب والنقد: المثـل السـائر فى أدب الكاتب، والشاعر لابن الأثير/ 763، ومن كتب المنطق: الملخص فى الحكمة والمنطق للفخر الرازى/ 899، إلى غير ذلك من مؤلفات العلوم التى عرفتها الحضارة الإسلامية.

وقد كان للسمة الموسوعية التى ظهرت فى المعجم أثرها فى ظهور مصادر- من مثل الحيـوان للجـاحظ- فى قائمة المصادر التى نقل منها، مثل (الشيطان/ 523).

وقد كان الكفوى ناقدًا لما ينقل، جريئًا فى الرد على ما يـراه مخالفًـا للحقيقـة، ومعترضًـا عـلى مـا أظهـرت الأدلة خطأه، من دون النظر إلى صاحب الرأى الذى يعترض عليه، وكثيرًا مـا كـان يحقـق الأقـوال، ويـرجح بـين بعضها مختارًا أو موفقًا بينها. وقد كان الاعتراف بقيمته العلمية واضحًا فى اعتماد التهانوى الهندى عليه فى بناء معجمه الاصطلاحى (كشاف اصطلاحات الفنون) فى مواضع كثيرة جدًا، كما سبق فى بيان مصادر ذلك الأخير.

(معجم) الكليات، للكفوي



لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي
(ت ١٠٩٤هـ = ١٦٨٣م)

قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه
د. عدنان درويش — محمد المصري

مؤسسة الرسالة

صورة الغلاف لمعجم الكليات للكفوي

(2/ب/5)

جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون

أو (دستور العلماء) للأحمد نكرى.

يعد جامع العلـوم فى اصـطلاحات الفنـون، للأحمـد نكـرى امتـدادًا لتيـار معـاجم المصـطلحيات فى تـراث العربية، الذى نحا بمادته نحوًا موسوعيًّا، واستثمر رصيدًا جيدًا سبقه فى مدرسة الترتيب الهجائى الألفبـائى، عـلى نحو يشبه ما رأيناه فى المعاجم التى انتهجت ذلك النهج.

وقد افتتح المؤلف معجمه هذا بمقدمة، بين فيها مادته التى يحويها، ومتحـدثًا عـن طريقـة ترتيبـه، قـائلًا (3-2/1): "إن هذا (دستور العلماء) جامع العلوم العقلية، حاوى الفروع والأصول النقلية- فيـه فوائـد غريبـة، وفرائـد عجيبـة فى تحقيقـات اصـطلاحات العلـوم المتناولـة، وتـدقيقات لغـات الكتـب المتداولـة، وتوضـيحات مقدمات منتشرة مشكلة على المعلمين، وتلويحات مسائل مبهمة مـتعسرة عـلى المتعلمـين، بعبـارات واضـحة؛ لتيسير الوصول بها إلى المرام، وتعبيرات لائحة؛ لئلا يتعسر على كل طالب إدراك ما رام، وجعلـت الحـرف الأول مع الثانى؛ ليسهل الوصول إلى مقصورات المقاصد من الأبواب".

ونحن نرى فى هذه المقدمة التفاتًا جيدًا إلى مجموعة من الحقائق المهمة فى هذا الباب الذى ندرسـه هنـا، منها:

أولًا: إدراكه لطبيعة كتابه، وأنه صنعه ليتناول فيه (تحقيقات اصطلاحات العلـوم)، غـير مهمـل فى الوقـت نفسه- بل يرى أنه من اللازم- التعرض (لتدقيقات لغات الكتب)، وما يحتاج إليـه مـن الحـديث عـن الألفـاظ اللغوية، وعطفها على معالجة اصـطلاحات العلـوم دال عـلى تبعتهـا لهـا مـن جانـب، وعـلى اشـتمال معجمـه الاصطلاحى على معلومات لغوية من جانب آخر؛ مما يجعلها فى الصميم من الدائرة المعجمية.

ثانيًا: إدراكه لطبيعة العلوم فى العربية وتقسيماتها التى اسـتقرت مـا بـين علـوم (نقليـة) شرعيـة وعربيـة، وعلوم (عقلية) حكمية، مدار الأمر فيها ومعتمده على المعقولات والمعالجة، ومن ثم كثر فيها النقل عن الأمـم الأخرى، ولا سيما اليونان والفرس، وغيرهما.

ثالثًا: استهدافه الغاية التعليمية، وقد ظهرت فى أكثر من موضع من مقدمته، حيث نص على إرادة التيسـير على طلاب العلوم.

رابعًا: النص على طريقة ترتيبه لمواد معجمه، وهـى تقسيم الكتـاب إلى أبـواب، تتـدرج فيهـا الألفاظ حسب الحرف الأول منها، وقسم كل باب مـن الأبـواب الثمانيـة والعشريـن إلى فصـول،

راعى فيها مع الحرف الأول الحرف الثانى، ولم يغب عنه أن يعلل سر اختياره لهذه الطريقة، حيث قرر أن الذى حكمه فى اختياره هو تيسير الوصول إلى المعلومات المندرجة تحت الألفاظ، مما سماه (مقصورات المقاصد من الأبواب).

والحق يقتضى أن نقرر أن الوقوف عند حدود هذه العبارة الموجزة- فى بيان طريقة ترتيب المفردات- غير كافٍ فى توضيح بقية الأمور التى راعاها عند بناء معجمه، حيث يمكن القول:

1- إنه لم يراع بعد الحرف الثانى أى شىء، مما ناقض قليلًا من دعوى التيسير، التى ركن إليها فى تعليل اختياره طريقة الترتيب الهجائى الألفبائى؛ إذ يقتضى التيسير متابعة مراعاة كل حروف الكلمات مع الأول، ويؤكد اكتفاؤه بمراعاة الثوانى مع الأوائل ورود الكلمات التالية بترتيب ما جاءت عنده، كما يلى: ففى باب الألف مع الألف، وهو يقصد الهمزة مع الألف: الآل (7/1)، والآية (11/1)، والآلة (11/1)، والآمة/ وآداب البحث والمناظرة (12/1).

وفى باب التاء مع الدال جاءت الألفاظ التالية: تدبير المنزل 282/1، والتداخل 1 /282، وفى باب التاء مع العين جاءت الألفاظ التالية: التعين 325/1، والتعزير 326/1، والتعليق 328/1، والتعلق 328/1.

2- التزم إسقاط (ال) التعريفية، فلم يراعها فى الترتيب، وإن راعى (أم) بدليل إيراد (أم الولد) فى باب الألف مع الميم 193/1، و (أم الكتاب) فى الألف مع الميم 189/1، كما راعى (ذو وذات)، حيث اعتبرهما فى الترتيب، حيث جاءت المصطلحات المركبة من أحدهما فى باب الذال (120/2): ذات الشىء وذو الرحم/ و ذو العقل/ وذو العين (126/2)، وكذلك بنت وبنو، فأورد المصطلحات المركبة من أحدهما فى الباء والنون (256/1).

3- كما أنه لم ينص على كونه رتب الكلمات وفق شكلها النهائى، أو وفق منطوقها من غير مراعاة للجذور المنحدرة منها، أو بعد تجريدها من الزوائد والتضعيف.

وقد خالف فى بعض الأحيان ترتيبه ذلك قاصدًا ومعللًا مخالفته هذه فى البدء بلفظ الجلالة، ثم بالأحمد، ثم بالأصحاب بقوله (4/1): "الله: وإنما افتتحت بهذه الكلمة المكرمة المعظمة، مع أن لها مقامًا آخر بحسب رعاية الحرف الثانى؛ تيمنًا وتبركًا، وهذا هو الوجه للإتيان بعد هذا بلفظ الأحمد والأصحاب".

وإن عاد فأوردها فى أبوابها محيلًا إليها إحالة ارتدادية؛ حتى لا يكرر ما قاله، يقول فى باب الألف مع اللام (155/1): "الله: علم دال على الإله الحق، دلالة جامعة لمعانى الأسماء الحسنى

كلها، وقد مر تحقيقه فى أول الكتاب تبركًا وتيمنًا". ويقول (124/1): "الأصحاب: قد مر فى أول الكتاب تيمنًا وتبركًا"، ولم يعد الأحمد كما فعل فى هذين الاسمين.

4 – وقد أخلص الأحمد نكرى لطريقة الترتيب الهجائية حتى فيما هو خطئٌ، بمعنى أنه رتب الكلمات مراعيًا طريقة كتابتها المألوفة فى الكتابة العربية، بحيث تراه يورد مدخل (بسم الله الرحمن الرحيم) فى باب الباء مع السين (245/1).

وقد كان يستطرد أحيانًا فيشرح بعض الكلمات فى غير مواطنها من غير إشارة أو إحالة، من مثل شرحه لكلمة (الريق) بعد انتهائه من شرح (الحفظ) 39/2، بمناسبة ورودها فى أثناء شرحه للفظ (الحفظ)، وكذلك شرح (المؤخر) فى بيان شرحه لمدخل اللحظ (168/3)، ومثلما رتب القسم العربى من معجمه متبعًا الطريقة الألفبائية- فعل فى القسم الفارسي الذى شغل الجزء الرابع [1].

ومثلما رأينا فى معاجم المصطلحيات التى سبقت جامع العلوم عناية بالوفاء بكثير من الوظائف المعجمية- نراه فى هذا المعجم، من مثل بيان معانى الألفاظ فى متن اللغة فى الغالب قبل التعريف بمعانيها الاصطلاحية، ومن مثل العناية بضبط الكلمات وبيان هجائها، ومن مثل رعاية النص على تدوين المعلومات الصرفية والنحوية والدلالية التى يرى لزومها لبيان معنى المصطلحات، مع العناية البالغة بالجانب الموسوعى، مما يجعله فى هذا الجانب متفوقًا عما سبقه.

ومن أمثلة عنايته ببيان معانى كثير من الألفاظ فى متن اللغة تمهيدًا لبيان معانيها فى لغة العلوم؛ حتى يتسنى الكشف عن القوانين اللغوية التى تفسر انتقال الألفاظ من اللغة العامة إلى اللغة الاصطلاحية- ما يلى:

101/1 = "الاستحسان، فى اللغة: هو عد الشىء واعتقاده حسنا".

101/1 = "الاستقراء، فى اللغة: التفحص والتتبع".

231/1 = "البحث، فى اللغة: التفتيش والتفحص".

108/2 = "الدليل، فى اللغة: المرشد وما به الإرشاد".

137/2 = "الرضاع، فى اللغة: شرب اللبن من الثدى".

219/2 "الشفعة، لغة بالضم: بمعنى المفعول، من الشفع وهو الضم".

---

(1) من طبعة حيدر أباد 1329-1331هـ والتى سماها الأحمد نكرى باسم: ضميمة دستور العلماء. وقد افتتحه أيضًا (بالأحمد)، مثلما فعل فى القسم العربى، وبالإمكان عده معجمًا ثنائيًا مستقلًا.

28/3= "الفصاحة، فى اللغة: الإبانة والظهور، وخلوص الكلام عن اللكنة، وانطلاق اللسان والجودة والصراحة والوضوح".

93/3= "القناعة، فى اللغة: الرضا بالقسمة".

212/3 = "المجاهدة، لغة: المحاربة".

وقد ظهرت ظاهرة العناية بتفسير المداخل العربية باللغة الفارسية، مما يمكن معها أن يعد معجم جامع العلوم من المعاجم شبه الثنائية، لدرجة أنه كان فى كثير من الأحيان يكتفى بالشرح الفارسى، بالإضافة إلى الجزء الرابع الذى خصه بالكامل لشروح المداخل بالفارسية، يقول: "كتالوج: (دليل)، سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية عنه (ص7)". وضمن بعض شروحه كلامًا فارسيًّا، كما ميز كتابًا خاصًّا جاء جله باللغة الفارسية، حيث عرض فيه جمعًا وفيرًا من المصطلحات، كان بعضها تكرارًا للمصطلحات التى وردت بالعربية.

ومن أمثلة عنايته بشرح كثير من المداخل العربية باللغة الفارسية، ما يلى:

51/1 = "الأخذ = كرفن"، وهو أول معنى يورده شتاينجس ص (1082).

وكذلك فعل فى المداخل التالية:

الاستعانة (95/1)، والإسناد (115/1)، والاقتضاء (147/1)، والحساب (35/2)، والحلف (55/2)، والخصم (82/2)، والإرهاص (65/1)، والإرسال (75/1)، والقلب (91/3)، واللدغ (168/3)، والمد (235/3)، وغير ذلك كثير جدًّا فى المعجم، ومن ذلك يتضح مدى العناية التى أراد الأحمد نكرى من ورائها تفسير هذه المفاهيم؛ لتيسيرها إلى أصحاب اللسان الفارسى، وتقريب الحقائق الشرعية والعلمية إليهم بلغتهم؛ لدقة تحصيل تصوراتها. ومن هنا فلا يمكن أن نتصور أن هذه الكثرة الكاثرة لمرات تفسير مصطلحات أو ألفاظ عربية بالفارسية كان وليد ذلك العصر المتأخر، بل إننا نذهب فنقرر أن هذه الظاهرة تعود إلى أواخر القرن الرابع وبداية الخامس الهجريين، وإن استفحل ظهورها فيما بعد هذين القرنين، حيث جاءت عند الأزهرى فى معجمه (الزاهر) ظاهرة بواكير المعجم الثنائى، أو ظاهرة تفسير بعض الألفاظ بغير العربية- الفارسية تحديدًا- أو يمكن أن نسميها على وجه الدقة تداخل لغات الشرح- إلا أنها صارت جزءًا من منهج النسفى فى معجمه (طلبة الطلبة فى الاصطلاحات الفقهية على ألفاظ كتب الحنفية)؛ حيث لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحاته، لدرجة وصلت به أحيانًا أن يفسر اللفظ بالفارسية فقط دونما إيراد لأى تفسير بالعربية [1].

(1) تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 77، وانظر: المعاجم الثنائية ذات المداخل العربية/ 5 وما بعدها.

وهذا الذى سبق صادق تمامًا على معجم جامع العلوم، وإن تطورت فيه الظاهرة، فمثلت قسمًا كاملًا مـن المعجم، هو: الضميمة، وقد كان بالإمكان اعتبارها كتابًا مستقلًّا، أو يمكن اسـتقلاله لـو لم يكـن الأحمـد نكـرى يحيل إليه إحالات أمامية، بدءًا مـن أول المعجـم، حيـث قـال فى مـدخل (بازكشـت/ 328): "فارسـية مشـهورة [بمعنى يعود]، وما عند أرباب السلوك سيجىء فى (هوش دردم) إن شاء الـلـه تعالى". وهذا الذى يشير ويحيل إليه موجود فى الضميمة (212/4) [(1)].

وربما بلغت نسبة الشروح الفارسية فى الكتاب كله بضميمته ما يقترب من ثلث حجم الكتـاب، ويبـدو أن نسبة الخمس التى أشارت إليه النشرة التعريفية بصنيع مكتبة لبنان- لم تدخل الجزء الرابع الذى هـو ضـميمة الكتاب، فى قياس كثافة الشروح الفارسية [(2)].

أما وظيفة ضبط الكلمات والمصـطلحات فقـد ظهـرت ظهـورًا واضـحًا، وتنوعـت الطـرق التـى اسـتخدمها المعجم فى ضبط كلماته ومصطلحاته، ما بين تقييد بالحروف، أو ضبط باسـتخدام البنـى الصرفيـة، ومـن أمثلـة ذلك:

64/1 = "الإذن، بالكسر فى اللغة: الإعلام مطلقًا".

132/1 = "الأضحية، بضم الهمزة وكسرها".

376/1 = "الثقل، بالكسر وفتح القاف: يستعمل فى المعانى، وبسكونه (أى: القاف): فى الأجسـام". وفى هـذا المثال التفات جيد إلى قاعدة التفريق بين المعانى المختلفة بالحركات.

81/2 = "الخزانة، بالكسر: المنبع".

130/2 = "الرجل، بفتح الأول وضم الثانى: ذكر من بنى آدم، جاوز حد الصغر بالبلوغ".

379/2 = "العمرى، بضم العين وسكون الميم وفتح الراء المهملة بالألف المقصورة، عـلى وزن قصـوى: اسـم لهبة شىء مدة عمر الموهوب له أو الواهب، بشرط الاسترداد بعد موت الموهوب له أو الواهب".

---

(1) أعاد الدكتور رفيق العجم، والدكتور على دحروج، والدكتور عبد الـلـه الخالدى، والدكتور محمد العجم- ترتيـب المصـطلحات، مع مراعاة كل حروف الكلمة من غير اعتبار للجذور، مع نقل الشروح والجمل الفارسية إلى العربية. انظر سلسـلة موسـوعات المصطلحات العربية والإسلامية/ 7.

(2) انظر: سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، ص 7 وما بعدها.

64/3 = "القرآن، بالضم والمد: هو المنزل على رسولنا صلى اللـه عليه وسلم، المكتوب فى المصاحف، المنقول عنه نقلًا متواترًا".

168/3 = "اللحظ، بفتح الأول وسكون الثانى والظاء المعجمة: النظر إلى شىء بمؤخر، والمؤخر على وزن مكرم: ما يلى الصدغ ".

249/3 = "المزاح، بالكسر والحاء المهملة: مباسطة لا تؤذى المخاطب، ولا توجب حقارته".

وفى جانب العناية بإيراد بعض المعلومات الصرفية التى يلزم وجودها تحت المداخل- برزت رعاية (جامع العلوم) فى الحديث عن معلومات الجمع والتثنية والمد والقصر والتذكير والتأنيث، ومسائل الاشتقاق، وأنواع المشتقات فى كثير من شروح المداخل، مما يؤكد ما سبق أن قررناه من بروز العناية بالأمور اللغوية فى هذه المعاجم الاصطلاحية، خلافًا لما ساقه الدكتور حسين نصار فى تعليله إهمال دراستها فى كتابه الرائد (المعجم العربى).

ومن أمثلة المعلومات الصرفية التى وردت فى شروح الكلمات والمصطلحات ما يلى:

191/1 = "الأبصار، بالفتح، جمع: البصر وبالكسر: مصدر أبصر".

30/1 = "الإبطال، متعد: البطلان".

116/1 = "الأشياء، جمع شىء، أو اسم جمع... فأشياء على هذا التقدير: اسم مؤنث فى آخره ألف ممدودة، قائمة مقام علتين".

36/2 = "الحصول، مصدر حصل يحصل، كنصر ينصر".

87/2 = "الخطأين، مثنى الخطأ".

99/2 = "الدجال، مبالغة من الدجل، وهو: الكذب".

129/3 = "المخرج، اسم ظرف (= اسم مكان) من الخروج. والمخارج: جمعه، مخرج الحرف هو المكان الذى يخرج منه".

260/3 = "المسجد، ظرف (= اسم مكان) من سجد يسجد على نصر ينصر... ويجوز فيه الفتح والكسر".

وقد اعتنى بشىء آخر قريب من اهتمام الصرف، وهو من صميم علم الاشتقاق بمفهومه الحديث، وهو النص على أصول الكلمات الأعجمية، التى عربت ودخلت المعجم العربى، وقد استخدم فى بيان الأصول التى اندرجت منها هذه الألفاظ مصطلحات، من مثل: المعرب

والدخيل، مما يوحى بتفرقته بين ما عرب فى العصور الأولى، وما عرب بعد هذه العصور، مما هو خارج عن دائرة أزمنة الاحتجاج اللغوى. والأمثلة على ذلك كثيرة من مثل:

150/1 = "الأقانيم، جمع الأقنوم، هو: الأصل. وقال الجوهرى: أحسبها؛ أى أظن أنها (أى الأقنوم) رومية، وقيل: يونانية" [(1)].

227/1 = "إيساغوجى: مركب من ثلاثة ألفاظ، وهى يونانية، وهى: إيس واغو، واجى. معنى الأول: أنت، ومعنى الثانى: أنا، ومعنى الثالث: ثمة، فحذفوا ألف اجى؛ للاختصار، وجعلوه متممًا للكليات الخمس" [(2)].

390/1 = "الجرصن: دخيل، أى ليس بعربى أصلى، البرج. وقيل: مجرى الماء فى الحائط"[(3)].

157/2 = "الزنديق، فارسى معرب، وأصله: زنده وهو من يقول بدوام الدهر" [(4)].

157/2 = "الزنجار، معرب الزنكار، وهو عملى يصنع من النحاس والنوشادر والخل وماء الليمون" [(5)].

27/3 = "الفرسخ، معرب فرسنك" [(6)]، وهو ما يساوى قريبًا من ثمانى كيلو مترات، أو ما يقترب من 18000 قدم (ثمانية عشر ألف قدم).

51/3 = "القانون، يونانى أو سريانى: مسطر الكتابة، وفى الاصطلاح هو الأمر الكلى المنطبق على جميع جزئياته، التى يعرف أحكامها منه" [(7)].

كما ظهرت كثير من المعلومات اللغوية الأخرى؛ نحوية ودلالية تحت المداخل، فى أثناء شروح الكلمات والمصطلحات؛ مما كان له أثر فى إضاءة معانى كثير من هذه المداخل، ومن أمثلة العناية بهذه المعلومات النحوية والدلالية وغيرهما، ما يلى:

---

(1) قصد السبيل 204/1، وانظر: الصحاح (قدم) 216/5، وفيها أنها رومية، وفى تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية أنها أرامية، ص5.

(2) قال بيونانيتها طوبيا العنيسى فى تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية/ 5.

(3) كذلك فى قصد السبيل فيما فى اللغة العربية من الدخيل 380/1.

(4)كذلك فى جمهرة اللغة لابن دريد 1329/3، وشفاء الغليل/ 79، وقصد السبيل 96/2، والألفاظ الفارسية المعربة/ 80، وشتاينجس/ 626، ورسالة تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية (قنيبى)/ 52.

(5) فى تفسير الألفاظ الدخيلة/ 33، فارسى بمعنى صداء الحديد والنحاس. وانظر: الألفاظ الفارسية المعربة/ 80، وقصد السبيل 96/2، وشتاينجس624.

(6) الألفاظ الفارسية المعربة/ 118، وتفسير الألفاظ الدخيلة/ 50، وقصد السبيل 231/2، وشتاينجس/ 918.

(7) الذى فى الألفاظ السريانية فى المعاجم العربية/ 139، قانونة البناء: زيج، سريانية وفى اللسان (قنن) 349/13 ليس بعربى.

98/3 = "قوس قزح، بفتح الحاء، تركيب إضافى، فكتابتها قوس وقزح بالواو غلط".

7/1 = " الآل: أصله أهل بدليل: أهيل؛ لأن التصغير محك الألفاظ يعرف به جواهر حروفها وأعراضـها، أى أصولها وزوائدها".

67/2 = "الخير، بفتح الحاء المهملة وكسر الياء المشددة التحتانية بنقطتين: قيل هو والمكان متحدان، فهما لفظان مترادفان".

كما ظهرت عناية الأحمد نكرى بالمعلومات الموسوعية بدرجة كبـيرة، حتـى صح أن يقـال فى تصـنيفه إنـه "ظهر على هيئة العمل الموسوعى المعجمى" [1]، حيـث اعتنـى بجـوار شرح الألفـاظ والمصـطلحات بـالتعريف بكثير من الأعلام الإنسانية والبلدانية، وبكثير من أعلام الفرق والقبائل والأماكن والمعادن؛ مـما جعلـه اسـتمرار للمعجميـة الموسـوعيـة التـى تنامــت مــع تــعريفات الجرجـانى، ثـم تطـورت تطـورًا ملحوظًـا عنـد الكفـوى والتهانوى، حتى الأحمد نكرى، الذى لم يكتف بإيراد عدد من المعلومات الموسوعية تحت المداخل، وإنما تعدى ذلك إلى صنع مداخل كثيرة جدًّا لكثير من الأمور الموسوعية، ومن الأمثلة على ذلك ما يلى:

58/1 = "أخفش: اسم ثلاثة رجال من النحاة، أحدهم: أستاذ سيبويه وكنيته: أبو الخطاب. وثانيهم: تلميـذ سيبويه، ولقبه: سعيد، وكنيته: أبو الحسن وأبو مسعدة. وثالثهم: قرينه (أى: قرين سيبويه)، وهو أبـو الحسـن على بن سليمان" [2].

112/1 = "الإسكافية: هم أصحاب أبى جعفر الإسكاف. قالوا اللـه تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء بخـلاف ظلم الصبيان والمجانين فإنه يقدر عليه" [3]، تعالى اللـه علوًّا كبيرًا.

77/1 = "إمام الحرمين: أستاذ الإمام محمد الغزالى، ولقبه: ضياء الدين، وكنيته: أبو المعالى، واسمه: عبد الملك".

ومما جاء من المعلومات الموسوعية تحت المداخل فى أثناء شروح الألفاظ ولم يستقل بمدخل:

9/2 = "الحجر بفتح الحاء والجيم... وقد يراد به الذهب والفضة، كما يقال: فلان ابن حجر؛ أى كثير المال. ومن هذا لقب الشيخ الإمام العالم العامل الحافظ شهاب الدين أبـو الفضـل أحمـد بـن عـلى العسـقلانى، ابـن حجر. ووجه تلقبه بذلك كثرة ماله وضياعه. وهذا لقبه رحمه اللـه وإن كان بصيغة الكنية".

(1) سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، ص7.

(2) انظر: بغية الوعاة (باب المتفق والمتفرق) 389/2، وزاد على الثلاثة ثمانية أخافشة آخرين.

(3) انظر: الفرق بين الفرق/ 169.

ومن المعلومات الموسوعية كذلك ما ذكره تحت مدخل (السورة)

(192/2) من تعداد أسماء سور القرآن الكريم، مرتبة من الفاتحة إلى الناس.

وقد اعتنى الأحمد نكرى- كالكفوى والتهانوى- بتوثيق ألفاظه ومصطلحاته، والمعلومات الواردة فى أثناء شروحها "حيث بدا حريصًا على إسناد شروحه إلى قائليها إلى مراجعها بتوثيق علمى حسن " [(1)]. وقد ظهر أثر ذلك فى امتلاء المعجم بأسماء المصادر، وأسماء المؤلفين الذين نقل عنهم.

وما يهمنا أن نشير إليه هو إدراكه الجيد لطبيعة كتابه وانتمائه المعرفى إلى معاجم المصطلحيات، مما كان له أثر فى نوعية المصادر التى اعتمدها فى بناء عمله.

فقد ظهرت آثار هذه العناية بالتوثيق على قائمة مصادره، التى تنوعت تنوعًا كبيرًا؛ بحكم أنه معجم لمصطلحات العلوم المختلفة. لكننا نحب أن نشير إلى التفاته إلى قيمة الاعتماد على معاجم المصطلحيات التى سبقته، بالإضافة إلى المعاجم اللغوية، ولا سيما ذات البعد الموسوعى.

فمن معاجم المصطلحيات التى اعتمدها ونقل منها:

- معجم التعريفات للسيد الشريف الجرجانى، كما فى: (اتصال التربيع) 36/1، و(الجزء) 392/1، و (الغراب) 4/3، و (فساد الوضع) 27/3، و (القلم) 90/3، و (القلب) 91/3، و (الكناية)/ 151.

وقد سماه فى بعض الأحيان بكتاب الاصطلاحات، يقول فى الضحك (261/2): "قال السيد الشريف قدس سره فى اصطلاحاته: وحد الضحك: ما يكون مسموعًا إلى جيرانه" [(2)].

- معجم مفاتيح العلوم للخوارزمى كما فى (الزنادقة) (157/2)، حيث نقل فى هذا المدخل كل ما جاء عند الخوارزمى فى تعريف الزنادقة، ومن أين اشتق هذا الاسم [(3)].

أما المعاجم اللغوية فقد تنوعت لتغطى المدارس المعجمية المختلفة من مثل:

- أساس البلاغة للزمخشرى، كما فى: (الذؤابة) 126/2.
- جمهرة اللغة لابن دريد، كما فى: (الزنديق) 157/2.
- شمس العلوم للحميرى، كما فى: (المسجد) 206/3.

---

(1) سلسلة موسوعات المصطلحات العربية الإسلامية، ص7.

(2) الذى فى التعريفات 892/179: "حد الضحك: ما يكون مسموعًا له لا لجيرانه".

(3) انظر مفاتيح العلوم (فلوتن)/ 37.

- الصحاح للجوهرى، كما فى: (الرؤيا) 145/2، و (الضباب) 261/2، و (الضأن) 260/2، و (الظهار) 289/2، و (العدة) 308/2، وكذلك فى 4/1، و (الارتثاث) 77/1، و (الأضحية) 132/1، و (البالوعة) 228/1، والجرموق 391/1، و (الجو) 419/1، و (الفرس) 27/3، و (المسجد) 260/3.
- القاموس المحيط، للفيرزآبادى، كما فى: (الزوج) 157/2، و (الشرط) 212/2، و(البرهان) 236/1، و (البلاغة) 255/1، و (التربيع) 288/1، و (القسمة) 66/3، و(المصاهرة) 247/1.
- مجمل اللغة لابن فارس، كما فى: (القضاء) 74/3.
- المصباح المنير، كما فى: (الظهار) 289/2.
- المغرب للمطرزى، كما فى: (الأضحية) 132/1، و (الفرة) 4/3، و (الفتوى) 14/3، و(القسمة) 66/3، و (الماذيانات) 195/3.

وكان للعناية الكبيرة بشروح المصطلحات باللغة الفارسية أثر فى الاعتماد على بعض المعاجم الثنائية، من مثل نقله من معجم تاج المصادر لجعفرك، وهو معجم عربى فارسى [(1)].

ومن أمثلة النقل منه ما تجده فى (الاستعانة 95/1، و (الاستطراد) 114/1، حيث قال بعد نقله شرحًا بالفارسية: "كذا فى تاج المصادر"، و (الالتفات) 159/1.

وهنا نحب أن ننبه أنه كثيرًا ما كان الأحمد نكرى يذكر اسم معجم (التاج) فقط، وهو فى الواقع نقل من معجمين سماهما فى الغالب بهذا الاسم؛ أولهما: ما سبق أن أشرنا إليه، وهو كتاب تاج المصادر، ومنه تأليف ثنائى هو الذى اعتمده فى أثناء الشروح الفارسية التى ملأ بها معجمه (جامع العلوم). وأما المعجم الثانى فهو: تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الزبيدى، كما فى نقله فى مادة (البلاغة)، حيث قال 255/1: "البلاغة فى القاموس والتاج: بلغ الرجل بلاغة إذا كان تبلغ بعبارته كنه مراده على وزن كرم" [(2)].

ويمكن أن نقرر أن التفرقة بينهما ممكنة إذا ما راعينا السياق الذى ورد فيه الإحالة إلى التاج، فإذا كان الكلام فارسيًّا فهو يقصد تاج المصادر، وإذا كان الكلام عربيًّا كان يقصد تاج العروس.

كما ظهرت آثار عنايته بالشروح الفارسية للمداخل فى اعتماده على معجم فارسى آخر، هو كنز اللغة لابن معروف، كما فى: (قوس قزح) 98/3.

---

(1) انظر: حديث موجز عن منهجه وسماته ومعاجم الأبنية فى العربية/ 185.

(2) هكذا فى التاج (بولاق) (بلغ) 4/6، و (الكويت) 447/16، والقاموس (بلغ) 100/3.

كما ظهرت أثار عنايته باللغة فى اعتماده على كتب غريب الحديث فى مثل: (حتف أنفه) 9/2، حيث نقل عن النهاية لابن الأثير.

ومن هذه القائمة التى اعتمدها الأحمد نكرى، يظهر مدى وعيه بطبيعة كتابه، وانتمائه المعرفى إلى معاجم المصطلحيات، ذلك أن هذه القائمة عكست إدراكه لاختلاف المناهج المعجمية، وتنوع المدارس، فعرف عناية ابن دريد بالمعرب والدخيل، وعناية القاموس والتاج بالمعلومات الموسوعية، وعناية شمس العلوم بترتيب الكلمات تبعًا لأبنيتها، واعتمد فى بيان دلالات الكلمات الفقهية على معاجم فقهية؛ كالمغرب للمطرزى والمصباح للفيومى، واعتمد فى شروح المصطلحات بالفارسية على معاجم فارسية، أحادية أو ثنائية كتاج المصادر، وكنز اللغة، واعتمد على معاجم مصطلحيات لها منزلتها فى قائمة هذا النوع من المعاجم العربية، التى ينتمى هو إليها كمفاتيح العلوم والتعريفات.

وليس معنى ذلك أن جامع العلوم لم يعرف غير هذه المصادر، فذلك غير صحيح، وإنما توسعنا فى بيانها؛ لندل على مدى العناية بأمور اللغة، مما هو داخل فى صميم بناء أى معجم، وكيف تجلت آثار هذه العناية الكبيرة بالمعلومات اللغوية على تنوعها فى المعلومات الواردة تحت المداخل.

وقد ظهرت قائمة طويلة لمصادر معرفية أخرى؛ بحكم كونه معجمًا مصطلحيًّا للعلوم المختلفة من جانب، ولكونه ذا بعد موسوعى من جانب آخر.

فاعتمد على كتب المناطقة والحكمة والفلسفة وكتب النحو كالكتاب لسيبويه، وشرح الكافية للأستراباذى. وكتب معانى القرآن؛ كابن قتيبة، ومجاز القرآن لأبى عبيدة. وكتب التفسير؛ كالكشاف للزمخشرى، والبيضاوى، والقرطبى، والبحر المحيط لأبى حيان. وكتب الفقه، ولاسيما كتب الفقهاء الأحناف؛ كجامع الرموز للقوهستانى. وكتب الحيوان؛ كحياة الحيوان للدميرى، والحيوان لعبد المسيح بن بختيشوع. وكتب البلاغة؛ كالمطول للسعد التفتازانى، وكتاب ابن الأثير، ومن كتب المجاميع والاختيارات كتاب الكشكول للعاملى. وكتب شرح الحديث كفتح البارى لابن حجر. وكتب الفلسفة كالتجريد للطوسى. وكتب الشمائل النبوية كالشمائل للترمذى، إلى غير ذلك.

كما نقل الأحمد نكرى عن كتب له هو، من مثل: جامع الغموض، وسيف المبتدين فى قتل المغرورين، كما جاء فى (الرجل) 130/2.

ولم يكن الرجل متعصبًا لمذهبه الحنفى، وإنما نقل كذلك عن الشافعية فى كثير جدًّا من المواضع، حيث نراه ينقل عن الروضة للنووى، والمهمات عليها للإسنوى.

ونظرًا لضخامة الكتاب فقد بدا الأحمد نكرى حريصًا على عدم التكرار، معتمدًا على نظام الإحالـة القبليـة أو البعدية، فما يتناوله بالشرح فى سياق ما مخالف لسياقه الأصلى، يأتى فى موضعه المظنون فيحيل إلى الموضـع الذى تناوله فيه. ومن أمثلة ذلك:

34/1 = "الاتفاقية: فى المتصلة الاتفاقية، وهى هناك فى المتصلة الاتفاقية 204/3".

135/2 = "الرسخ فى التناسخ: وقد سـبق تناولـه فى التناسـخ 354/1، وهـو تنـزل روح الإنسـان فى الأجسـام النباتية".



﴿الجزء الأول من الفن الأول﴾

من كتاب

﴿جامع العلوم الملقب بدستور العلماء﴾

في اصطلاحات العلوم والفنون تصنيف [illegible]

للقاضي [illegible] عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري

صاحب التصانيف [illegible]

[illegible] في هذا الموضوع [illegible]

على [illegible] في [illegible]

﴿[illegible]﴾

[illegible] وتصحيحه [illegible] محمود بن

[illegible] الدين علي [illegible]

دائرة المعارف النظامية

﴿الطبعة الأولى﴾

في مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر آباد دكن الهند

[illegible]

صورة الغلاف لمعجم دستور العلماء للأحمد نكري

وتظهر- فى ختام ذلك القسم من الكتاب- مجموعة من العلامات البارزة، لا يصح إهـمال التوقـف أمامهـا، من مثل تداخل كثير من عناصر البحث المعجمى المعروفة، فقد ظهرت العناية بالتاريخ المعجمى فى جزء شغل الباب التمهيدى وأجزاء من الباب الأول , كما ظهرت العناية بالتصنيف المعجمى فى أجزاء كبيرة، شكلت عصب الباب الأول، الذى انشغل ببيان المدارس المعجمية، التى ضمت معاجم المصطلحيات فى العربية.

وقد اختلط– فى غير قليل من المواضع فى البـابين السـابقين– النقـد المعجمـى بغـيره مـن مسـائل البحـث المعجمى، التى سبق أن أشرنا إليها، فيما تمثل فى قضيتى التاريخ المعجمى، والتصنيف المعجمى. وهذا الاختلاط أمر يبدو مألوفًا فى كثير من الأحيان، وهو ما يؤكده هارتمان فى كتابـه (المعـاجم عـبر الثقافـات)، عنـدما يقـرر: "وكثيرًا ما يحدث- عن قصد منا- تداخل بين التاريخ المعجمى، والنقد المعجمى" [1].

وهذه المسائل التى عالجها هذا القسـم مـن الدراسـة تنتمـى إلى مـا يسـميه هارتمـان بالبحـث المعجمـى (Dictionary research)، أو ما يسمى أحيانًـا باسـم: المعجميـة النظريـة أو العلميـة (Metalexicography)، وهـى التى يعرفها بأنها: "الدراسة الأكاديمية لموضوعات، مثل طبيعة المعاجم، وغيرها من الأعمال المرجعية وتاريخها، ونقدها وتصنيفها، واستعمالها" [2]. وهو ذات التعريف الـذى أورده للمصـطلحين فى معجمـه (معجـم صـناعة المعجم).

كما ظهر أن جميع المناهج التى ألف وفقها أصحاب معاجم المصطلحيات معـاجمهم- امتـداد مـن بعـض الوجوه، لما هو موجود قائم فى تاريخ المعجمية العامة، مع الإقـرار بوجـود بعـض التفصـيلات أملتهـا الطبيعـة المتخصصة لهذه المعاجم من جانب، وافتراض طبيعة خاصة لمستعمليها من جانب آخر.

كما برزت نقطة مهمة أسهمت فيما سوف نقترحه، من اعتبار هذه المعاجم كلها أشبه بمعجم واحد موسع لمصطلحات العلوم المختلفة فى الفكر العربى والإسلامى، وهى نقطة استمداد اللاحق منها من السابق، بحيث لم نعدم- إلا فى النادر جدًّا- تأثيرًا للمتقدم منها زمنيًّا فى المتأخر عنها، وقد حرصت الدراسة على النص عليه، فـيما كانت تسميه بأثر المعجم فى المعاجم التالية، وفى الحديث عن مصادر كل معجم، فلم يكن الهدف فقـط بيـان قيمة التوثيق الذى قدمه أصحاب هذه المعاجم لمواد معاجمهم، وإنما كان واحد من الأهداف- بجوار ما سبق- هـو بيـان ذلـك الاسـتمداد، مـما يعكـس مـا يمكـن أن نسـميه أن المعجميـة المتخصصـة فى مجـال معـاجم

---

(1) المعاجم عبر الثقافات/ 77.

(2) المعاجم عبر الثقافات/ 70، وانظر: Dictionary of Lexicography, p 43

المصطلحيات- قد عالجت شيئًا من التطوير الذاتي أو الداخلي، وهو التطوير الذى توقف مده فى مرحلة تاريخية معينة بفعل عوامل كثيرة.

* * *



معاجم المصطلحات فى العربية

(دراسة فى المعجمية)

الباب الثانى

صناعة معاجم المصطلحات فى العربية

فى ضوء أصول صناعة المعجم الحديث

تمهيد

لا شك أن العناية بالمصطلح العلمى عند العرب تدرجت مع الزمان، ولا سيما فى جانب تدوينه فى معاجم خاصة به، وقد تراكمت مجموعة من ملامح نضج هذه العناية وتطورها على بنية معاجمه، من حيث درجة الاهتمام بالمعلومات اللغوية أيًّا ما كان نوعها، ومن حيث كثافة المصطلحات الواردة فيها، ومن حيث العلوم الممثلة لشعب فروعها، ومن حيث تعدد الوفاء بالمظنون من الوظائف المعجمية، ومن حيث خدمة المستعملين والتيسير عليهم، ومن حيث دقة التعاريف وشمولها، وإعانتها على إدراك التصورات لما تعرفه من مصطلحات إدراكًا وافيًا، ومن حيث توثيق هذه التعريفات وما ورد فيها من معلومات، ومن حيث ظهور المعلومات الموسوعية، ومن حيث وضوح الأهداف وطرائق الترتيب منذ اللحظة الأولى، مما تتكفل به عادة المقدمات.

والحق قاض بأن نقرر أن كثيرًا من علماء المعجمية المتخصصة فى التراث المعجمى العربى- لم يعمل كل واحد منهم وهو معزول عن إسهامات من سبقه ممن ألف فى المعجمية المتخصصة، ولكنهم جميعًا أفاد لاحقهم من سابقهم، ولذلك حرصت هذه الدراسة فى الباب السابق أن تبين مدى أثر كل معجم متخصص من معاجم الدراسة فى الخالفين ممن جاءوا بعده، ولا سيما فى الباب نفسه؛ لنؤكد استمداد معاجم المصطلحيات اللاحقة من نظائرها السابقة، مما يمكن أن يرشح لاقتراح مفاده أن نعد هذه المعاجم جميعًا بمثابة (معجم موسع واحد) لخدمة المصطلحات العلمية فى العربية، وفى ضوء هذا الاقتراح يمكن ملاحظة ما أصاب كل واحد منها من تطور مع تقدم الزمن، كما يمكن ملاحظة مدى استثمار كل معجم لاحق منها لما سبقه من معاجم المصطلحيات، على مستوى كثافة المادة اللغوية من جانب، وعلى مستوى وفاء هذه المعاجم لأغراض الاستعمال التى ظهرت من أجل تحقيقها من جانب آخر.

وهذه الأمور وغيرها هى مشغلة هذا الباب، سيحاول التعرض لها ومعالجتها فى الفصول التالية.

وسوف يعالج هذا الباب فى عدد من الفصول ما تراه الدراسة العمود المشكل لمفهوم صناعة المعجم، وقد تضمن المجموعة التالية من المبادئ:

1- دور المقدمات والملاحق فى بناء معاجم المصطلحيات فى العربية.

2- العناية بالمداخل، وتنسيقها فى معاجم المصطلحيات فى العربية.

3- التعليق على المعنى فى معاجم المصطلحيات فى العربية.

4- وظائف معاجم المصطلحيات فى العربية.

وسوف تسير معالجتنا لهذه المبادئ/ أو الفصول على منهج محدد؛ يوضح ما استقرت عليه المعجمية الحديثة فى كل مبدأ، معروضًا عليها ومقارنًا بها ما توافر فى هذه المعاجم. والدراسة تسعى من وراء كل ذلك إلى عدة أمور؛ لعل أهمها هو: بيان ما تحقق لدى المعجميين العرب المتخصصين من مبادئ، يمكن أن تكون مقدمة لاكتشاف نظرية معجمية عربية مناسبة لخصوصية العربية، ومتوافقة مع طبيعة هجائها وصرفها، وبقية العناصر اللغوية الأخرى.

كما تهدف إلى صنع حاشية من الممكن الإفادة منها فى تطوير الأعمال المعجمية الاصطلاحية الحديثة، وهو ما تسميه الدراسة بضرورة استثمار هذه المعاجم فى صناعة المعاجم المتخصصة الحديثة، ولاسيما فى مجال مصطلحات العلوم الشرعية، التى لا يتصور إهمالها أو التضحية بها، كما يمكن استثمارها فى استجلاء كيفية التعامل مع كثير من قضايا علم المصطلح، من مثل وضع المصطلحات وصكها، وحفظها وتخزينها، واستثمارها فى بيان طرائق التعريب لما هو أعجمى، ولمدى إسهام العربية على مستوى لغة العلم فى المعاجم الأجنبية فى فترات المد العلمى العربى، إلى غير ذلك من القضايا التى ما تزال مطروحة للدراسة والمعالجة.

* * *

الفصل الأول

دور المقدمات والملاحق فى بناء

معاجم المصطلحيات فى العربية

لا شك أن أول ما يواجه عين المستعمل هو ما يعبر عنه فى المعجمية الحديثة بالمصطلح (Front matter)، وهو ما تترجمه فاطمة العازمى بواجهة المعجم [1]. وهو كذلك أول ما ينشغل به المستعمل الباحث عنه لاتخاذ قرار الاستعمال، ولتحديد مدى ملاءمته له من عدمه.

وقد ضممنا الحديث عن الملاحق أو الذيل (Back matter) إلى الحديث عن المقدمة؛ لأنها تؤازرها فى إعانة المستعمل على اتخاذ قراره.

وقد اتفق علماء المعجمية المعاصرون على مجموعة من المبادئ يجب توافرها فى هذين الجانبين. أما فيما يتعلق بضرورة ظهوره فى المقدمة [2]، فيقرر هارتمان وجريجورى جيمس فى معجمهما (معجم صناعة المعجم) "Dictionary of lexicography" فى رسم (front matter)[3] أنها جزء من مكونات المادة الخارجية لأى معجم (outside matter)، وأنها واحد من عناصر البنية الكبرى أو العظمى، المشكلة لهيكل أى معجم؛ مما يجعلها فى الصميم من بنود صناعة المعجم، وسوف نتوقف عند عدد من الأمور المهمة التى يلزم ظهورها، وهى:

1- مكونات المعجم أو محتوياته (Table of contents).

2- إرشادات الاستعمال (Users' guide) .

3- معلومات حول طبيعة اللغة وتاريخها وبنيتها

(Notes on the nature, history and structure of language).

4- الغرض من تأليف المعجم، أو بيان الوظيفة المنوط به تحقيقها.

---

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص10.

(2) سنقتصر فى الحديث هنا عما يجب أن يتوافر فى المقدمة، التى تترجم عادة بكلمة (Preface)، من دون مراعاة الأمور التالية: صفحة العنوان، وصفحة حقوق النشر ومكانه وتاريخه، وصفحة المساهمين فى بناء المعاجم الاصطلاحية، وصفحة الإهداء والتقدير والشكر؛ لأنها لم تكن مألوفة فى الغالب، ولأننا لا نملك فى الغالب نسخًا محفوظة بخط المؤلف، لنؤكد مراعاته لهذه المعلومات التى يرى المعاصرون ضرورة اشتمال واجهة المعجم عليها. انظر: مادة (Front matter) فى معجم هارتمان وجريجورى جيمس (Dictionary of Lexicography).

(3) انظر، ص60، ص92، 104 ضمن: outside matter , mega structure

وهو الأمر الذى نصا عليه فى تعريفهما لمصطلح: المقدمة أو التمهيد [1] (Preface)، وهذا الذى نقلناه عن هارتمان وزميله جريجورى جيمس متداول بشكل أو بآخر فى أدبيات الدراسة المعجمية المعاصرة فى العربية، حيث يقرر الدكتور محمود فهمى حجازى- فى إيجاز- ضرورة "أن تضم مقدمة المعجم معلومات أساسية" [2]، وهو ما عاد إليه وقرره مرة أخرى بشكل أكثر تفصيلًا، حيث يقول: "إن المتخصصين فى علوم اللغة بمعيار واحد فى تحليل المعاجم المتاحة، أو عند التخطيط لصناعة معاجم جديدة، وأهم هذه المعايير للمقدمة العلمية تتضمن: الأهداف، والمادة، وتاريخ اللغة، وتاريخ المعاجم، وطريقة استخدام المعجم" [3].

وقد توسع الدكتور أحمد مختار عمر- رحمه الله – فى بيان ما يجب أن يتوافر فى مقدمات المعاجم، حيث يرى أنه يجب أن تحتوى المقدمات على حديث واضح عما يلى:

- " منهج المعجم: سواء فى اختيار المداخل، أو تحريرها، أو بيان النطق، والهجاء، وطرق شرح المعنى والاستعمال.
- طريقة ترتيب المعجم داخليًّا وخارجيًّا.
- مميزات المعجم، وأهم خصائصه.
- إرشادات الاستخدام، وطريقة الاستفادة من المعجم.
- بيان الرموز والاختصارات الواردة فى المعجم.
- الغرض من تأليف المعجم، ونوع مستخدمه، وعدد مواده، وكيفية انبثاق فكرته (دواعى تأليفه).
- الأسلوب الذى اتبع فى جمع مادته" [4].

وهذا الذى تظاهر على بيانه المتخصصون فى الدرس المعجمى، ممن نقلنا عنهم ما يجب توافره فى مقدمات المعاجم- قد تجمع عبر مسيرة زمنية طويلة، وجاء بعد عدد هائل من المعاجم فى لغات العالم المختلفة، وبعد تطور هائل لكثير من العلوم التى أمدت صناعة المعجم بكم هائل من المعارف.

---

(1) انظر: ص111.

(2) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجم/ 95.

(3) مدخل إلى علم اللغة (المجالات والاتجاهات)/ 185، 186.

(4) صناعة المعجم الحديث/ 105 – 107.

وهذا الذى نسوقه ليس مسوغًا يبرر ما عليه مقدمات المصطلحيات فى العربية من تخلف، إذا ما قيست على ما تقرره الأصول الحديثة، وإنما غرضه أن ندرسها فى ضوء منجزات ذلك العصر القديم الذى أنجزت فيه من جانب، كما يلفت النظر إلى أن المعجمية العربية كانت – وما تزال- تمتلك عددًا من العناصر المهمة، وغير القليلة، وبإمكانها أن تطور لإنتاج نظرية معجمية عربية، تتناغم مع طبيعة العربية من جانب آخر، وهو بعض ما لمسه الدكتور سعد مصلوح، عندما قال: "وإذا كان لهذه الأمة العظيمة، التى إليها ننتسب وللعلم الشريف الذى ورثناه ممثلًا فى (تاج العروس) وأضرابه من كنوز العلم، أن تثبت أصولًا تمتد طلاله، وكانت ملاحقة العصر واجبة على أمة تتشبث بالبقاء فى عالم لا يعترف بالضعفاء- فإن علينا أن نصوغ للمعجم العربى الحديث واقعًا مخالفًا لما هو عليه" [1].

وربما كان النظر إلى مجموع ما وصل إلينا من معاجم المصطلحيات باعتباره (معجمًا واحدًا موسعًا) تنامى وتطور مع تقدم الزمان نحو عصرنا- مخففًا من حدة الحكم على مقدمات هذه المعاجم بالتخلف من جانب، كما يمكن أن يكون ذلك النظر المقيد إليها مفيدًا فى ملاحظة التطور، الذى أصاب الصناعة المعجمية، فى النقطة التى نعرض لها من دور المقدمات، وما يناط بها من وظائف، عليها أن تفى بها، وتقوم بعبئها من جانب آخر. وسوف نتابع ما توافر فى مقدمات معاجم المصطلحيات فى العربية مراعين زمان تأليفها.

وقد افتتح الخوارزمى الكاتب (387هـ) معجمه بمقدمة قصيرة، ولكنها احتوت على عدد لا بأس به، مما ينص الدارسون المعاصرون على ضرورة وجوده، يقول: "دعتنى نفسى إلى تصنيف كتاب يكون جامعًا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات، مضمنًا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات التى خلت منها- أو من جلها- الكتب الحاضرة لعلم اللغة (يقصد المعاجم اللغوية العامة)".

ثم يقرر (ص4) قائلًا: "وقد جمعت فى هذا الكتاب أكثر ما يحتاج إليه من هذا النوع (يقصد المواضعات والاصطلاحات)، متحريًا الإيجاز والاختصار".

كما يقرر طبيعة كلمات معجمه قائلًا (ص5): "إن أكثر هذه الأوضاع أسامى وألقابًا اخترعت، وألفاظًا من كلام العجم أعربت".

كما بين عنوانه الذى اختاره له قائلًا (ص5): "وسميت هذا الكتاب: مفاتيح العلوم؛ إذ كان مدخلًا إليها، ومفتاحًا لأكثرها".

---

(1) المعجمات العربية وموقعها بين المعجمات العالمية، تعقيب على بحث ص273، فى اللسانيات المعاصرة- دراسات ومثاقفات/ 290.

وهذه المقدمة الموجزة- فيما اخترناه معبراً عما فيها – قد احتوت على كثير من المبادئ التى يجب ظهورها، والتفت إليها أصحاب معاجم المصطلحيات العربية منذ أقدم تاريخ لها، حيث يمكن ملاحظة أنها تكلمت عن النقاط التالية:

أ- طبيعة المادة اللغوية للمعجم (مواضعات/ اصطلاحات/ معربات).

ب- طبيعة المعجم بشكل عام (معجم اصطلاحى/ وهو يدرك فارق ما بين اللغة العامة واللغة الاصطلاحية).

ج- بيان ترتيبه (على قسمين؛ أحدهما: للعلوم الشرعية، وآخرها: للعلوم الحكمية).

د- عنونته، وتعليل العنوان.

هـ- النص على فهرسه، وما يحتويه (وهو ما جاء فى ص5 تحت عنوان: "فهرست أبواب الكتاب وفصوله".

ومع ذلك فقد جاءت مقدمة هذا المعجم خلوًا من الحديث عن طريقة الترتيب الداخلى للمصطلحات، وخلوًا من الحديث عن طريقة جمع المادة التى تكون منها، وعن المصادر التى اعتمدها فى بناء معجمه، ومدى توثيقه لها، وإن لم ينف ذلك ورود نقول منسوبة إلى أصحابها، كما مر فى بيان مصادره فى أثناء الحديث عن منهجه.

وهذا التخلف الذى أصاب مقدمة مفاتيح العلوم لم يكن خافيًا على الدارسين المعاصرين، فها هو الدكتور حلمى خليل يلمس بعض مظاهر ذلك النقص، عندما يقول: "ولكنه لم يحدد مصادر جمعه، ولا على ماذا اعتمد من الكتب أو غيرها" [(1)].

وإذا ما انتقلنا إلى (معجم) الحدود والفروق، لابن هبة الله الطبيب 495هـ- تأكد لدينا نقص المعلومات الواجب توافرها فى مقدمات المعاجم، على ما يحدده علماء المعجمية الحديثة، فقد خلا كتاب ابن هبة الله من أى مقدمة أصلًا، ولعل التقدم الزمنى كان سببًا فى ذلك الذى حدث، بالإضافة إلى إرادة الإيجاز والاختصار.

وقد جاء الجرجانى 816هـ فخطا خطوة – وإن تكن يسيرة- مهمة، عندما اشتملت مقدمته على نقاط مهمة، هى:

1- بيانه لطبيعة معجمه وانتماء مادته إلى مجال لغة الاصطلاح، عندما قال: "فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها" [(2)].

---

(1) مقدمات لدراسة التراث المعجمى/481.

(2) التعريفات/ 19.

2- بيانه لطريقة ترتيبه لمواد معجمه، وتعليل ذلك الاختيار المنهجى، الذى حكم طريقة ترتيبه للمصطلحات، عندما قال: "ورتبتها على حروف الهجاء، من الألف والباء إلى الياء؛ تسهيلًا لتناولها، وتيسيرًا لتعاطيها للراغبين" (1).

3- بيانه لمصادره، وإن جاء الحديث عنها مجملًا، لكن قيمته تظهر فى إشعارنا بأن ثمة جهود سابقة أسهمت فى تنامى العناية بلغة الاصطلاح، يقول الجرجانى: "هذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها من كتب القوم" (2).

وقد نما الإيجاز فتوسعت مقدمة المعجم التالى، وهو (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم) المنشور منسوبًا إلى السيوطى خطأ.

وقد تمثل ذلك النضج فى النص صراحة على قيمة المقدمة، عندما جعل لها عنوانًا مستقلًّا بعد أربع صفحات من افتتاح المعجم، وقد اشتملت على ما يلى:

1- تعريف المقدمة (33)، وأنها: "ما يتوقف عليها إدراك ما وضعت له".

2- التفريق بين المقدمة والمبادئ.

3- بيان أنواع التعريفات والحدود، ذاكرًا أربعة أنواع منها، هى: الحد التام (وهو تعريف الماهية بجميع أجزائها)، والحد الناقص (وهو التعريف ببعض أجزاء الماهية اللازمة)، والرسم التام (وهو أن يذكر جزء الجنس والخاصة)، والرسم الناقص (وهو التعريف بالأمور الخارجة عن الماهية).

4- بيان تعريف الماهية بنفسها، وبأمور داخلة فيها، وخارجة عنها، وبمجموعها معًا، وقد اتضح لدى مؤلف المعجم طبيعة المادة اللغوية، وطبيعة انتمائها إلى لغة الاصطلاح، حيث يقول (ص3): "ثم إن كتابى هذا المترجم (بمقاليد العلوم فى الحدود والرسوم) جامع لمصطلحات أكثر الفنون والعلوم".

كما بين المدى الزمنى الذى استغرقه جمع مادة المعجم، حيث يقول: "وقد كنت أكتبه أشتاتًا فى أوائل الشباب، حين مدارسة العلوم والآداب، والاندراج فى زمرة الطلاب، واصطكاك الركب، لاختيار النخب من أيدى الأساتذة النحارير، والأعلام المشاهير؛ فمنها ما لقفت عن فلق أفواههم بين حلق الدرس، ونقفت (بحثت) عن فرائد محاوراتهم فى الأندية والمجالس، ومنها عن كتب تداولوها وأسئلة وأجوبة تبادلوها".

(1) التعريفات/ 19.

(2) التعريفات/ 19.

وفى هذا البيان لمصادر المعجم الذى جاء عامًّا مبهمًا لا يقدم شيئًا ذا بال فى هذا السياق- إلا أنه يظهر الغاية التعليمية التى حكمت تأليفه لخدمة عملية تحصيل العلوم، كما ظهرت آثار هذه الغاية فى ترتيب المعجم وفق موضوعات العلوم.

وقد تخلفت مقدمة (إتمام الدراية لقراء النقاية) للسيوطى 911هـ تخلفًا ظاهرًا، وإن بين فيها على جهة الإيجاز والاختصار:

- عدد العلوم المتضمنة فى كتابه، وخلاصتها أربعة عشر علمًا.
- الهدف التعليمى الذى دعاه إلى جمعها وتلخيصها: "بحيث لا يحتاج الطالب معها إلى غيرها".
- لم يغفل الهدف الدينى والدنيوى العائد من تحصيل هذه العلوم، وأنه لا سبيل إلى تحصيلها وحسن إدراكها وتصورها إلا بعد بيان حدود كل علم وتعاريف مصطلحاته وألفاظه.

ولعل ذلك التخلف الذى حكم المقدمة الموجزة راجع إلى أن الكتاب موزع على العناية ببيان أقسام العلوم، مما هو أدخل فى باب التصنيف من جانب، والعناية ببيان تعريفات المصطلحات الواردة تحت كل علم وتقسيماته من جانب آخر.

كما أن نية الاختصار المنصوص عليه ربما فسرت شيئًا من هذا الإهمال لدور المقدمة.

أما مقدمة معجم ابن كمال باشا 940هـ (تعريفات واصطلاحات)- فقد تضمنت مجموعة من الأصول، هى:

1- بيان طريقة ترتيب المصطلحات على المنهج غير التجريدى.

2- ذكر هدف طريقة الترتيب المتمثل فى التيسير على المستعملين.

3- النص الموجز جدًّا على طبيعة الكلمات المدونة فى المعجم، وأنها اصطلاحات.

4- بيان المصادر بشكل مبهم، حيث يقول: "هذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم".

وقد استمر هذا الإهمال لدور المقدمة فى معجم المناوى 1031هـ (التوقيف على مهمات التعاريف)، مع تضمنها لما يلى:

1- ذكر تسمية المعجم أو عنوانه، يقول: "وسميته (التوقيف على مهمات التعاريف).

2- ذكر المصادر التى لخص منها معجمه، وهى:

أ- الذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعة، ولم يذكر اسم مؤلفه.

ب- تعريفات واصطلاحات، لابن كمال باشا.

ج- مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للراغب الأصفهانى.

د- مجموعة كتب أخرى، قال عن مدى إفادته منها: "فجمعت زبد هذه الكتب الثلاثة، ووشحتها بفوائد استخرجتها من بطون الدفاتر المعتبرة، وطرزتها بفرائد اقتنصتها من قاموس (بحر) كتب مشتهرة".

ومن مظاهر التخلف الكبيرة فى هذه المقدمة أنها لم تنص على المنهج الذى اتبعه- وهو الألفبائى غير التجريدى- فى ترتيب مصطلحات المعجم.

كما خلت هذه المقدمة من بيان طبيعة الألفاظ المشروحة، وطبيعة انتمائه إلى لغة العلوم.

ومع ظهور معجم (كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى ق12هـ)- تبدلت الصورة كثيرًا، وظهر تقدم كبير فى صناعة مقدمة المعجم، حيث تحلت بعدد كبير من الأصول التى تحرص عليها صناعة المعجم حديثًا، ولعل فى ذلك استثمار جيد لتاريخ طويل فى المعجمية الاصطلاحية العربية.

وقد تضمنت مقدمة الكشاف الأمور التالية:

1- بيان لطبيعة ما جمعه على جهة التوسع والاستقصاء، حيث نهض إلى تأليف كتاب حاوٍ وافٍ لاصطلاحات جميع العلوم.

2- بيان الهدف من تأليف معجمه، وهو معاونة المتعلمين، وتيسيرًا عليهم وتوفيرًا لأوقاتهم.

3- بيان المدى الزمنى الذى استغرقه جمع مادة المعجم، حيث بدأ جمع مادته من أيام المطالعة فى الطلب.

4- بيان طريقة ترتيبها على المنهج الهجائى الجذرى، معللًا ذلك بالتسهيل على المستعمل فى عملية استخراج المصطلحات، غير مهمل فى الذكر أنه رتب الكلمات فى أبوابها على الحروف الأولى، وفى فصولها وفق الحرف الأخيرة.

5- بيان عنوانه، حيث جعله موسومًا وملقبًا "بكشاف اصطلاحات الفنون".

6- كل هذه المعلومات أوردها فى مفتتح كتابه، ثم ظهر ملامح التطور والتقدم فى صناعة المعجم المصطلحى، فيما أورده من مقدمات (أو ملاحق)، استغرقت ما يصل إلى سبعين صفحة من القطع الكبير، من الطبعة المصرية، التى قام على العناية بها الدكتور لطفى عبد البديع، والدكتور عبد النعيم حسنين، والأستاذ أمين الخولى، رحمهم الله.

وقد تضمنت هذه الملاحق التى تلت المقدمة ما يلى:

1- بيان العلوم المدونة وما يتعلق بها (وذكر فى هذا الجزء: تقسيمها وأجزاءها، وما يلزم أى كتاب من رءوس ثمانية، هى: الغرض منه/ والمنفعة المنشودة/ والسمة أو عنوانه/ ومؤلفه أو كاتبه/ وبيان العلم الذى يندرج تحته/ ومرتبته بين العلوم/ وبيان أجزائه وتقسيماتها، أو خطته/ وأنحاؤه التعليمية، ويقصد بها المنهج الذى اتبعه فى معالجة موضوعاته).

2- بيان المراد بالعلوم العربية (نحوًا/ وبيانًا/ وبديعًا/ وعروضًا/ وقافية).

3- بيان المراد بالعلوم الشرعية (كلامًا/ وتفسيرًا/ وإسنادًا/ وحديثًا/ وأصول فقه/ وفقهًا/ وفرائض/ وسلوكًا).

4- بيان المراد بالعلوم الحقيقية (منطقًا/ وحكمة أو فلسفة/ ورياضة /وإلهيًّا/ وطبيعة/ وطبًّا/ وبيطرة/ وبيزرة/ وفراسة/ وتعبيرًا للرؤيا/ وسحرًا/ وطلمسات/ وسيمياء/ وكيمياء/ وفلاحة/ والعدد/ والهندسة/ وعقود الأبنية/ وعلم المناظر/ وعلم المرايا المحرقة/ وعلم مراكز الأثقال/ والمساحة/ واستنباط المياه/ وجر الأثقال/ والبنكامات أو علم آلات تقدير الأزمنة/ وعلم الآلات الحربية/ والآلات الروحانية/ وعلم الهيئة/ وعلم التقاويم/ والمواقيت/ والأرصاد/ وتسطيح الكرة/ والظل/ والسماء والعالم/ والطب).

5- بيان العلوم المحمودة والمذمومة.

6- بيان قسمى المعجم، وهى: قسم الألفاظ المصطلحة العربية، وقسم الألفاظ المصطلحة الأعجمية.

وعلى الرغم من تخلف بعض الأصول المتعلقة بدور المقدمة؛ من إهمال طريقة الترتيب الداخلى للمصطلحات، والمعيار الذى استخدم فى تقديم تعريف على آخر عن تعدد التعريفات، إلى غير ذلك مما غاب- فإن المتتبع لتاريخ معاجم المصطلحيات لا يمكنه إنكار التطور الذى ظهر ظهورًا جليًّا فى مقدمة كشاف اصطلاحات الفنون؛ الأمر الذى يؤكد أن النظرية المعجمية العربية كانت تملك رصيدًا ضخمًا، كان بالإمكان تطويره والارتقاء به.

وقد جاء الكفوى 1094هـ صاحب معجم الكليات بمقدمة شابهت- إلى حد كبير- مقدمات معاجم المصطلحيات التى سبقت كشاف اصطلاحات الفنون.

وقد احتوت على مجموعة من الأصول اللازم توافرها فى مقدمات المعاجم، من مثل:

1- بيان اسم المعجم، يقول: "وترجمت هذا المجموع... بالكليات".

2- بيان نطاقه، وأنه مجموع من الألفاظ المسموعة والمعقولة، شريعة وحكمة.

3- بيان طريقته فى ترتيب المواد، وإن جاء البيان مبهمًا حيث يقول: "ورتبتها على ترتيب كتب اللغات"، ولعله لم ينص على المنهج الهجائى؛ لاشتهاره.

4- بيان أنه مؤلف المعجم فى سياق رجائه مغفرة الله سبحانه "راجيًا من الله محو السيئات، وتخليد الذكر الجميل على الأيام... الجامع الفقير إلى الله الغنى الخبير: أبو البقاء الحسينى الكفوى الحنفى".

ومثل ذلك فعله الأحمد نكرى فى مقدمة معجمه (جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون = دستور العلماء) حيث أورد حديثًا عن المعلومات التالية:

1- ذكر أنه مؤلف المعجم حيث جاء فيها: "العبد الضعيف... عبد النبى الأحمد نكرى ابن قاضى عبد الرسول من بنى عثمان".

2- بيان عنوان معجمه، حيث يقول: "هذا (دستور العلماء جامع العلوم)".

3- بيان طبيعة المصطلحات التى احتوى عليها المعجم، وأنه تحقيقات اصطلاحات للعلوم النقلية والعقلية معًا.

4- بيان طريقة ترتيب المصطلحات وفق الترتيب الألفبائى غير التجريدى، الذى يراعى الحرف الثانى فقط مع الأول.

5- بيان الهدف من اتباع هذه الطريقة فى الترتيب.

وقد خلت المقدمة من ذكر شىء بعد ذلك.

ولعل ظهور ملامح التخلف التى بدت عليها مقدمات معاجم المصطلحيات- لا يعنى أنها أهملت الأصول التى أخلت بذكرها فى ثنايا المعجم، بمعنى أنه مع الإقرار بتخلف مقدمات هذه المعاجم؛ من بيان كيفية ضبط المصطلحات، ومن بيان مصادر جمع مادة المعجم مثلًا- فإن هذه المعاجم كلها تقريبًا قد ضبطت المصطلحات التى رأت فى ضبطها ضرورة، وكذلك نصت هذه المعاجم فى مواطن كثيرة جدًّا على المصادر التى نقلت منها مادتها. غير أنه مع كل ذلك لا يمكن الحكم على مقدمات هذه المعاجم موضوع الدراسة أنها ارتقت إلى ما تدعو إليه صناعة المعجم حديثًا.

أما فيما يتعلق بدور الملاحق فلم يكن واضحًا فى المقام الأول الفرق بين دور المقدمات ودور الملاحق فى تراث هذه المعاجم، فيما يبدو. وليس معنى ذلك أنه لم تختم بعض هذه المعاجم

بملاحق، ليس ذلك مقصودنا. وبيان الأمر يتطلب أن نذكر ما يقرره المعاصرون فى أمر دور الملاحق أولًا.

وقد ذكر الدارسون المعاصرون أن ملاحق المعجم تقوم بالوفاء بالحديث عن: "معلومات إضافية مفيدة، من مثل: قائمة بالكلمات غير القياسية، وقوائم بالأعداد، وقائمة بألفاظ القرابة، وقوائم بأسماء بعض الأشخاص، والأماكن ذات الأهمية الخاصة، وقائمة بأشهر المختصرات، ومعلومات موسوعية، مثل الأوزان والمقاييس، ورتب الجيش، وأيام الأسبوع والأشهر" [1]، وغير ذلك.

وقد تحتوى هذه الملاحق أحيانًا على قائمة بمصادر المعجم ومراجعه، وموارد جمع مادته، وملخص لمجموعة القواعد الصرفية والنحوية للغة المعجم [2]، يضاف إليها حاجة المعاجم الخاصة إلى قوائم ببليوجرافية.

وينظر إلى دور الملاحق إذن من باب كونها جزءًا من بناء المعجم، أو من جزيئات الترتيب الخارجى له، مما يعطى لها قيمة وأهمية [3].

ولا شك أن الدور الذى يمكن أن تقوم به الملاحق فى المعجم العام مختلف عن الدور المنتظر منها فى المعاجم الخاصة أو الاصطلاحية، وإن صح الاتفاق بين النوعين أحيانًا فيما يمكن تصوره من خدمات الملاحق.

ولم يكن مفهوم الملاحق واضحًا فى ذهن أصحاب معاجم المصطلحيات من واقع تأمل حال هذه المعاجم، يصدق ذلك خلو هذه المعاجم من ورود أى نوع من الملاحق باستثناء معجمين اثنين، هما: إتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطى، والكليات للكفوى.

فقد أورد السيوطى فى نهاية حديثه عن العلوم ومصطلحاتها مجموعة من المعلومات تحت عنوان جامع هو: (خاتمة)، ويمكن النظر إليه من زاوية الملاحق، وأن له هدفًا قد يعين على الإفادة مما جاء فى الكتاب.

وقد اشتملت هذه الخاتمة على بيان لعدد من المعلومات التى يمكن تصنيفها تحت باب المعلومات الموسوعية، من مثل: العلم أساس العمل/ وترتيب العلوم وفق مقولة الأفضلية، فيكون أصول الدين فى المقدمة لتعلقه بالإيمان، ثم التفسير لتعلقه بكلام الله، ثم بالأصول وهكذا/ وبيان تقسيم ترتيب النفل ومكان إتيانه/ ومراتب الذكر وتقدم القرآن الكريم فيها/

(1) صناعة المعجم الحديث/ 111، وانظر: علم اللغة وصناعة المعجم/ 171.

(2) انظر: (Dictionary of Lexicography index) /72.

(3) Dictionary of Lexicography (back matter) /30.

والتفرقة بين مجموعة من الأمور الشرعية واللغوية، من مثـل التفرقـة بـين المخالطـة والاعتـزال، والتفرقـة بـين الكفاف والفقر والغنى، والتفرقة بين التوكل والاكتساب.

والواضح أن هذه المعلومات الواردة فى خاتمة إتمام الدرايـة لا تعلـق لهـا بمعلومـات الملاحـق التـى ينبغـى إيرادها وذكرها فيها.

وأما ما ورد فى الكليات تحت عنوان (فصل فى المتفرقات) فهو ألصق بمعلومات الملاحق التى يتحدث عنهـا العلماء المعاصرون وأمس رحمًا بصناعة المعجم حديثًا؛ حيث احتوى ذلك الفصل (الملحق) على عدد كبير جـدًّا من المعلومات اللغوية والمنطقية فى صورة قواعد كلية افتتح كل قاعدة منها بكلمة (كل).

وقد اعتنى فيها بكثير مما يتعلق بطبيعة اللغـة العربيـة (لغـة المعجـم)، وبكثـير مـن خصـائص الكلـمات والجمل، وقواعد منع الالتباس، إلى غير ذلك.

وفى هذا الفصل- الذى جمع فيه الكفوى عددًا ضخمًا من القواعد الكلية- معلومـات قيمـة تفيـد طبيعـة المعجم الذى وردت فيه فى جوانب كثيرة، تتعلق بمصطلحاته وبتعريفاته، ولـو كـان أحسـن ترتيبـه لجـاء وافيًـا بكثير مما يرضاه المعاصرون.

وعلى الرغم من اقتناع الدراسة بتخلف معاجم المصطلحيات فى مجال العنايـة بـالملاحق- فإنهـا تعـترف فى الوقت نفسه بأن كثيرًا مـن معلومـات الملاحـق لم يغـب غيابًـا تامًّـا؛ بـل ظهـر فى المقـدمات أحيانًـا، وفى أثنـاء تعريفات المصطلحات وشروحها أحيانًا أخرى.

* * *

الفصل الثانى

المداخل فى معاجم المصطلحيات

فى العربية

تعنى صناعة المعجم فى أصولها وأدبياتها الحديثة بمعالجة موضوع المداخل، وهو الأمر الذى يتعلق فى المقام الأوسع ببنيتى أى معجم، وهما: البنية الكبرى (Macrostructure)، وهى التى تعالج مجموعة الأسس الحاكمة فى تنظيم المعلومات فى المعجم [1]، أو ما يمكن أن نسميه بالهيكل العام الراسم لصورة معجم ما. والبنية الصغرى (Microstructure)، وهى التى تعالج ما يرد فى داخل المعجم- تحت مواده ومداخله- من معلومات متعددة، وما يمكن أن نترجمه بالتنظيم الداخلى [2].

وسوف يعالج هذا الفصل طريقة معاجم المصطلحيات فى العربية بالبنيتين الكبرى والصغرى، من حيث:

1- طبيعة المداخل ومحتواها.

2- ترتيب المداخل وتنسيقها، وفى جانب المعلومات الواردة تحت المداخل سيرجئ البحث الحديث عن طرق شرح المعنى لفصل مستقل؛ نظرًا لأهميته الأساسية فى هذا المجال، مع عدم إهمال بقية عناصر التعليق على المعنى، ولا سيما فى جانب مدى الاستعمال.

3- كثافة المداخل، وعلاقتها بأداء الوظيفة، والغرض من معاجم المصطلحيات.

4- إن واحدًا من أهم ما يراد تحقيقه من معاجم المصطلحيات، هو تعريف مصطلحات العلوم، وضبطها، وتحديد كل تعريف بالعلم الذى يخصه؛ طلبًا للتمييز بين المصطلحات المختلفة من جانب، ولحسن إدراك طبائع العلوم- من خلال إدراك تعريفات مصطلحاتها- من جانب آخر. وفى ضوء ذلك سنعالج المسائل التالية، مع الإقرار بأن دراسة المداخل وما يرد تحتها وما يحكمها هو فى النهاية دراسة لبناء المعجم.

(1) انظر: Dictionary of Lexicography/ 91- 94.

(2) المرجع السابق.

أولاً: طبيعة المداخل ومحتواها فى معاجم المصطلحيات فى العربية:

لقد تحدد من بداية هذه الدراسة ومن عنوانها نوع المادة اللغوية التى ستعنى بها، ومن هنا فإن من الصحيح أن نقرر أن مجال هذه المعاجم هو أنها قامت لتفى بشرح مصطلحات العلوم (عامة) التى عرفتها مدونة العلوم العربية الإسلامية، سواء أكانت مما يمس العلوم الشرعية أو العلوم غير الشرعية (المعقولة)، فهى معاجم خاصة. ومن هنا فإن عددًا من السمات يظهر مميزًا لها عن غيرها من المعاجم اللغوية العامة، منها أنه: "من الممكن أن تحقق المعاجم الخاصة صفة الشمول أو التغطية للمفردات أو المصطلحات المتعلقة بالعلوم التى تشرح ألفاظها وكلماتها".

ويتعانق مع معيار طبيعة المعجم معيار آخر، ينضم إلى ما سبق؛ فى سبيل تحديد قائمة المصطلحات المدونة فى معجم ما، ذلك أن معاجم المصطلحيات تهدف إلى جمع ألفاظ علوم مختلفة؛ طلبًا لضبط مسائلها، عن طريق ضبط تعاريف مصطلحاتها المتنوعة؛ ذلك أن الألفاظ/ أو المصطلحات هى الآلات المباشرة اللازمة قبل تحصيل مفردات المسائل وكلياتها، وهذا الهدف هو ما قامت معاجم المصطلحيات من أجل الوفاء والعناية به.

فهذه المعاجم ليست معاجم للغة العامة، وليست معاجم للغة علم بعينه، وإنما هى معاجم تعنى بألفاظ العلوم، مجموعة فى نطاق واحد؛ مما يلزم أصحابها اللجوء إلى تقنيات، من شأنها الإعانة على الفصل بين المجالات المعرفية المختلفة، فيما سميناه سلفًا باسم (طرائق تحديد المجال)؛ منعًا لتداخل التعريفات عندما يكون المصطلح شركة ومتنازعًا بين أكثر من علم.

ونحن بهذا التقسيم لا نغرب؛ إذ إن من شائع التقسيمات فى فرع التصنيف المعجمى المتعلق بالمضمون، تقسيم المعاجم إلى نوعين؛ هما: المعاجم العامة والمعاجم المتخصصة. وإن حكمنا معيار طبيعة اللغة المراد شرح ألفاظها مع معيار (اتساع المدى فى استيعاب الموضوع)- أمكن تمييز معاجم المصطلحيات من غيرها؛ باعتبارها معاجم متخصصة عديدة [1].

وثمة زاوية أخرى للرؤية تدخلت فى بناء معاجم المصطلحيات، واندراجها تحت قسم المعاجم المتخصصة أو معاجم المصطلحات المتعددة العلوم، وهى زاوية تحكيم المحتوى اللغوى أو المضمون. والمقصود به محتوى المادة اللغوية الموجودة فى مداخل المعجم أو مستويات هذه المادة، ومن هذا نجد معجمات المستوى اللغوى الواحد [2]، التى ينتمى إليها معاجم المصطلحيات، تلك التى تفرغت لشرح ألفاظ لغة العلوم، التى عرفها العرب بعد

---

(1) انظر: المعاجم عبر الثقافات: دراسات فى المعجمية (التصنيف المعجمى)/ 87.

(2) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات/ 96، وعنه فى معاجم المصطلح الصوفى/ 9، وانظر: المدخل إلى علم اللغة (المجالات والاتجاهات)/ 186.

الإسلام، وهو الأمر الذى نص عليه مجموع المؤلفين فى مقدمات معاجم، حيث تراه عند الخوارزمى الذى يقول ص2: "دعتنى نفسى إلى تصنيف كتاب يكون جامعًا لمفاتيح العلوم، وأوائل الصناعات". وهو ما ظهر جليًّا فى عنوان معجم ابن هبة الله الذى سماه "الحدود والفروق"، أو حتى ذلك العنوان الذى ظهر على النسخة المخطوطة، وهو: "الحدود الطبية وغيرها".

والأمر نفسه تجده عند الجرجانى فى مقدمة (التعريفات) الذى يقول فيها (ص19): "فهذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها"، وهو الأمر الذى يجب فهمه على التنوع والتعدد، من مراجعة عبارات تحديد العلم الذى ينتمى إليه المصطلح عند تعريفه فعلًا فى بنية المعجم الداخلية (الصغرى).

وقد ظهر ذلك النص كذلك فى مقدمة معجم (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم) الذى يقول صاحبه (ص30): "ثم إن كتابى هذا المترجم بمقاليد العلوم فى الحدود والرسوم جامع لمصطلحات أكثر الفنون". وهو ما نجده كذلك فى مقدمة معجم ابن كمال باشا الذى يقول (ل2أ): "هذه تعريفات جمعتها واصطلاحات أخذتها من كتب القوم"، وقد تكفل معلومات تحديد مجال المصطلحات وانتمائها العلمى فى داخل المعجم بإبراز هذا النص العام.

ومثل ذلك التحديد فعله المناوى فى مقدمة معجمه (التوقيف على مهمات التعاريف) الذى يقول فيها (ص25): "وسميته: بالتوقيف على مهمات التعاريف". والأمر نفسه واضح فى مقدمة الكليات يقول المناوى (18): "وترجمت فى هذا المجموع المنقول فى المسموع والمعقول"، وهو يريد بهذين القسمين العلوم العربية الشرعية والعلوم العقلية الحكمية، ومثل ذلك واضح فى قول التهانوى فى مقدمة (كشاف اصطلاحات الفنون) 1/1 : "وقد كان يختلج فى صدرى أوان التحصيل أن أؤلف كتابًا وافيًا لاصطلاحات جميع العلوم". وهو ما ينص عليه الأحمد نكرى فى مقدمة دستور العلماء (ص/ 2-3) بقوله: "إن هذا دستور العلماء جامع العلوم العقلية، حاوى الفروع والأصول النقلية... فى تحقيقات اصطلاحات العلوم".

وينبغى أن يكون واضحًا أن وجود بعض الشروح أو التعريفات الفارسية فى معاجم المصطلحيات- لم ينل من وصف هذه المعاجم بأنها عربية/ عربية، أى: عربية المداخل، وعربية الشروح التى تندرج تحتها. وما جاء فى أحيان مشروحًا بالفارسية لا يرقى- على الإطلاق- إلى درجة يمكن أن يرد على الذهن معها إمكان تصنيف هذه المعاجم ضمن المعاجم ثنائية اللغة، وقد كان القصد من إيراد هذه الشروح أحيانًا هو تحقيق التواصل مع المستخدم المسلم غير

العربى لسانًا؛ تقريبًا لبعض التصورات، وتوضيحًا لبعض المفاهيم التى ربما يكون فى إيرادها بالعربية فقط بعض الصعوبات التى تعيق عملية الإدراك.

ملخص القول يشير إلى أن هذه المعاجم تنتمى من وجهة نظر التصنيف المعجمى إلى المعاجم المتخصصة- على ما وضح من مقدماتها-، وعلى ما ظهر فى عنوانات غير واحد منها؛ فقد ظهرت كلمات دالة على الاصـطلاح فى عناوين معاجم كل من ابن كمال باشـا وسـوربهارى والتهـانوى والأحمـد نكـرى، وظهـرت كلمـة العلـوم فى عناوين كل من الخوارزمى والأحمد نكرى، وجاءت كلمات التعريفات ومرادفاتها عند كل من ابن هبـة اللـــه والشريف الجرجانى وابن كمال باشا والمناوى.

وهى بهذا تعلن إعلانًا واضحًا انتماءهـا إلى مجـال المعجميـة المتخصصـة، التـى وضـعت لأهـداف علميـة وتعليمية، يجملها إعانة طلاب العلوم المتخصصة فى منظومة العلم عند العرب المسلمين على تحصيلها، الذى لا يتحقق - من وجهة نظـر هـذه المعـاجم - مـن دون إدراك واضـح وجـلى لتعريفـات مصـطلحاتها وحـدودها، ورسومًا على ما هو ثابت فيها.

ثانيًا: العناية بالمداخل وتنسيقها فى معاجم المصطلحيات (2/أ) البنية الكبرى:

إن التصور النهائى واليسير لشكل المعجم- كما يدركه الدارسون فى مجال صناعة المعجم– يمكن تقسيمه إلى قسمين؛ أولهما: الكلمات أو المصطلحات، وآخرهما: ما يأتى تحت هذه الكلمات من معلومات متنوعة، تتضـمن الشروح والتعريفات لضبط ومعلومات البنية إلى غير ذلك [1].

وإذا ما تابعنا شرح هارتمان لمفهوم الترتيب الخارجى (الأكبر)- فسوف نجـده يتضـمن حـديثًا عـن واجهـة المعجم (Front matter)، وعن ملاحقه (Back matter)، وعـن بنيتـه الداخليـة (Middle matter) [2]، وقـد عالجنـا مقدمات معاجم المصطلحيات وملاحقها وما حققته، فى ضوء ما يقـرره علـماء المعجميـة المحـدثون فى الفصـل السابق.

وسوف نفرغ فى هذا المقام للحديث عن ترتيب مداخل هذه المعـاجم (موضـوع الدراسـة). وقـد ظهـر فى حديثنا السابق أن أصحابها قسموها إلى قسمين، هما:

(1) انظر: Dictionary of Lexicography ،outside matter/ p 92

(2) المرجع السابق.

الأول: قسم رتـب فيـه أصـحاب هـذه المعـاجم، معـاجمهم وفـق مدرسـة الترتيـب الموضـوعى (العلمـى) الاصطلاحى، بما جاء تحتها من اتجاهين، ظهر لهما تمثيل فى معاجم المصطلحيات، وهذان الاتجاهان هما: اتجاه الترتيب الموضوعى (العلمـى) الاصـطلاحى المصـنف. واتجـاه الترتيـب الموضـوعى (العلمـى) الاصـطلاحى غـير المصنف.

الثانى: قسم رتب فيه أصحاب هذه المعاجم معاجمهم وفق الترتيب الأشـهر- فى تـاريخ التـأليف المعجمـى عند العرب وفى المعجمية العالمية- وهو مدرسة الترتيب الهجائى الألفبائى. وقد توزعت معاجم المصـطلحيات فى العربية على اتجاهين، هما: اتجاه الترتيب الهجائى الألفبائى التقليدى الجذرى، المعتمد على التجريـد، والـرد إلى الأصول، واتجاه الترتيب الهجائى الألفبائى النهائى غير التجريدى.

ولا شك أن هذين الاتجاهين قديمان فى مسيرة التأليف عند العرب، حيث بـدا القسـم الأول امتـدادًا- مـن بعض الوجوه- لما عرف فى تراث المعجمية العربية تحت اسـم معـاجم المعـانى، أو معـاجم الموضـوعات، سـواء خلصت لجمع موضوعات متنوعة بين دفتى المعجم، أو خلص كل معجم لمعالجة ألفاظ موضـوع واحـد، فـيما يعرف بالرسائل اللغوية الصغيرة، أو المعاجم الأحادية الموضوع [1].

كما عرفت المعجمية العربية القسم الثانى منذ فترة باكرة جدًّا، عندما التفت أبو عمرو الشيبانى فى معجمه الجيم إلى الترتيب الألفبائى التقليدى، وجعله التركيب الأكبر، ثم تطور هذا المنهج ليشمل ترتيب الألفاظ داخليًّا كذلك على يد أبى عبيد الهروى صاحب الغريبين، ثم على يد الزمخشرى صـاحب أسـاس البلاغـة [2]، هـذا فـيما يتعلق بالاتجاه الجذرى، أو الذى يقوم على التجريد. أما الاتجاه الثانى فى هذا القسم الذى رتب الألفـاظ وفـق شكلها النهائى- فقد عرف كذلك قديمًا فى إطار المعجمية العامة عـلى يـد أبى هـلال العسـكرى 400هــ صـاحب معجم أسماء بقايا الأشياء أو التلخيص فى معرفة أسماء الأشياء، وعلى يد ابن أيبك الصفدى 764هـ فى معجمـه غوامض الصحاح [3].

---

(1) انظر فصول فى فقه العربية/ 227، وما بعدها، ومعاجم الموضوعات/ 5 وما بعدها.

(2) كما ظهرت طريقة الترتيب وفق أواخر الكلمات عـلى يـد الفـارابى والجـوهرى فى معجمـيهما: ديـوان الأدب والصـحاح. انظـر: المعجم العربى نشأته وتطوره/ 282.

(3) انظر: المعجم العربى (بحوث فى المادة والمنهج والتطبيق)/ 119.

والعودة إلى قوائم أبواب المصطلحيات المرتبة وفق ترتيب العلوم، تؤكد أن اختيار طريقة الترتيب تلك راعت معيار المحتوى أو المضمون. وهذا الترتيب الخارجى له وجاهته فى المصطلحية الحديثة ولا سيما أنه "علم يبحث فى العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التى تعبر عنها" [1]، وهذا الترتيب يظهر عناية- ولا شك- بهذه العلاقة بين المفاهيم العلمية، فى إطار الأبواب والفصول التى ترد فيها المصطلحات؛ ذلك أن تجميع المصطلحات فى حيز واحد، تحكمه دلالة واحد موسعة، يشكلها عنوان الباب أو الفصل، ويرعاها عنوان العلم، فيما سمى سلفًا باسم (تحديد المجال المعرفى)- يعين على أمور مهمة جدًّا فى مجال لغة الاصطلاح، وهى:

أ – ترابط المصطلحات المتداخلة التى بينها وبين بعضها الآخر فوارق دقيقة، تتضح بالتجميع فى حيز واحد.

ب – تكامل التصورات للموضوعات المعرفية التى تعالجها أبواب علم ما وفصوله.

ج – التماسك الكلى لمصطلحية كل علم.

وهذه الميزات هى ما سوف تغيب عن بنية معاجم المصطلحيات التى رتبت ألفاظها وفق المنهج الألفبائى، مما اضطر أصحابها إلى إجراءات وآليات للتغلب على غيابها، تمثلت فى تطبيق آلية الإحالات، أو الحوالات الأمامية والإرجاعية والمزدوجة، على ما ظهر فى الحديث عن مناهجها، ومع الإقرار بقيمة الترتيب الخارجى تبعًا لموضوعات العلوم، فإن ذلك لا يعنى– مطلقًا – أنه لا توجد فوارق أو اختلافات بين معاجم المصطلحيات الموضوعية فى ترتيبها لمداخلها خارجيًّا، وهذه الفوارق أو الاختلافات راجعة إلى الفلسفة التى تبناها أصحاب هذه المعاجم فى بناء معاجمهم، وحكمت مناهجهم؛ ما بين رعاية لمبدأ العلم النافع أو المعيار الأخلاقى، ورعاية للأساس الإبستمولوجى/ المعرفى، الذى يراعى تقسيم العلوم بحسب الملكات المتخلفة للعقل من نظر وعمل [2].

فثمة من بنى معجمه موضوعيًّا وعلميًّا، وحكم ترتيبه للعلوم المنهج الأخلاقى/ القيمى، ويمكن أن نعد الخوارزمى رائدًا فى هذا الاتجاه، حيث كان "الأساس الذى يقوم عليه تصنيف

(1) المصطلحية/ 16.

(2) انظر: تصنيف العلوم عند العرب/ 68.

الخوارزمى هنا... يقوم على أساس أخلاقى قيمى، كما يتضح ذلك من مجمل الكتاب، وكما يظهر المؤلف الذى يقول: "الحمد لله العلى العظيم القادر الحكيم، الذى فضل الإنسان على سائر الخلق، بما خصه من مزية التمييز والنطق، وجعل مقادير عباده فى الأخطار، والقيم على حظوظهم من العلوم والحكم" [1]. فالعلم هنا هو الذى يحدد قيمة المرء على ما يرى المصنف.

وعلى الرغم من وجاهة الالتفات إلى معيار النفع، الذى دفع الدكتور أحمد عبد الحليم عطية وغيره إلى ضم مفاتيح العلوم إلى المنهج الأخلاقى القيمى؛ اعتمادًا على ما بدا فى مقدمة الكتاب من أن العلم قائد إلى تحقيق الفضيلة فى أنفس محصليه- فإننا يمكن أن نلحظ هذه الغاية عند كثيرين ممن كتبوا فى المعجم العربى، باعتبار تحصيل الفضيلة غاية أخلاقية كامنة فى بناء الحضارة العربية الإسلامية، ومن هنا فإن فى تقسيم العلوم على قسمين؛ أحدهما: للعلوم الشرعية والعربية، وثانيهما: للعلوم الحكمية والأعجمية- يحمل أثارة من المنهج الإبستمولوجى/ المعرفى كذلك.

ومثل ذلك المنحى يمكن تطبيقه على معجم مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، المنشور منسوبًا للسيوطى، وإن لم يقسم على قسمين كما جاء فى سابقه مفاتيح العلوم، حيث افتتح المعجم بمصطلحات علوم التفسير والحديث والفقه وأصول الفقه وأصول الكلام والجدل والنحو والصرف والمعانى والبيان والعروض، وهى ذات العلوم التى وردت تحت المقالة الأولى عند الخوارزمى، الذى خصصها للعلوم الشرعية وما يلحقها من العلوم العربية.

ثم جاءت مصطلحات علوم المنطق والحكمة (الفلسفة) والهيئة (الفلك) والهندسة والحساب والاستيفاء (ميزانية الدولة) والموسيقى والنجوم والطب.

وهو ما يمكن ملاحظته كذلك فى معجم الحدود والفروق لابن هبة الله، حيث احتوى على عدد من مصطلحات العلوم العربية كالنحو، وأعجمية كالطب، وإن غلبت مصطلحات علوم العجم على محتويات المعجم.

وربما نلمح تداخلًا لهذه المناهج مجتمعة فى عمل السيوطى (إتمام الدراية لقراء النقاية)، حيث جمع فيه الحديث عن مصطلحات أربعة عشر علمًا، معتمدًا فى ترتيبها على مقولة النفع المترتب عليها، وهو صلب النظرة فى المنهج الأخلاقى/ الأكسيولوجى، وفى الوقت نفسه نجد إشارات

(1) انظر: تصنيف العلوم عند العرب/ 120، وانظر: مفاتيح العلوم/ 2.

إلى المحمود والمذموم من هذه العلوم، وهو الأمر الذى يعلى من شأنه المنهج الأنطولوجى/الوجودى، كما يتضح فى يسر من خلال ترتيب هذه العلوم أن ثمة روحًا للمنهج المعرفى/ الإبستمولوجى تطل برأسها من وراء هذا الترتيب، حيث ابتدأ السيوطى حديثه عن العلوم وفق الترتيب التالى:

أصول الدين وعلم التفسير والحديث وأصول الفقه والفرائض والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والتشريع والطب.

وفى هذا الترتيب تتضح مقولة الشرف والفضيلة، فى ابتدائه بما يقود إلى معرفة الله سبحانه، كما تتضح مقولة المعرفة فى تقسيمه للعلوم إلى نظرية وعملية، وتظهر كذلك مقولة العلوم الممدوحة والمذمومة.

هذا فيما يتعلق بمجموعة المعاجم التى رتبت مداخلها خارجيًا وفق المنهج الموضوعى، الذى جمع المصطلحات المتقاربة والمتشابهة والمتداخلة تحت العلم الذى يضمها، وتعطيه كيانه، وتشكل هيكله.

أما المجموعة الأخرى من معاجم المصطلحيات، والتي رتبت مصطلحاتها وفق المنهج الألفبائى، الذى كتب له الشيوع والانتشار– فقد أمكن توزيعها إلى اتجاهين، هما:

الأول: اتجاه رتبت مداخله ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا جذريًّا، يراعى الجذور الأصلية للمصطلحات، حيث راعى أصحاب ذلك الاتجاه- كما تمثل فى (كشاف اصطلاحات الفنون)- مع الحرف الأول الأصل الأخير فى واحد من أشكال المزج بين اتجاهين شهيرين فى المعجمية الألفبائية العربية، أخذ من مدرسة الجيم الترتيب الخارجى وفق الحرف الأول، ثم مرتبًا الألفاظ تحت هذا الحرف الأول وفق الحرف الأخير المأخوذ من مدرسة القافية المعجمية.

الثانية: اتجاه رتبت مداخله ترتيبًا هجائيًّا ألفبائيًّا كذلك، ولكن من غير رعاية لمبدأ الرد إلى الجذور، وإنما رتبت وفق شكلها النهائى المستعمل فى بنية اللغة الاصطلاحية، ومن مثل هذا الاتجاه غالب معاجم المصطلحيات، من مثل (التعريفات) للسيد الجرجانى، و (التوقيف على مهمات التعاريف)، و (الكليات) لأبى البقاء الكفوى، و (جامع العلوم أو دستور العلماء) للأحمد نكرى.

هذان هما النوعان اللذان رتبت المصطلحات فى معاجم المصطلحات فى العربية ترتيبًا خارجيًّا وفقهما، وهو ما يسميه دارسوا المعجمية باسم الترتيب الأكبر (The macrostructure)، الذى يعد شرطًا لوجود المعجم، وبدونه يفقد العمل قيمته المرجعية، ولا يوجد معجم عربي أو أجنبي- قديم أو حديث- قد أهمل هذا النوع من الترتيب" [1].

وإذا ما نظرنا إلى البنية الكبرى أو الترتيب الأكبر على أنه مجموعة "القواعد والقوانين التى تحكم تنظيم المعلومات فى المعجم، بحيث تمكن المستعمل من تحديد موقع المعلومة فى المعجم" على ما يقرره هارتمان [2] فى تعريفه لهذا المصطلح– فإنه بالإمكان أن نقرر أن الطريقين اللذين عرفتهما معاجم المصطلحات، وهما الترتيب الموضوعى والترتيب الألفبائى– هما الطريقان المألوفان فى بناء المعاجم العربية أيًّا ما كان نوعها.

ومن هنا أمكن القول إن المعجمية الاصطلاحية لم تخاصم منهجية الترتيب التى اتبعتها المعاجم اللغوية العامة.

ومثلما تشير المعجمية إلى شيوع المنهج الألفبائى فى المعجمية الغربية- على حد تعبير هارتمان- [3]، عندما يقول:

(The most common format in western dictionaries the alphabetical wordlist).

فإن هذا هو ما حدث مع معاجم المصطلحيات فى العربية، حيث مال أصحابها فى الغالب إلى هذه الطريقة، وإن لم تنف هذه الطريقة الطرق الأخرى، التى تأتى فى مقدمتها المفهومية أو الموضوعية، وهو ذات المعنى الذى يقرره هارتمان [4]، عندما يقول على سبيل الاستطراد :

(Although there are other way of ordering the head words e.g. thematically).

وإذا ما راعينا معيار التيسير على المستعمل، وهو واحد من أشهر المعايير المراعاة فى تقويم المعاجم ونقدها- يمكن أن نقرر أن اختيار طريقة الترتيب الألفبائى النهائى من قبل أصحاب المعاجم، التى طبقتها فى ترتيب المصطلحات، كان معللًا بإرادة تحقيق التيسير على المتعاملين مع هذه النوعية من المعاجم.

---

(1) صناعة المعجم الحديث/ 98.

(2) انظر: المعجم العربى الأساسى (دراسة وصفية نقدية)/ 32.

Dictionary of Lexicography (macrostructure) p 91.(3)

Dictionary of Lexicography p 91(4)

وقد نادى بتطبيق هذه الطريقة من المعاصرين الدكتور تمام حسان، عندما قال: "وأحب أن أدعو هنا إلى جعل كل كلمة مدخلًا خاصًا بنفسها، ومن شأن ذلك أن نضع الأمور فى صورتها السهلة بالنسبة لطلاب المعجم، فلا يحتم عليهم أن يصلوا إلى الكلمة من خلال أصلها المجرد"[1]، ولعل سببًا آخر يضاف إلى إرادة تحقيق السهولة والتيسير هو الذى دفع غالب أصحاب معاجم المصطلحيات المتأخرين إلى تبنى طريقة الترتيب الألفبائى النهائى، ربما صح أن نسميه باسم المصطلحات الأعجمية؛ ذلك أن كثيرًا من مصطلحات قسم كبير من العلوم التى عرفتها الحضارة العربية الإسلامية كان منحدرًا إليها من الأمم الأخرى، فيما سمى عند غير واحد باسم علوم العجم أو علوم اليونان، وخروجًا من أزمة البحث عن جذور لهذه المصطلحات الأعجمية- ركن أصحاب هذه المعاجم إلى ترتيب المصطلحات جميعًا وفق منطوقها المستخدم فى بنيات هذه العلوم.

وهذا الذى حدث فى هذه الطريقة أقرب ما يكون إلى اعتبار الجذوع (stems) معيارًا فى الترتيب، وهو التقسيم المقابل لطريقة اعتبار الجذور فى الطريقة التجريدية [2].

وما ينشأ عادة جراء تبنى ترتيب المصطلحات وفق هذه الطريقة غير الجذرية؛ من تشتت لعائلات الجذور المنحدرة من أصل واحد، وتوزعها على مواطن متباعدة- يغلب على أصحاب هذه المعاجم، عن طريق تبنى منهج الإحالات أو الحوالات.

كما تغلب أصحاب هذه المعاجم على ما يمكن أن ينشأ من الخلط أو التداخل المفهومى الناشئ بسبب من وجود مصطلحات (على مستوى الشكل)، مستخدمة بمعان مختلفة فى أكثر من علم، عن طريق النص على العلم الذى يتضمن المعنى الخاص، فإذا كان مصطلح "الشعر" بهذا الرسم مستعملًا فى علم المنطق، وفى علم الشعر والعروض- لزم إيجاد آلية تمنع من خلط مفهومين، تبعًا لاستخدامه فى العلمين، وهو ما أدركه أصحاب هذه المعاجم التى رتبت مصطلحاتها وفق المنهج الألفبائى، حيث نص الجرجانى مثلًا- عند كل مرة يشرحه فيها- على المجال المعرفى الذى يرد فيه، فقال: (الشعر فى اصطلاح المنطقيين) (ص167)، ثم قال: (الشعر فى الاصطلاح)، هكذا بالإطلاق قاصدًا علم الشعر (ص167).

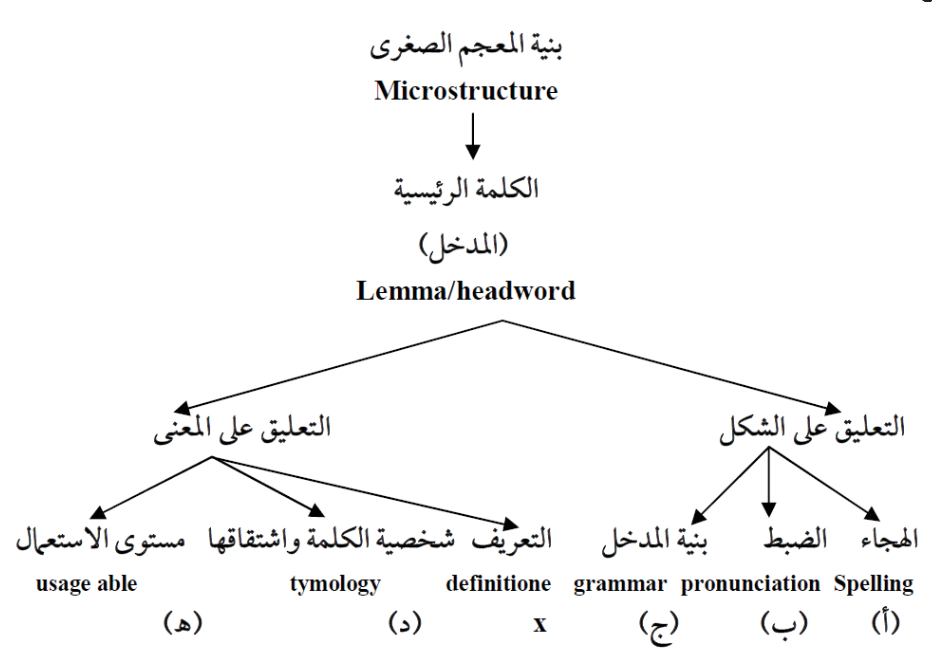
---

(1) الأصول للدكتور تمام حسان/ 287.

(2) الجذع (stem): كلمة لها دلالة واضحة مستقلة، والجذر (root) أصل الكلمة، الذى يحمل نواة المعنى المجرد من أى شىء، وليس له معنى إلا بمعالجته، غير أنه لا يمكن بحال أن نسمى هذه الطائفة من المعاجم المصطلحية التى اتبعت هذا الترتيب بمعاجم جذوع، انظر: Dictionary of Lexicography (root) 120 (stem) 131

(2/ب) البنية الصغرى (الترتيب الداخلى):

تعرف البنية الصغرى، أو ما يطلق عليه فى الإنجليزية (microstructure) بأنها مجموع مـا يمثـل معلومـات تحت الكلمات فى معجم ما، أو هى: تنظيم ما يتعلق بشكل (form) الكلمة ومعناها (meaning) بشـكل عـام، مع ضرورة الالتفات إلى ما يمكن أن يرد تحتها من تفاصيل، ويرسمها هارتمان ملخصًا تصورها فى الشكل التالى:



رسم توضيحى لما يتضمنه مفهوم البنية الصغرى للمعجم

من هارتمان Dictionary of Lexicography, 94

وسوف يتوقف البحث فى هذا الفصل عند التنظيم أو التصميم الشكلى للمعلومات، وكيفية تعامل معاجم المصطلحيات مع ما تحت المداخل، مع إفراد طرق شرح المعنى، التى تندرج عادة تحت مسألة (التعريـف) فى التعليق على المعنى إلى فصل مستقل لأهميته.

وهذا الذى ترجمناه عن هارتمان معروف فى الدرس المعجمى العربى الحـديث، ويمثـل مبـادئ مستقرة لما ينبغى أن يندرج تحت المدخل، مما هو من صميم مفهـوم البنيـة الصـغرى، وهـو مـا يجمله الدكتور محمود فهمى حجازى فى حقبة متقدمة نسبيًا من عمر الكتابـات المعـاصرة حـول صناعة المعجم فى مقالته عن (الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات)، يقول: "إن المعجم يقـدم معلومات لغوية من هجاء الكلمة... ويقدم المعجم تأصيلًا للكلمـة؛ لبيـان الأصـل والصـيغة التـى

اشتقت منها، ويقدم معلومات صرفية أساسية عن الكلمة ونوعها، وتصريفاتها، ويقدم معلومات نحوية أساسية" [1]، وكل ذلك وارد تحت القسم المتعلق بالتعليق على ما يخص شكل المداخل.

كما لمس الدكتور حجازى ما يتعلق بالتعليق على المعنى فقرر وجوب الحديث عن "بيان الدلالات، وأنه لابد من التمييز بين الدلالات المختلفة، مع بيان مستوى كل دلالة؛ تفريقًا بين ما هو عام أو خاص منها، ولابد من الإفادة من الشواهد لبيان الدلالات" [2].

كما يجمل الدكتور تمام حسان المعلومات التى يرى وجوب ورودها قائلًا: "نحن نتوقع أن نتعلم من المعجم أمورًا خاصة بالكلمة المرادة، ويمكن تلخيص هذه الأمور فيما يأتى:

1- الهجاء.

2 – النطق.

3- التحديد الجراماطيقى (الصرفى).

4- الشرح" [3].

ثم جاء المرحوم الدكتور أحمد مختار عمر فأكد هذه المبادئ، وأجمل هذه المعلومات، اعتمادًا على مراجع غربية قائلًا: "تأتى المعلومات الصرفية بعد كلمة المدخل مباشرة، ثم يتم عرض الدلالات فى ثلاث مجموعات تتوالى على النحو التالى: المعانى العامة، ثم المعانى الخاصة أو الاصطلاحية، ثم معانى التعبيرات السياقية... على أن يراعى فى تسلسل المعانى الضبط والدقة"[4].

وقد مر بنا أن شيئًا من هذا التراتب كان قد تحقق فى معاجم المصطلحات العربية فى أثناء الحديث عن مناهج هذه المعاجم.

وسوف نوزع الحديث عن معلومات ما تحت المداخل فى هذه المعاجم على ما يلى:

(2/ب/1) معلومات التعليق على الشكل، مما يرد تحت المداخل فى معاجم المصطلحات فى العربية، وسوف نعرض لعناية أصحاب هذه المعاجم من خلال المسائل التالية:

---

(1) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96، وقد كان أسبق المعاصرين هو المرحوم الدكتور محمد أحمد أبو الفرج، فى كتابه المعاجم اللغوية فى ضوء علم اللغة الحديث (1966م)، ص40 وما بعدها.

(2) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96.

(3) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96.

(4) الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجمات (سنة 1977م)، ص96.

(2/ب/1-أ) المعلومات الصوتية.

(2/ب/1-ب) المعلومات الصرفية.

(2/ب/1-ج) المعلومات النحوية.

(2/ب/1-د) معلومات الضبط والهجاء والنطق.

وسوف نكتفى بعدد من الأمثلة مصنفة على الأنواع؛ لبيان ما يمكن استثماره فى المعجمات العربية المعاصرة فى هذا المجال، ويكون نابعًا من تاريخ المعجمية العربية، وقد مر بنا عرض هذه المعلومات مفردة فى أثناء الحديث عن مناهج هذه المعاجم فى الباب السابق. ولا سيما ما يتعلق منها بالضبط والهجاء والمعلومات الصرفية، ونحو ذلك.

[2/ب (1-أ)] المعلومات الصوتية فيما تحت المداخل:

وتتمثل أهمية المعلومات الصوتية فى أنها تقوم بعبء بيان كثير من المسائل المتعلقة بشكل المصطلح نهائيًّا، مما يسهم فى إضاءة أصوله، وما حدث فيه من تغييرات حتى استقر على شكله النهائى الذى ظهر عليه.

وقد كان للتوسع الذى اتسمت به المعاجم المصطلحية، من حيث تعدد أنواع المصطلحات الواردة فيها- أثره فى ظهور العناية بعدد كبير من المعلومات الصوتية، لم تكن مقصودة لذاتها، وإنما هدف من ورائها إلى بيان أصول هذه المصطلحات التى ذكرت فى أثناء بيان أصول هذه المعلومات.

وقد كانت المعلومات الدائرة حول الإبدال والمماثلة الصوتية- من أكثر المعلومات الصوتية دورانًا فيما تحت المداخل، وقد كانت توظف غالبًا للكشف عن كيفية ظهور المصطلح، وتكوّن بنيته. وإن كان ذلك لا ينفى وجود معلومات صوتية أخرى كثيرة تعكس قدرًا صالحًا من الإحساس بقيمة هذا النوع من المعلومات فى أثناء شروح المصطلحات.

ومن أمثلة حديث هذه المعاجم فى معلومات ما تحت المداخل عن المعلومات الصوتية- ما جاء عن الإبدال، من مثل إدراك كثير منهم لعلاقات التقارب بين أصوات المخارج المتحدة أو المتقاربة. وقد ظهرت هذه المعلومات من بدايات التأليف فى معاجم المصطلحيات، من مثل ما يرويه الخوارزمى فى مفاتيح العلوم (ص100) من قوله: "الملوكية والملوخية: بقلة تشبه الخطمى". ويرجع الاختلاف فى التسميتان إلى صوتى الكاف والخاء، وهما من مخرج واحد هو الطبق، وهما متحدان فى كل شىء، باستثناء الشدة فى الأول والاحتكاك فى الثانى، وهو ما سوغ تبادلهما.

ومثل ذلك تراه فى قوله: "الترياق... ويقال له بالعربية أيضًا الدرياق". وصوتا التاء والدال متناظران فى الهمس والجهر، متحدان فى المخرج وبقية السمات.

ومن شواهد ذلك عند المناوى فى (التوقيف على مهمات التعاريف قوله (ص91): "الأمد والأبد متقاربان"؛ وذلك أن الميم والباء متحدا المخرج، ومتقاربان فى كثير من سماتهما وخصائصهما.

ويقول الكفوى فى (الكليات/ 313): "التحرى، أصله: التحرر"، وهذا التحول كثير فى أبنية العربية؛ سببه المذكور الصحيح هو كراهة توالى الأمثال، فيتخلص منها بتغير آخر الرائين ياءً، ولها نظائر فى مثل: يملل ويملى، ويتسنن ويتسنى، وغيرهما.

ويقول (544): "كل صاد وقع قبل الدال يجوز أن تشمها رائحة الزاى إذا تحركت، وأن تقلبها زايًا سكنت، مثل قصد". فهذه معلومات من الصميم فى الدرس الصوتى الفونولوجى، قائم على ملاحظة قانون المماثلة الصوتية، ربما أسهم فى استيضاح نطق بعض الكلمات الواردة بالمعاجم المختصة.

ومن الأمثلة كذلك ما أورده الأحمد نكرى فى سياق بيان أصل(الآل)، حيث قال: إن الهمزة الثانية أصلها هاء؛ مستعينًا على إثبات أصالة الهاء بقرينة صرفية معتمدة، هى التصغير، يقول (ص147): "الآل: أصله أهل؛ بدليل أهيل؛ لأن التصغير محك الألفاظ يعرف بها جواهر حروفها وأغراضها؛ أى: أصولها وزوائدها، سواء أكانت مبدلة من الحروف الأصلية أو لا، فأبدل الهاء بالألف؛ لقرب المخرج، ثم أبدلت الهمزة الثانية بالألف على قانون آمن". ولعله اتضح من هذا النص الذى طال نسبيًّا أن شيئًا من تعاقب التطور (فى الجانب الصوتى) كان مسئولًا عن صيرورة أهل إلى آل.

ومع الإقرار بقيمة المعلومات الصوتية عمومًا، وهو ما سبق الالتفات إليه فى سياق آخر، يقول: "للمعلومات الصوتية التى ترد تحت المداخل أهميتها فى بيان أمور كثيرة من شأنها- فى مجالنا هذا- أن تفسر كيف تطورت اللفظة، حتى وصلت إلينا مصطلحًا" [1]– فإن ندرتها هنا راجع إلى ما قررناه من تأخر طلب هذه الوظيفة فى قائمة الوظائف، المطلوب من معاجم المصطلحيات الوفاء بها [2].

---

(1) تراث المعاجم الفقهية فى العربية، ص207.

(2) انظر أمثلة أخرى لأثر المعلومات الصوتية فى بيان أصول بعض المصطلحات: مفاتيح العلوم/ 23 (أيس/ ليس) بعد سقوط الهمزة، وانظر: التوقيف (الداية)/ 139 (بغية بالضم والكسر)، وهو تبادل بينهما لقرب سماتهما. وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون 74/1 (أصل الآن)، ودستور العلماء/ 471 (السنة: أصل التاء دال بدليل التصغير/ إدغام بسبب اتحاد المخرج الصوتى).

وقد لوحظ قلة المعلومات الصوتية فى معاجم المصطلحيات، ولعل سر ذلك راجع إلى تأخر الحاجة إلى معرفة ما أصاب الكلمات من تغيير فى مسيرتها من اللغة إلى الاصطلاح، فى قائمة الوظائف المعجمية التى يطلبها مستعمل هذه المعاجم، وهو مستعمل نوعى بشكل ظاهر، لا يعينه فى الغالب معرفة التغييرات الصوتية التى أحاطت بالكلمات التى تحولت إلى مصطلحات، وإنما يعينه الإحاطة بوظائف أخرى تتقدم على المعلومات الصوتية.

ومن الجدير بالذكر كذلك أن معاجم المصطلحيات- مع اتفاقها جميعًا فى قلة العناية بالمعلومات الصوتية؛ لتصور عدم الحاجة إليها من قبل مستعمليها- متفاوتة فى العناية بها، فعلى حين تكاد تخلو معاجم بكاملها من الإشارة إلى نوع المعلومات الصوتية، وهى ما يمكن أن نسميها بمعاجم المصطلحيات المختصرة كمفاتيح العلوم، للخوارزمى، والتعريفات للجرجانى، ومقاليد العلوم المنسوب للسيوطى- فإن غيرها من المعاجم الاصطلاحية ذات الصيغة الموسوعية اعتنت فى أحيان قليلة بإيراد بعض المعلومات الصرفية، ولا سيما فى الكليات للكفوى، وكشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى، ودستور العلماء للأحمد نكرى.

ومسألة الصيغة الموسوعية لمعاجم المصطلحيات المذكورة قديمة، أشار إليها أحمد زكى- رحمه الله-، عندما قال: فى كتابه (موسوعات العلوم العربية) (بولاق سنة 1308هـ مصورة، المركز العربى للبحث والنشر بالقاهرة، سنة 1983م، ص33) فى سياق التعريف بالكليات للكفوى: "ولا يصح أن ننسى كتاب كليات أبى البقاء الذى يدخل فى شرح الألفاظ المصطلح عليها فى جميع الفنون والعلوم بأوفى شرح، وأكمل بيان، ويستطرد فى أثناء ذلك إلى ذكر بعض المسائل المهمة التى دار البحث عليه، وكانت موضوع الخلاف بين العلماء، بحيث إن كتابه جاء معجمًا موسوعيًّا كاملًا".

ومثل ذلك قرره فى حق كشاف اصطلاحات الفنون، وذكر أنهما يجتمعان فى العناية بخدمة المصطلحات، وبالصيغة الموسوعية[1]، مما فسر لنا عنايتهما القليلة بالمعلومات الصوتية، مقارنة بما سبقهما من معاجم المصطلحيات.

[2/ب (1- ب)] المعلومات الصرفية فيما تحت المداخل :

اعتنت معاجم المصطلحيات بكثير جدًّا من المعلومات الصرفية بسبب من أنها تمثل امتدادًا للتأليف المعجمى العام الذى ظهرت فيه عناية كبيرة بوظيفة بيان نوع الكلمة، وما يتعلق بالنوع من معلومات أجملت تحت اسم جامع هو المعلومات الصرفية.

---

(1) انظر: موسوعات العلوم العربية/ 32-34.

وتحديد الصيغة مطلب مهم لمستعمل معاجم المصطلحيات؛ لأنها تعين على تفهم كثير من معانى المصطلحات، ولا سيما إذا تعلقت المعلومات الصرفية ببيان العلاقات الاشتقاقية بين المصطلح/ المدخل وأصوله وجذوره التى انحدر منها، أو فيما يتعلق ببيان نوع المشتقات، ولا سيما فيما يتعلق بالصيغ المحتملة لتوجيهات مختلفة، مما سوف يسهم فى نشأة ظاهرة المشترك الاصطلاحى، كما سوف يظهر فيما بعد.

وبالإمكان أن نقرر أن المعلومات الصرفية كانت قد توزعت على ما يتعلق بأبنية الأسماء، وأبنية الأفعال بدءًا من بيان نوع المصطلح الصرفى، ثم بيان نوعه فى قائمة الأسماء أو الأفعال، ثم بيان اشتقاقه، مع عناية خاصة ببيان المشتقات، ثم نقل المعلومات بعد ذلك، فتناول بيان أنواع المصادر، وأسماء الجمع والجنس، وما يتعلق بالنسب والجموع والتصغير والتأنيث والتذكير، إلى غير ذلك من المعلومات التى تسهم فى إضاءة المصطلح قبل شرح معناه.

فمن أمثلة العناية المبكرة بالنص على المعلومات الصرفية، ما نجده فى مفاتيح العلوم، من مثل النص على جمع بعض المصطلحات أو الألفاظ الغريبة الجمع، من مثل قول الخوارزمى (11): "الرقة: الدراهم المضروبة، وتجمع الرقة على رقين، مثل عضين وعزين".

وكذلك ظهرت العناية المبكرة بالنص على الأصول الاشتقاقية التى تعين على موضوع المعنى، انطلاقًا من الحقيقة المقررة القاضية بأن ثمة علاقة بين الكلمة فى المعجم العام، والكلمة نفسها بعد تحولها مصطلحًا فى المعجم المختص، ومن أمثلة ذلك عند الخوارزمى (ص15): "الاستلام، وهو لمس الحجر الأسود، اشتق من السلمة، وهى الحجر، كما قيل من الكحل: الاكتحال".

وهذا وأمثال كثيرة له دال على قدم الأخذ بفكرة الاشتقاق من الجامد فى التطبيقات اللسانية المختلفة، بعيدًا عن الجدل الدائر فى التنظير النحوى والصرفى الذى عرفته الأدبيات الصرفية فى العربية.

وكذلك قوله (17): "التفليس: فعل متعد: من أفلس الرجل إفلاسًا، واشتقاقه من الفلس، كأنما صارت دراهمه فلوسًا، وفلسه غيره تفليسًا". ففى هذا النقل عناية بكثير من المعلومات الصرفية؛ حيث حرص على بيان نوع الكلمة، فنص على أنها مصدر (= فعل)، وبين اشتقاقه، وأصل اشتقاقه، فضلًا عما تطرق إليه من بيان تعديه، على ما فيه من معلومة نحوية بجانب المعلومات الصرفية [1].

---

(1) انظر كذلك فى علامات عناية مفاتيح العلوم بالمعلومات الصرفية المواضع التالية: 19 (العسل/ العسيلة) (تصغير، وتذكير وتأنيث)، 54 التأريخ (معرب عن الفارسية/ اشتقاق من الأوراج)، 69 الكتسيزود ديوان خراج المياه= = (معرب)، 71 (عربة/ عرب) (جمع)، 175 الترياق (اشتقاق/ معرب)، 247 المخل (معرب)، 253 بندام (معرب/ اشتقاق)، 254 التخاتج (جمع/ معرب)، وغير ذلك كثير جدًّا.

وقد كان لهذا الحضور المتميز المبكر فى معاجم المصطلحيات أثره فى تنامى ذلك الحضور كلما تقدم بنا التاريخ، وتطورت هذه المعاجم، وتنوعت مناهجها وتضخمت أحجامها.

وسنكتفى بعدد قليل من الأمثلة الدالة على قيمة توظيف المعلومات الصرفية فيما تحت المداخل/ المصطلحات، مما رأى أصحاب معاجم المصطلحيات ضرورة ذكره، لما يقدمه من إضاءات للمصطلح قبل تعريفه أو شرح معناه.

يقول الجرجانى فى التعريفات (45 مصطلح 158): "الأصول: جمع أصل".

ومن أمثلة الحرص على بيان نوع الصيغة، وما يلابسها من معلومات اشتقاقية لها أثرها فى بيان المعنى الاصطلاحى بعد ذلك- ما جاء فى سياق التعريف بمصطلح التخارج، يقول (75 م 336): "التخارج: تفاعل من الخروج". فهو فى هذا نص على الأصل الاشتقاقى، وهو المصدر = الخروج، ودل على معنى المشاركة، الذى يقتضى وجود طرفين؛ مما يسهم فى تمثل المعنى الاصطلاحى القاضى بمصالحة الورثة على إخراج بعضهم من الميراث، مقابل قدر منه، وهى المشاركة الواضحة كذلك فى التخارج فى الشركات.

كما جاء عنده (121م 594): "الحقيقة: اسم... فعيلة من حق الشىء، بمعنى فاعلة؛ أى: حقيق، والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية، كما فى العلامة، لا للتأنيث".

وهذه معلومات صرفية مهمة جدًا، تناولت بيان نوعه، وهو اسم، وأصل اشتقاقه، ومعنى البنية، ثم التدليل على الانتقال إلى الاسمية بطريق التاء، وكلها معلومات مهمة فى بيان تصور المصطلح قبل تعريفه [1].

وقد قلت العناية بالوظيفة التى تقوم بها المعلومات الصرفية [2] فى معجم التعريفات والاصطلاحات، لاعتبارين أساسيين، هما: أنه جاء اختصارًا لتعريفات الجرجانى، ولأنه فى باب

---

(1) انظر أمثلة أخرى لعناية الجرجانى بالمعلومات الصرفية فى المواضع التالية: 126 (الحوالة = اشتقاق)، 127 (الحيلة = نوع الصيغة/ اشتقاق)، 154 (السادة = جمع)، 157 (السفاتج = جمع/ معرب)، 180 (الضرورة = اشتقاق)، 184 (الطيرة = نوع الصيغة/ اشتقاق)، 192 (العدل = نوع الصيغة/ اشتقاق)، 223 (القرينة = نوع الصيغة/ اشتقاق/ معانى الأبنية)، 248 (اللقيط = معانى البنية)، 278 (المضارعة = اشتقاق)، 297 (المناسخة = اشتقاق)، 303 (المئونة = اشتقاق/ نوع الصيغة)، 321 (الهيولى = معرب)، 327 (الوضوء = اشتقاق)، 329 (الولي = معانى الأبنية/ نوع الصيغة).

(2) وقد انعدمت العناية بهذا الجانب فى معجم (مقاليد العلوم والحدود) المنسوب خطأ للسيوطى؛ بسبب من الاكتفاء ببيان شروح المصطلحات وتعريفاتها موزعة على أبواب وفصول خاصة للعلوم، التى كانت معروفة متعاطاة فى التراث العلمى عند العرب، وواضح من مقدمة صانعه (ص31) أنه جمعه للوفاء بتعريفات كثير من المصطلحات، وأنه جمعها=

الإيجاز تتقلص العناية بالوظائف المعجمية، حتى لتكاد تنحصر فى الوظيفة الأم، وهى بيان المعنى الاصطلاحى.

ومن الأمثلة القليلة على إيراد المعلومات الصرفية فى بيان صيغة التخارج، والأصل فى اشتقاق (ل 18أ): "التخارج فى اللغة تفاعل من الخروج".

وقد بدأت العناية بالمعلومات الصرفية تنحو منحى الزيادة، مع ظهور معجم (التوقيف على مهمات التعاريف)، للمناوى المصرى (1031هـ)، ويعود ذلك إلى طبيعة السعة التى قصد إليها أصحاب معاجم المصطلحيات فى هذا الوقت المتأخر، وربما بأثر مما سبق من عدد من هذه المعاجم.

ومن أمثلة هذه العناية الواضحة بالمعلومات الصرفية عند المناوى، قوله فى سياق تعريفه لمصطلح الأبدال (الداية، ص29): "الأبدال: جمع بدل". والعناية بذكر الجموع مهم فى كثير مما يتعلق بالمداخل/ المصطلحات.

ومن مثل قوله (ص42): "الاختلاف: افتعال من الخلاف". وهذا نص على الاشتقاق وبيان أصله، وهو فى أحيان ما ينص على التعبير عن الاشتقاق، فيقول (ص51): "الأرض.. مشتقة من أرضت القرحة: إذا اتسعت، فسميت به لاتساعها، وجمعها أرضون". ففى هذا النقل بيان لعدد من المعلومات الصرفية المهمة، التى تتعلق ببيان الأصل الاشتقاقى، ونفى غيره، وبيان الجمع.

ويقول (54): "الأستاذ... عجمية معربة؛ لأن السين والذال البتة لا يجتمعان فى كلمة عربية". ففى هذا النص بيان لأصل الكلمة مدللًا على عجمتها بقرينة عدم اجتماع السين والذال فى كلمة عربية.

وهو ما يؤكده المحبى فى قصد السبيل (119/1) بقوله: "ولا تجتمع سين وذال فى كلمة عربية " [1].

= من زمن الصبا؛ إذ تكون العناية فيه منصرفة إلى طلب تحرير المعانى من دون التفات إلى بقية المعلومات التى تتعلق بغير شرح المعنى، وإذ كان يكتبه أشتاتًا فى أوائل الشباب من مدارسة العلوم والآداب والاندراج فى زمرة الطلاب، ثم كان حظ ترتيبه فيما بعد من دون عناية ببقية الوظائف المعجمية.

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية بالمعلومات الصرفية عند المناوى فى (التوقيف) فى المواضع التالية: 57 (استطاعة = ميزان صرفى/ اشتقاق)، و66 (الأشربة = جمع)، و67 (شعيرة = معانى الأبنية)، و69 (اصطفاء = ميزان صرفى/ اشتقاق)، و70 (أضحية = ميزان صرفى/ أصل الاشتقاق)، و84 (الإقليدع = نوع البنية/ معرب/ موطن الكلمة)، و76 (اللـه = علم/ أصله الاشتقاقى)، و92 (الإمساك = اشتقاق)، و95 (أمين = نوع البنية)، و96 (آناء = ميزان صرفى)، و (أنامل = جمع)، و97 (الأنثيان = تأنيث)، و100 (أنموذج = أعجمى)، و101 (أوابد = جمع)،=

ويستمر مبدأ العناية بالمعلومات المتعلقة بالبنية الصرفية، وتزداد مع ظهور معجم الكليات، لأبى البقاء الكفوى 1094هـ.

وقد ظهر إسهام المعلومات الصرفية فى تحديد دلالات الألفاظ التى شرحها الكفوى، حيث استعملها فى كثير من المواضع للتفريق بين الدلالات المتقاربة، وبدا النص عليها ذا أثر حاسم فى إيضاح الدلالات، ومنع الخلط.

ومن الأمثلة على ذلك قوله (ص 29-30): "الجَعْل: إذا تعدى إلى المفعولين يكون بمعنى: التصيير، وإذا تعدى إلى مفعول واحد يكون بمعنى الخلق والإيجاد". ففى هذا المثال اعتمد الكفوى فى التفريق بين دلالتى التصيير والإيجاد على معلومة صرفية نحوية، خاصة بتعدى الفعل، وبدرجات هذا التعدى.

كما أظهرت أمثلة أخرى عنايته بمعانى الأبنية؛ مما يسهم فى استجلاء التعريفات والشروح، يقول (33): "الإبلاغ: الإيصال، وكذا التبليغ، إلا أن التبليغ يلاحظ فيه الكثرة فى المبلغ". ففى

= و102 (أوان = جمع)، 110 (باب = جمع)، و111 (بطل = معانى الأبنية)، و (باغ = أعجمى)، و117 (بخت = أعجمى/ ميزان صرفى)، و118 (بدر = نوع الصيغة/ معانى البنية)، و119 (بدائع = جمع)، و123 (برهان = معانى البنية)، و125 (برطل = ميزان صرفى/ تصحيح صيغة)، و (إبريق = معرب)، و137 (بعوض = اشتقاق، ومباعلة = اشتقاق)، و139 (ينبغى = اشتقاق/ نوع الصيغة)، و145 (بنيان = لا جمع له)، و153 (بيع = مذكر)، و157 (تأييد = اشتقاق)، و159 (تثبيت = ميزان صرفى/ اشتقاق)، و160 (تجارب = جمع)، و207 (تمويه = اشتقاق)، 212 (تواجد = معانى الأبنية)، و222 (ثكول = معانى أبنية)، و229 (الجبار = اشتقاق)، و236 (جيدر = اشتقاق)، و237 (جريرة = معانى أبنية)، و242 (جزوع = نوع البنية)، و248 (جلسة = نوع الصيغة)، و249 (جليس = معانى الأبنية)، و262 (جيل = اشتقاق)، و273 (حرس = جمع)، و281 (حشم = كلمة فى معنى الجمع ولا واحد لها)، و290 (حقيبة = جمع)، و302 (حيرة = اشتقاق)، و319 (خطر = يساوى الفعل)، و327 (خواطر = جمع)، و (خواص = نوع الصيغة)، و338 (دفاع = اشتقاق)، و339 (دكان = معرب/ زيادة النون)، و341 (دنيا = اشتقاق)، و405 (سعيد = اشتقاق)، و420 (سيماء = صيغة مبالغة)، و435 (شكر = قلب مكانى)، و473 (ضريب = معانى الأبنية)، و496 (عارية = اشتقاق)، و520 (كريم = نوع البنية)، و529 (عوارض = جمع)، و530 (عوام = جمع)، و534 (غائط = اشتقاق)، و542 (غوائل = جمع)، و560 (فضيحة = اشتقاق)، و567 (فوهة = اشتقاق)، و581 (قرينة = معانى الأبنية)، و596 (قيامة = نوع الصيغة)، و599 (مكاتب = نوع الأبنية)، و631 (المآثر = جمع)، و631 (مأتم = اشتقاق)، و636 (مثوبة = اشتقاق)، و637 (مجال = اسم مكان)، و638 (مجاهدة = اشتقاق)، و640 (محاسبة = اشتقاق)، و644 (مخالطة = اشتقاق)، و645 (مداراة = اشتقاق)، و646 (مذهب = اسم مكان)، و647 (مردة = جمع)، و651 (مزدلفة = اسم علم)، و660 (مضاربة = اشتقاق)، و680 (منسك = اشتقاق)، و681 (مناصب = جمع)، و687 (مهاجرة = اشتقاق)، و691 (النبى = معانى الأبنية)، و714 (نيارب = جمع)، و730 (التوفى = اشتقاق)، و733 (وكيل = معانى الأبنية)، و734 (ولى = معانى الأبنية)، و750 (يعبوب = اشتقاق).

هذا المثال إقرار بالترادف، أو مشبهه، إذا اعتبرنا ما يقرن بالتشديد من معنى المبالغة، أو الكثرة على حد تعبير الكفوى.

واستعمال المعلومات الصرفية بهذه الطريقة؛ أى باعتبارها سبيلًا معينًا على إيضاح المعنى- كان هو السمة الجديدة التى برزت فى بعض الأحيان، التى حرص الكفوى فيها على ذكر تلك المعلومات الصرفية.

وبجانب ذلك كثر فى الكتاب تحت المداخل العناية بالمعلومات الصرفية التقليدية؛ مما يتعلق بنوع الصيغة، أو اشتقاقها، أو حالها من التذكير والتأنيث أو حالها من الإفراد أو التثنية أو الجمع... إلخ، من غير نص على تعلقها المباشر بالتفريق بين الدلالات.

والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا، يقول الكفوى فى سياق تعريفه للحلم الذى هو الأناة والسكون (404): "وحلُمت عن الرجل أحلم وأنا حليم، وبابه: كرم، ومصدره: الحلم بالكسر: وهو الأناة والسكون مع القدرة والقوة". ففى هذا النص عناية بعدد من المعلومات الصرفية الخاصة بباب الفعل وميزانه، وذكر لمصدره، ولا شك أن هذه المعلومات تهدف إلى التفريق بين صيغ كثيرة، متحدة فى بنيتها من الجذر اللغوى (ح ل م)، من صيغ (الحلم) بضم الحاء، اسم لما يتلذذ به المرء حال النوم، والحلم بفتح الحاء واللام: مصدر بمعنى فساد الجلد.

ومن أمثلة المعلومات الصرفية المندرجة تحت المداخل قوله (687): "الفرض: هو مصدر بمعنى المفعول، ولم يغير لكونه بالمصدر أشهر". ففى هذا المثال بيان لنوع الصيغة، وبيان معناها، وتفسير لسر عدم التحول إلى صيغة (مفروض).

وهذا النوع من المعلومات الصرفية التى تسهم فى بيان معانى المصطلحات إسهامًا غير مباشر؛ أى لا ينص صاحب المعجم على الهدف من ذكرها- كثير جدًّا فى الكتاب[1].

---

(1) انظر الأمثلة التالية فى الكليات/ 19 (الألف = اسم علم)، و29 (الصد = اللزوم والتعدى)، و33 (الإبل = اسم جمع لا واحد له)، و39 (الإثبات = مصدر)، و (المتاع = اشتقاق)، و41 (الاثنان = لا واحد له)، و44 (اجتهاد = ميزان صرفى/ اشتقاق/ معنى البنية)، و48 (الأجير = نوع الصيغة/ معنى الصيغة)، و51 (أجمع = جمع)، و53 (إحسان = نوع البنية/ معنى البنية) و56 (إحباب = اشتقاق) و64 (الخفاء = اسم مصدر/ اشتقاق) و67 (دعوى = نوع البنية/ تأنيث). ووظفت المعلومات الصرفية الخاصة بنوع الألف التى للتأنيث من أجل صحة النطق، فهى لا تنون. و106 (استئناف = اشتقاق)، و107 (استطاعة = اشتقاق)، و113 (إسقاء = معنى البنية)، و141 (الطاقة = نوع الصيغة)، و141 (إطالة = أصل البنية)، و15 (الاعتمال = معنى البنية)، و175 (إلياس = معرب)، و187 (إملاء = إعلال)، و207 (أول = الوزن/ أصلها)، و219 (آية = اشتقاق)، و239 (دكان = معرب)، و240 (باع = التعدى)، و247 (البطالة = معنى البنية)، و248 (البراز = اشتقاق)، و312 (التذكر = مصدر)، و313 (التحرير = معنى البنية)، و329 (المثالب = جمع ومفرد)، و389 (الحل = نوع البنية)، و425 (الخطيئات = جمع سلامة)، و429 (الخلق = مصدر)، و516 (سبحان = اشتقاق/ مما أميت فعله)، و670 (الغناء = نوع الاسم)،=

وإذا كانت العناية بالمعلومات الصرفية فى معجم الكليات للكفوى تنوعت وكثرت ووظفت فى كثير منها؛ لبيان سهمتها وأثرها فى إيضاح معانى الألفاظ والمصطلحات التى وردت تحتها- فإن هذه العناية زادت فيما خلفه من معاجم المصطلحيات، كما نرى فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى (ق12هـ).

وقد ظهرت العناية بالمعلومات الصرفية فى هذا المعجم أكثر تنظيمًا، بحيث كانت تتقدم فى أول الحديث عن مصطلح ما من مصطلحات، إن خلا الكلام من الضبط والهجاء، وإن لجأ المعجم إلى الضبط والهجاء، ثنى بعده بذكر المعلومات الصرفية، والأمثلة على هذا التنظيم وافرة فى ثناياه كما يلى:

يقول التهانوى (71/1 مكتبة لبنان): "الآحاد: جمع أحد"، وهى أول ما ذكره تحت المدخل مباشرة.

ومثل ذلك تراه فى (74/1): "الأئمة = جمع الإمام".

وقد تتعلق المعلومات الصرفية فى أحيان أخرى بنوع الصيغة واشتقاقها وميزانها الصرفى؛ مما يلزم الإلمام به ليعين على الإحاطة بدلالة المصطلح المعرف، ومما ورد فى كشاف اصطلاحات الفنون من أمثلة ذلك قوله (91/1): "الاتباع: مصدر من باب الافتعال". فهو كما نرى فى المثال يحدد نوع البنية، وميزانها الصرفى، مما يعكس الوعى بما وقع فى التاء من إدغام، حيث اتحدت فاء الفعل (وهى التاء) مع تاء وزن الافتعال، وهو ما لخصه بقوله من باب الافتعال، فضلًا عما حققته هذه المعلومة الصرفية من وظيفة الضبط؛ احترازًا من أن تنطق على وزان الإفعال.

ومثل ذلك فى قوله (516/1): "التنبيه: مصدر من باب التفعيل". وهذا النص على نوع البنية والوزن ممهد لما يظهر فى تعريفه من معنى القصد المتضمن فى معلومة التعدى، التى يدل عليها وزن التفعيل، وهو ما ظهر فى تعريف المصطلح، حيث يقول التهانوى: "يطلق فى عرف العلماء على معان، منها: بيان تعريف الشىء قصدًا بعد سبقه ضمنًا على وجه". فهذه القصدية مهد ذكر المعلومة الصرفية المتضمنة فى التفعيل.

وقد تنوعت المعلومات الصرفية المذكورة تحت المداخل تنوعًا ظاهرًا، فطالت بيان المشتقات وغيره، من مثل ما ورد فى الكشاف، فى سياق الحديث عن مصطلح المثبت (1449/2)، حيث يقول: "المثبت: اسم مفعول من الإثبات". وواضح أن بيان نوع المشتق هنا، وبيان أصله الذى

= و687 (الفرض = نوع بنية/ معنى بنية)، و705 (القضاء = نوع الاسم)، و741 (القسطاس = معرب)، و859 (المسح = جمع)، و865 (المختار = نوع الصيغة)، و871 (المن = جمع)، و914 (ناب = اشتقاق)، و923 (الوجود = نوع البنية/ اشتقاق)، وغير ذلك كثير جدًّا تحت مداخل هذا المعجم النفيس.

اشتق منه، أفاد فى تحقيق وظيفة الضبط ولا شك، كما أفاد فى الدلالة على الحاصل من عمـل المحاسـبين، مـما يتطرق إليه نفى، فضلًا عما فى بيان أصل الاشتقاق من فائدة جزء من المعنى الاصطلاحى.

وثمة أمثلة كثيرة جدًّا مبثوثة فى هذا الكتاب الكبير، الذى يعد مثالًا رائدًا فى العناية بالمعلومات الصرفية فى قائمة معاجم المصطلحيات فى العربية[1].

ولم تغب هذه العناية بالمعلومات الصرفية فيما تحت المداخل فيما جاء بعـد كشـاف اصـطلاحات الفنـون للتهانوى، حيث استمرت العناية بها فى معجم جامع العلوم المشهور، بعنوان (دستور العلـماء) للأحمـد نكـرى (بعد 1172هـ)، وكان الغرض من هذه العناية هو خدمة المصطلحات للضبط، وصحة النطق.

(1) انظر الأمثلة التالية فى كشاف اصطلاحات الفنون 99/1 (الإجازة = مصدر)، و100/1 (الاجتبـاء = مصـدر/ وزن صرفى)، و106/1 (الأجير = معنـى الصـيغة)، و108/1 (الاحـتراق = مصـدر/ وزن صرفى)، و137 (الارتثـاث = مصـدر) و176 (أسـطوانة = وزن/ أصالة النون منه)،215 (الأصول = جمع)، و247 (الإقليم = جمـع)، و254 (الالتفـاف = مصـدر)، و259 (الإمامـان = تثنيـة)، و274 (انتقاء = ميزان صرفى)، و289 (الأول = إعلال وإبدال)، و293 (الإيضاح = مصدر)، و295 (الإبـلاء = اشـتقاق/ إعـلال)، و306 (الباب = جمـع)، و307 (البـارح = جمـع)، و309 (البثـور = جمـع)، و312 (بختـه = معربـة بخـتج)، و319 (الـبراز = اشتقاق)، و363 (التابل = جمع)، و378 (التبليغ = ميـزان صرفى/ معـانى الأبنيـة)، و401 (التـدبيج = اشـتقاق/ ميـزان صرفى)، و414 (ترجمة = إلحـاق)، و427 (تسـامع = ميـزان صرفى)، و449 (تصـحيح = اشـتقاق)، و485 (التعزيـر = اشـتقاق)، و501 (التقوى = إبدال)، و511 (التناثر = مصـدر/ ميـزان صرفى)، و516 (التنبـه = مصـدر/ ميـزان صرفى)، و518 (التنـزه = مصـدر/ ميزان صرفى)، و519 (التنوين = اشتقاق)، و521 (التهيج = مصـدر/ ميـزان صرفى)، و530 (التوشـيح = مصـدر/ ميـزان صرفى)، 535 (التيامن = مصدر/ ميزان صرفى)، و673 (الحسى = النسب)، و765 (الخنازير = جمع)، و(خنثى = اشتقاق/ ميزان صرفى/ تأنيث)، و766 (الخواتيم = جمع)، 780 (دانق = معرب دانك، وأدبيلة = تصـغير للضـبط)، و815 (دينـار = اشـتقاق) إبـدال النون ياء منعًا للبس مع المصادر التى على فعال)، و831 (الذهنُية = النسبة/ التأنيث)، و840 (الرُّب = جمع)، و841 (الربـا = نوع الاسم)، و843 (الرجاء = نوع الاسم)، و865 (الرصد = جمع)، و866 (الرضاع = اشتقاق/ نوع الصـيغة)، و907 (الزكـاة = ميزان صرفى/ اشتقاق وأصله/ نوع الصيغة)، و920 (السائل = نوع الصيغة/ أصل الاشتقاق)، و956 (السفاتج = جمع/ معرب/ أصلها الأعجمى)، و985 (السَّنون = جمع)، و993 (السياسة = مصدر/ اشتقاق)، و998 (السير = جمع)، و1051 (الشـيطان = اشتقاق/ ميزان صرفى).

وهناك أمثلة أخرى كثيرة دالة على العناية بالمعلومات الصرفية فى كشاف اصطلاحات الفنون ورد فى المجلد الثانى من طبعـة لبنـان (1996م)، منها: 1056/2 (الصبا = نوع الاسـم)، و1057 (الصـبائى = جمـع)، و1060 (الصـحابى = نسـبة/ نـوع البنيـة/ معنـى البنية/ جمع)، و1074 (الصديق = مبالغة)، و1077 (الصغرى = تأنيث)، و1106 (الصـيد = مصـدر/ معنـى الصـيغة)، و1157 (العارية = اشتقاق/ نسبة)، وإلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة المبثوثة فى الكتاب فيما تحت المداخل.

ومن أمثلة العناية بمعلومات البنية فى كتاب دستور العلماء ما يلى: يقول الأحمد نكرى (طبعة لبنان، 1997م، ص6): "الإباق: مصدر، من أبق العبد: إذا هرب، والفاعل منه آبق". ويتضح فيه بيان نوع الصيغة، وبيان الأصل الاشتقاقى الذى انحدرت منه، ثم بيان نوع الصيغة (آبق)، وهى اسم فاعل، وهذا البيان جاء بسبب من كثرة دوران هذه الكلمة فى كتب الفقه.

وفى أحيان أخرى يقرن المعلومات الصرفية بمعلومات الضبط؛ تمييزًا للمصطلحات، وتفرقة بينها؛ منعا للبس، وتمييزًا للمعانى من مثل قوله (ص12): "الأبصار، بالفتح: جمع البصر، وبالكسر: مصدر أبصر". حيث فرق بين لفظين متشابهين تمامًا، فجاءت المعلومات المتعلقة بالجمع فى حال فتح الهمزة، والمتعلقة ببيان نوع اللفظ- وهو مصدر- مع بيان أصله الذى اشتق منه؛ ليفرق بين المصطلحين، وتكرر ذلك فيما أورده تحت مصطلح الأخبار، يقول (ص 56): "الأخبار، بالفتح: جمع الخبر، وبالكسر مصدر من باب الإفعال". وواضح أن المعلومات الصرفية هنا تهدف- فى المقام الأول- للتفرقة بين اللفظين، وإن أسهمت هذه المعلومات أيضًا فى إضاءة ما يتعلق بدلالة كل من اللفظين.

وفى الكتاب أمثلة كثيرة للمعلومات الصرفية فيما تحت المداخل أسهمت فى بيان معانى المصطلحات فى المقام الظاهر، كما أسهمت فى تصحيح ضبطها[1].

---

(1) انظر الأمثلة التالية للمعلومات الصرفية الواردة تحت المداخل فى دستور العلماء، ص91: (الاستثناء = اشتقاق)، و119 (الأشراط = جمع)، و120 (الإشراقيون = جمع)، و121 (الأشربة = جمع)، و122 (الأشياء = جمع/ اسم جمع)، و123 (الأطهار = جمع)، و127 (أضحية = ميزان صرفى/ إعلال/ أصل الاشتقاق)، و134 (الأعلام = جمع)، و138 (الأقانيم = جمع/ أصل المعرب)، و147 (آل = استعمال التصغير فى الكشف، أصل الجذر اللغوى)، و157 (الإمالة = مصدر/ اشتقاق)، و167 (الإملاء = اشتقاق)، و168 (الأمهات = جمع)، و186 (الأهواء = جمع)، و (الأوتاد = جمع)، و187 (الأوداج = جمع)، و192 (الإيغال = اشتقاق)، و194 (الأيمان = جمع)، و(الإيمان = مصدر (تفرقة بين المعانى بالحركات)، و200 (الإيهام = نوع الصيغة/ اشتقاق)، و208 (البرادين = جمع)، و218 (البغاة = جمع)، و246 (التروية = مصدر/ اشتقاق)، و270 (التعقيد = مصدر)، و279 (التقديم = مصدر)، و290 (التنوين = مصدر/ ميزان صرفى)، و292 (التوابع = جمع)، و322 (الجرد = جمع)، و (الجرصن = دخيل)، و (الجرموق = أصل تعريبه/ والتدليل على عجمتها)، و345 (الحادث = نوع المشتق/ أصل الاشتقاق)، و350 (الحج = نوع البنية/ وأثر اللهجات فى اختلاف البنية)، و370 (الحصول = نوع الصيغة/ أصل الاشتقاق/ باب الفعل)، و381 (الحلول = مصدر/ أصل الاشتقاق)، و406 (الخطاءين = تثنية)، و415 (الخوارج = جمع)، و416 (الخيل = جمع من غير لفظه)، و419 (الداعر = أصل الاشتقاق)، و420 (الدجال = الصيغة للمبالغة)، و425 (الدقائق = جمع)، و434 (الديانات = جمع)، و437 (الذبائح = جمع)، و459 (الريب = اسم لا مصدر/ مصدر من أصل راب يريب)، و468 (السادة = جمع)، و471 (السنة = جمع/ التصغير كدليل)، و474 (السرقة = أصل الاشتقاق/ الباب الصرفى لفعله)، و484 (السماعى = نسب)، و502 (الشجة = جمع)، و512 (الشفعة = معنى البنية)، و51 (الشورى = مصدر)، و521 (الصابئون = جمع)، و532 (الصريح = معنى البنية/ اشتقاق)، و566 (الظهار = أصل الاشتقاق)، و578 (العدة = أصل الاشتقاق)، و580 (نوع البنية/ تفسير عدم إدغام=

والملاحظ فى نهاية الأمر أن المعلومات الصرفية المدرجة تحت المداخل تنتمى جميعًا إلى أبنية الاسم؛ وذلك أمر ربما يفسره كون المصطلحات عمومًا من أبنية الأسماء، مفردة ومركبة، ولم توجد مصطلحات منقولة عن أبنية الأفعال إلا فى النادر جدًّا، وهو ما يفسر عدم ظهور كثير من المعلومات الصرفية المتعلقة بأبنية الأفعال.

ومما هو جدير بالذكر أن المعلومات الصرفية- فى كثير من الأحيان- استعملت لغرض تحقيق وظيفة تصحيح النطق، بمعنى أن لجوء كثير من معاجم المصطلحيات فى بعض الأحيان لذكر الميزان الصرفى، أو نوع الصيغة، أو باب الفعل الصرفى- كان بهدف الضبط؛ طلبًا لتحقيق وظيفة من وظائف العمل المعجمى، ألا وهى تصحيح نطقه.

وقد تم تناول هذه المعلومات الصرفية كثيرًا جدًّا، مما يلزم ذكره؛ للإحاطة بطبيعة المداخل اللغوية، وقد تركزت المعلومات الصوتية حول ما يلى:

1- بيان الأصل الاشتقاقى، وبيان الفعل، وبيان أصل الألف ما بين الواوى واليائى.

2- بيان ضبط الفعل، عن طريق ذكر بابه فى أحيان كثيرة.

3- التفرقة بين المذكر والمؤنث فى بعض الأحيان.

4- ذكر جموع الكلمات، ولا سيما الجموع التكسيرية.

5- ذكر المشتقات، وفى مقدمتها المصادر، والصيغ الملبسة، المحتملة للمعانى المختلفة، فى مثل فعيل، التى بمعنى فاعل أو مفعول.

6- التفرقة بين المصادر وأسماء المصادر أحيانًا.

لكن كل تلك المعلومات وغيرها- مما حرص على ذكره أصحاب المعاجم الاصطلاحية- لم تخضع لترتيب دقيق أو غير دقيق، بمعنى أنه لم يوجد منهج معين حكم ترتيب هذه المعلومات الصرفية، وإن غلب مجيئها فى صدارة التعريف تحت المداخل مباشرة.

= الدالين بسب خوف اللبس بالمصدر)، و594 (العصبات = جمع)، و648 (الغنم = جمع/ لا مفرد له)، و661 الفرائد = جمع)، و 666 (الفرسخ = أصله قبل التعريب)، و675 (الفعل = مصدر/ أصل اشتقاقه)، و687 (القانون = أصل الصيغة قبل تعريبها)، و688 (قبول = مصدر شاذ)، و696 (قسم = مصدر/ التفرقة بين المعانى بالحركة)، و788 (الماذيانات = جمع/ أصل قبل تعريبه)، و874 (المفلس = أصل الاشتقاق)، و875 (المفوضة = أصل الاشتقاق)، و899 (المناسخة = ميزان صرفى/ أصل الاشتقاق)، و982 (الوقف = مصدر/ أصل الاشتقاق)، و928 (المولى = نوع الصيغة/ أصله الاشتقاقى).

[2/ب (1- ج)] المعلومات النحوية:

ظهرت العناية بالمعلومات النحوية فى كثير جدًّا من المعاجم العربية على اختلاف مناهجها، سواء أكانت هذه المعاجم لغوية أم اصطلاحية، وما يؤكد ذلك ما تراه عند الدكتور محمد أحمد أبى الفرج، الذى يقول فى كتابه (المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث) (ص75)، وهو من الدراسات المبكرة جدًّا فى العصر الحديث، التى التفت فيها صاحبها إلى دراسة المعاجم العربية القديمة على ضوء معطيات صناعة المعجم: "والناظر فى المعاجم العربية يدرك- بوضوح- أنها تبين كثيرًا مما يدخل فى دائرة الدراسة النحوية، وإن كان يسمى النحو فى كتابه باسم الإعراب محشيا على استعماله بقوله: "نقصد بهذه التسمية ما يقال عنه عادة النحو".

وقد عنى أصحاب معاجم المصطلحيات بإيراد كثير من المعلومات النحوية، التى استهدف ذكرها إضاءة كثير من المداخل مما رأى المعجميون المختصون لزومها، فيما ينبغى أن يرد تحت مدخل من المداخل.

وقد تنوعت المعلومات النحوية تنوعًا لا بأس به، فطالت معلومات التذكير والتأنيث فى الجملة، والتعدى واللزوم؛ لاعتبار العمل النحوى، ومعلومات الإعراب والبناء، وغير ذلك.

ومن المهم كذلك أن نبين أن حجم المعلومات النحوية- مقارنة بمعلومات الصرف- جاء قليلًا، ولعل ذلك طبيعى فى إطار أن المعجم فى النهاية مدوّنة مفردات، وليست مدونة نصوص.

ومن أمثلة ما حرص أصحاب معاجم المصطلحيات على ذكره ما يلى:

يقول المناوى فى التوقيف (ص39) حول سبب دوران مصطلح الاحتمال عند الفقهاء على معنيين، مفسرًا ذلك بمعلومة نحوية تتعلق بالتعدى واللزوم، وهى وإن كانت لها مدخل صرفى لكن متعلقها النحوى أوضح؛ لما يترتب عليها من عمل نحوى، يقول: "الاحتمال فى اصطلاح الفقهاء يستعمل بمعنى الوهم والجواز، فيكون لازمًا، وبمعنى الاقتضاء والتضمين، فيكون متعديًا، نحو: يحتمل أن يكون كذا، واحتمل الحال وجوهًا".

فهذه التفرقة بين دلالتى المصطلح مرتكزة على معلومات نحوية من الضرورى الاحتكام إليها، وهو ما فعله المناوى.

وربما كان استعمال مصطلحات النحو طريقًا لضبط الصيغة أو المصطلح، من مثل قول المناوى (ص46) فى أثناء تناوله مصطلح الأذان: "قال ابن برى [1]: أَذّن العصر بالبناء للفاعل خطأ، وصوابه: أُذّن بالعصر، بالبناء للمفعول مع حرف الصلة".

---

(1) من غير عزو فى لحن العوام/ 199 (25)، وعنه من غير عزو أيضًا فى تصحيح التصحيف/ 91. (69). وكما هنا فى غلط الضعفاء من الفقهاء لابن برى/ 15 (8).

وما حدث فى هذا النص هو تصويب النطق، أو ضبطه عن طريق الاعتماد على معلومات نحوية ومصطلحات نحوية.

وكذلك نرى عند المناوى تفسيرًا لبعض المصطلحات اعتمادًا على المعلومات النحوية، من مثل قوله (ص47) فى أثناء حديثه عن مصطلح الإذن: "أذنت للعبد فى التجارة، فهو مأذون له. والفقهاء تحذف الصلة تخفيفًا، فيقولون: العبد المأذون". فتفسير حذف شبه الجملة له مما سمى بصلة اسم المفعول؛ بسبب من التخفيف- أمر شائع فى التراث النحوى لدرجة يرقى معها التخفيف أن يشكل نظرية حاكمة فى الدرس النحوى، ولاسيما فى تعلقاتها بالحذف[1].

كما ظهرت المعلومات النحوية تحت المداخل عند أبى البقاء الكفوى، فيما عرض له من مصطلحات لأغراض كثيرة، حققت عددًا من الوظائف المهمة المنوط بالمعجم الاصطلاحى أن يحققها.

ومن أمثلة العناية بإيراد المعلومات النحوية فى سياق الشروح التى تحت المداخل أو المصطلحات، ما أورده الكفوى فى أثناء حديثه عن التبديل (ص31)، يقول: "والإبدال والتبدل: إذا استعملا بالباء، نحو: أبدل الخبيث بالطيب، وتبدل به- فلا تدخل الباء حينئذ إلا على المتروك". فهذه المعلومة المتعلقة بضوابط تخص هذا التركيب، مقصود من ورائها انضباط الدلالة الناتجة من الجملة؛ منعا لمادة الفساد الدلالى، فدخول الباء على المتروك مسألة تركيبية هادفة إلى تحقيق ضبط للمعنى.

وفى حديثه عن مصطلح الاستكانة (ص105)، يقول: "قيل هو افتعل من كان التامة، والنص على نوع كان هنا ضرورى؛ لبيان حقيقة هذا المصدر، ولقطع الانتظار لما تطلبه كان الناسخة من معمولين، هما اسمها وخبرها، فكان فى ذكر المعلومة النحوية الخاصة بتمام فعل "كان" لازم فى هذا السياق؛ تتميمًا لإدراك حقيقة المصطلح.

وفى كثير من الأحيان يوظف الكفوى بعض المعلومات المتعلقة بالتراكيب أو النحو؛ لاستثمارها فى بيان الدلالة، من مثل حديثه عن مصطلح الإشفاق (ص120)، الذى يقول فيه "الإشفاق: عناية مختلطة بخوف، فإن عُدِّى بمن فمعنى الخوف فيه أظهر كما فى: ﴿ وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ﴾ [سورة الأحزاب: 72/33]، وإن عدى بعلى، فمعنى العناية فيه أظهر". فهذه

---

(1) انظر: ظاهرة التخفيف فى النحو العربى/ 274. وانظر أمثلة أخرى فى المناوى (الداية)/ 109 (الباءة = حذف المضاف)، و (الباب = إضافة للتخصيص)، و117 (بخ = بناء وحركة بناء)، و153 (بيع = إسناد)، و223 (ثلث = تأنيث العدد مع المعدود، وتذكيره)، و561 (الفطر = حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)، و109 (الباء = حذف مضاف) (الباب = إضافة تخصيص).

الملاحظات المستنبطة من استقراءات النصوص والتراكيب هى نواتج مـن بعـض عمـل النحـاة فى أبـواب الـلازم والمتعدى وحروف المعانى، والتعلق النحوى، وظفت هنا لخدمة الدلالة.

ومن الحق أن نقرر أن الكفوى اعتنى عناية ظاهرة بالمعلومات النحوية، بدرجة تفوق غـيره مـن معـاجم المصطلحيات العربية[1]، والمقصود بها المعلومات غير الداخلة فى تعريـف المصـطلحات المنتميـة معرفيًّا لعلـم النحو فى هذا المعجم أو ذلك؛ لأنها حينئذ جزء من الشروح.

وقد استمرت العناية بالمعلومات النحوية فى سياق التعريفات التى وردت تحت المصطلحات فى واحد مـن أشـهر معـاجم المصـطلحيات- التـى ارتقـت بالمعجميـة المختصـة العامـة عنـد العـرب- وهـو معجـم كشـاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى، حيث حرص على ذكر كثير من المعلومات النحوية فيما تحت المـداخل، كـان لهـا أثرها فى خدمة المعنى الاصطلاحى.

ومن أمثلة هذه العناية التى أولاها كشـاف اصـطلاحات الفنـون للمعلومـات النحويـة فى أثنـاء تعريفـات المصطلحات المختلفة ما يلى:

* فى سـياق حديثـه عـن مصـطلح الإحصـان (113/1) اضـطر إلى بيـان دلالـة الإضـافة فى تعبـير (شرائـط الإحصان)، فقال: "واعلم أن الإضافة فى قولنا: شراط الإحصان بيانيـة؛ أى: الشرائـط التـى هـى الإحصـان". فبـين المراد من وراء التركيب الإضافى عن طريق بيانه نوع الإضافة، وهو نوع معلومات نحوية استثمرها على طريـق إضاءة المعنى، وأن شرائط الإحصان هى متممات معنى الإحصان" [2].

وكذلك نجد توظيفًا للمعلومات النحوية فى سياق تعريفات المصطلحات فى دسـتور العلـماء، للأحمـد نكـرى، وأمثلـة ذلـك قولـه فى مفتـتح حديثـه عـن مصـطلح أصـول الفقـه (ص125): "مركب إضافى، ثم نقل من التركيب الإضافى، وجعل عَلَمًا على العلم المخصوص". وقد لجأ الأحمد

---

(1) انظر: الكليات/ 187 (الامتلاء = تمييز)، و207 (أول = تحكيم من فى بيان أصل فعل التفضيلية)، و223 (إبـلاء = تعديـة فعلـه بمن)، و224 (أيضا = مفعول مطلق/ حال)، و240 (باع = التعدى لمفعولين/ زيـادة حـرف جـر)، و327 (ثـان اثـنين = تركيـب إضافى)، و354 (الجماع = الإضافة/ الإسناد)، و386 (الاختـزال = حـذف الفاعـل والمفعـول)، 403 (حـاش لله = إعرابـه)، و435 (خصوصًا = حال بمعنى خاصا/ مفعول مطلق)، و482 (رويدا = صفة/ حال)، و516 (سبحان = مفعول متروك مضـمر)، و663 (غير = شرط إضافتها).

(2) انظر أمثلة أخرى للمعلومات النحوية فى كشاف اصطلاحات الفنون كما يلى: 364/1 (تأثير الوصف = إضافة النوع إلى الوصـف والحكم بيانية)، و531/1 (التوضيح = عطف بيان للإيضاح/ وعطف بيان للمـدح)، و575 (الجمـع مـع التفريـق والتقسـيم = النكرة فى سياق النفى تعـم)، و694 (الحكـم = فـارق مـا بـين إدراك الحكـم وإدراك المركـب التقييـدى الـذى هـو مـن قبيـل الإضافة)، و951 (السرقة = إعراب الحال فى بيت لأبى الطيب المتنبى)، و1307/2 (القرآن = معنى الإضافة)، و1518 (المزابنة = إعراب حرص على تمييز النسبة)، و1804 (الوقـف = يخـادعون اللــه جملـة صـفة إن لم نقـف/ ومعلومـات نحويـة أخـرى)، و1815 (اليمين = إعراب يمين غموس؛ تركيب إضافى أو توصيفى).

نكرى إلى هذه المعلومة النحوية؛ لأن المعرفين للمصطلح قد ينظرون إليه باعتباره مكونًا من (مضاف ومضاف إليه)، وهو الظاهر من قوله فيما بعد: "فله تعريفان (أى: علم أصول الفقه): تعريف باعتبار الإضافة، وتعريف باعتبار أنه علم"؛ ومن ثم كان لازمًا أن ينص على هاتين المعلومتين النحويتين فى مفتتح حديثه عن المفهوم الخاص به؛ لأنهما سيوجهان الحديث فيما بعد.

والملاحظ على منهجية إيراد هذه المعلومات أنها عشوائية، غير خاضعة لمنهج معين، وإنما يحكمها إرادة واضع المعجم الذى يقدر الضرورة الملجئة إلى ذكر بعض من معلومات النحو فيما تحت المداخل؛ لتحقيق أغراض جزئية متعاونة، يمكن توزيعها على وظائف الضبط، أو التفريق بين مصطلح وآخر، أو إعراب شاهد، أو جملة لها تعلق مباشر بالمصطلح موضع التعريف، إلى غير ذلك من الأغراض الجزئية[1].

وكل هذه الأغراض الجزئية التى تقوم المعلومات النحوية بالوفاء بها- تهدف إلى غاية أصيلة، هى الإسهام فى بيان مفهوم المصطلح، حتى أمكن أن نقرر أن المعلومات النحوية فى كثير من المواضع جزء أصيل من بنية شروح المصطلحات، وجزء أصيل لا يفهم التعريف، أو يدرك بغيرها.

وإذا كانت المعلومات النحوية تختلف العناية بها كمًّا وكيفًا فى المعاجم المختلفة، تبعًا لاختلاف المستعملين- فإن هذه المعلومات جاءت – فى المجمل– مناسبة لطبيعة المستعمل، الذى وضعت هذه المعاجم من أجله؛ إذ إن الوظيفة المركزية التى يطلبها مستعمل معاجم المصطلحيات، تكاد تنحصر فيما يلى:

أ- معرفة المعنى الاصطلاحى لمصطلح ما فى علم بعينه.

ب- التفريق بين معانى مصطلحات متقاربة.

---

(1)انظر أمثلة لهذه المعلومات النحوية فى دستور العلماء/ 95 (الاستخدام = إعراب بيت: فسقى الغضا)، و13 (الاستعانة = التفرقة بين باء الجر التى للاستعانة والتى للسببية)، و104 (الاستغراق = الإضافة)، و142 (الأقرب فالأقرب = إعراب الأقرب الأولى مبتدأ خبره محذوف تقديره: أولى من الأبعد)، و198 (الإيمان: كلام طويل فى الاستثناء بمناسبة إعراب قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ {35/51} فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ {36/51} ﴾ [سورة الذاريات: 35/51-36]، و220 (بنو الأخياف = إضافة)، و355 (حدة = ونصبها فى (على حدة) غلط فاحش!)، و457 (رمضان = إضافة/ علم)، و471 (سبحان = إعرابه)، و534 (الصلاة = إضافة أهل وآل)، و560 (الطهر المتخلل = إعراب بعض العبارات)، 6450 (الغرة = إعراب "تجب غرة نصف عشر الدية")، و710 (القلب = إعراب "ولا يك موقف منك الوداعا")، و720 (قوس قزح = تركيب إضافى/ أو تركيب مزجى)، و761 (لا ريب فيه = تأكيد لفظى)، و778 (ليس للنساء من الولاء = إعراب "أو جر ولاءً معتقهن")، و875 (ما جرى = إعراب)، و837 (المسح = إعراب آية)، و961 (هلم = إعراب: "جرا" م له/ مصدر)، و967 (الواجب = تقع الجملة الشرطية حالًا).

ج- التفريق بين معانى مصطلحات يختلف حولها أصحاب مذهب عن غيرهم فى علم ما.

وقد كان حرص أصحاب معاجم المصطلحيات واضحًا فى باب توظيف المعلومات النحوية تحت المداخل فيها بشكل عام.

[2/ب (1- د)] معلومات الضبط:

معلومات الضبط جزء من العناية التى ينبغى على صانعى المعجم أن يحققوها فى إطار ما يسمى بالبنية الصغرى، وهى معلومات خاصة بشكل المدخل، وهى مهمة جدًّا على طريق إدراك معنى هذا المدخل أو ذاك.

وإذا كانت المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية تقوم بالوفاء بجزء من التعليق على شكل المداخل- فإن معلومات الضبط والهجاء أو الإملاء لها أثرها الحاسم فى هذا المجال على وجه التعيين.

وقد لجأ أصحاب معاجم المصطلحيات إلى استثمار معلومات الضبط فى كثير من الأحيان؛ لتوضيح المداخل أو المصطلحات فى سبيل تعريفها، وتحريرها، وتدقيق معانيها.

وقد تنوعت طرق التعليق على شكل المداخل، فيما يتعلق ببيان الضبط أو كيفية النطق، لتشمل الطرق التالية:

أ- ضبط المصطلح بطريقة التقييد، أو الكتابة.

ب- ضبط المصطلح بطريقة الضبط الصرفى.

ج- ضبط المصطلح بطريقة الضبط النحوى.

د- ضبط المصطلح بطريقة استدعاء مثال شهير، لا مجال للخطأ فيه.

ولم يخل معجم من هذه المعاجم- مادة الدراسة- من اللجوء إلى توظيف هذه الطرق؛ طلبًا لتحقيق نطق صحيح للمصطلح، وسوف نمثل بما ورد فى هذه المعاجم من ضبط، بهذه الطرق المتنوعة كما يلى: يقول الخوارزمى فى مفتتح تعليقه على مصطلح (الرقة) فى فصل الزكاة (ص11): "الرقة على بناء الصفة: هو الدراهم المضروبة، فأما الورق بفتح الراء: فهو المال من دراهم أو إبل أو غير ذلك. وتجمع الرقة على: رقين، مثل: عضين وعزين". ففى هذا المثال استعمل الخوارزمى طريقتين من طرق الضبط، حيث ضبط الرقة، ثم الرقين باستعمال مثال مشهور على الألسنة أحال عليه، فعندما قال إن الرقة على بناء الصفة، كان يقصد أن يشير إلى أن نطقها مساوٍ لنطق الصفة المتداول على الألسنة، وضبط الورق بطريق الكتابة أو التقييد عندما

نص على فتح الراء، وإن كان تقييده جاء ناقصًا؛ إذ حقه وصفًا للراء هو (المهملة) لإمكان تصحفها إلى الزاء.

ويقول فى مثال آخر مستعملًا طريق الضبط الصرفى (ص12):"الكسعة: على وزن فُعْلة: هى العوامل من الإبل والبقر والحمير". حيث ضبط مصطلح الكسعة عن طريق ذكر ميزانها الصرفى. ومنه قوله أيضًا (ص12): "الجارة: هى الإبل التى تجر بأزمتها، فاعلة، بمعنى مفعولة". فالتعليق بذكر الميزان الصرفى للجارة- وهو الفاعلة- أسهم فى بيان ضبط المصطلح، وبقية المعلومات الصرفية، أسهمت فى بيان المعنى[1].

واستمر التعليق على شكل المصطلحات، ببيان طرق نطقها عند الشريف الجرجانى فى معجمه (التعريفات)[2]، فى مثل قوله (ص 102): "الجزء بالضم: ما يتركب الشىء منه ومن غيره ... وبالفتح: حذف جزأين من الشطرين".

واللجوء إلى الضبط هنا بالتقييد، أو ببيان حركة الجيم، وإن أدى إلى بيان نطق المدخل نطقًا صحيحًا- فإنه استعمل تمييزًا بين المعانى، وهو القانون المستقر فى غالب التفريق بين معانى الأبنية العربية، وهو ما يمكن تخليصه بقولنا: إن الكلمات العربية تعبر عن المعانى المتعددة بالحركات المختلفة، فكان تقييد حركة الجيم وسيلة للتفرقة بين المعانى.

ويفعل ذلك مرة أخرى عن طريق استعمال طريق الضبط الصرفى باستدعاء مثال مشهور على الألسنة فى قوله (ص179): "الضحكة بوزن الصفرة، من يضحك عليه الناس، وبوزن الهمزة: من يضحك على الناس". ففى هذا النموذج استعمل الجرجانى كلمتين شائعتين، هما: الصفرة

---

(1) انظر أمثلة أخرى فى مفاتيح العلوم: ص14 (أوقية = على وزن أثفية)، و18 (ألية = فعيلة)، و72 (الغرب = بالغين معجمة)، و143 (الكم = بتشديد الميم)، و166 (الأطرية = قال بعضهم بكسره على بناء : زبنية)، و207 (الشكل القطاع = بفتح القاف وتشديد الطاء)، و213 (الغميصاء معجمة الغين غير معجمة الصاد)، و214 (الفرغان = بإعجام الغين)، و238 (المثنى = بفتح الميم وتخفيف النون).

وقد خلت (الحدود الطبية) لابن هبة الله الطبيب، وغيرها، من أى عناية بمعلومات الضبط؛ لاختصاره وإيجازه الشديد، وقد اكتفى بالوظيفة الأم فقط، وهى التعريف بالمصطلحات من دون التعريج على أى من المعلومات الشكلية.

ومثله فى ذلك (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم)، المنسوب للسيوطى، مع حاجة كثير من مداخله إلى الضبط.

(2) انظر أمثلة أخرى فى التعريفات: ص 180 (قرطاس = بضم القاف وكسرها)، و184 (الطيرة = كالخيرة وزنًا)، و188 (العارية = بتشديد الياء)، و196 (العقر = بضم العين)، و199 (العلاقة = بكسر العين وفتحها)، و210 (الغيبة = بكسر الغين)، و217 (فناء = بالكسر)، و223 (القران = بكسر القاف)، و (القرينة = فعيلة)، و224 (القسم = بفتح القاف)، و252 (المبارأة = بالهمزة، وحكمها خطأ)، و255 (المتقابلة = بكسر الباء)، و264 (المخدع = بكسر اليم)، و (المخلص = بفتح اللام = المصفون من المعاصى، وبكسرها المخلصون فى العبادة)، و295 (الملك = بكسر الميم)، و303 (المئونة = مفعلة وليست مفعولة)، و329 (الولى = فعيل).

والهمزة؛ لبيان صحة نطق المصطلحين، ثم كان هذا الضبط سبيلًا للتفرقة بين معنى اسم المفعول المستكن فى الأولى، واسم الفاعل المستكن فى الثانية.

وقد استمرت العناية بالتعليق على شكل المداخل أو المصطلحات، وازدهرت مع ظهور معاجم المصطلحيات المتأخرة؛ ربما للإحساس بقيمة وظائف من مثل الضبط والهجاء، وربما للتوسعة على المستعملين فى العمل بمبدأ التيسير، وربما بسبب من تفشى الضعف فى العربية فى العصور المتأخرة بعد القرن العاشر الهجرى، وربما بسبب من عدم إرادة الإيجاز والاختصار، التى كان العمل عليها فى معاجم المصطلحيات فيما قبل القرن العاشر.

ولكن المهم فى هذا السياق هو أن وضوح أهمية الوظائف المعجمية المختلفة كان ماثلًا حاضرًا فى معاجم المصطلحيات فى هذه الحقبة التاريخية المتأخرة؛ وهى إما امتداد لما كان حاضرًا فى تطبيقات المعجمية العامة العربية المزدهرة، وهو الراجح، وإما إرهاص بما سوف تحرص عليه المعجمية المعاصرة فى البيئات المختلفة.

وفى هذه المرحلة يظهر معجم (التوقيف على مهمات التعاريف) للمناوى المصرى، الذى أظهر عناية بالتعليق على شكل غالب مداخل معجمه فى جانب الضبط، وتصحيح النطق، ومن أمثلة ذلك ما يورده فى التعليق على مصطلح الاختلاف (ص42): "الاختلاف: افتعال من الخلاف؛ هو تقابل بين رأيين فيما ينبغى انفراد الرأى فيه". والتعليق بكلمة افتعال هو ذكر للميزان الصرفى للمصطلح، وهى طريقة للضبط استثمرت فيها المعرفة الصرفية لضبط النطق والهجاء، فضلًا عما أشار إليه التعليق من معلومات صرفية من مثل المصدرية، ومن مثل الدلالة على معنى البنية... إلخ.

ومن أمثلة استثمار المعلومات النحوية فى ضبط بعض الكلمات قوله فى التعليق على مصطلح الأذان (ص46): "قال ابن برى [1]: أذن العصر بالبناء للفاعل خطأ، وصوابه، أذن بالعصر بالبناء للمجهول، مع حرف الصلة". فاللجوء إلى التقييد بالبناء للفاعل جاء بديلًا عن مثل قولنا بفتح الهمزة وتشديد الذال المعجمة المفتوحة، واللجوء إلى التعبير بالبناء للمجهول جاء بديلًا لقولنا بضم الهمزة وتشديد الذال المعجمة مع الكسر.

ومن أمثلة عنايته بالتعليق على شكل المداخل بإيضاح معلومات هجائها قول فى سياق تعريفه مصطلح الأرض (ص51): "ولا عبرة بقول من قال: سميت أرضًا؛ لأنها ترض بالأقدام؛ لأن الرض مكرر الضاد، ولا همزة فيها". فكان الميل إلى بيان فارق ما بين هجاء

---

(1) فى غلط الضعفاء من الفقهاء لابن برى/ ص 15، فقرة 8: "ويقولون : أَذَّن العصرُ وصوابه أُذِّن بالعصر".

الأرض، وما زعم أنه أصل لاشتقاقها، وهو الرض سبيلًا؛ لرد هذا الزعم ونقضه؛ أى أن التعليق على معلومات الهجاء كان طريقًا لرد بعض الأقوال، ولكنه فى الوقت نفسه كشف عن هجاء المدخل.

وهناك أمثلة كثيرة جدًا ضبط فيها المناوى مداخل معجمه أو مصطلحاته، مستعملًا طريقة التقييد أو الكتابة، أو النص على كيفية ضبط الكلمة ببيان حركة الحرف من الكلمة من مثل (ص139): "البغية: بالكسر وتضم: الحالة التى يبغيها الإنسان".

وقوله (ص395) "السبح: بسكون الموحدة"، أى بسكون الباء المعجمة من مثل أسفل بنقطة واحدة.

وقوله (ص472): "الضر: بالفتح والضم: ما يؤلم من الجسم".

وقوله (ص547) : " الفاره: بكسر الراء: الحاذق بالشىء".

ويظهر من بعض هذه الأمثلة عدم كفاية طريقة الضبط بالتقييد فى مثل المثال الأخير؛ إذ كان حقه أن يزيد فيقول المهملة؛ منعًا لتصحيفها بالزاء المعجمة.

كما لجأ المناوى فى بعض الأحيان إلى طريقة الضبط الصرفى أى باستدعاء كلمة شهرة، واتخاذها معيارًا لضبط المدخل أو المصطلح المعلق عليه، يقول (ص234): "الجدب: كالمحل: وزنًا ومعنى، وهو انقطاع المطر، ويبس الأرض".

ولسنا نبالغ إذا قررنا أن العناية بمبدأ الضبط والهجاء، وتنوع أشكال هذه العناية- قد استقر، وصار أصلًا لا يفرط فيه مع ظهور معجم التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى[1].

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية بالتعليق على شكل المداخل فى باب الضبط وتصحيح النطق فى التوقيف للمناوى، ص27: (الإبان = بالكسر والتشديد: الوقت)، و28 (الذب = بالتشديد: المرعى)، و30 (الإبكار = بالكسر: المبادرة لأول شىء)، و35 (الإجانة = بالتشديد: وعاء غسل الثياب)، و47 (الإذن = بالكسر: رفع المنع)، و50 (الأرجل = الأبيض الرجل من الخيل)، و51 (الآرفة = بالضم = الحد الفاصل بين الأرضين)، و52 (الإزاء = بكسر الهمزة = الحذاء)، و57 (الاستطاعة = استفاعلة)، و59 (العدوى = بالفتح)، و(الإسكة = كسدرة)، و67 (الإشفاء = بالكسر = القرب من الهلاك)، و69 (والاصطفاء = افتعال)، و75 (الإعراب = بالكسر)، و80 (الآفق = بالمد = البالغ النهاية فى الكرم)، و85 (الكل = بالضم = المأكول)، و88 (الألف = بكسر اللام = الحق تعالى)، و(وبسكون اللام = كمال العدد بكمال ثالث رتبة)، و90 (الإمارة = بالكسر = الولاية/ وبالفتح = علامة)، و92 (المسك = بالتحريك)، و93 (الأم = بالضم = الوالدة/ الأصل)، و94 (الأم = بالفتح = القصد)، و95 (آمين = بالقصر)، و98 (الأنس = بالضم)، و108 (إى = بالكسر = كلمة لتحقيق كلام متقدم)، (وبالفتح = كلمة تفسيرية)، و109 (الباء = بالمد)، و115 (البحث = كفلس = الخالص)، و117 (البخت = الحظ وزنًا)، و117 (بخٍ = مبنى على الكسر (معلومة نحوية هدفها تصحيح النطق)، و120 (البدو = كفلس = خلاف الحضر)، و121 (البذلة = كسدرة/ البراح = كسلام)، و122 (البردعة = بدال مهملة ومعجمة !) و (البر = بالكسر = الخير) و (بالضم =

= القمح)، و123 (البربر = كجعفر)، و (البرهـان = كالرجحـان)، و125 (البرطيـل = بـكسر البـاء = الرشـوة)، و128 (البـزر = ويفتح) ومعنى هذا أنها مكسورة)، و133 (أبو بصير = كرغيف = من أسماء الكلـب)، و134 (البضـع = بالضـم = جملـة مـن اللحم تقطع/ وبالكسر = قطعة من العشرة)، و (البطر = محركًا) و140 (البقعة = بالضم)، و141 (البكاء = بالمد)، و (الـبلاء = ككتاب)، و146 (البهرج = كجعفر)، و148 (الجسمانى = بالياء)، و153 (البيعة = بـالفتح = بـذل الطاعـة للإمـام/ وبـالكسر مصلى النصارى)، و154 (البين = بالفتح = وصل وفرقـة/ وبـالكسر = مـا انتهـى إليـه الـبصر مـن حـدث)، و159 (التثبيـت = التفعيل)، و163 (الحرمة = بالكسر = المنع للدناءة/ وبالضم = المنع للعلو)، و164 (التحفة = بضم التاء وفـتح الحـاء)، و170 (الترجيح من رجح بالتثقيل)، و173 (الترك = بالضم)، و177 (التشكيك = بالشدة والضعف)، و210 (التنفس = إدخال الـنفس بالتحريك)، و218 (التيه = بالكسر/ التيهاء = بالفتح والمد)، و219 (ثبت = بسـكون البـاء = للمتثبـت فى أمـوره وبفتحتـين = للعدل الضابط)، و222 (الثقل = كقفل)، و (الثكول = فعول)، و228 (جبار = فعـال)، و231 الجبلـة = بـالكسر والتشـديد = الطبيعة)، و232 (الجثمان = بالضم)، و235 (الجد = بالكسر ضد الهزل)، و236 (الجدى = بالفتح ويكسر = ذكر ولـد المعـز)، و237 (الجذع = بالكسر = سـاق النخلـة)، و (الجريـرة = فعيلـة)، و (الجـرة = بـالكسر = مـا يخرجـه البعـير فيجـتره) و238 (الجرس = كفلس) و239 (الجرم = بالضم = اكتساب الإثم)، و (لا جـرم = بالتحريـك = لابـد)، و240 (الجريـة = بـالكسر = حال الجريان)، و241 (الجزاف = بالكسر = بيع مجهول الكيل)، و(بالضم = المسـاهلة)، و242 (الجـزع = محركًـا = الحـزن)، و244 (الجسر = بفتح أو كسر = المعبر)، و245 (الجشاء = كغراب = صوت وريح يخرج من فم الشبعان)، و246 (الجعالـة = بتثليث الجيم)، و247 (الجفاء = بالضم = ما يرمى به الوادى إلى جوانبه/ وبـالفتح = الغلـط فى الـعشرة)، و248 (الجلسـة = بالفتح للمرة/ وبالكسر للنوع والحال (الهيئة)، و265 (الخبأ = بالتحريك = خاصة الملك)، و268 (الحجة = بالضم = البرهـان) والمحجة = بفتح الميم = جـادة الطريـق)، و271 (الحـذر = محركـا)، و277 (الحـزن = بـالفتح = الأرض الخشـنة/ وبالضـم = الغم)، و281 (الحصباء = بالمد = صغار الحصى)، و289 (الحقو = بفتح = موضع الإزار)، و306 (الخبر = بتحريك = الحـديث المقول/ وبضم فسكون = العلم بالشىء من جهة الخبر/ وبالكسر = المعرفة بالباطن مـن الأمـور)، و307 (الخيـل = محركـة = الفساد والذى يلحق الإنسان)، و308 (الخدر = بتحريك = استرخاء العضـو)، 309 (المخـدع = بتثليـث المـيم = بيـت فى بيـت لحفظ الأشياء)، و319 (الخطل = بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة = فاسد القول)، و336 (الخمرة بالضـم لغرفـة = حصـير صغير)، و334 (الـدَّحر = بفـتح فسـكون = الإبعـاد)، و355 (الربـع = بضـمتين وسـكون الثـانى تخفيـف)، و361 (الرخصـة = كغرفة)، و362 (الردئ = كفعيل)، و366 (الرضوان = بكسر الراء وتضم)، و376 (الرهن = بفتح ثم سـكون)، و377 (الـروح = بالفتح = ما تلتذ به النفس/ وبالضم = اسم للنفس)، و383 (الزبد = بفتحتين = رغوة البحر/ الزبد = كقفل = ما يخـرج مـن اللبن بالمخض)، و395 (السبح = بسكون الموحدة = المر السريع)، و396 (السبط = بـالكسر = ولـد الولـد)، و405 (السـعيد = فعيل)، و406 (السقر = بفـتح فسـكون = كشـف الغطـاء/ وبـكسر فسـكون = الكتـاب/ وبفتحتـين = الخـروج للارتحـال)، و408 (السقط = بالتحريك = الخطأ)، و413 (السلم = بكسر فسكون = الصلح)، و436 (أشكل = بالألف)، و441 (الشـوى = كـالنوى = الأطراف)، و473 (الضريب = فعيل)، و479 (الضبع = بفتح الموحدة = الدنس)، و507 (العدو = بفتح فسكون = التجـاوز)، و511 (العرنين = فعلين بكسر الفـاء)، و353 (الغـداء = بالمـد)، و572 (القـبض = معجمـة = إكـمال الأخـذ/ بمهملـة = التنـاول بـأطراف الأصابع)، و577 (القدوة = بالكسر والضم = الاقتداء بالغير)، و584 (القصـم = بالقـاف = كسر الشىء فى طولـه)، و587 (القطـر = ويقـال قـتر بالتـاء)، و626 (ألمـح = بـالألف)، و663 (المطهـرة = بـكسر المـيم وفتحهـا = كـل إنـاء يتطهـر بـه)، و667 (المغـص =

ومثـل ذلـك الاهـتمام بـالتعليق عـلى مـا يتعلـق بجانـب ضـبط النطـق- نـراه فى معجـم الكليـات لأبى البقاء الكفوى, الذى يقول مثلًا فى تعليقه على صحة نطـق (الأب) ص28: "الأب" بـالفتح والتشـديد: مـا رعتـه الأنعام".

حيث قيد ضبط هذه الكلمة عن طريق النص على ذلك كتابة، بيان فتح الهمزة, وتشـديد البـاء الموحـدة، ويستعمل طريقـة الضـبط بالمثـال الشـهير فى قولـه (ص33) "الإيالـة: ككتابـة: السياسـة". ويقـول فى تعريـف (ص41): "الأثال = كسحاب وغراب: المجد والشرف". ففى هذين النموذجين يتضح أن الكفـوى دل أن المـدخل (الإيالة): مكسور الهمزة مفتوح الياء المثناة التحتية، عن طريق الإحالة إلى كلمة مشهورة؛ لتصحيح نطقها على الألسنة، وهى كلمة الكتابة التى استعملها مثالًا لضبط المدخل الذى يعلق عليه.

وفعل ذلك فى الدلالة على أن المدخل (الأثال): له نطقان، عن طريق التمثيـل عـلى هـذا النطـق بكلمتـى: سحاب وغراب، فدل ذلك على أن الأثال يمكن نطقها بفتح الهمزة والثاء، أو بضم الهمزة وفتح الثاء معًا!

كما استعمل الكفوى فى ضبطه لكثير من مداخل معجمه طريقة الضبط بتقييد حركات الحرف التـى يـرى حاجتها إلى ذلك، عن طريق توظيف بعض المعلومات الصرفية فى مثل قوله (ص35): "أتيته على الأمـر بـالقصر = وافقته". فاستعمال تعبير بالقصر معناه عدم مد الصوت بـالهمزة، وهـى طريـق لتصـحيح النطـق والهجـاء، ويقول فى مثال آخر (ص35): "أتبع: بقطع الألف = بمعنى اللحوق". واستعمال مصطلح قطع الألف له أثـره فى ضبط نطق همزة هذه الكلمة من جانب، وفى تصحيح هجائها أيضًا.

والغالب على ضبطه للكلمات استعمال طريقـة الكتابـة، أو تقييـد ضـبط حـروف الكلـمات، بـالنص عـلى حركاتها وسكناتها كتابة، كما مر فى أول مثال هنا[1].

= بسكون = وجع بالأمعاء/ والفتح عامى)، و671 (المقلـة = كغرفـة = شـحمة العـين التـى تجمـع سـوادها وبياضـها)، و723 (الورطة = بسكون الراء = الضيق)، و749 (اليسرة = بالفتح = الجهة)، وغير ذلك من الأمثلة.

(1) انظر أمثلة أخرى فى الكليات، للتعليق على شكل المداخل ببيان ضبطها ما يلى، ص28: (إبان = بالكسر والتشـديد = حين)، و (الإياب = بالضم = معظم السـبل)، و33 (الإبلـة: بـالكسر: العـداوة، وبالضـم = العاهـة)، و35 (الإتبـاع = بالتخفيف = اللحوق)، وص40 (الجرح = بالضم والتسكين)، و(الأثرة = بالضم = المكرمة)، و (آثـرت = بالمـد)، و41 (الأثمد = بفتح الهمزة وضم المـيم = اسـم موضـع)، و (بكسرهـما = حجـر يكتحـل بـه)، و48 (المسـتأجر = بفـتح الجيم = الأجـير) (آجرتـه = غـير ممـدود)، و51 (أجمـع = بضـم المـيم = مجمـوع جمـع)، و57 (احـتضر = مبنـى للمجهول)، و67 (الإدلاج = بالتخفيف = سير أول الليل/ وبالتشديد: سير آخره، والـدعوى = عـلى وزن فعـلى)، و79 (أرنى = بـكسر الـراء = بصرنى/ وبسـكوتها = أعطـن)، و174 (ملحـق = الفـتح أحسـن)، و208 (الأولى = بـالفتح)، و246 (البضـع = بالضـم = الجـماع)، و247 (البكـاء = بالمـد: خـروج الـدمع مـع الصـوت/ البكـا = بـالقصر =

وقد بلغت العناية بمعلومات النطق والهجاء قمتها عند التهانوى فى معجمه الموسوعى (كشاف اصطلاحات الفنون)، وفيما يلى أمثلة متنوعة دالة على هذه العناية، ودالة كذلك على تنوع طرق الضبط المتبعة فى هذا المعجم.

يقول التهانوى فى التعليق على مصطلح الآخر (71/1): "الآخر: بالمد وفتح الخاء المعجمة: اسم خاص للمغاير بالشخص؛ فالقول بمد الألف احتراز من احتمالات أخرى، من مثل تصور قصرها، والقول بفتح الخاء المعجمة احتراز من تصور تصحيفها، لو سكت عن قيد المعجمة؛ لاحتمال التباسها بالحاء، لو لم ينص على قيد الإعجام".

ويقول أيضًا فى التعليق على مدخل الآدم (71/1): "الآدم: بالمد والدال المهملة: رجل أسمر حنطى اللون، واسم نبى هو أب لجميع البشر".

ويقول أيضًا فى التعليق على الآمة (74/1): "الآمة: بالألف الممدود، والميم المشددة عند الأطباء: تفرق اتصال يحدث فى الرأس ويصل إلى الدماغ".

= دمع)، و248 (البطالة = بالفتح = الشجاعة)، و250 (البطريق وككبريت = القائد الرومى) (وجاثليق = بفتح المثلثة)، و313 (التجسس = بالجيم = السؤال عن العورات/ والتحسس = بالحاء المغفلة = استكشاف العورات بالنفس)، و323 (الثقل = كالعنب = ضد الخفة/ ثقل = ككرم)، و329 (الثمام = بالضم = نبت ضعيف)، و (الثلة = بالضم = القطعة من الناس/ وبالفتح = القطعة من الغنم)، و344 (الجثمان = بالثاء المثلثة)، و350 (مطبق = بالكسر = ممتد)، و303 (الجبرية = بالتحريك)، و (الجبار = بالضم والتخفيف = الهدر)، و356 (جنف = كفرح = مال عن الحق)، و (الجناية = بالكسر كالكتابة)، و326 (الحقيقة = فعيلة)، و383 (الطاغوت = على وزن فعلوت)، و389 (الحل = بالكسر = الحلال/ وبالفتح = الحلول)، و398 (الكلف = كالكرم = شدة الحب)، و404 (الحمام = كشداد)، و (الحمام = كهوان = ذوات الأطواق)، و407 (الحنين = بالفتح = الشوق/ وبالتصغير (أى = بضم الحاء المهملة وفتح النون وسكون الياء المثناه التحقيق) = واد معروف)، و (الحنان = كسحاب = الشوق)، و454 (مذمة = بكسر الذال من الذمام/ وبالفتح = من الذم)، و479 (الرعاف = بالضم = الدم الخارج من الأنف)، و481 (الرواء = بالفتح = الماء العذب/ وبالضم = المنظر الحسن = وبالكسر جمع ريان)، و486 (الزكاء = بالهمز = النماء)، و490 (زهد فيه = كمنع وسمع وكبر)، و497 (السنة بالضم والتشديد = الطريقة) و499 (السنة = بالكسر والتخفيف = ابتداء النعاس)، و539 (الشرب = مثلث الفاء (يقصد الشين) = إيصال مالا يتأتى فى المضغ إلى الجوف)، و543 (الصباغ = بالصاد، وكذا بالسين = كل شىء اصطبغت به)، و564 (صه = بالتنوين = اسكت تماما/ وبلا تنوين = اسكت)، و571 (الضمير = فعيل = العقل؛ لكونه مستورًا)، و582 (طهر = مثلث الهاء = اغتسل)، و610 (وعلم به = كسمع = أدرك)، و627 (علا يعلو = كدعا يدعو = فى المكان)، و654 (عنى به = مبنيًّا للمفعول)، و669 (الغيبة = بالفتح: الاستتار/ بالكسر = الاغتياب)، و705 (القضاء = ممدود ويقصر = إتمام الشىء)، و730 (القصم = بالقاف = كسر الشىء من طوله)، و803 (المشمت = بالمعجمة والمغفلة = الداعي لأحد بخير)، و853 (الملك = ككتف وأمير وصاحب = ذو الملك)، و910 (النساء = بالفتح والمد = التأخير)، و923 (الوجود من وجد الشىء على صيغة المجهول)، و944 (الوديعة = فعيلة)، و962 (الهراء = بالضم وراء مهملة ممدودًا مهموزًا = المنطق الفاسد)، و1003 (فعل = كزمن = لمن صار له كال).

ففى كل ما مر استعمل (كشاف اصطلاحات الفنون) طريقة تقييد ضبط تلك المداخل عن طريق كتابة كيفية نطقها؛ احترازًا من التباسها بغيرها.

وعن طريق استعمال مثال مشتهر على الألسنة ضبط (كشاف اصطلاحات الفنون) عددًا آخر من المداخل فى مثل قوله فى التعليق على مدخل الأبنة (90/1): "الأبنة: بالضم وسكون الموحدة، مثل الحمرة ". فتعبير مثل الحمرة: المقصود من ورائه تصحيح نطق هذا المدخل على وفاق نطق لفظ الحمرة.

وفى أحيان أخرى يمكن استثمار بعض المعلومات الصرفية لتقود إلى تصحيح النطق، من مثل قوله فى التعليق على مدخل الاتفاقية (97/1): "الاتفاقية: بياء النسبة: هى قضية شرطية متصلة". فالتعليق عليها بأنها بياء النسبة، يمكن أن يقصد من ورائها، نطقها بياء مشددة؛ إذ ياء النسبة مشددة.

ومثل ذلك المثال تجده مثلًا فى التعليق (110/1): على الأحدية عندما يقول: إنه بياء النسبة، أى: لابد من نطقه بتشديد الياء، لا بتخفيفها.

وفى أحيان أخرى يلجأ إلى ضبط بعض المداخل عن طريق ذكر أوزانها الصرفية، من مثل قوله فى التعليق على مصطلح الاستتباع (143/1): "الاستتباع: هو مصدر من باب الاستفعال"، وهو عند أهل البديع من المحسنات المعنوية، ويسمى بالمدح الموجه". فالتعبير بقوله: إنه من باب الاستفعال، هو فى الحقيقة ضبط عن طريق الميزان الصرفى.

ومثل ذلك قوله فى التعليق على مدخل الاستصناع (104/1): "الاستصناع: هو استفعال من الصناعة". ولاشك أن التعليق بعبارة هو استفعال حقق بعضًا من الوظائف المعجمية، منها الضبط وتصحيح النطق، بالإضافة إلى الإشارة إلى معنى الصيغة؛ أى: الإشارة إلى معنى طلب الصنع.

وقد يجمع التهانوى هذه الطرق مجتمعة فى سياق واحد فى التعليق على بعض المداخل، فى مثل تعليقه على مدخل الأسطوانة (176/1)، حيث يقول: "الأسطوانة = بضم الهمزة، وهى أفعوالة، مثل أقحوانة". ففى هذا التعليق استعمال للتقييد بكتابة حركة الهمزة، واستعمال للمثال الصرفى بميزان المدخل المتمثل فى أفعوالة، ثم استدعاء مثال شهير فى النطق على الألسنة، كما فى مثال أقحوانة، الذى هو على وفاق أسطوانة، إلى غير ذلك من أمثلة متنوعة[1].

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية بالضبط والهجاء فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى فيما يلى (176/1): (إسطرلاب: بالسين المهملة/ وبعضهم يبدلها صادًا: ميزان الشمس)، و211 (الإصبع: بكسر الهمزة وفتح الموحدة: هو نصف سدس المقياس عند الرياضيين)، و213 (الأصل: بفتح الأول وسكون الصاد المهملة: ما يبنى عليه غيره)، و230=

ولم تغب هذه العناية بمعلومات الضبط- التى ظهرت عند أصحاب معاجم المصطلحات- عند خاتمتهم المتمثلة فى معجم فى جامع العلوم، الملقب بدستور العلماء للأحمد نكرى، الذى عاش فى القرن الثانى عشر الهجرى، وشهد نهايته، مما يرشح ويقوى فكرة استثمار هذه المعجمات للإفادة منها فى المعجمية المختصة العربية المعاصرة.

وقد استعملت فيه طرق الضبط المختلفة التى سبق النص عليها سلفًا، وإن كانت طريقة التقييد- بكتابة حركات حروف المداخل أو المصطلحات- هى الطريقة التى غلبت عند الأحمد نكرى، يقول فى التعليق على مدخل الأخبار (56): "الأخبار: بالفتح جمع خبر، وبالكسر = مصدر من باب الإفعال". ففى هذا المثال قيد المصنف ضبط الهمزة فى المرة الأولى بالنص على انفتاحها، وفى الثانية بالنص على انكسارها، ثم زاد الأمر وضوحًا ببيان الوزن الصرفى، وقد أدى اللجوء إلى الضبط وظيفة مهمة، هى التفرقة بين المعانى المختلفة، عن طريق بيان اختلاف الحركات والضبط.

= (الاعتكاف: افتعال: اللبث)، و235 (الإغماء "بالميم" تعطل القوى المدركة والمحركة، و245 (الاقتضاب "بالضاد المعجمة كالاجتناب": الانتقال مما افتتح به الكلام إلى الغرض المقصود)، و250 (الأكلة "بفتح الألف وسكون الكاف": علة على صورة قروح)، و293 (الإيضاح = بالضاد المعجمة من باب الإفعال: التوضيح)، 303 (الأيمن بالفتح المثناة التحتية الساكنة = حصول الجسم فى المكان)، و309 (البتول = بالفتح وبالمثناة الفوقانية = العذراء)، و223 (البرزخ = بفتح الأول والثالث على وزن جعفر = زمان ما بين الموت إلى النشور)، و340 (البطح = بالفتح وسكون الطاء المهملة عند القراء = الإمالة)، 351 (البيت = بالفتح وسكون الياء المثناة التحتية = عيال الرجل وبيت الشعر والمنزل)، و362 (التابعى = بالياء المشددة = من لقى الصحابى مؤمنًا ومات مسلمًا)، و378 (المتبيين = على وزن تفعيل = الكشف)، و414 (الترجمة = فعلله بفتح التاء والجيم = بيان لفة ما بلغة أخرى)، و472 (التطبيق = كالتصريف = الطباق)، و518 (المنتج = باللام ثم بالتاء ثم بالنون ثم بالجيم = اسم شهر فى تاريخ الترك)، و620 (الحجاب = بالكسر والجيم المفتوحة المخففة)، و681 (الحصف = بفتح الحاء والضاد المهملة = الجرمان)، و721 (الحباء بالفتح والياء المثناة التحتانية = انكسار وتغير يعترى الإنسان من تخوف ما يعاب به أو يذم)، و843 (الرجاء: بالفتح والجيم والقصر والمد أيضا = الطمع)، و960 (السكة = بالكسر والتشديد فى الكاف: الطريق)، و1018 (الشرع = بالفتح وسكون الراء المهملة = مجموع ما جاء به الدين)، و1051 (الشيعة = بالكسر وسكون المثناة التحتية = فرقة من كبار الفرق الإسلامية ناصروا عليًّا، وقالوا بإمامته بعد النبى صلى الله عليه وسلم) 1053/20 (الصاحب = بالحاء المهملة = الصديق)، و1056/2 (الصبا = بفتح الصاد والباء الموحدة وقصر اللف = ريح ربيعية من جهة الشوق)، و1103 (الصوم وبفتح الصاد وسكون الراء الإمساك المخصوص)، 1206 (العلة = بالكسر وتشديد اللام = المؤثر فى أمر ما)، و1315 (القسم = بفتح القاف وسكون السين = التسوية بين الزوجات)، و1420 (المؤمن = على صيغة اسم المفعول من التفضيل = الحديث الذى يقول الراوى فى إسناده حدثنا فلان أن فلان)، و1545 (المشبهة = على صيغة اسم الفاعل من التفضيل = فرقة إسلامية شبهوا الله بالمخلوقات سبحانه)، و1659 (المنطق = وبضم الميم وكسر الطاء = عند المهندسين المقدار الموضوع للمعيار التقدير)، و1756 (الوتر = بكسر الواو وفتحها وسكون الثاء المثناة الفوقانية = خلاف الشفع)، 1805 (الولاء = بالكسر = المتابعة).

ويقول فى التعليق على مدخل (الأضحية) (127): "الأضحية = بضم الهمزة وكسرها: على أفعولة، وفى الصحاح (ضحى 2407/6) عن الأصمعى = أن فيها أربع لغات:

أضحية بضم الهمزة وكسرها؛ كالأوقية، وضحية... كهدية، وأضحاة: كأرطاة).

ففى هذا التعليق المطول وفاء بمعلومات النطق لهذا المصطلح الفقهى، مستعملًا فيه طريق التقييد بالنص على الحركات التى رأى المعجم حاجتها إلى الضبط، وطريق التمثيل بالمشهور من النماذج على الألسنة، وهو ما يحقق اختصارًا وإيجازًا، مقارنة بالحيز المكانى، الذى يشغله تقييد الحروف بالنص على حركاتها أو ضبطها.

ويقول فى التعليق على مدخل (الأمارة) 157: "الأمارة: بالفتح وتشديد الميم: فرح من الباعثة التى هى القوة المحركة، وبدون التشديد لغة = العلامة". ففى هذا التعليق بين معجم (جامع العلوم) ضبط المدخل عن طريق كتابة حركات الهمزة، وبيان ضبط الميم وكيفية نطقها، ثم فرق بين المصطلح الأول (الباعثة) والثانى، عن طريق التفرقة أولًا بين ضبط كل منهما.

وإذا كان الغالب على جامع العلوم ضبط الحرف أو بعض الحروف من الكلمة- فيما يرى أنه محتاج إلى ذلك- فإنه يخالف طريقته تلك عندما يجد كلمة غريبة وغير شائعة، فينص على ضبط حروف الكلمة كاملة، فى مثل تعليقه على المدخل (بنطاسيا) (220)، إذ يقول: "بنطاسيا: بتقديم الباء الموحدة وكسرها، وسكون النون، وكسر السين، وفتح الياء: لغة يونانية، بمعنى لوم النفس، اسم للحس المشترك". ففى هذا التعليق ضبط لكل حرف منها ضبطًا دقيقًا، لا مدخل لالتباسه بغيره، والسكوت عن حركة الطاء سببه أن الفتح فيه ميسور تقديره؛ لأنه متبوع بألف مد، لا يمكن أن يأتى معها إلا الفتح، وفى التعليق أيضًا بعض معلومات الهجاء، نراه فى النص على تقديم الباء، ولعلها طريقة قديمة يمكن أن تقوم مقام الكتابة الصوتية المعاصرة، التى تهدف إلى ضبط النطق وتصحيح الكلمة، ولاسيما فى المعجمية الثنائية.

ويقول فى التعليق على مصطلح (البين) 224: "البين: بفتح الأول وتشديد الثانى: "لغة": الظاهر كمال الظهور". ففى هذا التعليق نص الأحمد نكرى على ضبط الباء الموحدة التحتية فعال، بفتح الأول اختصارًا، وتوفيرًا لكلمات الضبط التى فصلناها؛ لندلك على مراده، وهكذا فعل فى النص على ضبط الياء المثناة التحتية، بقوله بتشديد الثانى؛ تحقيقًا للغرض نفسه[1].

---

(1) انظر أمثلة أخرى للتعليق على المداخل بمعلومات الضبط والهجاء وتصحيح النطق فى جامع العلوم/ 12: (الأبصار بالفتح = جمع بصر/ وبالكسر = مصدر /أبصر)، و23 (أبو مضر = بفتح الميم وفتح الضاد المعجمة = أستاذ الزمخشرى)، و27 (الإجارة = بالكسر فعالة بمعنى الأجرة)، و28 (الجرم = بكسر الجيم = الفلك)، و32 (الأحد = بفتح الهمزة والحاء المهملة = غير المتعدد)، و79 (الإذن = بالكسر = الإعلام)، و134 (الأعلام = بالفتح جمع=

والملاحظ من تتبع هذه العناية بالتعليق على شكل المـداخل، أو بـالتعليق عـلى بعـض ألفـاظ المعلومـات المستعملة تحتها فى سبيل الشرح، أو التعريف- أن وظيفة بيان الضبط، وتصحيح النطق، وبيان تهجئة كثير من الألفاظ فى معاجم المصطلحيات، تحققت بأجلى صورها.

وقد تنوعت أشكال بيان هذا الضبط ما بين ضبط تقييدى بكتابة ضـبط حـروف كلـمات المـداخل- وهـو الشكل الذى غلب على طرق بيان صحة النطق- وبين ضبط نحوى، باستعمال بعض المعلومات النحوية؛ بغرض بيان تصحيح النطق لا غير، وبين ضبط باستثمار المعرفـة الصرفيـة مـن ميـزان صرفى، أو نـوع اشـتقاق؛ بغـرض الضبط، وبين استدعاء أمثلة من مشهور الألفاظ الـدائرة عـلى الألسـنة؛ ليتحـرر بهـا ضـبط المـدخل، أو اللفـظ المشكل المحتاج إلى الضبط.

والحق يقتضينا أن نقرر أنه مع الإقرار بوفرة معلومات ما تحت المـداخل التـى كـان شـغلها الأكـبر الوفـاء بضبط الكلمات، أو تصحيح نطقها، أو هجائها- فـإن هـذه المعرفـة جـاءت غـير منضـبطة بقواعـد حاسـمة ولا مطردة، كما كانت هذه المعلومات غير خاضعة لمنهج بعينـه، بمعنـى أنهـا كانـت خاضـعة لإحسـاس المعجمـى صاحب المعجم، صحيح أنه يمكن عزو هـذا الإحسـاس إلى روح الـعصر، وطبيعـة المسـتعملين فى عصر مـا مـن العصور، لكن ذلك الإحساس مع فرض ظهوره بتأثير من روح المستعملين- لم يكن واضحًا ولا محدد القواعد ولا المعالم.

ومن ناحية أخرى، فإن تعدد طرق النص على ضبط الكلمات، وإن كان ظاهره التنوع- لكنـه تنوع غير إيجابي؛ إذ لم ينص واحد من أصحاب معاجم المصطلحيات على أسـباب لهـذا الانتقـال

= علم محركات التل والعلامة)، و155 (اللغو = بالغين المعجمة = الباطل) و (الإلف = بكسر الألـف الثـانى = الأنـس)، و157 (أما = بفتح الهمزة وتشديد الميم = حـرف شرط)، و194 (الأيمـان = بـالفتح جمـع اليمـين = وبـالكسر مـن بـاب الإفعـال = التصديق)، و216 (البشع = بفتح الأول وكسر الثانى = كرة الطعم)، 218 (البغاة = كعصاة = المعتدون)، (البغاء = بفتح الأول وتشديد الثانى، فعال من البغى بمعنى الظلـم والزنـا)، 284 (الـتماس = المهملـة المشـددة = الملاقـاة بحسـب اللمـس)، و302 (الثقل = بالكسر وفتح القاف = يستعمل فى المعانى بسكونه = فى الأجسام)، و319 (الجدة = بكسر الجيم وفتح الدال = وجه اللغة)، و321 (الجذعة = بفتح الجيم وسكون الذال المعجمة = بنت خمس من الإبل)، و322 (الجرد = بضم الجـيم وسـكون الراء المهملة = جمع الأجرد، وهو من لا شعر له)، و334 (الجنائز = جمع الجنازة = وهى بالفتح الميت، وبالكسر = السديد)، و413 (الخلع = بالضم = الفصل من النكاح بأخذ المال)، و534 (الصك = بفتح الأول = وتشـديد الثـانى: كتابـة الإقـرار بالمـال وملك البائع)، و631 (العمرى = بضم العين وسكون الميم وفتح الراء المهملة بالألف المقصورة على وزن قصـوى = اسـم لهبـة شىء مدة عمر الموهوب له أو الواهب)، و735 (الكر = بضم الكاف وتشديد الراء = اثنا عشر = صاع حجازى)، و876 (المقـام = بضم الميم = ظرف زمان أو مكان من أقام)، و954 (الهاوى = من الهوى بضم الهاء وهو الصعود/ وبفتحها وهو النزول).

من طريقة الضبط الكتابى أو التقييدى، إلى طريقة الضبط الصرفى والنحوى والمثالى (أى: باستعمال مثال شهير).

صحيح أنه بالإمكان أن نفسر لجوء بعض تلك المعاجم إلى نوع ضبط بعينه- وهو الضبط باستعمال المثال، ربما يكون سبب من إرادة الاختصار والإيجاز، ولاسيما كلما تقدم بنا الزمن نحو العصر الحديث- لكن ذلك وحده لا يقوم بعبء تفسير ظهور طرق يطول معها الكلام، من مثل طريقة الضبط ببيان حركات الحروف وسكناتها، بالكتابة الواصفة فى هذه المعاجم المتأخرة نفسها.

لكن هذا التشتت وعدم الاطراد والافتقار إلى المنهجية والانضباط، لا يمكن أن ينال من قيمة العناية بأصل الوظيفة المعجمية، التى تحققت فى هذا التراث المعجمى الكبير، وربما يكون وضعه فى سياق عصره مخففًا من حدة هذه العيوب التى تبدت لنا.

* * *

الفصل الثالث

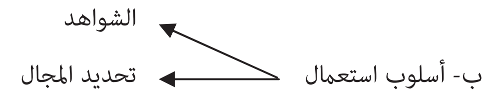
التعليق على المعنى فى معاجم المصطلحيات فى العربية

أولاً: بيان التأصيل ومستوى الاستعمال:

يعد التعليق على المعنى هو الفرع الثانى المهم من أصل ما يسمى البنية الصغرى للمعجم، ونحن نعتقد مع علماء المعجمية أن التعريف- أو شرح المعنى فى المعاجم بشكل عام- هو أهم عناصر هذا الفرع.

غير أن ثمة اتفاقًا على التعامل مع أمور أخرى فى هذا الجانب، مما يتعلق بالتعليق على المعنى، يمكن إجمالها فيما يلى:

أ- بيان الأصل (التأصيل)



وقد سبق فى الحديث عن منهج كل معجم على حدة- بيان عناية بجانب التأصيل، أو بيان أصل الكلمات الأجنبية المعربة؛ مما له دور فى تصور دلالاتها.

وقد لمس بعض أصحاب معاجم المصطلحيات منذ وقت مبكر جدًّا أهمية التنبيه على قيمة فكرة بيان الأصل، أو التأصيل على مستوى أوسع من التعامل مع المصطلحات مفردة، إذ نجد الخوارزمى الكاتب فى مفاتيح العلوم يقسم بنيته إلى قسمين كبيرين؛ أحدهما: لمصطلحات العلوم العربية، والأخير: لمصطلحات العلوم اليونانية.

وسنقف هنا عند موقع العناية بالتأصيل للمصطلحات المعربة، فيما يرد من معلومات تحت المداخل المختلفة.

والملاحظ بشكل عام اضطرب التعامل مع هذا البند من بنود التعليق على المعنى، وتمثل هذا الاضطراب فى عدم الاتفاق أو الإشارة إلى مكان أو موضع محدد يرد فيه بيانه.

يقول مثلًا مفاتيح العلوم للخوارزمى فى التعليق على مصطلح (الفلسفة، 131): "الفلسفة مشتقة من كلمة يونانية، وهى: فيلاسوفيا، وتفسيرها: محبة الحكمة". ففى هذا النقل تصدرت معلومات التأصيل وسبقت غيرها من معلومات الشرح، واللجوء إلى بيان أصل مصطلح

الفلسفة- مع صحته- مفيد فى تصور دلالتها الاصطلاحية، التى جاءت قريبة، وغير مخاصمة بالكلية لدلالتها اللغوية.

ويقول فى سياق التعليق على مصطلح (الترياق، ص175): "الترياق مشتق من تيرين باليونانية، وهو اسم لما ينهش من الحيوان كالأفاعى، وغيرها". وما لوحظ فى النقل السابق يلاحظ هنا كذلك.

وقد دأب الخوارزمى على تصدير معلومات المداخل- عند الحاجة- بمعلومات بيان أصل المصطلحات المعربة، كما نرى كذلك فى التعليق على مصطلح (المهندم، ص253): "المهندم = لفظة فارسية معربة مشتقة من هذا بالفارسية"[1].

وقد يخالف الخوارزمى نهجه هذا فيتأخر النص على معلومات بيان الأصل ليأتى بعد شرح المعنى فى مثل قوله (النهستر، 226): "هو تسع البروج، وهو بالهندية: نوبهر". ففى هذا المثال جاء النص على أصل المصطلح بعد بيان شرحه وتعريفه.

ومثل ذلك تجده فى بيان أصل المصطلحين: "الكناروزى = الذى يرى بالعشاء، والكنارشبى الذى يرى صباحا" حيث يقول بعد الذى نقلناه عنه (ص230): "الكلمتان فارسيتان".

وهذا الاضطراب فى المواقع المكانية التى يشغلها الحديث عن التأصيل- راجع هنا إلى سبب من التقدم الزمنى من جانب، وإلى عدم وجود منهج واضح لترتيب معلومات ما تحت المداخل فى المعجمية العربية القديمة، سواء فيما يتعلق بمعلومات التعليق على الشكل أو معلومات التعليق على المعنى. وهو أمر طبيعى لا يقلل من قيمة العناية الفائقة، التى أولاها أصحاب معاجم المصطلحيات لفرعى البنية الصغرى للمعجم، لدرجة تتوافق مع ما تقرره المعجمية المعاصرة فى كل عناصر التعليق على فرع المعنى وفرع الشكل.

ومثلما سكت الخوارزمى، فلم يحدد منهجًا لترتيب معلومات التعليق على المعنى، سكت كذلك الجرجانى فى التعريفات، فلم يحدد منهجًا للتعامل مع معلومات التعليق على المعنى، فيما

---

(1) كذلك عند شتاينجس1365، وانظر مفاتيح العلوم، ص 177 (الأنبج = هندى)، و202 (جومطريا = الهندسة = يونانية)، و (هندسة = فارسية)، و221 (الأفيجيون = الأوج = يونانية)، و227 (بطيارج = البرج السابع = فارس)، و232 (اصطرلاب = مقياس النجوم = يونانى)، وهو من الأمثلة التى تأخر فيها النص على التأصيل ليرد بعد شرح المعنى، وكذلك 236 (واللور = الصنج = يونانية)، و247 (البيرم = الخشبة المدورة = المخل = يونانية).

يتعلق ببيان التأصيل، ومن ثم اضطرب فى التعامل معه، وتمثل هذا الاضطراب فى علاقة أساسية، هى اختلاف مواطن النص على التأصيل فى هيكل معلومات ما تحت المداخل.

ومن أمثلة بيان التعريفات لأصل الكلمات الأعجمية المعربة قوله: (ص39 فقرة 118): "الأسطقسات = هو لفظ يونانى، بمعنى الأصيل". ففى هذا الموضع تصدر بيان أصل المدخل كل المعلومات الشكلية المعنوية.

ويقول فى التعليق على بيان أصل مصطلح الهيولى (ص 321): "الهيولى = لفظ يونانى، بمعنى الأصل والمادة" فكما نرى تصدر بيان أصل الهيولى كل معلومات ما تحت المدخل[1].

غير أن الحق يدعونا أن نقرر أن استقرار العناية ببند التأصيل، وبيان أصول المداخل الأعجمية المعربة- لم يقع إلا مع معجم التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى (1031هـ)، حيث ظهر اطراد فى بيان أصل كل مصطلح معرب.

ومن أمثلة ذلك قوله فى التعليق على أصل مدخل (الأستاذ، ص54): "الأستاذ الماهر بالشىء، وهى عجمية معربة؛ لأن السين والذال لا يجتمعان فى كلمة عربية". ففى هذا التعليق جاء بيان أصل المدخل بعد شرح معناه، وفيه نلاحظ النص على عجمة أصله، مع التدليل على هذا البيان، بما هو معروف فى قواعد بناء الصيغ العربية، التى لا تعرف اجتماع السين والذال فى كلمة عربية، وهو أثر من آثار الاستقراء الذى حكم وضع القاعدة الصرفية.

ويقول فى التعليق على (الجزف، ص242): "الأخذ بكثرة، كلمة فارسية تعريب كزان".

وفى هذا النص جاء بيان أصل المدخل المعرب تاليًا لبيان معناه، وفيه نص على الأصل الفارسى الذى عرب عنه.

وقد اطرد فى (التوقيف على مهمات التعاريف) للمناوى- مجىء النص على أصل المداخل الأعجمية المعربة بعد بيان تعاريفها ومعانيها فى أحيان كثيرة[1].

---

(1) لم ينل بند بيان الأصل عند الجرجانى العناية التى ظهرت مثلًا عند مفاتيح العلوم للخوارزمى، وهو ما يمثل تخلفًا ما كان يصح أن يظهر عند الجرجانى؛ إذ قلت العناية بهذا البند قلة واضحة مع وجود كلمات أو مداخل كثيرة كانت بحاجة إلى تأصيلها، من مثل الكستيج = وهو ما يشده الذمى على وسطه (ص236)، ويبدو أنها معربة عن الآرامية، دخلت الفارسية عن طريق العربية، كما فى شتاينجس 1029، وآدى شير 235، ومثل: النبهرج = الزيف من الدراهم (ص307)، وهو فارسى معرب عند آدى شير150، وقد أخل ببند التأصيل من معلومات التعليق على المعنى معجم مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم إخلالًا واضحًا، بحيث لم يرد عنده النص على أصول كثير من المداخل المعربة، انظر مثلًا: البهيندر 142، والروزنا مج 157، ومالیخولیا 186، لثيرغس 158 ...إلخ.

وقد اضطرب في هذا التعليق على هذا البند الحال بين بيان أصل المداخل نصًّا، عن طريق بيان اللغة التى انحدر وعرب منها، وبين السكوت وإغلاق القول بأصولها الأجنبية، من غير بيان للغة التى عرب عنها هذا المدخل أو ذاك[2].

وقد ظهرت هذه العناية ببيان أصل الكلمة الأعجمية المعربة عند الكفوى فى معجمه الكليات، وقد غلب تصدر النص على أصل الكلمة المعلومات التى ترد تحت المداخل المختلفة، فى مثل قوله (فى التعليق على مدخل الدكان 239): "فارسى معرب". وهو أول شىء ذكره الكفوى فى تعليقه على هذا المدخل قبل تفسير معناه.

وربما سكت الكفوى عن بيان أصل الكلمة؛ اعتمادًا على ما يرد فى التعريف، مما يتعلق بمعناها، ففى التعليق على معنى مدخل البطريق (ص250)، يقول: "البطريق = القائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل". فما ورد فى هذا النص- من إشارة إلى تسمية هذا القائد الرومى- يلمح إلى أصله الأعجمى[3].

ومن أمثلة بيان الأصل الأعجمى قوله (ص435): "خداى": فارسية، معناه أنه بنفسه جاء (خود) معناه ذات الشىء ونفسه، و(اى): معناه جاء؛ أى أنه لذاته كان موجودًا وهذا معنى واجب الوجود لذاته". ففى هذا النص تصدر على أصل المصطلح قبل بقية معلومات المعنى التى تضمنها التفسير والشرح.

ولم يطرد منهج التعامل مع بيان أصول الكلمات، أو المداخل الأعجمية المعربة فى الكليات؛ إذ جاءت معلومات بيان هذه الأصول متصدرة فى غالب المواضع، وإن جاءت فى مواضع أخرى غير متصدرة، بل تالية لمعلومات أخرى، ففى التعليق على مدخل (العرم)، يقول 661: "العرم = بالحبشية = هى المسناة التى يجمع فيها الماء". كما نرى جاء النص على أصل الكلمة الأعجمية المعربة أولًا متصدرًا قبل معلومات التعريف وشرح المعنى، على حين جاء التعليق على

(1) خالف المناوى فى أحيان قليلة منهجه هذا، فأورد بيان أصل المدخل الأعجمى المعرب أولًا، ثم عرفه بعد ذلك كما نرى فى 332، (الدانق: معرب: سدس درهم)، و339 (الدكان = معرب).

(2) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى، ص54: (الإستبرق = غليظ الديباج = فارسى معرب)، و84 (الإقليد = المفتاح = رومى معرب)، و332 (الدانق = معرب = سدس درهم)، و337 (الدرهم = الفضة المضروبة = معرب)، و344 (الديوان = جريدة الحساب = معرب).

(3) انظر أمثلة أخرى لهذا فى الكليات/ 250: "الطرخان = قائد خمسة آلاف)، والقوس = قائد مئتين)، و(جاثليق = رئيس النصارى عند المسلمين)... إلخ.

بيان أصل مدخل (جنات عدن) 661 تاليًا لمعلومات المعنى الخاصة بالشرح والتفسير، يقول: "جنات عدن: كروم وأعناب بالسريانية"[1].

وما مر هنا يؤكد ما سبق أن قررناه من أمر الاضطراب الذى أحاط ببند بيان أصل الكلمات الأعجمية المعربة، من حيث موقع هذا البيان فى قائمة المعلومات المنضوية تحت المداخل.

وقد استمرت هذه العناية ببيان أصول المداخل الأعجمية عند التهانوى فى كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، متسمة بالسمات السابقة المتمثلة فى الاضطراب الذى أحاط بموقع ذكر معلومات هذا البند، يقول التهانوى مثلًا (176/1) فى التعليق على مدخل الأسطراب: "أسطرلاب: بالسين المهملة فى أصل اللغة، وبعضهم يبدلها بالصاد، ومعناه: ميزان الشمس؛ لأن فى اليونانية: أسطر = ميزان، ولاب = الشمس". ففى هذا التعليق وقعت معلومات أصل المدخل الأعجمى بعد معلومات الهجاء ومعلومات التعريف بمعنى الكلمة، حيث نص التهانوى على اللغة التى عربت عنها المداخل، وهى اللغة اليونانية.

ولم يطرد ذكر معلومات بيان أصل المداخل الأعجمية المعربة بعد معلومات الهجاء ومعلومات شرح المعنى، بل قد وقع فى أحيان أخرى متصدرًا التعليق فى أول ما يقابلك بعد كلمة المدخل، يقول مثلًا فى التعليق على مصطلح الأسطقس (176/1): "أسطقس هو لفظ يونانى، بمعنى الأصل". ففى هذا التعليق وقع بيان الأصل اليونانى لهذا المصطلح متصدرًا كل معلومات ما تحت المدخل.

وفى هذين المثالين دليل على انعدام المنهجية فى التعامل مع معلومات بيان أصول المصطلحات الأعجمية المعربة.

ومن الأمثلة التى جاء فيها النص على بيان أصل المدخل الأعجمى المعرب ثانيًا بعد معلومات الضبط، قوله فى التعليق على مصطلح البحران (310/1): "البحران = بالضم هو لفظ يونانى معرب، وهو فى لغة اليونان الفصل فى الخطاب". ففى هذا المثال وقع النص على يونانية المدخل تاليًا مباشرة لمعلومات الضبط وتصحيح النطق.

---

(1) لم يكن منهج الكفوى فى بيان أصول الكلمات الأعجمية المعرب هو إيرادها متصدرة دائمًا، وإن كان ذلك هو الغالب فى الكليات، ففى التعليق على مدخل (خشنام) 435: "خشنام بالضم = علم معرب، (خوش نام)، أى الطيب الاسم". فقد تصدرت معلومات الضبط وتلتها معلومات بيان الأصل الذى جاء منه المدخل. وكذلك التعليق على أصل المدخل (الطور) 587: "هو الجبل = بالسريانية".

ومن مجموع هذه الأمثلة التى وقع فيها معلومات بيان أصول المداخل الأعجمية المعربة متصدرة وثانية وثالثة- يتأكد أمر خلو المعجمية العربية المختصة من قواعد مستقرة أو منهجية ثابتة لترتيب معلومات ما تحت المداخل[1].

وتستمر علامات العناية بالتعليق على أصول المداخل الأعجمية المعربة فى الظهور عند الأحمد نكرى فى معجمه (جامع العلوم)، الملقب بدستور العلماء، وقد اتسمت التعليقات على هذا البند بسابق ما اتسمت به عند أصحاب معاجم المصطلحيات من اضطراب وعدم ترتيب، فى التعامل مع هذا النوع من معلومات بيان أصول الكلمات أو المصطلحات الأعجمية المعربة.

ومن أمثلة ذلك قوله فى التعليق على مدخل الأقانيم (ص138): "الأقانيم = جمع الأقنوم، وهو الأصل، وقال الجوهرى (الصحاح: "ق ن م" 2016/5): أحسبها؛ أى: أظن أنها؛ أى: الأقانيم: رومية، وقيل: إنها يونانية"[2]. ففى هذا التعليق بدأ المعجم ببيان معلومات البنية، وما يتعلق بالصيغة من جمع، ثم ثنى بالتعريف وشرح المعنى، وجاء بيان أصل المدخل الأعجمى المعرب ثالث المعلومات فى التعليق.

وفى مثال آخر يعلق الأحمد نكرى قائلًا (ص192): "إيساغوجى: مركب من ثلاثة ألفاظ يونانية، وهى: إيس وآغو وإجى". ففى هذا التعليق جاء بيان أصل المصطلح بعد المعلومة المتعلقة بالصيغة التى وردت مركبة.

وفى مثال آخر وردت معلومات بيان أصل المدخل الأعجمى بعد معلومات الهجاء والنطق والضبط، يقول فى التعليق على مدخل (بنطاسيا، ص220): "بنطاسيا: بتقديم الباء الموحدة وكسرها وسكون النون وكسر السين وفتح الياء: لغة يونانية، بمعنى لوح النفس، اسم للحس المشترك".

وفى أحيان أخرى تصدر بيان معلومات أصل المدخل فى مثل التعليق على مدخل (الجرصن)[3] (ص322): "الجرصن: دخيل، أى: ليس بعربى أصلى = البرج". ففى هذا التعليق تقدم النص على معلومات بيان أصل المدخل من غير نص على اللغة التى ينتمى إليها

---

(1) انظر أمثلة أخرى فى كشاف اصطلاحات الفنون 312/1: (البختج = معرب = المطبوخ)، و780/1 (الدانق = بالنون = معرب = حبة اللؤلؤ)، و956/1 (السفاتج = جمع سفتجة = معربة عن الفارسية = الأمر المحكم)، و1287/2 (الفلسفة = لفظ يونانى)، و1423/2 (ماهى = بالفارسية = القمر)، و1528/2، و(ست = بالفارسية = سكران)، و1672/2 (مى = بالفارسية = خمر)، و1735/2 (نيسان = اسم شهر فى التقويم الرومى)، و1777/2 (الوردينج = معرب وردينة = رمد عظيم يتورم منه بياض العين).

(2) انظر: قصد السبيل 204/1.

(3) انظر: قصد السبيل 380/1، ولعل فى اجتماع الجيم والصاد والتحليل المعمارى ما يرجح أعجمية الكلمة.

هذا المدخل، وقد فسر المعجم لفظ دخيل بما ليس بعربى؛ دفعًا لتوهم اعتباره عربيًّا من مستوى غير فصيح[1].

وفى هذه الأمثلة السابقة تأكيد لمجموع الخصائص التى حكمت التعامل مع معلومات بيان الأصل، التى يمكن تلخيصها فى أن المعجمية المختصة لم تعرف منهجًا مطردًا، أو منضبطًا فى باب التعليق على المعنى فى باب بيان الأصل.

ومن الجدير بالذكر أن إيراد ما يتعلق بمعلومات أصول المداخل الأعجمية ضمن فروع التعليق على المعنى- له ما يسوغه؛ إذ إن معرفة أصل المداخل كاشف عن أصوله الدلالية التى انحدر منها، فضلًا عن أن معرفة ذلك مفيد فى إطار هو ألصق بالمعنى ولا شك، وهو بيان الإطار الحضارى الذى يرد لكل مجتمع حظه من الإنجاز عن طريق ما يصدر من ثروة لفظية إلى المجتمعات الأخرى، محمولة على المنتجات التى تصدرها.

كما أن العناية بالتأصيل فى إطار تشجير التعليق على المعنى دال على حظ المعجمية العربية المختصة من الاجتهاد؛ للوصول إلى صوغ أبنية لها القدرة على امتصاص المفردات الأعجمية فى إطار المعجم العربى.

وينبغى أن نشير إلى أن السكوت عن بيان أصل المداخل دال فى الغالب على عربية الكلمة أو المداخل؛ ممَّا يوحى- بشكل كبير- عن مدى الجهد والإنجاز الذى حققته العربية فى هذا المجال المهم؛ من حيث قدرتها على استيعاب ما جد من المستحدثات المعرفية والتقنية، ومن حيث قدرتها على تجديد الثروة اللفظية وتنميتها؛ لمواكبة الطفرة الحضارية التى أنشأتها الحضارة العربية، بفعل الروح التى خلقها الإسلام إنشاءً، أو أسهم فى خلقها عن طريق النقل من الأمم الأخرى بعد شيوع الروح العلمية الكافية فى مثل الأصل القائل: "الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها"[2].

---

(1) انظر أمثلة أخرى فى دستور العلماء، ص466: (الزنجار = معرب الزنكار = مركب كيميائى من نحاس ونوشادر وليمون وخل)، ص467 (الزنديق = ملحد = معرب عن الفارسية)، و516 (الشنجرف = معرب = مركب كيميائى من الزئبق والكبريت يستعمل فى صنع الصمغ)، و666 (الفرسخ = معرب = ستة كيلو مترات)، و679 (الفلسفة = يونانية = حب الحكمة)، و687 (القانون = يونانى أو سريانى = قضية كلية)،و953 (النيروز = معرب عيد أول ربيع عند الفرس).

وانظر ما ورد من هذه المعلومات وإن كانت قليلة: الحدود الطبية وغيرها، لابن هبة الله الطبيب ل 3 أ (الجنس مكان الهيولى/ الهيولى مكان الجنس عند اليونان).

(2) الحديث فى الترمذى، كتاب العلم، باب الفقيه أشد على الشيطان من العابد (دار الفكر) 49/5، رقم 2687، برواية: "الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها فهو أحق بها".

وفى هذا السياق يمكن التوصل إلى تقدير المنجز الحضارى العربى فى مجال العلوم المختلفة، عن طريق قياس نسبة المصطلحات الأعجمية المعربة التى دخلت معاجم المصطلحيات العربية فى المجالات التجريبية والنظرية المختلفة، ومقارنة ذلك بنسبة ما أنتجته المعجمية العربية من مصطلحات للدلالة على ما جد من معارف وعلوم، مما هو داخل فى دلالة المصطلح المعجمى المتداول الشهير بالمصطلحات الإسلامية أو الكلمات أو الألفاظ الإسلامية.

ب- أسلوب الاستعمال:

يشير هذا المصطلح المعجمى من مصطلحات فرع التعليق على المعنى، الذى هو ترجمة للتركيب الإنجليزى (usage label)- إلى مستوى اللغة المستخدم فيها كلمة المدخل، أو يقصد بها: "التعليق على الوحدة المعجمية بكلمة أو عبارة تبين المستوى اللغوى الذى تنتمى إليه الكلمة أو العبارة"[1].

وقد حرصت معاجم المصطلحيات عند العرب على بيان مستوى اللغة المستخدم فيها كلمات المداخل، وقد تركزت معلومات التعليق على الاستعمال الخاص بالكلمات فيما يلى[2]:

1- بيان الاستعمال اللغوى العام.

2- بيان الاستعمال الاصطلاحى (تحديد المجال المعرفى الذى ينتمى إليه مدخل ما).

3- بيان الاستعمال الإقليمى (البيئى الخاص بمنطقة معينة) إن وجد.

حرصت معاجم المصطلحات العربية على العناية التامة الفائقة ببيان مستوى استعمال المداخل، مفرقة فى هذا الإطار بين المعنى اللغوى العام، والمعنى الاصطلاحى المختص بمجال معرفى بعينه، وهذا التفريق واحد مما يندرج تحت مستوى الاستعمال (كما يقرر هارتمان)[3].

وقد ظهرت هذه العناية بالمبدأ الأول- وهو بيان استعمال المدخل من الناحية اللغوية العامة- مع ظهور معاجم المصطلحيات، مما نجد له أمثلة ظاهرة فى مفاتيح العلوم للخوارزمى، فى أمثلة قوله (ص131): "الفلسفة: تفسيرها محبة الحكمة، ومعنى الفلسفة: علم حقائق الأشياء

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها- دراسة وصفية نقدية، ص 78.

(2) ثمة عناية أخرى ببعض ما يندرج ضمن معلومات الاستعمال فى تصور المعجمية المعاصرة، وردت عندنا فى سياق التعليق على الشكل، من مثل بيان التعليق مع بعض المداخل فيما يخص كونها صيغ مبالغة، وسيرد بعض معلومات مستوى الاستعمال مما يتعلق مثلًا بالاستعمال المجازى فى سياق دراستنا لعوامل ظهور المصطلحات العلمية فى معاجم العربية ومظاهرها المختلفة فيما سوف يلى.

(3) يقرر هارتمان فى المدخل (usage label)، ص150، من معجمه (Dictionary of lexicography) أن التفريق بين المعانى أو المجالات الاصطلاحية والموضوعية (العامة) داخل فى مفهوم هذا المصطلح.

والعمل بما هو أصلح". فى هذا التعليق إشارة إلى معنيين أو استعمالين، قدم بين يدى أحدهما بكلمة: تفسيرها، والمقصود به: مستوى استعمال المدخل (الفلسفة) فى السياق اللغوى العام قبل التحديد الذى صنعه له من الناحية الاصطلاحية، الذى قدم بين يديه بكلمة "ومعنى".

ومن المهم أن نفرق- فى البدء- بين طريقتين مختلفتين حكمتا معاجم المصطلحيات العربية فى التعامل مع المعلومات الخاصة بأسلوب الاستعمال، ولا سيما فيما يتعلق ببيان مستوى الاستعمال الاصطلاحى.

وهاتان الطريقتان حكمهما اختلاف مناهج ترتيب المداخل فى هذه المعاجم، حيث اكتفت المعاجم التى رتبت مداخلها وفق ترتيب العلوم- بتحديد المجال من عنوان الباب، على اعتبار أن ما يندرج تحت عنوان هذا الباب أو ذاك محكوم بالمجال المعرفى الظاهر فى تسمية الباب، وهو ما طبق -على ما مر بنا- فى المنهج الذى اتبعه معجم مفاتيح العلوم للخوارزمى الكاتب (387هـ)، ومعجم مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم المنسوب للسيوطى.

حيث قسم مفاتيح العلوم مصطلحياته (أى: مجموعة مصطلحات كل علم) على قسمين كبيرين، هما:

1- العلوم الشرعية والعربية، وضمت مصطلحيات (الفقه والكلام والنحو والكتابة والشعر والأخبار).

2- العلوم اليونانية أو الحكمية، وضمت مصطلحيات (الفلسفة والمنطق والطب والأرثماطيقى "علم العدد" والهندسة وعلم النجوم والموسيقى والحيل والكيمياء).

ثم خطا مفاتيح العلوم خطوة أخرى أبعد وأعمق، فى إطار تحديد المجال اللازم لبيان مستوى الاستعمال، الذى قد يتغير بتغير الباب داخل العلم الواحد، على ما نرى مثلًا فى تغير مفهوم مصطلح المفرد فى علم النحو العربى بتغير الأبواب التى يرد فيها، من مثل باب المبتدأ والخبر وباب النداء وباب لا النافية للجنس، ونحو ذلك، وقد تمثلت هذه الخطوة فى تقسيم كل باب جمع مصطلحية علم ما إلى فصول جزئية، وفق ترتيبها فى كتب هذا العلم، وقد أعان هذا التقسيم على الوفاء بتحديد دقيق للمجالات الدلالية اللازمة فى استجلاء تصور المصطلحات وتبين معانيها.

ومن هنا فإن طلب تحديد المصطلح الذى رسمه (حده) لن يستجاب له من دون اقتران هذا الطلب بتحديد مجاله المعرفى الذى ينضوى تحته؛ إذ إنه من مصطلحات كل من: علم المنطق وعلم الأسطرنوميا (علم النجوم) والأرثماطيقى (علم العدد).

وقل مثل ذلك فى طلب تحديد مصطلح (الحمل)، الذى يرد مرة فى علم الفقه فى باب أسنان الغنم من باب الزكاة، ويرد مرة أخرى فى علم النجوم؛ للدلالة على صورة من صور البروج الاثنا عشر فى باب الحديث عن النجوم السيارة والثابتة وصورها[1].

معنى ذلك أن تقسيم المصطلحيات فى هذا الصنف من المعاجم على أبواب العلوم، ثم تقسيم كل باب جاء لعلم معين على فصول- يعد هو الإطار المرجعى المحدد والحاكم لقصور معانى المصطلحات الواردة فيه، وهو خطوة رائدة فى المعجمية العربية المختصة، استثمرت حقيقة مهمة فى الدرس الدلالى، تتعلق بضرورة قراءة المصطلح فى حضور الخريطة المعرفية التى يقع فيها، المتمثلة فى انضواء المصطلحات الخاصة بعلم ما فى حيز واحد، مجموعة تحت العنوان الخاص بهذا العلم، ثم فى التقسيم الداخلى على الفصول، وهذا التقسيم مؤثر فى تحديد مفاهيم عدد من المصطلحات، التى تتغير دلالاتها ومفاهيمها، مع أنها ترد فى علم واحد، تبعًا لتغير المكان الذى ترد فيه فى داخل العلم الواحد، أى أن تحديد المجال الدلالى لبعض المصطلحات لا يكفى فيه فقط تصنيفه، وإيراده تحت العلم المعين، وإنما يلزم كذلك ذكر الباب أو الفصل فى هذا العلم؛ لأنه حاكم فى تحديد الدلالة، وتوجيه المعنى[2].

وقد استمر اللجوء إلى استثمار فكرة الحقل الدلالى فى ترتيب المصطلحات فى معاجم المصطلحيات العربية، فظهر بعد مفاتيح العلوم للخوارزمى معجم (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم)، الذى جمع مصطلحية كل علم فى باب خاص، بحيث بنى معجمه على واحد وعشرين علمًا، بمعنى أنه جمع واحدًا وعشرين مجموعة، كل مجموعة مستقلة تمثل مصطلحية

(1) يمكن التمثيل على ذلك بما يلى كذلك: الرجعة (فى علم الكلام) و (علم النجوم) و (علم الكتابة)، انظر مفاتيح العلوم، ص24، و221، و51 على الولاء.

والردف فى (علم المنطق) و (العروض) و (النجوم) و (الأخبار)، ص147، و91، و212، و128.

والرمل فى (الفقه) و (العروض) و (الموسيقى)، ص15، و (84 و93)، و245.

والزهرة فى (النجوم) و (الكيمياء)/ 210 و258.

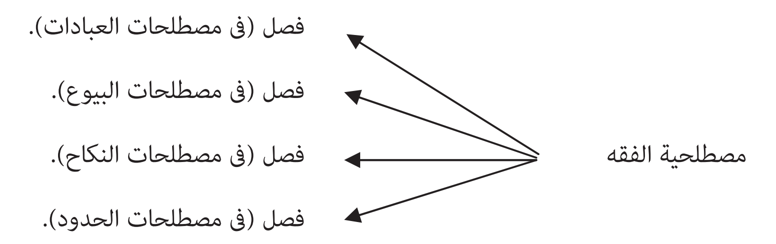
والسهم فى (الهندسة) و (النجوم) و (الحيل)، ص205، و212، و (249 و253)، وأمثلة أخرى كثيرة.

(2) التفت الدكتور هادى نهر فى كتابه (اللسانيات الاجتماعية عند العرب) فيما كتبه عن المستوى الاجتماعى والبنية اللغوية، ص 158- إلى أثر قنوع الطبقات الاجتماعية على تنوع معانى المفردات، بمعنى أن البنية اللغوية تتغير معانيها تبعًا لتغير المستويات الاجتماعية التى تستعملها، يقول: "وقد أوقف اللغوى الخوارزمى جل كتابه المرسوم بمفاتيح العلوم على ذكر المصطلحات والألفاظ المتداولة عند كل طبقة من العلماء وأصحاب الحرف والصناعات الخاصة بعلومهم وصناعاتهم، فكل الألفاظ الشائعة فى كلامهم دون سواه، بما يجعل مفاتيح العلوم مدخلًا ومفتاحًا إلى معرفة علوم كثيرة، زيادة على ذلك نبه الخوارزمى إلى دلالة اللفظ المعين عند الطبقة الاجتماعية المعينة". وذلك الذى انتبه إليه الدكتور هادى نهر واحد من مفردات ما يعنى به فرع مستوى الاستعمال فى المعجمية المعاصرة تحت أصل التعليق على المعنى.

قائمة بذاتها، تخص علمًا بعينه، مفتتحًا معجمه بمصطلحية (علم التفسير)، ثـم مصـطلحية علـم الحـديث، ثـم علم الفقه... إلخ.

ومن الملاحظ أنه قسم فى بعض الأحيان كل باب إلى فصول منضوية تحته، راعى فيها ترتيب مسـائل هـذا العلم فى كتبه التى تشرح مسائله.

ففى مصطلحية علم الفقه مثلًا نجد التخطيط التالى:



وهذا المنهج فى ترتيب المصطلحات- فضلًا عن فوائده الدلالية المهمة، التى تعـين عـلى تصـور المفـاهيم فى ضوء العلاقات التى تربط بين مصطلحات كل فصل– يصنع نوعًا من الحسم فى تحديد المجال الذى تتحرك فيه دلالات المصطلح؛ مما يعين على تحديد مستوى الاستعمال لكل مصطلح، عن طريق خطوتين أساسيتين، هما:

أ- ربط المصطلح المراد بالعلم الذى يرد فيه.

ب- ربط المصطلح المراد بالباب أو الفصل الخاص به فى العلم الواحد.

وتحديد مجال المصطلحات فى هذا التصنيف الذى اتبعه مفاتيح العلوم ومقاليد العلوم بهذين الإطـارين- يحمى مما يسمى بالتباين المصطلحى، أو ما يسمى فى العلاقات الدلالية بعلاقـات الاشـتراك؛ ذلـك أن اخـتلاف البيئة المحتضنة للمصطلح ذى الرسم الواحد يصير حاكمًا فى نفى القول بالاشتراك.

فتأمـل المـدخل (الاجـتماع) الـذى لـه ثلاثـة تعريفـات لا يمكـن إدراجـه فى قائمـة المصـطلحات المشـتركة؛ بسبب من هذه المعلومة؛ ذلك أن هذه التعريفات موزعة على علوم ثلاثة، مما يحقق نفى القول بالاشـتراك أو التباين.

فالاجتماع فى مصطلحية أصـول الكـلام (ص72 رقـم 352): حصـول جـوهرين فى حيـزين، بحيـث لا يمكـن توسط. وهو فى علم الحكمة والفلسفة (ص136 رقم 1050): "وجود أشـياء كثـيرة يعمهـا معنـى واحـد". وهـو مندرج هنا تحت فصل خاص بفلسفة الوجود، وهو فى علم النجوم (ص174 رقم 1381) بمعنى المحاق.

ومن تأمل هذا النموذج يتضح لنا أنه، وإن اتحد الرسم الكتابى مما يقترب من حيز ما يسمى بالاشتراك اللغوى- فإن اختلاف البيئات أو اختلاف العلوم حسم القول بنفى وجود اشتراك أو تباين، ومن هنا يمكن تثمين الخطة التى اتبعتها معاجم المصطلحيات العربية، التى انتهجت المنهج العلمى أو الموضوعى فى ترتيب المصطلحات.

وأصبح من الواجب قراءة المصطلح فى إطار عنوان العلم الذى يضمه ويحتويه من جانب، وقراءته كذلك فى هذا العلم أو ذاك فى إطار الفصل أو الباب الخاص بورود المصطلح تحته من جانب آخر، كما اتضح من المثال السابق[1].

ومن الأمثلة- على اختلاف دلالة المصطلح بسبب من اختلاف الباب العلمى مع اتحاد العلم- ما يتعلق بالمصطلح الموسيقى (الإرخاء)، فهو فى باب التأليف (ص165): "نصف الفضلة" نصف المسافة بين البنصر والخنصر، أو ما بين السبابة ووسطى الفرس، وهو فى باب آخر يتعلق بإعداد الآلة للألحان 166: "الإرخاء ضد مد الوتر".

ومثل ذلك تراه فيما يتعلق بالمدخل (الصبر) فى علم الأخلاق، حيث يأتى بمعنى تحمل مقاومة الآلام والأهوال فى باب الشجاعة (ص202)، وهو بمعنى حبس النفس عن متابعة الهوى فى باب الفقه (ص205).

أما فى معاجم المصطلحيات العربية التى رتبت مداخلها ترتيبًا هجائيًّا- فقد لجأ أصحابها إلى تقنية أخرى بعد افتقار الباب العلمى الجامع لمصطلحية علم ما من العلوم.

وقد اتفق أصحاب هذه المعاجم على بيان المجال المعرفى أو العلمى الذى ينتمى إليه المصطلح موضع التعريف، بجوار المدخل مباشرة، ومن ثم تعددت فيما تحت المدخل الواحد الإشارة إلى العلم الذى يندرج تحته المصطلح، إذا كان مصطلحًا دوارًا بين علوم كثيرة بالرسم

---

(1) انظر الأمثلة التالية التى تدل على وجوب مراعاة اختلاف البيئات لتحديد مستوى الاستعمال فى مقاليد العلوم: (الاحتراق = علم الهيئة/ النجوم)، و (الإسناد = الحديث /النحو)، و(الاعتراض = البلاغة /النجوم)، و (الإفراد/ الحديث)، و (الأمر = النحو/ أصول الفقه)، و(البسيط = التصوف /الحكمة/ الهندسة)، و (البعد = الموسيقا/ التصوف)، و (الجماعة = الفقه/ الاستيفاء/ الموسيقا/ الأخلاق)، و (الخط = الهندسة/ الموسيقا)، و(الرباطات = الطب/ النجوم)، و (السند = الجدل/ الحديث)، و (الشكل = المنطق/ الهندسة)، و (الصحيح = الحديث/ الصرف/ العروض/ الهندسة)، و (الضلالة = الجدل/ الفقه)، و (الطبيعة = أصول الكلام/ الأخلاق)، و(الظن = أصول الفقه/ الأخلاق)، و (العدالة = الأخلاق/أصول الفقه)، و (الفاعل = النحو/ الحكمة)، و (الفصل = البلاغة/ العروض/ المنطق)، و (القلب = أصول الفقه/ البلاغة)، و (الكلام = أصول الكلام/ النحو)، و (المتصل = الحديث/ النحو/ الحكمة)، و (النقص = أصول الفقه/ الجدل)، و (الهيبة = الأخلاق/ التصوف)، و (الوتر = الأخلاق/ الهندسة).

الهجائى نفسه؛ مما يقترب- إلى حد كبير- مما يسمى فى تحليل الخطاب بالإطارات المعرفية الذى اقترحه منسكى[1].

ومن الأمثلة على ذلك ما نجده فى معجم التعريفات للجرجانى (الريان، القاهرة، 1403هـ بتحقيق الإبيارى، ص20): فى التعليق على معنى المدخل (الابتداء)، حيث أورد له تعريفين، أحدهما خاص بعلم العروض، والآخر خاص بعلم النحو، يقول: "الابتداء: هو أول جزء من المصراع الثانى. وهو عند النحويين: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد". ففى هذا المثال نص الجرجانى على تحديد مجال الابتداء قبل الخوض فى ذكر تعريفه بعبارة (عند النحويين)، وهذا الافتتاح أشبه شىء بعنوان الباب الذى كنا نجده فى معاجم المصطلحات التى رتبت مداخلها وفق العلوم أو الموضوعات.

وقد ثبت مكان النص على تحديد المجال فى الغالب، ليأتى فى أول التعريف؛ باعتباره فاصلًا يفصل بين التعريفات المختلفة، بحسب اختلاف العلوم عند تعدد التعريفات للمصطلح المستعمل برسم واحد فى بيئات علمية متعددة.

غير أن ثمة عيبًا نراه يتردد فى كثير من معاجم المصطلحيات المرتبة هجائيًّا، تمثل فى السكوت عن تحديد مجال كثير من المصطلحيات؛ بسبب من شهرة الكلمات المستعملة فى التعريفات، أو ما يسمى بقيود التعاريف، كما رأينا فى سكوت الجرجانى عن ذكر علم العروض، وهو يعرف مصطلح الابتداء؛ اعتمادًا على مفردات، من مثل: (أول جزء من المصراع الثانى)، مما ينتمى إلى علم العروض. وهذا الاعتماد على سهولة معرفة الانتماء المعرفى لبعض المصطلحات، اعتمادًا على شيوع كلمات التعريف- خاص بالعصر القديم، الذى كانت فيه هذا العلوم مركزية فى إطار ثقافة ذلك العصر[2]، وهو عيب قد يقلل من قيمة استثمارها فى العصور الأخرى، وهو ما يرجى الانتباه إليه عند تحقيقها ونشرها نشرًا علميًّا.

ومن أمثلة ذلك ما نجده فى تعريف المدخل (الإضافة، ص45) حيث يقول الجرجانى: "الإضافة حالة نسبية متكررة، بحيث لا تعقل إحداهما إلا مع الأخرى، كالأبوة والبنوة". والسكوت عن ذكر العلم الذى يضم هذا المصطلح يوهم بداية القارئ، مما يجلب إلى الذهن علمى المنطق والنحو، ومع استمرار قراءة التعريف يتضح لنا من قيود التعاريف وألفاظه، نسبة هذا التعريف إلى علم المنطق فيما يندرج تحت باب المقولات العشر.

---

(1) تحليل الخطاب/ 285.

(2) ربما كان السكوت عن تحديد المجال المعرفى نصًا- راجعًا إلى دلالة المصطلح بوصفه أحيانًا على انتمائه المعرفى، كما نجد مثلًا فى كثير من مصطلحات الفقه أو الملل والفرق والطب... إلخ.

ويكون التعريف التالى الذى أورده الجرجانى أيضًا منتميًا إلى علم النحو، إلى بـاب المجـرورات، احتكاكـًا إلى ألفاظ التعريف وقيوده، وهى: الإضافة: "امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفًا وتخصيصًا"[1].

وهذا الذى نقرره يستدعى نوعًا من الانتباه عند طلب الفائدة منه، أمثال هذه المواضع التى سـكت فيهـا الجرجانى عن تحديد المجال العلمى؛ لأن أى خطأ سينتج عنه خطأ فى تحديد مستوى الاستعمال الخاص بمدخل ما.

وربما نص الجرجانى- فى أحيان قليلة- على الفصل الخاص باستعمال أحد المصطلحات، كما نجد فى تعريـف مصطلح الصحيح (ص173)، حيث عرفه عند الصرفيين اعتمادًا على الألفاظ الواردة فى التعريف، ثم عرفه عنـد النحاة بالنص على ذكرهم فى صدر التعريف قائلًا: "عند النحويين"، ثم لما انتقل إلى تعريفه عند الفقهـاء، قـال: وفى العبادات والمعاملات: ما اجتمعت أركانه وشرائطه حتى يكون معتبرًا فى حق الحكم"، تخصيصًا ووقفًا بهذا التعريف على باب العبادات والمعاملات من علم الفقه.

وما انتهجه الجرجانى فى بيان مستوى الاستعمال- مما هو داخـل فى إطـار التعليـق عـلى المعنـى– انتهجـه المناوى فى معجمه التوفيق على مهمات التعاريف، وتلخصت علامات ذلك المنهج فيما يلى:

أ- النص على المجال المعرفى للمصطلح فى بدء التعريف، وقبل إيراده.

ب- الاكتفاء بألفاظ التعريفات، إن كانت مما يعلم منها ضرورة طبيعـة الانـتماء المعـرفى، أو العلـم الـذى يضم المصطلح المعرف الذى سكت المناوى عن بيان مجاله المعرفى نصًّا.

ج- ربما كان السبب فى السكوت عن النص دلالة كلمات بعـض المـداخل عـلى العلـم الـذى تنـدرج تحتـه برسمها؛ لشيوعها وشهرتها، أو بدلالة معناها اللغـوى العـام، الـذى يشـير إلى مجالهـا العلمـى؛ لـيسر اسـتنباط العلاقة التى حكمت انتقال اللفظ إلى ساحة الاصطلاح.

ومن أمثلة ذلك تعليقه على معنى المـدخل (الاسـتقامة، ص59): "الاسـتقامة: كـون الخـط بحيـث تنطبـق أجزاؤه المفروضة بعضها على بعض.

---

(1) انظر أمثلة أخرى لتعدد التعـاريف للمـداخل متحـدة الرسـم الهجـائى فى التعريفـات للجرجـانى: ص73 (التجريـد = التصـوف/ البلاغة)، و110 (الحال = النحو/ التصوف)، و118 (الحشر = فى العروض)، و138 (الدائرة = فى اصطلاح علما والهندسة). وقـد يأتى النص على تحديد المجال فى آخر التعريف، وليس فى أوله، كما فى ص116: (الحروف = هى الحقائق البسيطة من الأعيـان عند مشايخ الصوفية).

وفى عرف الصوفية: الوفاء بكل العهود، ولزوم الصراط المستقيم برعاية حد الوسط فى كل أمر دينى ودنيوى".

ففى هذا المثال افتتح المناوى تعريفه للمصطلح الصوفى الاستقامة بالنص على مجاله المعرفى الذى ينتمى إليه، وفى الوقت نفسه سكت عن بيان مجال المصطلح الهندسى (الاستقامة)، ولعله سكت اعتمادًا على ما تشير إليه مفردات التعريف أو قيوده، من مثل كلمة "الخط".

وقد التفت الكفوى إلى شىء من هذا فى معجمه (الكليات) الذى يقول (ص1065): "ربما تترك القيود فى التعريفات بناء على ظهورها".

نعم الكلام هنا عن أثر ظهور المعنى فى ترك بعض الكلمات المعرفة التى تسمى قيودًا، وهو أثر سلبى، ولا شك سنعود إليه فى قابل؛ لبيان أثره فى النيل من جودة التعريف، لكن هذا الظهور عمل عمله كذلك فى ترك النص على المجال المعرفى الذى ينتمى إليه بعض المصطلحات؛ اكتفاء بظهور القيود والمداخل، ويسر تصور انتمائها عند أصحاب معاجم المصطلحات.

وقد استقر بيان مجالات المصطلحات فى الصدر من التعليق على المداخل، قبل إيراد تعريفها فى الغالب الأعم من المواضع، كما سبق هنا[1].

---

(1) انظر أمثلة أخرى للعناية ببيان المجال المعرفى للمصطلحات عند المناوى فى (التوقيف) مما يدخل فى العناية بمستوى الاستعمال: ص68 (الاصطلام = عند الصوفية = وله القلب بأثر سلطان القهر)، و70 (الإضافة = فى اصطلاح النحاة = ضم أول إلى ثان للتعريف أو التخصيص)، و123 (البرهان = عند الأصوليين = ما ميز الصحيح من الفاسد بالبيان/ وعند أهل الميزان = قياس من اليقينيات)، و134 (البرزخ = فى عرف أهل الحقيقة = العالم المشهور بين عالم المعانى المجردة والأجسام المادية)، و161 (التجلى = عند الصوفية = ما ينكشف للقلوب من أنوار الغيوب)، و165 (التخصيص = عبر عنه الأصوليون بقولهم = قصر العام على أفراده بدليل مستقل مقترن به، و178 (التصحيح = فى عرف الفرضيين "علم المواريث" = إزالة الكسور بين السهام والرءوس)، و195 (التقبل = فى عرف الفقهاء = الالتزام بعقد)، و206 (التمييز = وقول الفقهاء فى سن التمييز = سن معرفة المضار من المنافع/ عند النحاة = ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة)، و264 (الحال = عند المنطقيين = كيفية سريعة الزوال/ وعند النحاة ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول/ وعند أهل الحق = معنى يرد على القلب من غير تصنع)، و302 (الحيز = عند المتكلمين الفراغ المتوهم الذى يشغله شىء ممتد/ وعند الحكماء (الفلاسفة) = السطح الباطن المماس للسطح الظاهر)، و340 (الدليل = عند أهل الميزان (المنطق) = ما يلزم العلم به العلم بآخر/ وعند أهل الأصول = ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى)، و366 (الرضى = عند الفقهاء = الإذن/ وعند الصوفية = سرور القلب بمر القضاء)، و409 (السكتة عند الأطباء = سدة دائمة تامة فى بطون الدماغ تعطل الأعضاء عن الحس)، و430 (الشعر = اصطلاحًا (علم الشعر) = كلام مقفى موزون قصدًا/ وفى اصطلاح المنطقيين = قياس مؤلف من مخيلات طلبًا لانفعال النفس)، و449 (الصحيح = فى الأصول = ما يتعلق به النفوذ/ وفى النحو اسم عار من حروف العلة فى آخره/ فى الحديث = المقبول)، و522 (العكس = فى الأصول = انتفاء الحكم لانتفاء العلة/فى الفقه = تعليق الحكم المذكور بنقيض علته المذكورة ردًّا إلى أصل آخر)، و578 (القرآن = فى الأصول = اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه، المكتوب فى المصاحف، المنقول بالتواتر بلا شبهة وعند أهل الحق = العلم اللدنى الجامع=

واستمرت العناية ببيان مستوى الاستعمال للمصطلحات فى معجم الكليات للكفوى على وفاق السمات التى سبق ظهورها فيما مر من معاجم.

ومن أمثلة عناية الكليات ببيان مستوى الاستعمال ما ذكره بإزاء المدخل (الإبدال، ص31): "والإبدال فى البديع: إقامة بعض الحروف مقام البعض، وجعل منه ابن فارس ﴿ فَانفَلَقَ ﴾، أى البحر: أى انفرق؛ بدليل ﴿ كُلُّ فِرْقٍ ﴾"[1] [سورة الشعراء 63/26].

ففى هذا النص صدر التعريف ببيان مجاله المعرفى، وهو علم البديع الذى هو فرع من علم البلاغة. مع أنه فى المدخل نفسه عرف المراد به عند الصرفيين من غير نص على المجال المعرفى؛ اكتفاء بشهرة القيود أو الكلمات المعرفة، حيث يقول: "الإبدال يكون من حروف العلة وغيرها". هكذا من دون بيان لمستوى الاستعمال، اكتفاء بما يدل عليه تعبير "حروف العلة" من انتمائه إلى علم الصرف العربى.

وربما لجأ الكفوى إلى طريقة لم تكن مألوفة من قبل، تتمثل فى وصف المدخل بما يدل على انتمائه المعرفى، عند كل انتقال من مستوى استعمالى إلى مستوى استعمالى آخر، على ما نرى له مثلًا فى التعليق على المدخل (الاختصاص)، حيث يقول (ص59): "والاختصاص النحوى: هو النصب على المدح. والاختصاص البيانى: هو النصب بإضمار فعل لائق، وأكثر الأسماء دخولًا فى النصب على الاختصاص: معشر، وآل، وأهل، وبنو". ففى هذا النص تفريق بين معنيين لمدخل واحد شركة بين طائفتين، الأول عند النحويين، والآخر له دلالة تتعلق بمنطقة عمل البيان، بمعنى أن النصب على المدح هو سبيل النحاة عند الاختصاص، أما الفعل اللائق المقدرّ فى باب الاختصاص فمتعدد الأغراض، يسعى نحو تحقيق الحصر.

وأيًّا ما كان الاتفاق أو الاختلاف على ما أورده الكفوى من تعريف أمام كل مصطلح- فإن ما يسترعى الانتباه هنا هو التفريق بين مستويات استعمال مدخل (الاختصاص)، عن طريق وصف المدخل بنعت مأخوذ من العلم على العلم المراد تعريف المصطلح فى إطار منظومته المعرفية.

وهناك أمثلة كثيرة جدًّا كان سبيل بيان مستوى الاستعمال عند الكفوى هو النص فى مقدمة إيراد التعريفات على المجال المعرفى، بذكر ما يدل على العلم الذى يندرج تحته التعريف المذكور.

= للحقائق كلها)، و666 (المعرفة عند النحاة = الاسم على معين/ وعند أهل النظر = إدراك الشىء على ما هو عليه)، و734 (الولاية = عند الصوفية = قيام العبد بالحق عند الفناء عن نفسه/ وفى الشرع "الفقه": تنفيذ القول على الغير شاء الغير أم أبى).

(1) عنه فى الصاحبى، ص333.

يقول الكفوى (ص78): "الأرض على مذهب المتكلمين: مركبة من الجواهر المفردة، وعلى مذهب الحكماء (أى الفلاسفة): أن البسائط عندهم، وإن لم تكن ذات أجزاء ومفاصل بالفعل".

ففى هذا النص فارق دلالى واضح فى اعتبار الأجزاء أو عدم اعتبارها، وهذه التفرقة لا سبيل إليها إلا ببيان مستوى الاستعمال، الذى تم من خلال بيان الانتماء المعرفى، وهو ما فعله الكفوى بما ذكره فى تعبيره (مذهب المتكلمين) و(مذهب الحكماء)[1].

ثم يأتى معجم كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى[2] فيسير على نهج مستقر فى المعجمية الاصطلاحية- كما نرى- حيث تظهر فيه علامات العناية ببيان مستوى الاستعمال بالمواصفات نفسها التى سبق رصدها عند معاجم المصطلحيات قبله.

---

(1) انظر أمثلة أخرى لبيان العناية بمستوى الاستعمال عند الكفوى فى معجمه الكليات: ص 106 (الاستئناف = عند أهل المعانى = ترك الواو بين جملتين نزلت أولاهما منزلة السؤال)، و119 (المشترك اللفظى عند اللغويين/ وعند الفقهاء)، و132 (الإضافة = فى اصطلاح النحاة)، و337 (الجمع = عند النحاة = أخو التثنية/ وعند المتصوفة = اتصال يمنع صاحبه من مشاهدة غير الحق، وعند علماء البديع = جمع أشياء متعددة فى حكم)، و562 (الصرف = فى النحو (التنوين)/ فى الشريعة = بيع الثمن بالثمن/ فى الحديث = الزيادة والتحسين).

وقد ظهر أمر آخر كان عليه معتمد الكفوى فى العناية ببيان مستوى الاستعمال، وهو ذكر الأعلام والمصادر التى يبين بها حدود معانى كثير من المداخل أو المصطلحات؛ فإن ذكر اسم كابن مالك أو أبى حيان أو ابن هشام كاف لكى يحكم على التعريف بانتمائه إلى علم النحو العربى، وكذلك فإن ذكر أسماء من مثل الشافعى وأبى حنيفة وصاحبيه محمد بن الحسن الشيبانى وأبى يوسف كاف فى تحديد مجال المدخل، وتعريفه الوارد تحته إلى علم الفقه وهكذا.

انظر: ص605 (العطف)، و621 (العلة عند الأصولى وغير الأصولى)، و670 (الغرة = عند الفقهاء)، و761 (الكناية = فى الشريعة = ما استتر فى نفسه معناه الحقيقى أو المجازى/ وعند علماء البيان = التعبير عن شىء بلفظ غير صريح لغرض من أغراض الإبهام/ وعند علماء الأصول = ما يدل على المراد بغيره لا بنفسه)، و910 (النسبة = فى علم الحساب عبارة عن خروج أحد المقدارين المتجانسين من الآخر).

(2) كانت السعة التى تحققت فى هذا المعجم، وفى معجم دستور العلماء للأحمد نكرى، وارتقت بكثافة المداخل، وباتساع المعلومات الواردة فيما تحت تلك المداخل، مما يدخل فى نطاق التعليق على شكل المداخل ومعانيها- هى السبب فيما يبدو وراء تسمية كل منهما باسم الموسوعة، فيما خرج للناس من طبعة مكتبة لبنان (الكشاف/ 1996م، والدستور/ 1997م).

والحق يقتضى أن نقرر أن أحمد زكى باشا- رحمه الله تعالى- كان سبق إلى ملاحظة ذلك فى رسالته (موسوعات العلوم العربية، وبحث على رسائل إخوان الصفا) المطبعة الأميرية، بولاق سنة 1308هـ عندما تحدث عن كشاف اصطلاحات الفنون فى أثناء كلامه عن الموسوعات العامة.

ونحن نحب أن نخرج عن هذا لنقرر أن هذين المعجمين على التعيين معجمان موسوعيان، بمعنى أنهما معجمان من حيث عنايتهما بجمع ألفاظ العلوم المختلفة التى عرفتها الحضارة العربية الإسلامية، مع العناية بالمعلومات الموسوعية عناية ظاهرة. وهو ما قرره أحمد زكى باشا بقوله فى المبحث نفسه (ص33) فى سياق الحديث عن معجم الكليات ثم كشاف اصطلاحات الفنون: "إن كتابه جاء معجمًا موسوعيًّا كاملًا فى بابه من حيث اللغة العربية أولًا، ثم فنونها بأجمعها ثم العلوم الحكمية والطبيعية وما فوقها. فبين هذا الكتاب وبين كشاف اصطلاحات الفنون عموم وخصوص مطلق، يجتمعا فى كشاف الاصطلاحات، وينفرد هذا بذكرها من حيث كونها كليات".

ومن الأمثلة على تلك العناية قوله فى تعريف مدخل (الآحاد) 71/1 : "الآحاد: جمع أحد، وهى عند المحاسبين، هو: الواحد إلى التسعة". ففى هذا التعليق يظهر بيان مستوى استعمال هذا المصطلح، من خلال التحديد الذى تم للمجال الدلالى بعبارة (عند المحاسبين). ويظهر كذلك من هذا المثال الموقع الذى شغله بيان هذا الاستعمال، حيث وقع بعد بيان المعلومات الخاصة بالشكل (المعلومات الصرفية).

وقد علق التهانوى على معنيين آخرين لهذا المدخل، حيث قال بعد ما مر: "وعند أهل الشرع: هو كل خبر لم يبلغ درجة المتواتر، ويسمى خبر الواحد أيضًا. والآحاد من القراءة: هو ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر عند القراء". ففى هذا المثال لجأ معجم كشاف اصطلاحات الفنون إلى التغلب على ما يمكن أن يسمى بالمشترك الخطى، عن طريق تحديد المجال الدلالى عند كل معنى جديد، ومن هنا فإنه ليس صحيحًا أن مدخل (الآحاد) من قبيل المشترك، إلا من حيث اتحاد الرسم فقط، ذلك أن هذا المصطلح يتغير بتغير مستوى الاستعمال، أو بتغير المجال الدلالى كما رأينا. ويمكن ملاحظة هذا التمايز من خلال تأمل ألفاظ التعاريف التى هى قيودها.

وقد اضطرب كشاف اصطلاحات الفنون فى التعامل مع مكان النص على مستوى الاستعمال، أو تحديد المجال؛ ما بين صدارة التعاريف، أو بعد ذكر معلومات التعليق على الشكل (الصيغة)، أو فى نهاية التعاريف، مما يؤخر رتبة المعجمية العربية المختصة، بالنظر إلى المعايير التى وضعتها المعجمية المعاصرة التى تسعى إلى نوع من الانضباط المؤسس على العناية بمنظور المستعمل، تيسيرًا.

ومن الأمثلة الدالة على ما نشير إليه ما ورد فى التعليق على مدخل (الآخرة، 1/ 71) من قوله: "الآخرة، بالمد وكسر الخاء: عبارة عن أحوال النفس الناطقة فى السعادة والشقاوة، ويسمى بالمعاد الروحانى أيضًا، والظاهر أن هذا اصطلاح الحكماء النافين للمعاد الجسمانى". ففى هذا المثال ورد بيان مستوى الاستعمال، عن طريق تحديد المجال الدلالى فى نهاية التعليق على المعنى، عندما قرر أن التعريف الذى ذكر خاص بالفلاسفة الذين يرون عدم إمكان البعث بالأجسام.

وهذا التأخير لبيان المجال الدلالى قد يكون بسبب حرص كشاف اصطلاحات الفنون على النص على المصادر التى استمد منها مادة تعريفاته فى كثير من الأحيان، كما نرى مثلًا فى تعريفه للمصطلح الصوفى (الآن الدائم، 1/ 75) الذى هو: "امتداد الحضرة الإلهية الذى يندرج به الأزل فى الأبد، وكلاهما فى الوقت الحاضر لظهور ما فى الأزل على أحيان الأبد".

والألفاظ القيود التى وردت فى التعريف كافية فى الدلالة على الانتماء المعرفى للمصطلح، ومع ذلك نص التهانوى على انتمائه لمصطلحية الصوفية، عندما قال: "كذا فى اصطلاحات الصوفية لكمال الدين أبى الغنائم". وهو الكاشانى، وكلامه فى اصطلاحاته بالنص ص54 فقرة 25.

وفى الكتاب أمثلة كثيرة جدًّا على عناية التهانوى ببيان مستوى الاستعمال، عن طريق تحديد المجالات الدلالية للألفاظ، وصولًا إلى إدراك تصوراتها فى بنية العلوم المختلفة.

وقد كانت كثافة المصطلحات المرتفعة عاملًا فى ظهور العناية ببيان مستوى الاستعمال، وهو جانب إيجابى يحسب للمعجمية المختصة العربية، كما كانت عاملًا فى ظهور سمة الاضطراب فى بيان مستوى الاستعمال، فى الموقع الذى كان يرد فيه أولًا أو متأخرًا، أو بين الصدارة والتأخر فى سياق التعليق على المداخل، وفى طريقة هذا البيان؛ ما بين ذكر عنوان العلم، أو الإشارة إلى المشتغلين به، أو بذكر المصدر الذى استمد منه المعجم مادة تعريفاته، وهو جانب سلبى[1].

(1) انظر أمثلة أخرى كثيرة على هذه العناية ببيان مستوى الاستعمال عن طريق تحديد المجال المعرفى والدلالى فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى: 85/1 (الإبداع = عند الحكماء الفلاسفة = إيجاد شىء غير مسبوق بالعدم/ وعند البلغاء = اشتمال الكلام على ضروب من البديع)، و1/ 106 (الأجوف = عند الصرفيين = لفظ عينه حرف علة/ وعند الأطباء = اسم عرق فى الكبد يوزع الغذاء إلى الأعضاء، وهو معاء مخصوص فى علم التشريح)، و/ 212 (الاطعلام = الوله الغالب على القلب عند الصوفية)، و34 (البرهان = عند أهل الميزان "المناطقة" حجة من مقدمات يقينية/ وعند الأطباء = هو الطريق القياسى الذى يليق بالطب)، و416 (الترجيع = عند الفقهاء = هو تكرار المؤذن للشهادتين فى باب الأذان/ وعند الشعراء = هو تقسيم القصيدة إلى قطع متساوية من الأبيات ثم يتكرر العدد نفسه)، و524 (التوأم = عند الفقهاء = اسم ولد معه آخر فى بطن واحدة/ وعند البلغاء = هو التوشيح أو ذو القافيتين)، و594 (الجنس = فى اللغة = ما يعم كثيرين/ وعند الأطباء كذلك/ وعند الفقهاء الأصوليين = عبارة عن كل مقول على كثيرين مختلفين بالأغراض دون الحقائق/ وكذلك عند المناطقة)، و652 (الحركة = النقل من مكان إلى مكان عند المتكلمين/ وعند الصوفية = السلوك)، و757 (الخلافة = شرعًا = الإمامة/ وعند الصوفية = صغرى للإمامة الظاهرة وكبرى للرياسة الباطنية)، 849 (الرخصة = عند الأصوليين = مقابل العزيمة)، و916 (الزوج = عند المحاسبين = العدد الصحيح/ وعند أهل الرمل = علم يعرف به مجهول أحوال العالم = النقطتان)، و1016 (الشرطية = عند النحاة = جملة مصدرة بأداة شرط/ وعند المناطقة = هى القضية المركبة من قضيتين)، و2/ 1055 (الصالح = عند المحدثين = ما دون الحسن)، و1112/2 (الضرر = سيلان الدم من الجراحة كذا فى حدود لأمراض)، و1260/2 (الفار = عند أهل الشىء = هو زوج المرأة الذى يطلقها فى مرض موته وهو اسم لهما)، و2/ 1361 (الكرة = فى اصطلاح المحدثين = شكل مجسم أحاط به سح مستدير، أى سطح يوجد فى داخله نقطة تتساوى الخطوط الخارجة منها إليه)، و2/ 144 (المتقارب = عند العروضيين = اسم بحر وهو فعولن ثمانى مرات)، و2/ 1524 (المزيد = عند الصرفيين = كلمة فيها حرف زائد وهو المنشعب/ وعند أهل القوافى = حرف يتصل بالخروج/ وعند المحدثين = الحديث الذى زيد فى أثناء إسناده راو)، و1619 (المفيد = عند أهل العربية والمنطقيين = ما يقابل المهمل)، و1705 (النظر = عند المنجمين = كون الشيئين على وضع مخصوص فى الفلك = الفكر)، و1814 (اليمين = تعلق الجزاء بالشرط على وجه ينزل الجزاء عند وجود الشرط = من مصطلحات الفقهاء).

ولم تغب هذه العناية بمستوى الاستعمال عـن معجـم جـامع العلـوم[1] الملقـب بدسـتور العلـماء للأحمـد نكرى، باعتباره آخر معاجم المصطلحيات التى عرفتها المعجمية العربية المختصة، وهـو أمـر لـه مـا يسـوّغه فى ظل ما ورثه هذا المعجم مما انحدر إليه من تراث معـاجم المصـطلحيات العربيـة، مـما يتعلـق بطريقـة بيـان مستوى الاستعمال على ما ظهر فيها من اضطراب وتخلف.

ومن الأمثلة على هذه العناية تعليقـه عـلى مـدخل (الابتـداء)، ص6 حيـث يقـول: "الابتـداء: عنـد أربـاب العروض: هو أول جزء من المصراع الثانى.

وعند النحاة: خلو الاسم وتعريفه عن العوامل اللفظية للإسناد".

---

(1) انظر أمثلة أخرى تتجلى فيهـا العنايـة بمعلومـات الاسـتعمال فى دسـتور العلـماء للأحمـد نكـرى ص78: (الإدغـام = فى صـناعة التصريف = أن تأتى بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك من مخرج واحد من غير فصل)، و186 (أهل الديوان = الذين كتب أساميهم فى الديوان وهذا عند أبى حنيفة/ وعند الشافعى رحمه اللـه أهل الديوان = العشيرة، أى: العصبة)، و221 (البيـان = عند بعض أصحاب الأصول = عبارة عن إظهار المراد للمخاطب منفصلًا عما يسـتر بـه)، و294 (التوجيـه = فى البـديع = إيـراد الكلام محتملًا للوجهين المختلفين)، و335 (الجنس = فى عرف النحاة = اسم يصح إطلاقه على القليل والكثير، كالماء يطلق على القطرة والبحر/ وفى عرف الأصوليين = كل مقول على كثيرين مختلفين بالأغراض، كالإنسان؛ فإن تحته رجل وامـرأة/ وفى عـرف المنطقيين = كل مقول على كثيرين بالحقـائق، كـالحيوان)، و372 (الحـق = فى إصـلاح أربـاب المعـانى = هـو الحكـم المطـابق للواقع)، و404 (الخط = عند الطائفة العلية الصوفية: الخط الحقيقة المحمدية/ وعند المتكلمين: الخط جوهر يقبـل القسـمة فى الطول فقط/ وعند الحكماء = الخط عرض يقبل القسمة فى الطول فقط والنقطة العرضـية نهايـة لـه)، و423 (الـدرك = فى اصطلاح الفقهاء: أن يأخذ المشترى من البائع كفيلًا بالثمن الذى أعطـاه خوفًـا مـن اسـتحقاق المبيـع)، و404 (الـذنب = عنـد المنجمين = العقد: التى إذا مر القمر منهما يكون جنوبيًّا)، و 455 (الرفع = عند أهل الحساب = جعل الكسور صحاحًا/ وعند النحاة = نوع من الإعراب علم الفاعلية)، و467 (الزيتون = عند الصوفية = الـنفس المسـتعدة للاشـتعال بنـور القـدس بقـوة الفكر)، و490 (السهم = فى اصطلاح أصحاب الهندسة = الخط المخرج من وسط القوس على وسـط القاعـدة)، و505 (الشرب = فى الشرع = نوبة الانتفاع بالماء سقيا للمزارع أو الدواب)، و542 (الصيغة = فى الاصطلاح = هى الهيئة الحاصلة للكلمة من ترتيب الحروف والحركات والسكنات)، و548 (الضعيف = فى أصـول الحـديث = هـو الحـديث الـذى يكـون أدنى مرتبـة مـن الحسن)، و551 (الطباق = فى اصطلاح البـديع = هـو الجمـع بـين معنيـين متقـابلين بـأى تقابـل كـان)، و564 (الظـاهر = فى اصطلاح أصول الفقه = كل كلام يكون المراد منه ظاهر للسامع بنفس الصيغة)، و636 (العول = عند أرباب الفرائض = زيادة بعض السهام على مخرجها وقت ضيقه عن الوفاء بالفروض المجتمعة فى ذلك المخرج)، و645 (الغرابة = عند أصـحاب المعـانى = كون الكلمة وحشية)، و674 (الفعل عند النحاة = كلمة دلـت عـلى معنـى فى نفسـها مقـترن بأحـد الأزمنـة الثلاثـة بأصـل الوضع)، و702 (القضية = عند المنطقين = قول يحتمل الصدق والكذب)، و753 (الكنايـة = عنـد النحـاة = فى المبنيـات اسـم يكنى به من كم وكذا/ وعند علماء البيان = لفظ أريـب لازم المعنـى مـع جـواز إرادة ذلـك المعنـى)، و772 (اللمـس)، و844 (المشكل)، و947 (النكرة)، و956 (الهيولى)، و987 (الولاية)، و995 (اليقين).

ففى هذا التعليق تصريح ببيان مستوى الاستعمال عن طريـق تحديـد المجـال الـدلالى لكـل تعريـف مـن التعريفين المذكورين، وبتعبير آخر فإن مجىء مدخل الابتداء مشتركًا بين مجالين معرفيين- كان يلزمه بيان حد، أو تعريف كل منهما، فجاء تعبيره بقوله: (عند أرباب العروض)، ثم بتعبيره: (عند النحاة). ويظهر من ملاحظة موقع تعبيرى بيان مستوى الاستعمال فى صدد التعليق على معنى المدخل.

وقد لجأ الأحمد نكرى فى مواضع أخرى من معجمه إلى طريقة أخـرى فى بيـان مسـتوى الاسـتعمال- مـما يدعم وصفنا للمنهجية المطبقة هنا بالاضطراب- وهى إجمال الإشارة إلى المجالات الدلاليـة والمعرفيـة فى صـدر التعليق على مدخل ما، ثم العودة إلى نشر بيان تحديد كل مجال معرفى منها قبل إيراد التعاريف، ومن الأمثلة على هذه الطريقة قوله فى التعليق على معنى المدخل (الإبصار، ص12):

"الإبصار: فى الإبصار ثلاثة مذاهب: مـذهب الرياضـيين، ومـذهب جمهـور الحكـماء الطبيعيـين، ومـذهب بعض الحكماء.

أما مذهب الرياضيين: فهو أن الإبصار خروج شعاع من العين على هيئة مخروطية، رأسه عند مركز الـبصر، وقاعدته عند سطح المرئى المبصر.

وأما مذهب جمهور الحكماء الطبيعيين: فهو أن الإبصار بالانطباع والانتعاش.

وأما مذهب بعض الحكماء: فهو أن الإبصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشـعاع، بـل بـأن الهـواء الشـفاف الذى بين البصر والمرئى يتكيف بكيفية الشعاع الذى فى البصر". ففى هذا التعليق مثال لما أشرنا إليه من اللـف والنشر المرتب فى التعامل مع معلومات مستوى الاستعمال، وتحديد الانتماءات المعرفية للتعريفـات المختلفـة. صحيح أن جزءًا من اختلاف التعريفات- فيما بين الطوائف والمـذاهب الثلاثـة- ربمـا يكـون راجعًـا إلى التطـور الذى أصاب علم البصريات من جانب، وإلى تقـارب المجـالات المعرفيـة الثلاثـة السـابقة فى منظومـة المجتمـع العلمى قديمًا من جانب آخر، مما لابد من استثماره فى استجلاء التاريخ العلمى، ومدى ما أسهم بـه العـرب فى تطوير المعرفة العلميـة- إلا أن الإشـارة إلى المجـالات المعرفيـة إجـمالًا هيـأت الـذهن للإحاطـة بحـدود البنـاء المفهومى لمصطلح الإبصار فى حدود جغرافية حركية بين الرياضيين والفيزيائيين والفلاسفة.

ويقول كذلك فى التعليق على معنى المدخل (الأداء، ص74):

"الأداء: أو مـا فى اصـطلاح الفقهـاء، فعنـد أصـحاب الشـافعى- رحمـه اللـــه-: الأداء والقضـاء يختصـان بالعبادات الموقتة، ولا يتصور الأداء إلا فيما يتصور القضاء؛ فلهذا قالوا: الأداء ما فعل فى وقته القـدر لـه شرعًـا أولًا.

والقضاء: ما فعل بعد وقت الأداء استدراكًا لما سبق له وجوب مطلقًا.

وعند أصحاب أبى حنيفة- رحمه اللـه-: الأداء والقضاء من أقسام المأمور به موقتًا أو غير موقـت، فـالأداء تسليم عين ما ثبت بالأمر واجبًا كان أو نفلًا، والقضاء: تسليم ما وجب بالأمر". ففى هـذا النقـل عنايـة بـأنواع ثلاثة من معلومات مستوى الاستعمال، ظهرت فى ما ذكره الأحمد نكرى؛ من بيان المجال المعرفى الـذى ينتمـى إليه المدخل- وهو مصطلحية علم الفقه-، ثم التفريـق بـين مسـتويين لاسـتعماله، اللـذين قـادا إلى اخـتلاف فى التعليق على معناه؛ تبعا لاختلاف بيئتين، هما نطاق الفقه الشافعى والفقه الحنفى، ثم التفريق بـين منطقتـين فى استعماله فى البيئتين أو المذهبيين، وهما باب العبادات عند الشافعية، وباب الحكم التكليفى عند الأحناف.

لقد اتضح لنا من خلال ما مر هنا عناية معاجم المصطلحات بعدد من معلومات مستوى الاستعمال، كـان أظهرها هو بيان المجال الدلالى أو المعرفى عند تعريف عدد كبير جدًّا من المصطلحات المشـتركة رسـمًا أو خطًّـا بين العلوم المختلفة، لأغراض مختلفة، لعل أعلاها هو إرادة ضبط مفاهيم مصـطلحية كـل علـم؛ حسـمًا لمـادة الخلل والاضطراب.

وقد استتبع ذلك أحيانًا العناية ببيان البيئات المختلفة التى يستعمل فيها مصـطلح مـا، بتعريـف مخـالف لاستعماله نفسه فى بيئة أخرى.

وصحيح أن ثمة اضطرابًا واضحًا أصـاب مواقـع بيـان مسـتوى الاسـتعمال للمصـطلحات، واضـطرابًا أصـاب التعامل مع هذه المعلومات بالذكر نصًّا، أو السكوت عن الذكر؛ اعتمادًا عـلى شـهرة قيـود الحـدود، أو ألفـاظ التعاريف.

لكن الصورة الإجمالية لم تخاصم ما استقر الأمر عليه فى منهجية التعامل مع معلومات ما تحـت المـداخل، مما يسمى فى المعجمية المعاصرة بالبنية الصغرى للمعجم، فى بند التعليق على مستوى الاستعمال مـما ينـدرج تحت التعليق على المعنى.

لقد اعتنى بكثير من معلومات هذا البند المؤثر فى إدراك المفاهيم، وبناء التصورات، مـما لـه علاقة ماسة باستجلاء قسمات الصورة اللازمـة فى وضـع الحـدود أو التعـاريف للمصـطلحات فى معـاجم المصـطلحات العربيـة، لدرجـة تترقـى فى النظـر إلى جوهرهـا لمـا هـى عليـه المعجميـة المعـاصرة، مـن دون التفاضـل عـن وصـفها بالخلـل والاضـطراب وانعـدام المنهجيـة البنائيـة أو

لترتيبه، مما ينبغى أن يكون محط الأنظار فى الاستثمار المعاصر فى صناعة المعاجم المختصة العربية المعاصرة.

ومن هناك يكون ملاحظة كيفية تعامل معاجم المصطلحيات مع هذا البند كمدخل للاستثمار المعاصر من جهتين، هما:

الأولى: إيجابية، فى دعم العناية التى ظهرت بمستوى الاستعمال، وتأكيدها، وتطويرها.

والأخيرة: سلبية، بتفادى العيوب التى وقعت فيها المعجمية المختصة فى العربية فى باب معاجم المصطلحيات، فى التعامل مع معلومات مستوى الاستعمال، فيما يتعلق بمنهجية إيرادها.

ثانيًا: طرق شرح المعنى فى معاجم المصطلحيات فى العربية:

تعد مسألة تفسير المعنى فى المعجم هى عصب النظر إليه؛ إذ لا يتصور وجود معجم- بداهة- من دون تصور وجود عناية بمعنى المداخل أو الألفاظ المجموعة فيه.

وإذا كانت الكلمة أو العلامة اللغوية هى جماع من (دال ومدلول)- فإن المعجم هو المحيط الأرحب لاستيعاب هذه العلامة اللغوية وأخواتها؛ ومن ثم أمكن أن نقول إن المعجم هو مجموع من الدوال مقرونة بمدلولاتها.

وقد كان البعد الفلسفى المتمثل فى كون المعجم حديثًا عن اللغة (فى صورة ألفاظ)، باللغة فى صورة (شروح لمعنى هذه الألفاظ)- أمرًا جر إلى تأمل مشكل بيان معانى الألفاظ الصعبة، وهو ملاحظة فى المعجمية العامة على التعيين.

وهذه الصعوبة غير غائبة عن النظر إلى بيان معانى المصطلحات أو الألفاظ أيضًا فى المعجمية المختصة، وإن كنا نرى أن هذه الصعوبة أقل ظهورًا وتجليًّا هناك؛ لاعتبارات متعددة، أهمها أن التعريف الخاص بمصطلح ما هو نتاج السمات الدلالية، التى تشكلها المسائل العلمية التى وضع هذا المصطلح أو ذاك علمًا عليها.

وهذا العنوان (طرق شرح المعنى) هو جزء مما يعبر عنه بمصطلح التعريف فى المعجمية المعاصرة (Definition)، وهو الجزء الذى يندرج تحت ما يسمى بالبنية الصغرى للمعجم، تحت معلومات التعليق على المعنى، بل هو أهم هذه المعلومات، ويقصد به إمداد المستعمل بشرح لمعنى الألفاظ أو المصطلحات، وهو على حد تعبير هارتمان: "يعد التعريف الوظيفة الأم، أو يمدنا بالغرض الجوهرى من المعجم، وهو المسئول عن تقديم المعلومات الدلالية"[1]. ولم

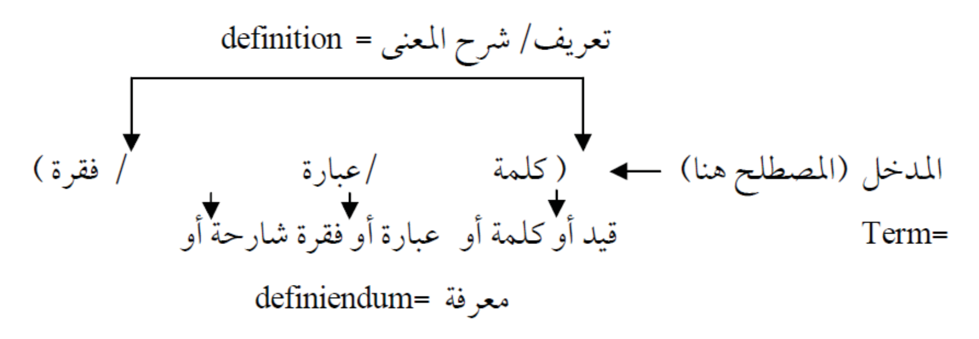
---

(1) انظر : ص 35 المدخل (Definition) فى: Hartman and James, Dictionary of lexicography

نستعمل التعريف، واستعملنا شرح المعنى؛ لأن معاجم المصطلح اللغوى ربما سوّت بين التعريف ومجموع معلومات ما تحت المداخل[1].

ويمكن أن تعد معاجم المصطلحيات- بالنظر إلى العناية التى أولتها لتعريف المصطلحات المختلفة فيها- معاجم تعريفية أو شارحة؛ ذلك أن أهم ما أظهرها للوجود العلمى هو إرادة وضع تعريفات أو شروح مفسّرة لمعانى المصطلحات، وهى ما يسميها هارتمان وجريجورى جيمس بالمعاجم الشارحة (Defining dictionaries)[2] أو التعريفية.

والصورة المألوفة للتعامل مع المداخل أو الألفاظ أو المصطلحات هنا فى عملية تعريفها- يمكن تصويرها كما يلى:



وطرق شرح المعنى هى ما يعبر عنها أيضًا بأساليب التعريف (definition styles)، وهى هنا الكلام الذى يساق لبيان معنى المصطلح على شكل أو طريقة معينة.

وقد استعملت معاجم المصطلحيات العربية طرقًا وأساليب مختلفة لبيان معانى المصطلحات الواردة فيها.

وقد اعتمدنا هنا على ما جاء عند كل من الدكتور محمد أحمد أبى الفرج فى كتابه (المعاجم اللغوية)، والدكتور محمد رشاد الحمزاوى فى كتابه (من قضايا المعجم العربى قديمًا وحديثًا)، والدكتور أحمد مختار عمر فى كتابه (صناعة المعجم الحديث)، والدكتور خالد فهمى فى كتابه (تراث المعاجم الفقهية فى العربية)، (والمعاجم الأصولية فى العربية).

(1) يقول الدكتور رمزى بعلبكى فى معجم المصطلحات اللغوية، ص138:

"التعريف = شرح معنى الكلمة بذكر مكوناتها الدلالية أو بتبيان اشتقاقها واستعمالها". وسوف نقتصر فى هذا الجزء من الدراسة بكيفية معالجة معاجم المصطلحات لشرح المعنى أو لبيان طرق التعبير عن المكونات الدلالية للمصطلحات.

(2) انظر: ص35 المدخل (defining dictionary) فى:

Hartman and James ,Dictionary of lexicography

وسوف نقسمها قسمين، هما:

1- طرق شرح المعنى الأساسية فى معاجم المصطلحيات العربية.

2- طرق شرح المعنى الثانوية فى معاجم المصطلحيات العربية.

وهذا اللجوء إلى التلفيق من هذه المصادر المختلفة راجع إلى عدم كفاية أحدها فى هذا المجال، ولاختلافها بين التنظير والتطبيق[1].

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة استعمال طريقة الشرح بالتعريف/ حسب مفهومه عند المنطقيين بجمع الصفات التى تكون مفهوم الشىء تمييزًا له عما عداه، وهو ما يراه، وهو ما يقترب جدًّا من مفهوم الجمع والمنع المنطقيين، أو بجمع المكونات الدلالية للمفهوم، وهو ما تترجمه فاطمة العازمى وسعد مصلوح باسم التعريف المحكم (True definition)، تقول ص95: "التعريف المحكم: يركز على بيان المفهوم، بطريقتين:

الأولى: ذكر السمات الفارقة المميزة للمفهوم، ولا تجتمع فى لفظ آخر.

والثانية: المفهوم والماصدق (intension and extension)، وذلك ببيان المكونات الدلالية للمفهوم، وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب فى تعريف العلوم والمذاهب والمصطلحات العلمية والأجناس الحيوانية والنباتية، وغيرها من المفاهيم التى تحتاج إلى وصف علمى دقيق مطابق للواقع".

وفيما يلى دراسة لأكثر طرق شرح المعنى ومعاجم المصطلحيات موزعة على فرعين، هما:

1- طرق شرح المعنى الأساسية.

2- طرق شرح المعنى المساعد (الموضحات).

---

(1) ثمة اختلاف بين ما جاء فى دراسات المعجمية الغربية ودراسات المعجمية العربية حول أساليب التعريف، أو طرق شرح المعنى، ومع الإقرار بتأثر دارسى المعجمية العرب بما ظهر فى الغرب، لكننا نؤمن أن طبيعة اللسان العربى من جانب وطبيعة العلم الإسلامى الذى يتوخى التوضيح أو التفهيم من جانب آخر، ربما قادا إلى القول بعدم صلاحية الأساليب التعريفية التى توصلت إليها دراسات المعجمية الغربية للتطبيق على المعاجم العربية تطبيقًا حرفيًّا أو تامًّا. كما أنه من المهم أن نشير إلى أن أساليب التعريف فى الدرس المعجمى الغربى كانت نتاجًا طبيعيًّا للنظريات التى تدرس الدلالة اللغوية، وقد اضطر بعض من طبق هذه الأساليب التعريفية إلى شىء من التلفيق لبعض مما أشرنا إليه، مما نجد له مثلًا عند فاطمة العازمى فى أطروحتها (المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها- دراسة وصفية نقدية)، حيث اضطرت إلى الاعتماد على ما جاء عند بوسيفنسن فى (المعجمية العلمية = practical lexicography) مضافًا إليه بعضًا من أساليب التعريف مما جاء عند هارتمان وجريجورى جيمس فى معجمهما (معجم مصطلحات المعجمية = dictionary of lexicography).

ونحب أن نقرر أن أصحاب معاجم المصطلحيات، وإن استعملوا هذين الفرعين لبيان معانى الألفاظ المجموعة فيها– إلا أنهم أظهروا تفاوتًا فى استعمال الطرق المندرجة تحت كل فرع.

(1)

طرق شرح المعنى الأساسية

يكاد يكون من المتفق عليه فى باب التعليق على المعنى- فيما يرد من المعلومات تحت المداخل- أن بيان معنى مصطلح ما، أو توضيح تعريفه هو ما نسميه هنا بطرق شرح المعنى، ويرون كما جاء فى (المعاجم الأصولية فى العربية) "أن فى الشرح بالتعريف، والشرح بتحديد المكونات الدلالية، والشرح بذكر سياقات الكلمة، والشرح بالمرادف أو المضاد- هى عمد هذه الطرق. يقول الدكتور مختار عمر- رحمه الله-: "وتعد هذه الطرق أهم وسائل شرح المعنى، وكلما أمكن الجمع بينها، أو بين أكثرها فى المدخل كان أفضل، وإن كان الغالب (فى الواقع) الاكتفاء ببعضها ودمج بعضها الآخر"[(1)].

ودراسة معاجم المصطلحيات تظهر تنوعًا كبيرًا فى استعمال طرق هذا الفرع لشرح معانى المصطلحات المختلفة، وإن ظهرت عناية خاصة بطريقة الشرح المحكم أو بالتعريف.

(1/أ) الشرح بالتعريف المحْكَم:

إن أقرب معالجة للمقصود بالشرح بالتعريف يمكن أن نراه فيما يسميه المناطقة فى باب التعريفات عندهم بالقول الشارح الذى هو المعرف (بكسر الراء المهملة)، وهو الذى يعرفه قطب الدين الرازى فى تحرير القواعد المنطقية بقوله: "القول الشارح: هو المعرف: وهو ما يستلزم تصوره تصور الشىء، أو امتيازه عن كل ما عداه"[(2)].

وهذا النوع من طرق شرح المصطلحات يشغل جزءًا كبيرًا من عناية أصحاب معاجم المصطلحيات، وقد لجئوا إليه فى أكثر الأوقات ليعرّفوا باستعمال ما أوردوه فى معاجمهم هذه من مداخل/ أو مصطلحات.

---

(1) المعاجم الأصولية فى العربية، ص214، وصناعة المعجم الحديث/ 120-121.

وثمة رصد لطرق شرح المعنى سبق إلى بيانها الدكتور محمد أحمد أبو الفرج- رحمه الله- فى: المعاجم اللغوية فى ضوء علم اللغة الحديث، ص102، وكان جمعها خمسة أقسام، هى:

1- التفسير بالمغايرة. 2- التفسير بالترجمة. 3- التفسير بالمصاحبة. 4- التفسير بالسياق. 5- التفسير بالصورة.

(2) تحرير القواعد المنطقية/ 78، وحاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية/ 78.

ومن أمثلة ذلك ما نجده فى مفاتيح العلوم للخوارزمى فى تعريفه مصطلح (الاستنثار من مصطلحات الطهارة، ص10) قوله: "الاستنثار: استنشاق الماء ثم إخراجه بتنفس الأنف". ففى هذا التعريف جمع العناصر الدلالية المصوّرة لمفهوم الاستنثار، التى تمثلت فى إدخال الماء فى الأنف استنشاقًا، ثم إخراجه منها بما يشبه العطس، طلبًا لطهارتها.

ولم يكن استعمال هذه الطريقة فى مفاتيح العلوم وقفًاعلى المصطلحات المنتمية للعلوم الشرعية والعربية وحدها، ولكنها تعدتها لتحكم التعامل مع مصطلحات العلوم الحكمية (التى تسمى باليونانية أو غير الشرعية والعربية)، ومن أمثلة ذلك قوله (ص153): "الشرايين: هى العروق النابضة... منبتها من القلب تنتشر فيها الحرارة الغريزية، أى الطبيعية، وتجرى فيها المهجة، أى: دم القلب". ففى هذا الشرح الذى توخى من ورائه الخوارزمى تعريف مصطلح الشرايين، حشد للعناصر الدلالية أو الصفات المميز له من دون غيره، وأقرب ما يمكن أن يلتبس بمفهومه، هو مصطلح (العروق غير النوابض) [1]؛ ولذلك كان حريصًا على بيان أنها نابضة/ وخارجة من القلب/ تحمل الدم منه، وهذه السمات الثلاثة الأساسية هى ما تميز الشرايين عن غيرها.

ومن أمثلة استعمال هذه الطريقة المهمة فى (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم) المنسوب للسيوطى شرح مدخل التأويل، حيث يقول: "التأويل: صرف الكلام إلى معنى محتمل، موافق لما قبلها وما بعدها، غير مخالف للكتاب والسنة، على طريق الاستنباط"[2]. ففى هذا التعريف جمع المعجم الملامح الدلالية المؤسسة لمعنى هذا المصطلح، مما يميزه عن غيره من المصطلحات الموضوعة للتعامل مع معانى الذكر الحكيم، حيث نرى العناية باستخراج معنى النص الكريم بطريق غير طريق النقل والرواية فى عبارة (على طريق الاستنباط)، كما أمكن النظر إلى ضرورة موافقة هذا الاستنباط للكتاب والسنة، مع مراعاة مجموع ما يحيط بالنص مما يمكن تسميته بالسياق، وهو ما يظهر فى عبارة (موافق لما قبلها وما بعدها).

يقول فى تعريف مصطلح (العمود) فى علم الهندسة: "العمود: خط مستقيم قائم على خط مستقيم، كانت الزاويتان عن جنبيه متساويتين"[3]. ففى هذا التعريف بيان للمكونات الدلالية الأساسية التى تميز العمود (القائم) عن غيره من الخطوط، حيث حرص التعريف على بيان كونه

---

(1) هى ما تسمى بالأوردة، جمع وريد، كما فى مقاليد العلوم/ 183، مصطلح 1471، والتنوير فى الاصطلاحات الطبية لابن نوح القمرى/ 38، مصطلح 152.

(2) مقاليد العلوم، باب التفسير، ص39، فقرة 2.

(3) مقاليد العلوم، باب الهندسة، ص145، فقرة 1123.

قائمًا ساقطًا على خط آخر أفقى، وكونه ينتج عن زاويتين قائمتين، بمعنى أنها متساويتين تساويًا مطلقًا.

وهذا المثلان اللذان مثلنا بهما على قيمة الشرح بالتعريف- محكومان بمجال دلالى بعينه، ظاهر فى عنـوان الباب الذى يندرج تحته كل واحد من المصطلحين، وهو أمر لازم لتمثل دلالة المصطلح.

ومن أمثلة استعمال الشرح بالتعريف فى الحـدود الطبيـة وغيرهـا لابـن هبـة اللـه الطبيـب قولـه: "حـد السطح: مقدار ذو بعدين، لهما طول وعرض"[1]. ففى هذا التعريف جمع ابن هبة للمصطلح مكـونين مهمـين يشكلان تصوره، وهما: المقدار وثنائية الأبعاد، وهما ما ميزاه مثلًا عن الخط باعتباره ذا بعد واحد هو الطـول، وعن الجسم ذى الأبعاد الثلاثة هى الطول والعرض والعمق.

ويقول فى تعريف (الاسم المركب): "حد الاسم المركب: صوت دال مجرد من الزمان، وجزء من أجزائه يدل بانفراده لا على ما كان يدل عليه بائتلافه"[2]. ففى هذا الشرح بالتعريف، جمـع التعريـف المكونـات الدلاليـة التى تشكل معنى المصطلح، وهى كونه صوتًا غير دال على الزمان، مركب من مجموع من الأجزاء، كل جزء لـه معنى خاص حين انفراده، وهذه المكونات المجموعة فى هـذا التعريـف تميـزه عـن الاسـم المفـرد، وكـذلك عـن الفعل ... إلخ.

واستمر استثمار هذا النوع من طريقة الشرح بالتعريف فى معاجم المصطلحيات التى رتبـت مصـطلحاتها هجائيًا، ومن أمثلـة ذلـك فى التعريفـات للجرجـانى مـا فى تعريـف مصـطلح (الأذان) حيـث يقـول: "الأذان: فى الشرع: الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ معلومة مأثورة"[3]. ففى هذا التعريف جمع المعرف عـددًا مـن المكونـات الدلالية أو القيود، حـددت المـراد بالمصـطلح، بحيـث لا يكـون الإعـلام بوقـت الصـلاة بغـير الألفـاظ المعلومـة المأثورة- أذانًا.

ويقول فى تعريف مصطلح (البصر): "البصر: هو القوة المودعة فى العصبتين المجـوفتين اللتـين تتلاقيـان ثـم تفترقان، فيتأديان إلى العين، تدرك بها الأضواء والألوان والأشكال"[4]. ففى هذا الشرح بيـان بـالتعريف لطبيعـة البصر، وآلته، وكيفية عمله.

---

(1) الحدود الطبية وغيرها/ ل 4/ أ.

(2) الحدود الطبية وغيرها/ ل 10/أ.

(3) التعريفات (الأذان)، ص30، فقرة 67.

(4) التعريفات (البصر)، ص66، فقرة 290.

ويقول فى تعريف مصطلح (التدبر): "التدبر: عبارة عن النظر فى عواقب الأمور، وهو قريب من التفكر، إلا أن التفكر تصرف القلب بالنظر فى الدليل، والتدبر تصرفه بالنظر فى العواقب"[1]. ففى هذا الشرح بيان بالتعريف لمعنى المصطلح، بأنه خاص بتأمل العواقب ودراستها، ثم يزيد المسألة ببيان فارق ما بين نوعى النظر؛ التدبر والتفكر، وأنهما وإن جمعهما النظر فى الأمور وتأملهما، فقد افترقا من جهة أن التدبر مراعاة العواقب، والتفكر مراعاة الأدلة.

ويقول فى تعريف (الحيض): عبارة عن الدم الذى ينفضه رحم بالغة سليمة عن الداء والصغر"[2]. ففى هذا الشرح بيان لمعنى المصطلح عن طريق جمع المكونات الدلالية فى صورة قيود تميزه عن غيره، وهو نفسه يشرح هذا فيقول: "أحترز بقول (رحم امرأة) عن دم الاستحاضة، وعن الدماء الخارجة من غيره، وبقوله سليمة (عن الداء)، عن النفاس؛ إذ النفاس فى حكم المرض، و(بالصغر) عن دم تراه (الصغيرة)، فإنه ليس بمعتبر فى الشرع"[3].

واستمرت العناية ببيان معانى المصطلحات، عن طريق توظيف هذه الطريقة المهمة فى (التوقيف على مهمات التعاريف) للمناوى، ومن الأمثلة التى شرح فيها معانى المصطلحات مستعملًا طريقة الشرح بالتعريف، قوله فى تعريف مصطلح (الخدر): "الخدر بالتحريك: استرخاء العضو، فلا يطيق الحركة. ويقال: علة تحدث فى اللمس نقصانًا؛ لبرد يحدث غلظًا فى الروح، أو لكيفية سمية كمن لسعته، أو لغلظ جوهر العصب، أو السده عن أى خلط كان"[4].

ففى هذا الشرح بالتعريف لمعنى المصطلح جمع للخصائص المميزة لهذا النوع؛ من تعطل الحس فى عضو من الأعضاء، وفى التعريف الثانى جمع بالإضافة إلى بيانه الأسباب التى تؤدى إليه.

ويقول فى تعريف مصطلح (الدين): "الدين: وضع إلهى يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما هو عند الرسول"[5]. وتحليل هذا التعريف الشارح لمعنى الدين يتضح أنه جامع لعدة أمور تحكم على ما وضع من قبل غير اللـه سبحانه- بأنه لا يسمى دينًا، ولا يرقى إلى منزلته، وإن دعا أصحاب العقول إلى قبوله، كما يظهر أن اللـه سبحانه لم يدع غير أصحاب العقول إلى قبول ما عند الرسول؛ لانعدام آلة القبول وهى العقل.

---

(1) التعريفات (التدبر)، ص76، فقرة 342.

(2) التعريفات (الحيض)، ص127، فقرة 628.

(3) التعريفات (الحيض)، ص127، فقرة 628.

(4) التوقيف على مهمات التعاريف (الداية) (الخدر)/ 308.

(5) التوقيف على مهمات التعاريف (الداية) (الدين)/ 344.

ويقول فى تعريف مصطلح (الذوق): "الذوق: قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان، تدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة اللعابية"[1]. ففى هذا الشرح بيان بالتعريف المحكم، عن طريق حشد المكونات الدلالية أو السمات المميزة لهذا المصطلح، وقد اتضح من قيود التعريف الكامنة فى ألفاظ (قوة/ ومنبثة فى العصب المفروش على مادة اللسان/ وأن عملها إدراك الطعوم، وهو عمل العصب ومدخله مخالطة اللعاب)- أنه من مصطلحات الطب أو وظائف الأعضاء.

ويقول فى شرح معنى مصطلح (الرضاع): "الرضاع شرعًا: حصول لبن ذات تسع فأكثر، حال حياتها فى معدة حى قبل تمام حولين خمس رضعات يقينًا"[2]. ففى هذا التعريف بيان لمعنى الرضاع فى اصطلاح الفقهاء، وقد تم هذا البيان بالتعريف الذى قام على ذكر المكونات الدلالية، الممثلة فى وصول اللبن ممن يظن فيها القدرة على إدرار اللبن المغذى، وقيود التعريف اتسعت لتشمل حصوله بالتقام الثدى أو شربه، وقد حدد التعريف شروط المعدة الحاصل فيها اللبن بشرطين، هما: حياة صاحبها، وكونه أقل من العامين، وهى السن التى عليها مدار الرضاعة فى الدين، كما حدد التعريف العدد المعتبر فى الرضاعة، وهن خمس لا شك فى إحداهن.

ومن أمثلة استعمال طريقة الشرح بالتعريف عند الكفوى فى معجمه الكليات قوله فى بيان معنى مصطلح (الزيف): "الزيف: هو الدرهم الذى خلط به نحاس أو غيره ففات صفة الجودة، فيرده بيت المال لا التجار"[3]. ففى هذا الشرح بالتعريف جمع للسمات المميزة للزيف من غيره، وهذه المكونات مجموعة فى خلط الدرهم بما هو خارج عن مادته (ذهب/ فضة)، من مثل النحاس أو غيره، بحيث لا يصح أن يعول عليه فى ثروة بيت المال، وإن جاز تداوله فى الأسواق ربما لخفاء مادة الاختلاط.

ويقول فى تعريف مصطلح (السراب): "السراب هو: ما يرى فى نصف النهار من اشتداد الحر، كالماء فى المفاوز يلصق بالأرض"[4]. ففى هذا الشرح بالتعريف تميز السراب عن غيره، من مثل (الآل) الذى يرى فى طرفى النهار، لا فى نصفه، ثم هو لا يكون ملتصقًا بالأرض، وإنما يكون مرتفعًا عنها.

---

(1) التوقيف على مهمات التعاريف (الداية) (الذوق)/ 351-352.

(2) التوقيف على مهمات التعاريف (الداية) (الرضاع)/ 366.

(3) الكليات (الزيف)/ 489.

(4) الكليات (السراب)/ 514.

ويقول مستعملًا الطريقة نفسها فى بيان معنى (الشجر): "الشجر كل ما كان على ساق من نبات الأرض، فهو شجر"[1]. فبيان المكون الدلالى المتضمن فى القيد (ساق)- حاسم هنا فى التفرقة بين الشجر وغيره من نباتات الأرض، مما ينبت وليس له ساق؛ كالعشب والكلأ، مما يقع تحت لفظ (النجم).

وقد يغلب استعمال هذه الطريقة من طرق شرح المعنى فى معاجم المصطلحيات، فيسميها مستعملها ليطبقها، فيشرح قيود تعريفه الذى يشرح به معنى مصطلح ما، كما نرى عند الكفوى فى تعليقه على معنى مصطلح (الصحابى)، الذى يعرفه فيقول: "الصحابى: هو من لقى النبى عليه الصلاة والسلام بعد النبوة، حال حياته يقظة، مؤمنًا به، ومات على ذلك، ولو أعمى كابن أم مكتوم، أو غيره ممن حنكه النبى، أو مسح وجهه من الأطفال، أو من غير جنس البشر؛ كوفد جن نصيبين"[2]. ففى هذا الشرح بالتعريف المطول بيان للخصائص المميزة للصحابى من غيره، نجدها فى هذا الحشد الكبير للقيود أو لألفاظ التعريف. ويورد الكفوى اعتراض بعض المعترضين على هذا التعريف فيقول: "وقد عبر بعضهم بالاجتماع دون اللقاء؛ إشعارًا باشتراط الاتصاف بالتمييز، فلا يدخل فى الصحبة من حنكه من الأطفال، أو مسح على وجهه؛ إذ لهم رؤية، وليس لهم صحبة، وخرج به أيضًا الأنبياء الذين اجتمعوا به ليلة الإسراء وغيرها، ومن اجتمع به من الملائكة؛ لأن المراد الاجتماع المتعارف، لا ما وقع على وجه خرق العادة"[3]. فتأمل هذا الشرح بالتعريف يدرك مدى الإحكام الذى سعى إلى تحقيقه أصحاب معاجم المصطلحيات فى كثير من شروح المصطلحات التى جمعوها فيها، عن طريق استعمال هذه الطريقة المهمة فى هذا الميدان.

ويقول فى شرح معنى مصطلح (الضبط) عند علماء الحديث: "الضبط : فى الاصطلاح: سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذى أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه، وكمال الوقوف على معانيه الشرعية"[4]. ويظهر من هذا الشرح بالتعريف مجموع السمات المميزة لمصطلح الضبط فى مجال التحديث، بحيث يتجلى مطلب الإتقان على مستويات الحمل والأداء لفظًا ومعنى.

وعلى الرغم من إدراك الكفوى لبعض أسباب ما يمكن أن يسمى بالتسامح فى الشرح بالتعريف، اعتمادًا على شيوع المعنى وظهوره، وهو ما يظهر فى قوله: "ربما تترك القيود فى

---

(1) الكليات (الشجر)/ 523.

(2) الكليات (الصحابي)/ 558.

(3) الكليات (الصحابي)/ 558.

(4) الكليات (الضبط)/ 579.

التعريفات بناء على ظهورها"[1]- فإنه لم يركن إلى شىء من هذا فى شروح معانى المصطلحات التى استعمل فيها طريقة التعريف المحكم.

ويصل استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم إلى قمته فى اثنين من معاجم المصطلحيات فى العربية، هما (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوى، و (جامع العلوم) للأحمد نكرى، اللذان يمثلان قمة ما أبدعه التصنيف المعجمى المختص المتعدد العلوم فى العربية.

ومن أمثلته عند التهانوى فى (كشاف اصطلاحات الفنون) فى شرح معنى المصطلح الأصولى (الظاهر): "الظاهر عند الاصوليين: هو لفظ ظهر المراد منه بنفس الصيغة؛ أى المراد المختص بالوضع الأصلى أو العرفى، دون المراد المختص بالمتكلم"[2]. فهذا التعريف جمع السمات الفارقة المميزة لمعنى المصطلح، مما يقف به فى مكان متميز عن غيره من المصطلحات التى تتماس معه من جهات قريبة، وتزداد عناية التهانوى بهذه الطريقة الشارحة، فيحلل قيمة القيود الواردة فى التعريف، حيث يقول: "فبقيد الظهور خرج الخفى والمشكل والمجمل المتشابه، وبالقيد الأخير خرج النص"[3].

ففى هذا التعريف المحكم منع لتداخل عدد كبير من المصطلحات، عن طريق ما جمعه من مكونات دلالية خاصة بالظاهر، وهو ما يتجلى فى الجدول التالى:

السمة / المدخل	الوضوح	الغموض	طريق اللفظ إفرادًا وتركيبًا	طريقة خارج اللفظ
الظاهر	+	-	+	-
الخفى	-	+	-	+
المشكل	-	+	+	-
المجمل	-	+	+	+
المتشابه	-	+	+	-
النص	+	-	+	+

(1) الكليات/ 1065.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون 1144/2.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون 1144/2.

ويقول فى معنى مصطلح العامل عند النحاة: "العامل، هو عند النحاة: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[1]. وهذا الشرح بالتعريف المحكم استعمل ألفاظًا/ أو قيودًا عامة مبهمة، من مثل (ما) لتتسع لتشمل نوعى العامل؛ الحقيقى أو اللفظى، وغير الحقيقى أو المعنوى، وقد جمع هذا التعريف السمات المميزة الكاشفة عن معنى العامل النحوى، وهى كونه المتسبب فى جلب علامة الإعراب على آخر الكلمات المعربة، وأن كل تغير فى هذا الذى يلحق أواخر الكلمات المعربة، راجع إلى كل تغير لهذا العامل.

ويقول فى بيان معنى مصطلح (الغزو): "الغزو: فى اصطلاح أهل السير: هو الجيش القاصد لقتال الكفار الذى كان النبى- صلى اللـه عليه وعلى آله وسلم- فيه"[2]. ففى هذا الشرح بالتعريف المحكم تمييز لمعنى المصطلح العسكرى المستعمل فى أدبيات السيرة النبوية، عن طريق ما سرده من مكونات دلالية، هى العدو (الجيش)، والمتوجه لقتال الكافرين، ويشترط فيه خروج النبى صلى اللـه عليه وسلم معه، وبهذا يتميز عن الجيش الذى يقصد لقتال الكافرين على عهده صلى اللـه عليه وسلم وهو غير مشارك لهم فى هذا القتال، وهو ما اصطلح عليه باسم البعث أو السرية، و بالإمكان أن نرى ذلك كما يلى:

المكون الدلالى / المدخل	خروج النبى	عدم خروج النبى	عدد من الجنود	يقاتل الكفار	وقع قتال أو لم يقع
الغزو	+	-	+	+	±
البعث	-	+	+	+	±
السرية	-	+	+	+	±

ويقول فى تعريف الفسق: "الفسق فى الشرع: ارتكاب المسلم كبيرة، أو صغيرة مع الإصرار عليها"[3]. ففى هذا الشرح بالتعريف جمع عددًا من السمات، وهى فعل الكبيرة، أو المداومة على فعل الذنوب الصغائر، مع بقاء وصف الإسلام على المتصف بذلك، وهو ما يوضحه التهانوى فى تحليله لقيود التعريف، بقوله: "فبقيد المسلم خرج الكافر، وبالقيدين الأخيرين (ارتكاب

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 116/2.

(2) كشاف اصطلاحات الفنون/ 1253.

(3) كشف اصطلاحات الفنون 1273/2.

الكبيرة والإصرار على الصغيرة) خرج العدل"[1]. وبهذا تميز الفسق بما جمع فى تعريفه عن العدل، ويمكن أن نفصل ذلك فى الجدول التالى:

سمة / م	فعل كبيرة	فعل صغيرة	إصرار على صغيرة	مسلم	له شهادة
فسق	+	+	+	+	-
عدل	-	+	-	+	+

ومن أمثلة استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم فى (جامع العلوم) للأحمد نكرى قوله فى تعريف مصطلح القافية: "القافية، عند أصحاب العروض: هى الكلمة الواقعة فى أواخر الأبيات والمصاريع"[2]. ففى هذا التعريف عموم ظاهر من إطلاق لفظ الكلمة فى التعريف من غير تقييد نوع الكلمة، فصح أن يكون الاعتبار صرفيًّا أو خطيًّا، لكن السمة المائزة الأساسية هي بيان موقع هذه الكلمة من البيت الشعرى.

ويقول فى بيان معنى مصطلح (الكسب): "الكسب: هو الفعل المفضى إلى اجتلاب نفع أو دفع ضرر"[3] ففى هذا الشرح بيان لمعنى المصطلح الذى يدور حول معالجة الإنسان للأمور، التى يقصد من ورائها تحقيق منافع أو إيقاف مضار، وهذه السمات الدلالية تميزه عن مصطلح آخر، هو الخلق الذى يكون بلا كسب؛ لأنه فعل الله الذى يقع عقب معالجة الإنسان للأمور، ولذا نص العلماء على تنزيه الله عن أن يسمى كاسبًا سبحانه.

ويقول كذلك فى تعريف مصطلح (اللكنة): "عدم مطاوعة اللسان عند النطق والبيان، وقصوره فيه بتشنج الأعصاب والعروق اللسانية، لمانع من تحريك اللسان عند التكلم"[4]. ففى هذا الشرح بالتعريف بيان للسمات المميزة للكنة فى ارتباطها باللسان فى حال عدم حركته، أيًّا ما كان المانع لهذه الحركة، وما يحتمل أن يكون عضويًّا أو عصبيًّا أو نفسيًّا أو اجتماعيًّا.

ويقول فى تعريف مصطلح (المزاح): "المزاح ... مباسطة لا تؤذى المخاطب ولا توجب حقارته"[5]. فهذا التعريف ميز هذا المدخل عن غيره، مما يكون مندرجًا تحت باب المباسطة، ويسبب للمخاطب أذى أو احتقارًا، ويمكن تأمل ذلك من خلال جدول التحليل التالى:

(1) كشاف اصطلاحات الفنون 1273/2.

(2) جامع العلوم/ 687.

(3) جامع العلوم/ 736.

(4) جامع العلوم/ 772.

(5) جامع العلوم/ 831.

سمة / م	المباسطة	إيذاء المخاطب	احتقار المخاطب	رضى المخاطب	مشاركة المخاطب	دليل صحبة	علامة عداوة
المزاح	+	-	-	+	+	+	-
السخرية	+	+	+	-	-	-	+
الهزل	+	+	+	-	-	-	+

ويقول فى تعريف النادر: "النادر ما قل وجوده، سواء أكان مخالفًا للقياس أو موافقًا له"[1]. ففى هذا التعريف ذكر لسمة دلالية مائزة فى بيان معنى الندرة، وهى اعتبار العدد القليل، وهو ما يميز هذا المدخل فى هذا المجال المعرفى عن مصطلح آخر، هو الشاذ الذى لا يعتبر فيه العدد، ولكن ينظر فيه إلى مخالفة القياس، وفى الجدول التالى نوضح ذلك:

السمة / المصطلح	قليل	كثير	مخالف للقياس	موافق للقياس
النادر	+	-	±	±
الشاذ	±	±	+	-

وقد حرصنا فى هذا الجزء من عرض طرق شرح معنى المصطلحات- الذى خلص لما سميناه بطريقة الشرح بالتعريف المحكم- على التمثيل بعدد وافر من أمثلة استعماله فى معاجم المصطلحيات المختلفة، وتحليل عدد من هذه الأمثلة، عن طريق بيان السمات المائزة التى تميز مصطلحًا عن غيره، مما يمكن أن يتماس أو يتداخل معه فى نطاقه.

وقد سكتنا عن الإحالة إلى أمثلة أخرى حتى لا يطول الأمر؛ ذلك أنه قد سبق أن أشرنا إلى أن أصحاب معاجم المصطلحيات أكثروا من استعمال هذه الطريقة إكثارًا واسعًا، له مسوغاته التى تناسب طبيعة المعاجم التى تعرف مصطلحات العلوم، التى تحتاج إلى شىء من الدقة والتفصيل، وهو ما أشار إليه أحد الدارسين عندما قرر: "وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب فى

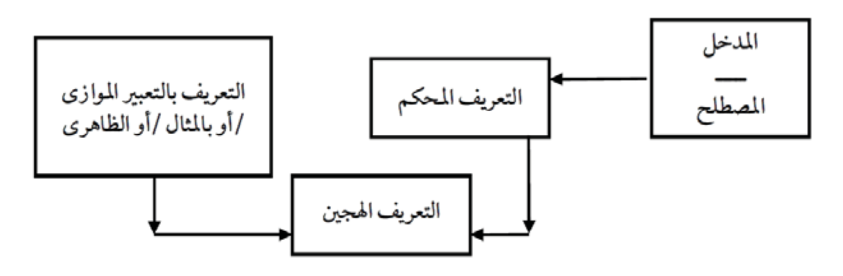
---

(1) جامع العلوم/ 930.

تعريف العلوم والمذاهب والمصطلحات العلمية والأجناس الحيوانية والنباتية، وغيرها من المفاهيم، التى تحتاج إلى وصف علمى دقيق مطابق للواقع"[1].

2/أ طريقة التعريف بالشرح الهجين:

على الرغم من الكثرة الواضحة التى أشرنا إليها فى لجوء أصحاب معاجم المصطلحيات إلى استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم- إلا أنهم فى أحيان أخرى أضافوا إلى الشرح بالتعريف المحكم أو بمجاورته بعض الأمثلة، أو العبارات التى ترمى إلى توضيح المدخل، الذى يعرفه ببيان السمات الدلالية، مضاف إليه أمثلة أو عبارات توضيحية، وهو ما يسمى بالتعريف الهجين (hybrid form)، الذى يعرفه الدكتور سعد مصلوح وفاطمة العازمى بأنه: "هو الذى يجمع بين التعريف بالتعبير الموازى (paraphrase)[2]، والتعريف المحكم (True definition)، فالتعريف بالكلمة الرئيسية يكون جامعًا بين طريقة التعريف بذكر مرادف الكلمة الرئيسية، أو وضعها فى عبارة توضح معناها، وطريقة التعريف بذكر السمات الفارقة، أو ذكر المكونات الدلالية للكلمة الرئيسية"[3]، ويمكن أن نتوسع فى التعريف الهجين فى جزئه الخاص بوضع المدخل فى جملة توضح معناها، ليشمل كذلك ضرب المثال التوضيحى، أو الإحالة إلى أمور ظاهرية، مما يسمى أحيانًا بالتعريف الظاهرى، ويمكن تصوير التعريف الهجين فى الشكل التالى[4]:



---

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص95، وانظر: صناعة المعجم الحديث، ص145 وما بعدها.

(2) يعرفه الدكتور عبد القادر المهيرى فى الثبت التعريف الملحق بكتاب روبير مارتان (مدخل إلى فهم اللسانيات)، ص207 بأنه: "الصوغة = paraphrase: علاقة التكافئ الدلالى بين جملتين أو كلامين؛ فالملفوظان يعتبران فى علاقة صوغية إذا خضعا لشروط تصديق واحدة، يلجأ إلى الصوغة عادة لرفع الالتباس، وكذلك فى العمل المعجمى، أى فى شروح معانى المداخل. ومما يدعم ما نحن بصدده ما ذكره الدكتور رمزى البعلبكى من ترجمته المكافئ: "مناقلة أو تفسير نص"، كما فى معجم المصطلحات اللغوية، ص358.

(3) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص96.

(4) انظر: التعريفات، ص132/ 651 (الخرق اليسير = ضد الفاحش)، و158 /786 (السقيم فى الحديث = خلاف السقيم منه)، و883/177 (الصواب = خلاف الخطأ)، و1575/316 (النهى = ضد الأمر).

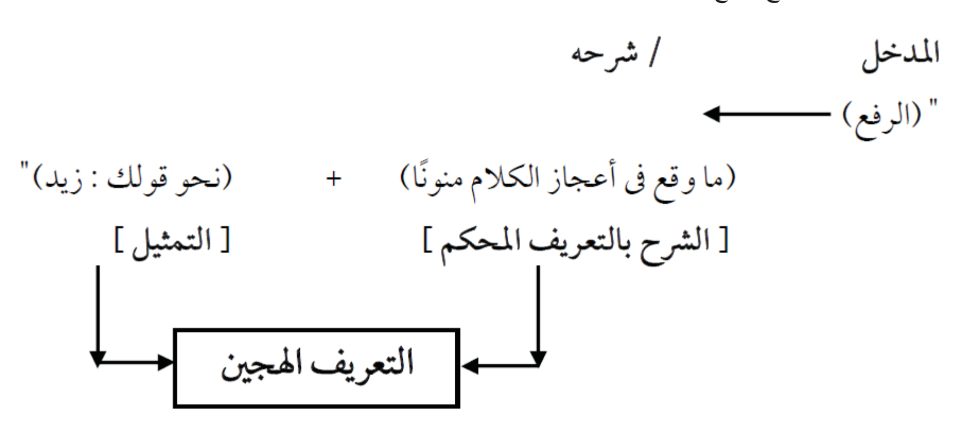
وقد استعمل أصحاب معاجم المصطلحيات هذه الطريقة فى شرح معانى عدد مـن المصـطلحات المختلفـة، وإن جاءت من حيث نسبة الاستعمال فى مرتبة أقل من الناحيـة الإحصـائية العدديـة، مقارنـة بطريقـة الشرح بالتعريف المحكم.

ومن أمثلة ذلك فى مفاتيح العلوم للخوارزمى قوله فى تعريف مـدخل: (المصراة، ص16): "المصراة = الناقـة التى تصر ضروعها ليجتمع فيها اللبن ثم تباع... من قولهم صرى اللبن إذا اجتمع فى الضرع". ففـى هـذا الشرح اجتماع لطريقين، هما:

1- التعريف المحكم بما جمعه الخوارزمى من سمات مميزة للناقة التى يربط ضرعها؛ من أجل اجـتماع اللبن من أجل زيادة ثمنها عند البيع.

2- استعمال مثال يوضح معنى الأصل الذى اشتق منه المصطلح، وبهذين الطريقين تم تعريف مصطلح المصراة، وهو ما سمى بطريقة الشرح بالتعريف الهجين.

ومن المواضع التى ارتفعت فيها نسبة استعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم، بالإضـافة إلى الاسـتعانة بضرب المثال التوضيحى، مما توسعنا فيه وسميناهما معًا الشرح بالتعريف الهجـين = مصـطلحية علـم النحـو، ومن ذلك تعريفه لمصطلح الرفع، ص44 [1]:



ففى هذا التعريف جمع الخوارزمى السمات الدلالية المميزة لمصطلح الرفع الممثلة فى المكان الـذى يقـع فيه من الكلمة، وطبيعة النطق به، ثم زاد فمثل على رفعه بمثال يوضح مراده من تعريفه.

وقل استعمال هذه الطريقة قلة واضحة جـدًّا فى (مقاليـد العلـوم فى الحـدود الرسـوم)، ومن أمثلتها فى مصطلحية الطب قوله فى تعريـف مـدخل (الكـاوى، ص179، فقـرة 1442):

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص96.

"الكاوى: ما يأكل اللحم، ويحرق الجلد، ويجففه، ويصلبه؛ كالحممة". ففى هذا التعريف اجتمع أمران؛ التعريف بالسمات الدلالية المميزة، مضافًا إليها المثال الموضح.

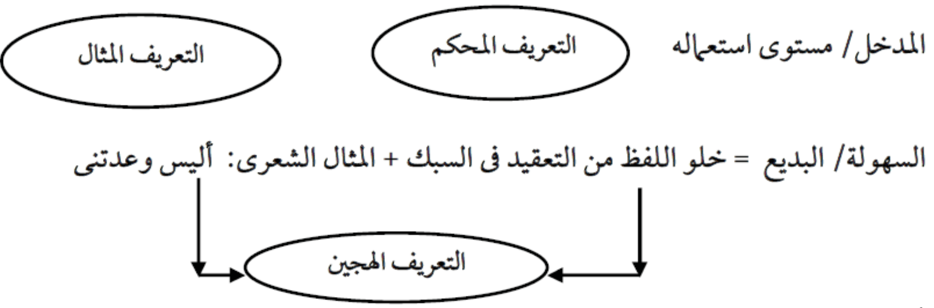
ويقول فى تعريف مصطلح (الثآليل، ص192، فقرة 1559): "الثآليل: نكت تخرج باليد يابسة لا ترشح + كالعدسة"[1]. ففى هذا التعريف اجتماع لأمرين؛ هما السمات المميزة لثآليل، وهى أنها صغيرة الحجم/ يابسة ليس فيها ماء/ ولا يخرج منها شىء/ ومواضع ظهورها اليد، ثم التمثيل لشكلها وحجمها بحبة العدس فى صغرها ويبسها وتلونها.

ومن أمثلة الشرح بالجمع بين التعريف المحكم وضرب المثال- مما تجوزنا فى تسميته باسم التعريف الهجين- ما يورده الكفوى فى الكليات تحت مدخل (السهولة، ص510)، حيث يقول: "السهولة فى البديع: خلو اللفظ من التكليف والتعقيد فى السبك/ ومن أحسن أمثلته قوله: [من الوافر]

أليس وعدتنى يا قلب أنى ... إذا ما تبت من ليلى تتوب

فها أنا تائب من حب ليلى ... فما لك كلما ذكرت تذوب"[2]

ففى هذا التعريف مزج الكفوى بين التعريف المحكم، الذى جمع فيه الخصائص المميزة لمعنى السهولة، وقد تلخصت هذه السمات فى أنه مصطلح بديعى، وكونه خاص باللفظ فى عملية السبك، مما يميزه عن اللفظ حال انفراده، وبين ضرب المثال الذى يوضح المراد، وهو ما يمكن تمثيله فى المخطط التالى:



ومن أمثلة استعمال هذه الطريقة قول الكفوى فى تعريف مصطلح (الظرف، ص589): "الظرف فى عرف النحويين = ليس كل اسم من أسماء الزمان أو المكان على الإطلاق، بل

---

(1) انظر أمثلة أخرى كثيرة فى مفاتيح العلوم، ص44 ، 45 (الضم/ التوجيه/ الحشو/ النجر/ الإشمام/ النصب/ الفتح/ القعر/ التفخيم/ الكسر) ... إلخ.

(2) البيتان لمجنون ليلى فى كشاف اصطلاحات الفنون (سهولة) 987/1، وليسا فى ديوانه (رواية الوالبى)، ولا ديوانه (عبد الستار فراج).

الظرف منها ما كان منتصبًا على تقدير (فى)، واعتباره بجواز ظهورها معه؛ فتقول: قمت اليوم، وفى اليوم". ففى هذا التعريف لجأ الكفوى إلى بيان السمات الدلالية المائزة للظرف، وهى كونه اسمًا دالًّا على الزمان أو المكان، ثم بين أن ذلك ليس على الإطلاق، بل يشترط تضمنه معنى حرف الجر فى، وهذا ما مر بنا وسميناه التعريف المحكم، ثم زاد فمثل على ما أراده بقوله: (قمت اليوم/ وفى اليوم)، وهو جوهر ما سميناه طريقة الشرح بالتعريف الهجين.

واستمر استعمال طريقة الشرح بالتعريف الهجين فى أوسع معجميين من معاجم المصطلحيات، وهما كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى، وجامع العلوم للأحمد نكرى- بالقلة والندرة التى سبق رصدها سلفًا.

يقول التهانوى فى كشاف اصطلاحات الفنون فى تعريف مصطلح (الإرداف 140/1): "الإرداف عند أهل البيان = هو أن يريد المتكلم معنى فلا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة بل بلفظ يرادفه، كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ ﴾ [سورة البقرة 210/2]، والأصل: وهلك من قضى الله هلاكه، ونجى من قضى الله نجاته، وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف؛ لما فيه من الإيجاز والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجى كان بأمر مطاع، وقضاء من لا يرد قضاؤه، والأمر يستلزم الآمر، فقضاؤه يدل على قدرة الآمر به وقهره، وأن الخوف من عقابه والرجاء من ثوابه، يحضان على طاعة الأمر، ولا يحصل ذلك كله من اللفظ الخاص". فى هذا الشرح المطول دمج بين نوعين من التعريف؛ أولهما: جمع فيه التهانوى الخصائص المميزة لمفهوم الإرداف، المتمثلة فى التعبير عن المعنى المراد بمرادف اللفظ الموضوع لذلك المعنى فى اللغة، وأن ذلك خاص بمجال علم البيان، وآخرهما: التمثيل بالآية الكريمة، وهما معًا مثال دال على ما سميناه الشرح بالتعريف الهجين.

ومن أمثلته تعريفه مصطلح (التذييل 405/1)، حيث يقول: "التذييل: عند أهل المعانى نوع من أنواع إطناب الزيادة، وهو أن تؤتى بجملة عقيب جملة، والثانية تشتمل على معنى الأولى؛ لتأكيد منطوقه أو مفهومه؛ ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويتقرر عند فهمه، ولا يخفى أن هذا يشتمل الجملة المؤكدة؛ نحو أن زيدًا قائم، إن زيدًا قائم... وكقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا {81/17} ﴾ [سورة الإسراء 81/17]، فقوله إن الباطل كان زهوقًا تذييل لقوله: وزهق الباطل، وتأكيد لمنطوقه، وهو زهوق الباطل". ففى هذا الشرح تعانق بين التعريف المحكم الذى حدد السمات الدلالية للتذييل فى:

1- أنه زيادة.

2- وأنه يتحقق بجملة تالية لجملة سابقة تحمل معناها.

3- وأنه لتأكيد المنطوق أو المفهوم.

وبين التعريف الهجين الذى تمثل فى ضرب المثال والشاهد القرآنى وبيان ما احتوى عليه، مما يوضح معنى المصطلح.

ومن الأمثلة التى تقترب جدًّا من شكل الشرح بالتعريف الهجين قول الأحمد نكرى فى تعريف مصطلح (السوم/ 493): "السوم فى الشرع = طلب المبيع بالثمن الذى تقرر به البيع، فى المغرب (سام 423/1) سام البائع السلعة؛ أى: عرضها، وذكر ثمنها، وسامها المشترى؛ بمعنى: استامها، قال النبى صلى الله عليه وسلم: لا يستام الرجل على سوم أخيه...". ففى هذا الشرح اجتمع التعريف المحكم مع التعريف الموازى، بذكر جملة توضح معنى المدخل، أو معنى أصوله الاشتقاقية.

ويقول كذلك فى شرح معنى مصطلح (الكلام النفسى، ص745): "الكلام النفسى: هو معنى فى نفس المتكلم يدل عليه بالعبارة، أو الكتابة، أو الإشارة، كما أشار إليه الأخطل [من الكامل/ ق272/ 2 ص560]:

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلًا"

ففى هذا الشرح اجتمع تعريف الكلام النفسى بجميع سماته الدلالية، ثم بما يدعمه، ويعضده من شعر الأخطل.

والملاحظ فى هذا الباب انخفاض نسبة استعمال هذا النوع من طرق التعريف- مع أهميته الكبيرة- فى إيضاح المعانى، ولا سيما أن عددًا من معاجم المصطلحيات ظهر أن مستعمليها هم طلاب العلم الذين تتوخى خدمتهم، وتيسير المعلومات لهم، ومثل هذه النوعية من المستعملين يناسبها ويوافقها استعمال التعريف المحكم بجوار التعريف بالتعبير الموازى، أو بالتمثيل مجتمعين، وهو ما سميناه هنا الشرح بالتعريف الهجين.

لكن الحقيقة تقتضى أن نقرر أن نسبة استعمال طريقة الشرح بالتعريف الهجين زادت بشكل ملحوظ مع المداخل أو المصطلحات التى تسمح مجالاتها المعرفية بذلك، كما رأينا فى مصطلحات البلاغة والنحو والفقه والتفسير، مما يصح معها ضرب المثال بجوار التعريف بالسمات الفارقة.

وهذه الملاحظة المتعلقة بنسبة استعمال التعريف الهجين القليلة، مع ملاءمة لنوعية المستعمل (المتعلم)- مسبوق إليها فيما جاء عند فاطمة العازمى التى تقرر فى حقها: "أنها أكثر ملاءمة من

التعريف المحكم لنوع المستعمل (المتعلم)؛ إذ إنه يعطينا (أى: التعريف الهجين): التعريف العلمى الدقيق المطابق للواقع، بجانب وضع المصطلح العلمى الغامض (أو المراد تعريفه)، أو الكلمة العلمية فى عبارة (أو مثال) توضح معناها، وكان من الأنسب أن تكون نسبة استخدام التعريف الهجين أكثر من نسبة استخدام التعريف المحكم أو مقاربة له"[1]، وهو ما لم يحدث؛ ربما لاعتبارات تخص المجالات المعرفية لبعض المصطلحات أو المداخل، مما لا يستقيم معها استعمال التعبير الموازى، أو استعمال الأمثلة والنماذج.

وثمة أمر آخر مهم فى هذا السياق يتعلق أيضًا بجزء من الوظائف المعلنة فى مقدمات هذه المعاجم- كما مر بنا فى الحديث عن دور المقدمات- هو نص أصحابها على توخى تحقيق غاية التيسير والتسهيل على مستعمليها من دون النظر إلى الطبيعة التعليمية، ظهرت أو لم تظهر، ولا شك أن زيادة نسبة استعمال طريقة الشرح بالتعريف الهجين، بما فيه من إيضاح أعلى من غيره من أشكال التعريف الأخرى- كانت جديرة بالتحقق هنا.

وهذا ملمح نقص ينبغى أن يشار إليه؛ إذ الغاية التيسيرية على المستوى النظرى الذى تبناه كثير من أصحاب معاجم المصطلحيات فى مقدماتهم لها- لم يظهر ما يحققه أو يدعمه على المستوى التطبيقى أو التنفيذى فى باب طرق شرح معانى المداخل أو المصطلحات.

3/أ طريقة الشرح بالمرادف:

يعرف الدكتور محمد أحمد أبو الفرج التعريف بذكر المرادف فيقول: هو أن توضع فى تعريف الكلمة كلمة أخرى مرادفة لها على وجه التقريب[2]، وما احترز به هذا القول وظهر فى شبه الجملة (على وجه التقريب) مرده إلى صعوبة الإقرار بتساوى لفظين أو أكثر تساويًا تامًّا فى الدلالة، وهى صعوبة زائدة بنسبة أعلى فى مجال الدلالات الاصطلاحية، التى يحرص فيها على أن يكون أمام كل مصطلح دلالة واحدة.

لكن الواقع يعكس- من خلال استعمال طريقة الشرح أو التعريف بالمراد- أن ثمة ألفاظًا أو مصطلحات كثيرة وقع بينهما ترادف تام.

وإذا كان التعريف بالمرادف هو وضع كلمة أخرى مساوية لكل مدخل؛ بغرض بيان معناه وتوضيحه محاطًا بعدد كبير من الشروط؛ لكى يقبل اللغويون القول بترادفهما- فإن الأمر يزداد تعقيدًا فى هذا المجال الذى نحن بصدده؛ ذلك أن الغرض الأساسى من إيراد المصطلحات فى

---

(1) المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، ص96.

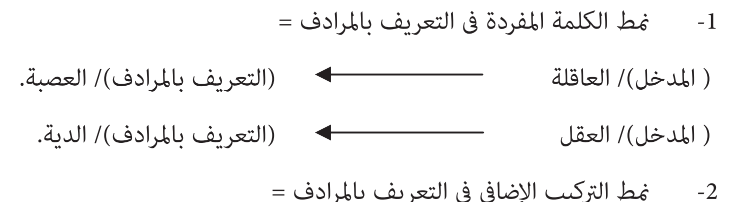
(2) المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث/ 107، وانظر: تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 232، وقد جعلته فاطمة العازمى فرعًا من التعريف بالتعبير البديل، انظر: المعجم العربى الأساسى (دراسة وصفية)/ 93.

معاجم المصطلحيات هو بيان السمات الدلالية المميزة لكل مصطلح، توصلًا إلى التحديد المفهومى لهذا المصطلح أو ذاك، ومن هنا فإن استعمال التعريف بالمرادف يظل طريقًا محفوفًا بالمخاطر؛ لأنه يخل- ولا شك- بما يتطلع إليه المستعمل لهذا النوع من المعاجم فى المعجمية العربية.

والحق قاض بأن نقرر أنه على الرغم من استعمال أصحاب معاجم المصطلحيات العربية[1] لهذا الأسلوب من التعريف، فإنه جاء- من حيث نسب الاستعمال- أقل من قسيميه السابقين المناسبين جدًّا لطبيعة هذه الشريحة من المعاجم العربية.

ومن الأمثلة على استعمال التعريف بالمرادف فى معاجم المصطلحيات فى العربية ما نجده فى مفاتيح العلوم للخوارزمى فى فصل فى الديات من باب الفقه، حيث يقول (ص19): "العاقلة = العقيبة، عند أصحاب الحديث. وهم (أى العاقلة) عند أصحاب الرأى = أصحاب القاتل... والعقل هو الدية. والغرة = دية الجنين". ففى هذا النص عرف الخوارزمى عددًا من المصطلحات الفقهية بذكر مرادفها أمامها، وقد ظهر نمطان فى هذا النوع التعريفى، هما:

1- نمط الكلمة المفردة فى التعريف بالمرادف =



2- نمط التركيب الإضافى فى التعريف بالمرادف =

(المدخل)/ الغرة ← (التعريف بالمرادف)/ دية + جنين.

(المدخل)/ العاقل ← (التعريف بالمرادف) أصحاب + القاتل[2].

ومن أمثلته كذلك ما ورد تحت المدخل (العطف) يقول (ص 49): "العطف = هو النسق". وقد شعر بعض أصحاب معاجم المصطلحيات بالمخاطر المحيطة بطريقة استعمال التعريف

---

(1) لعل سببًا آخر يقف وراء هذا الاستعمال، هو تفشى ظهور التعريف بالمرادف فى منظومة العمل المعجمى الاصطلاحى، أو المختص بعلم معين، مما نجد له أمثلة كثيرة فى المعاجم الأصولية، والفقهية، فضلًا عما نجد له من أمثلة فى أشهر المعاجم العامة. راجع على الترتيب: المعاجم الأصولية فى العربية/ 2221-224، وتراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 232 وما بعدها، والمعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ص107.

(2) تدخل فاطمة العازمى فى إطار التعريف بذكر المرادف ما تسميه التعريف بذكر المترادفات القريبة المجمعة، فهى مثلًا تصنف التعريف التالى: [الإنسان = حيوان ناطق] التعريفات/56- ضمن نوع التعريف بذكر المرادفات القريبة، فتقول (ص94) فى أطروحتها: المعجم العربى الأساسى دراسة وصفية/ 94: "وقد شرح المعنى بذكر المرادفات القريبة (near –synonyms) حيث إن اجتماعهما يعطى تحديدًا وتوضيحًا أكثر للمعنى". ونحن نرى ذلك النوع خارجًا عن التعريف بالمرادف، وداخلًا فى التعريف المحكم بسبب اجتماع السمات.

بالمرادف- فضموا إليها استعمال التمثيل؛ زيادة فى التوضيح، أو تأمينًا للتوضيح، ومن أمثلته تعريفه مصطلح (الصفة)، حيث يقول (ص49): "الصفة = هى النعت؛ كقولك = مررت برجل ذى مال، ومررت بالرجل الحسن". ففى هذا المثال اجتمع للوفاء بتعريف مصطلح (الصفة) ذكر المرادف وهو (النعت)، ثم ذكر المثال كما هو واضح فى التعريف[1].

ومن أمثلة التعريف بالمرادف على وفاق النمط الثانى (التركيب الإضافى) قول الجرجانى فى تعريف مصطلح (الجلد، 104): "الجلد = هو ضرب الجلد". حيث عرف المصطلح عن طريق تركيب إضافى مكون من (ضرب) و (الجلد)، ومن المستقر فى العرف النحوى أن المتضايفين كالكلمة الواحدة.

ويقول كذلك فى تعريف مصطلح (الحضانة، ص119): "الحضانة = هى تربية الولد". ففى هذا التعريف ذكر لمرادف الحضانة باستعمال تركيب إضافى من (تربية) و (الولد).

ومن أمثلة استعمال النمط الأول، وهو التعريف بذكر كلمة مفردة قول الجرجانى فى تعريف (العقاب، ص196): "العقاب = القلم". واستعمال القلم مرادف للعقاب عند الصوفية، يفسره كونه رمزًا للعقل الأول الذى يرتبط بالفيض.

ومن ذلك قوله فى تعريف مدخل (المستند، ص272): "المستند = مثل السند". ففى هذا التعريف اكتفى الجرجانى بذكر مرادف مشهور معروف مكافئ للمستند.

و قد أخذ التعريف بذكر المرادف شكلًا مختلفًا نسبيًّا فى معجم (مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم) المنسوب للسيوطى، وهذا الشكل راجع إلى إدراك هذا المعجم لعلاقة الترادف الجامعة بين عدد من المصطلحات، وملخص هذا الشكل ما يلى:

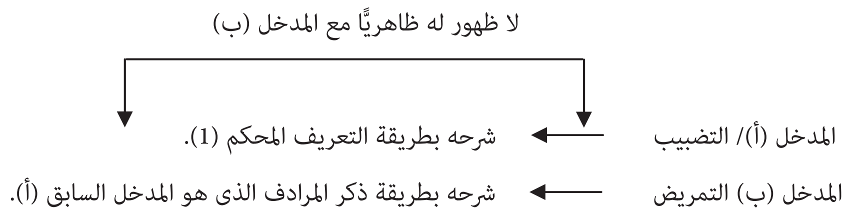
المدخل (أ) ⟵ شرحه بطريقة التعريف بغير ذكر المترادف.

المدخل (ب) ⟵ شرحه بالإحالة إلى المدخل (أ) كقول شارح صحيح إن تعريف المدخل (ب) بذكر مراده، وهو المدخل (أ) الذى تحول هنا ليكون الكلمة المرادفة الشارحة، لكن تأمل هذا النمط يرى اختلافه الإيجابى عن النمطين السابقين، ويرى أن المخاطر التى يمكن أن تحيط بنمطى الصورة السابقة التى تجلت فى مفاتيح العلوم، والتعريفات - أقل لدرجة تصل إلى عدم تصورها أصلًا.

ومن أمثلة نمط التعريف بذكر المرادف بالإحالة قول مقاليد العلوم فى شرح مصطلح (التمريض، ص46، فقرة 65): "التمريض مثله (أى مثل: التضبيب)". ففى هذا الشرح استعمال للمرادف الذى هو عين المدخل السابق ذكره، ويمكن تصوير الطريقة كما يلى:

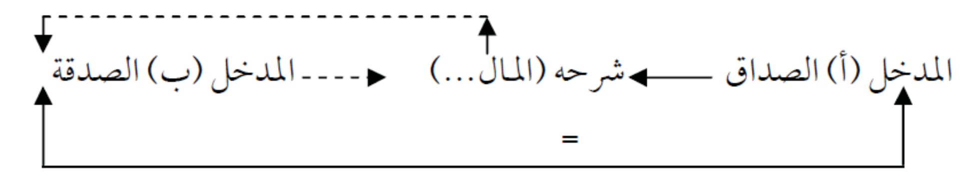
---

(1) لم يستعمل ابن هبة الله هذه الطريقة فى معجمه الحدود الطبية وغيرها.



وكأن التعريف المحكم المذكور تعريفًا للمدخل (أ) التضبيب هنا، تحول ليصير فى حقيقة الأمر تعريفًا لمدخل (ب)/ التمريض، ويصبح التعريف بذكر المرادف ظاهرة شكلية فقط تضمر فى طياتها تعريفًا من نوع آخر[1].

ومن أمثلة استعمال تلك الطريقة أيضًا قول مقاليد العلوم فى تعريف (الصدقة) بضم الدال (ص 57/ 189): "الصدقة: ترادفه". أى: تساوى الصداق، وهو المدخل السابق الذى عرف باستعمال التعريف المحكم، وهو "المال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح أو الوطء"[2]. فكان التعريف لمصطلح الصدقة بذكر مرادفه المحال عليه، والمذكور سلفًا بعد إسقاط التعريف المحكم ظاهرًا، واستبقائه حقيقة، وكأن المعجم صنع الشكل التالى:



وقد غلب هذا النمط على استعمال مقاليد العلوم عند تطبيقات طريقة الشرح بذكر المرادف فى المواضع التى وردت فيه[3].

---

(1) يقول مقاليد العلوم، ص64/46 "التضبيب = مد خط كرأس الضاد المعجمة على ثابت نقلًا فاسدًا لفظًا أو معنى، أو على ضعيف أو ناقص".

(2) انظر: مقاليد العلوم، ص96/50 (الفساد = البطلان)، وص 129/52 (المجازفة = المزاينة)، وص 144/53 (السلف = السلم)، وص 56/ 182 (الرقبى = العمرى).

(3) انظر: مقاليد العلوم، ص251/63: (النافلة والسنة = ترادفانه (أى الندب). وص 253/63 (الجائز = بمعناه (أى = المباح). وص 256/63 (المحظور = كذلك، أى الحرام). وص 432/78 "اللزوم والتلازم = كذلك (أى الملازمة)". وص 547/89 "حروف الصلة = ترادفها (أى حروف الزيادة)". وص 91/ 566 "الواقع والمجاوز = بمعناه (المتعدى)". وص 638/97 "الاحتراس = مثله (أى التكميل)". وص 99 /663 "التمثيل = التشبيه المركب". وص 101 /680 "الطباق والتضاد = مثلها (أى المطابقة)". وص 101 /682 "التناسب والتوافق = بمعناها (أى مراعاة النظير)". وص 101 /686 "التسهيم = الإصاد". وص 739/108 "السلخ = مثلها (أى الإعارة)". وص 109 /754 "التلميح = هكذا (أى التمليح)"، وغير ذلك كثير.

وقد ورد فى أحيان نادرة جدًّا استعمال طريقة الشرح بذكر المراد، ففى الصورة الأولى المألوفة غير الإحالية، ومن أمثلتها عند مقاليد العلوم قوله (ص341/71): "الفعل هو التأثير". فهو هنا عرف المصطلح الكلامى الذى هو الفعل بذكر مرادف له، هو التأثير من غير إحالة على مدخل سابق، وتحويله إلى قول شارح أو معرف.

ومثله أيضًا (ص342/72):"الانفعال هو التأثر"، و(ص353/72): "الوجود: هو الكون".

وقد ورد كذلك بعض الشروح بذكر المرادف من الصورة الثانية المألوفة وهو النمط التركيبى، ومن أمثلته قوله (ص 617/95): "الفصل = تركه"، أى ترك الوصل. وفى استعمال مقاليد العلوم للنمط التركيبى هذا بعض المخاطر التى تنشأ عن ضرورة تصور الوصل، ليتم تصور تركه الذى هو عين الفصل، ومن هنا جاء مصطلح الفصل بعد الوصل الذى هو عطف بعض الجمل على بعض، فقللت شبهة الإحالة، التى ظهرت فى الإضافة إلى ضمير الهاء فى (تركه)؛ لتعين على إدراك مفهوم الفصل.

وظاهر أن العناية بمبدأ الإحالة الذى ظهرت تجلياته فى طريقة الشرح والتعريف، بذكر المرادف- حققت أمرًا آخر مهمًّا، وهو الاختصار والتلخيص، مما أعان على تقليل حجم المعجم، ومحاصرة شكل من الأشكال المفضية إلى التضخم.

واستمر استعمال طريقة الشرح بذكر المرادف فى معاجم المصطلحيات العربية المتأخرة، فظهرت أمثلة قليلة له فى التوقيف على مهمات التعاريف[1] للمناوى منها قوله فى التعريف بالمدخل (الإبان، ص27): "الإبان = الوقت". وقوله فى تعريف "الاحتراز" ص39: "الاحتراز = التحفظ". ففى هذين المثالين وضع المعجمى كلمة مرادفة تتحمل عبء شرح كلمة المدخل.

ومن صور التعريف بذكر المرادف المكون من تركيب إضافى[2] قوله فى تعريف (الإجهاض، ص38): "الإجهاض: إسقاط الجنين". وقوله فى تعريف (الإذن، ص47): "الإذن = رفع المنع".

---

(1) انظر: التوقيف، ص28 (الأب = الوالد). وص30 "الابن = الولد". وص31 "الاتخاذ = الاقتناء". وص57 "الاستطابة = الاستنجاء". وص73 "الإعادة = التكرير"، وغير ذلك كثير.

(2) انظر: التوقيف، ص59: "الاستعداد = طلب النصرة". وص67 "الإشفى = آلة الإسكاف". وص81 "الأفول = غيبوبة النيرات، كالقمرين والنجوم". وص117 "النجل = منع الواجب". وص310 "الخراب = ذهاب العمارة". وص310 "الحرض = حزر الثمرة (أى تقديرها)"، وغير ذلك كثير.

ولا شك أن استعمال هذا النمط يحمل قدرًا ضئيلًا من جرثومة السمات الدلالية للمدخل موضع التعريف.

وقد لجأ المناوى إلى إجراء خفف من مخاطر الاعتماد على تعريف عدد من المداخل بطريقة ذكر المرادف، وهو إجراء ذكر المثال الموضح بعد ذكر المرادف، ومن الأمثلة التى استعمل فيها هذا الإجراء ما ورد فى سياق تعريف (الإدواة، ص45): "الإدواة = إناء الوضوء؛ كالركوة". ففى هذا التعريف شرح معنى المدخل بالتركيب الإضافى المرادف، مضمومًا إليه مثال موضح يهدف إلى استحضار الصورة للمدخل فى الواقع الخارجى؛ عونًا على تمثله.

وقد يستعمل بجوار ذكر المرادف التعريف بالتعبير الموازى، وهو وضع الكلمة فى عبارة قادرة على بيان معناها، من مثل قول المناوى فى تعريف (الإدلاء، ص45): "الإدلاء = الوصول؛ تقول = أدلى إلى الميت بالبنوة ونحوها: وصل بها؛ من أدلى الدلو، وأدلى بحجته: أثبتها فوصل بها إلى دعواه". ففى هذا التعريف بذكر المرادف مشفوعًا بعدد من التعابير سعى لتأكيد المعنى المذكور.

ومن ذلك قوله فى تعريف (البشاعة، ص132): "البشاعة: سوء الخلق، وبشع الرجل بشاعة = ساء خلقه، وهو بشع المنطق: ذميم الوجه، عابس". ففى هذا التعريف تعاون ذكر المرادف مع بعض التعابير التى وضع فيها اللفظ المراد تعريفه؛ لبيان معناه فى الاستعمال.

وهذا النمط المتمثل فى اقتران التعريف بذكر المرادف بالتعريف بذكر التعبير الموازى؛ يهدف إلى التأكد من توضيح معانى المداخل، ولا سيما فى الاستعمالات العامة، تمهيدًا لبيان معانيها الاصطلاحية، أو للإعانة على توضيح معانى بعض المداخل، التى تستعمل فى سياقات شائعة ومتفشية فى متون العلم القديمة؛ ذلك أن التعريف بالتعبير الموازى يهدف إلى التركيز على التعبير عن المفهوم، مع عدم إغفال محتوى المفهوم، على حد تعبير فاطمة العازمى[1].

ولذلك نلحظ أن ميادين تجليه إنما تكثر فى رحاب العلوم الشرعية والعربية، التى يكون تحصيل المفهوم، والقدرة على استعمال التعابير معًا هو مشغلة نوعية مستعملى معاجم المصطلحات، الذين يكثر تعاملهم مع مصطلحات هذه العلوم تحديدًا.

ومع التقدم زمنيًا نحو العصور المتأخرة نلاحظ ازدياد نسبة استعمال طريقة التعريف بذكر المرادف؛ ربما بسبب من مقاومة التضخم، مع اتساع مدونة المصطلحات وتنامى أعدادها، وهو ما بدأ فى الظهور مع التوقيف على مهمات التعاريف.

(1) المعجم الأساسى (دراسة وصفية نقدية)/ 92.

وكذلك نجد الأمر فى الكليات، للكفوى؛ ومن أمثلة هذه الطريقة عنده قوله (ص346): "الجوهر = هو والذات والماهية والحقيقة كلها ألفاظ مترادفة"، وهو ما يعود فيؤكده قائلًا: "والمشهور فيما بين الفلاسفة: استعمال الجوهر بمعنى الذات".

ويقول معرفًا (الحفا) بالقصر: "الحفا = داء الرجل"[1]، ففى هذا التعريف استعمل الكفوى تركيبًا إضافيًّا على جهة الترادف للمدخل الذى ذكر التركيب لتعريفه، وبيان معناه[2]. ويقول (ص433): "الخلطة = الشركة، ولا فرق إذن بين الخليط والشريك". فالكفوى فى هذا المثال عرف المدخل (الخلطة) بذكر مرادف له، وهو الشركة، ثم دعمه بالإشارة إلى شيوع هذا الترادف بين الألفاظ المأخوذة منهما، على ما رأينا فى الخليط المساوى للشريك[3].

ومثلما استشعر المناوى عجز التعريف بذكر المرادف وحده عن الوفاء ببيان معانى المداخل أو المصطلحات، فلجأ إلى وسائل أخرى تعين على توضيح المعنى، أو بيان الاستعمال بجوار ذكر المرادف، من مثل: ضرب المثال أو استعمال التعريف بالتعابير الموازية ... إلخ - فقد لجأ إلى ذلك أيضًا الكفوى فى كثير من التعريفات بذكر المرادفات، التى استعملها فى شرح معانى عدد من المداخل أو المصطلحات، من مثل تعريف (العفو، ص632): "العفو = إسقاط العقاب". ثم أخذ الكفوى فى ذكر بعض الاستعمالات والشواهد الداعمة لهذا المعنى، ومنها أفاد إمكان الإسقاط قبل التوبة.

ويقول فى تعريف (العتق، ص656): "العتق: عبارة عن القوة، يقال: عتق الفرخ = أى قوى وطار عن وكره". وفى هذا التعريف لم يقف الكفوى عند ذكر المرادف للعتق وهو القوة، وإنما زاد تعبيرًا موازيًا؛ هدف إلى دعم هذا المعنى المذكور وتجليته[4].

ومن أمثلة استعمال التعريف بذكر المرادف عند التهانوى فى كشاف اصطلاحات الفنون قوله (284/1): "الانقطاع = هو فى اصطلاح المناظرة = اختتام البحث". وهذا التعريف كما نرى

---

(1) الكليات/ 407.

(2) أكثر الكفوى من استعمال التعريف المرادف فى الأجزاء التى خصصها لشرح الغريب من ألفاظ الكتاب العزيز، التى التزمها فى نهاية كل باب، انظر: الكليات، ص410-413 على سبيل التمثيل، وآخر كل باب تحت عنوان (نوع).

(3) انظر أمثلة أخرى للتعريف بذكر المرادف فى الكليات، ص433 (الخلع = إزالة الزوجية)، و434 (الخفض = الجر)، و465 (الراسخ = كل ثابت)، و478 (الربانيون = علماء أهل الإنجيل)، و (الأحبار = علماء أهل التوراة)، و511 (السلف = السلم)، و527 (صلاة = الشاهد = صلاة المغرب)، و534 (الشكر = عرفان الإحسان)، و541 (الشورى = التشاور)، و559 (الصورة = الشكل وتستعمل بمعنى النوع والصفة)، وغير ذلك.

(4) انظر: الكليات، ص778: "اللعبة = كل ملعوب فهو لعبة؛ يقال: اقعد حتى أفرغ من هذه اللعبة"، و887 "النسك = كل متعبد، ومن هذا قيل للعابد = ناسك، والنسك فى الأصل غاية العبادة"، وغير ذلك.

استعمل تركيبًا إضافيًّا لبيان معنى المدخل (الانقطاع)، وقد أضاف التهانوى فى كثير من المواضع التـى اسـتعمل فيها هذا النوع من التعريف بعد ذكر المرادف- إجراءات تخفف من المخاطر التى يمكن أن تنشأ بسـبب مـن الاكتفاء بذكر المرادف فقط، وهذه الإجراءات تسعى- ولا شك- لنفى أى شـكل مـن أشـكال الغمـوض، الـذى يمكن أن يبقى محيطًا بمعانى المداخل المعرفة بذكر المرادف، وهو ما نلحظه مـثلًا عنـد التهـانوى بعـد تعريفـه لمصطلح الانقطاع من بيان لطرق إدراكه المتمثلة فى: ثبوت دعوى المستدل، أو دعوى المعترض.

ومن أمثلة استعمال التعريف بذكر المرادف كذلك قول التهـانوى (378/1): "التبيـين عنـد النحـاة = اسـم التمييز" [1].

ويقول فى تعريف العلم الأعلى (1230/2): "العلم الأعلى هو العلم الالهى"[2].

وقد ظهر استعمال التعريف بذكر المرادف كذلك عند الأحمد نكرى فى معجمه (جـامع العلـوم) المعـروف بدستور العلماء، ومن أمثلته القليلة عنـده قولـه فى تعريـف الإيمـان (ص194): "الإيمـان = التصـديق مطلقًـا". فنحن نرى أنه عرف المدخل(الإيمان) بمرادفها، وهو التصديق، الذى هو اطمئنان القلب إلى المطلوب تصديقه.

ويقول فى تعريف مصطلح (الزنديق، ص467): "الزنديق = معناه الملحد". ففى هذا التعريف اكتفاء بذكر مرادف الزنديق[3].

ويلاحظ على استعمال طريقة التعريف بالمذكور فى معاجم المصطلحيات مجموعة مـن العلامـات المـائزة، التى تصب فى مجملها فى باب تأخير رتبته، من هذه العلامات ما يلى:

1- انخفاض نسبة الاستعمال، إذا ما قورن بطريقتى التعريف المحكم أو التعريف الهجين.

---

(1) انظر أمثلة أخرى للتعريف بذكر المرادف فى كشاف اصطلاحات الفنون: 961/1 (السكر = كل مسكر)، و1026 (الشركة = خلط الملكية)، و1046/1 (شواهد الحق = هى حقائق الأكوان)، وغير ذلك. و1123/2 (الطاعة = موافقة الأمر)، و1219/2 (العلم = الإدراك مطلقا)، و1230/2 (العلم التعليمى هو الرياضى)، وغير ذلك.

(2) ربما كان اللجوء إلى استعمال التعريف بذكر المرادف فى عدد كبير من التعريفات التى قامت عليه- راجع إلى أن عددًا من هذه المداخل المعرفة بذكر المرادف، سبق للتهانوى أن عرفها فى مواضع متقدمة من كتابه؛ فهو يقول مثلًا 1230/2: "علـم الأخـلاق = هو علم السلوك، وقد سبق فى المقدمة"، وكذلك قل مع المداخل التالية: العلم الأدنى = العلم الأسفل والعلم الأوسـط وعلـم الكلام، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 1231/3.

(3) انظر أمثلة أخرى للتعريـف بـذكر المـرادف فى جـامع العلـوم، ص949 "النفـل = الغنيمـة"، و667 (الفرقـان = القـرآن)، و678 (الفلاسفة = الحكماء)، وغير ذلك.

2- استعماله مقرونًا بطريقة أخرى؛ للتقليل من عجزه عن الوفاء ببيان معانى المداخل التى استعمل فى تعريفها، بحيث استشعر أصحاب معاجم المصطلحيات- ولو بشكل ضمنى- عدم قدرة التعريف بذكر المرادف منفردًا على تعريف المصطلحات التى وضع بإزائها.

3- استعمال التعريف بذكر المرادف فى كثير من حالات استعماله لتعريف المداخل من الزاوية اللغوية العامة على سبيل التمهيد قبل ذكر المعانى الاصطلاحية، وبذلك يكون استعمال هذا النوع من التعريفات أمام المصطلحات قليلًا جدًّا.

4- كثيرًا ما استعمل أصحاب معاجم المصطلحيات طريقة التعريف بذكر المرادف فى شرح معانى مصطلحات سبق التعريف بمعانيها بطريقة وافية ببيان المعنى، وجاء التعريف بذكر المرادف فى مواضع أخرى على سبيل الإحالة لما سبق تعريفه، بمعنى أن استقلال التعريف بذكر المرادف فى شرح معانى المصطلحات كان أمرًا غاية فى الندرة، وكان فى كثير من مواضعه تقنية من تقنيات تحقيق التماسك المعجمى، والتغلب على تفرق المصطلحات المترادفة المتساوية فى المعنى؛ بسبب من تطبيق المنهج الألفبائى فى ترتيب المصطلحات أو المداخل.

4/أ التعريف بالمغايرة:

يعرف الدكتور محمد أحمد أبو الفرج- رحمه اللـه- التعريف بالمغايرة، فيقول إنه: "يتم بأن يشرح معنى الكلمة بذكر أخرى، تغايرها فى المعنى، فيتضح الضد بالضد"[(1)]. وعلى الرغم مما يوجه لهذه الطريقة، من انتقادات كثيرة تقلل من كفاءة الاعتماد عليها- فإن ثمة سمة تتمتع بها فى سياقنا هنا؛ ذلك أن واحدًا من أهم أغراض المعجمية المختصة هو تحقيق الفهم، وإيضاح المحتوى الدلالى/ العلمى الذى يسكن المصطلحات، وهو ما يلصقه عدد من دارسى المعجمية المعاصرة بهذه الطريقة التعريفية، يقول الدكتور أحمد مختار عمر- رحمه اللـه-: "إن الشرح بالمرادف طريقة تخدم غرض الفهم وحده"[(2)]. ثم يقول: "أما الشرح بالمضاد، فقد اعتبره بعض اللغويين من نوع الشرح بالمرادف أو المقارب"[(3)] ، وهو ما يجعل لها شيئًا من القيمة والتوصل إلى معنى المصطلحات من خلال هذه الطريقة التعريفية، الذى يتم أولًا عن طريق: "إدراك مفهوم

---

(1) المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث/ 102-103، وانظر: المعجمية للدكتور محمد رشاد الحمزاوى، ص 287، فقرة 3/193.

(2) صناعة المعجم الحديث/ 141.

(3) صناعة المعجم الحديث/ 143.

هذا الضد، توصلًا إلى تحصيل معنى المدخل المراد شرحه وإدراكه وتصوره"[1]. وهى بهذا تتأخر كثيرًا من ناحية الرتبة والقيمة فى قائمة طرق شرح المعنى فى معاجم المصطلحيات العربية؛ لعدة أمور مهمة يأتى فى مقدمتها عدم وفائها ببيان المعنى، ثم لاعتمادها على بيان غيرها، وهو الضد المذكور باعتباره تعريفًا للمدخل.

وهذه العيوب معتبرة إن جاء التعريف بالضد رأسًا بذاته، ولذلك يفضل الدارسون المعاصرون ألا يستقل فى تعريف مدخل ما من المداخل، يقول الدكتور أحمد مختار عمر- رحمه الله-: "ومن الأفضل أن يأتى (التعريف بالمضاد) تذييلًا للتعريف أو التفسير بالعبارة" [2]، أو بغيرها.

وقد استعملت معاجم المصطلحات العربية هذه الطريقة فى تعريف بعض المصطلحات، فمن أمثلتها عند الخوارزمى فى مفاتيح العلوم (ص23) فى سياق ذكر مصطلحات علم الكلام عند المسلمين:"أيس: خلاف ليس". وهو بهذا المعنى مصطلح مرادف للوجود عندهم؛ لأن ليس معناه العدم، وعلى الرغم من وضوح الدلالة، فإن استطراد الخوارزمى بذكر شىء من أصول الكلمة الاشتقاقية التأصيلية/ الإبتمولوجية- أسهم فى هذا البيان، حيث نقل الخوارزمى عن الخليل فى العين (ليس 330/7) أن: "ليس إنما كان: لا فى أيس، فأسقطوا الهمزة، وجمعوا بين اللام والباء، والدليل على ذلك قول العرب: أيتنى بكذا، من حيث أيس وليس"[3]. ففى هذا القول المأثور ما يدلل على عدم انفراد تعريف أيس بمضادها الذى هو ليس، ولو ظاهريًّا.

وقد ندر استعمال التعريف بالمضاد فى معاجم المصطلحيات العربية الأولى كمفاتيح العلوم للخوارزمى[4]؛ ربما بسبب من الشعور بعدم كفايته فى بيان معانى المصطلحات.

وقد زادت نسبة استعماله فى معاجم المصطلحيات العربية المتأخرة بدءًا من التعريفات للجرجانى، ومن أمثلته عنده قوله فى شرح معنى مصطلح (الأداء الناقص، ص58/29): "الأداء الناقص: بخلافه"، وهو يشير إلى أنه بخلاف الأداء الكامل الذى يعرفه بقوله: "ما يؤديه

---

(1) المعاجم الأصولية فى العربية/ 224.

(2) صناعة المعجم الحديث/ 143.

(3) تقرر الدكتورة ماجدة سالم فى كتابها (أيس وليس بين العربية والسريانية: دراسة مقارنة"، ص4: أن أيس فى العربية والسريانية لفظان يدل كلاهما على الوجود، وتقرر ص5 أن "أيس فى العربية كلمة أميتت"، والأولى أن يقيد موتها بالعربية العامة؛ لأن المتكلمين المسلمين أعادوا إحياءها فى مصطلحاتهم؛ للدلالة على مبحث من أهم مباحثهم وهو الوجود، كما رأيناها فى كلام الخوارزمى الذى أوردها فى مواصفات (أى مصطلحات) متكلمى المسلمين.

(4) لم نجد أمثلة لاستعماله فى الحدود الطبية وغيرها لابن هبة الله الطبيب.

الإنسان على الوجه الذى أمر به؛ كـأداء المـدرك للإمـام"، مـما يقـتضى أن يكـون الأداء النـاقص هـو: مـا يؤديـه الإنسان على غير الوجه الذى أمر به؛ كأداء المنفرد، والمسبوق فيما سبق.

وهذا النمط من التعريف بالمضاد لا يصح النظـر إليـه منفـردًا، وإنمـا يصـح النظـر إليـه فى ضـوء علاقتـه بالمصطلح السـابق عليـه، فهـو أشـبه شىء بالإحالـة التـى تحقـق للمعجـم هنـا أمـرين مهمـين، هـما: الإيجـاز والاختصار عن طريق عدم التكرار، اكتفاء ببنية السـلب الكامنـة فى التعريـف، واسـتعانة بالأمثلـة المـذكورة فى سياق التعريف بجوار ذكر المضاد أو المغاير على بيان المعنى المراد من المدخل المعرف. ثم التماسك المعجمـى، بما يصنعه من ضم بنية مصطلح إلى بنية مصطلح آخر، يجمعهما رحـم دلالى واحـد، أو بمعنـى آخـر يجمعهـما انضوائهما تحت موضوع واحد؛ مما يجعل لهذه الإحالة أثـرًا إيجابيًّـا يعـود بـالنفع علـيهما؛ بسـبب مـن هـذا التداخل الذى صنعته الإحالة من أحدهما إلى الآخر.

ومن أمثلته كذلك فى التعريفات (ص101، فقرة 480) قوله: "الجـد الفاسـد = بخلافـه؛ كـأب أم الأب، وإن علا". وهذا التعريف يلزم لفهمه استحضار الجد الصحيح، وهو ما تحيل إليه الهاء المضافة إلى خلاف فى مفتتح التعريف السابق، وهو "الذى لا تـدخل فى نسـبته أم، كـأب الأب وإن عـلا". فـالتعريف بالضـد هنـا وإن كـان معيبًا، فإن وصفه بالمعيب وصف ظاهرى؛ لأنه فى الحقيقـة معتمـد عـلى أمـرين مهمـين، أسـهما فى الاضـطلاع بعبء شرح المعنى، وهما:

1- الإحالة على مصطلح الجد الصحيح المعرف بطريقة التعريف المحكم.

2- التعريف بذكر الأمثلة، باعتباره من الموضحات والمعينات، وهناك أمثلة أخرى لهذا النمط التعريفـى فى التعريفات[1].

على أن الملاحظ أن مقاليد العلوم فى الحـدود والرسـوم أكـثر مـن اسـتعمال طريقـة التعريـف بالمضـاد أو المغاير؛ لاعتبارات تتعلق بإرادة تقليص حجم المعجم فيما يبدو.

ومن أمثلة استعمال التعريف بالمغايرة الذى يحمل فى طياته استعمال الإحالة قوله (ص517/86): "المـذكر = بخلافه"، أى: بخلاف المؤنث الذى هو: "ما فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا". ومـن ثـم فـإن تصـور معنـى المذكر يكون بسلب الاسم علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا.

---

(1) انظر: التعريفات، ص132/ 651 (الخرق اليسير = ضد الفاحش)، وص158 /786 (السقيم فى الحديث = خـلاف السـقيم منـه)، وص 883/177 (الصواب = خلاف الخطأ)، وص 1575/316 (النهى = ضد الأمر).

ومن أمثلته أيضًا قوله فى تعريف الافتراق (ص137 /1051): "الافتراق = مقابله؛ (أى: مقابل الاجتماع)". وهو ما يقتضى استحضار تعريف مصطلح الاجتماع، وهو: "وجود أشياء كثيرة يعمها معنى واحد "؛ لكى نصل إلى تصور معنى الافتراق الذى يدور حول وجود أشياء كثيرة لا يعمها معنى واحد.

ومن أمثلته التى صرح فيها باستعمال لفظ (ضد) فى تعريف بعض المصطلحات قوله فى شرح معنى مصطلح (الإرخاء) من مصطلحات الموسيقى (ص166/ 1304) :"الإرخاء = ضده"؛ (أى: ضد الخرق)، وهو ما يتطلب استحضار معنى الخرق بالسلب، أى أن الإرخاء هو: عدم مد الوتر، وعدم شده.

وقد استعمل مقاليد العلوم ألفاظًا كثيرة فى مقام التعريف بالمغايرة، من مثل (بخلاف كذا)، و(عكس كذا)، و (مقابل كذا)، و (ضد كذا)، و (ويقابل كذا) ...إلخ[1].

وقد استمر استعمال طريقة الشرح أو التعريف بالمغايرة أو بالضد فى معاجم المصطلحيات العربية المتأخرة، على ما نجد فى معجم التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى (المتوفى 1031هـ).

ومن أمثلته قوله فى التعليق على معنى (جد فى كلامه) [ص235]:"وجد فى كلامه: ضد هزل". أى حمل الكلام على محمل الحق الذى تقع آثاره، ومما قل من الآثار غير المحمودة لاستعمال هذه الطريقة هنا ما جاء من شواهد أسهمت فى بيان معنى، بالإضافة إلى استعماله فى نطاق بيان معنى المدخل اللغوى العام، البعيد عن نطاق الاصطلاح الدقيق.

وقد تميز معجم التوقيف على مهمات التعاريف للمناوى بقلة استعماله لهذه الطريقة. وقد استمر كذلك استعمال الشرح أو التعريف بالمغايرة، أو بالضد فى معجم الكليات للكفوى (المتوفى 1094هـ).

ومن أمثلة استعماله ما ورد فى تعليقه على معنى مدخل (التفخيم) يقول (ص308): "والتفخيم: ضد الترقيق". وربما كان مقبولًا استعمال الشرح بالضد هنا لو أنه كان على سبيل

---

(1) انظر: مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، ص50 /95 (البطلان = ضدها، أى: الصحة)، وص519/86 (التأنيث اللفظى = بخلاف الحقيقى)، و523/86 (جمع الصحيح = بخلاف جمع التكسير"، وص851/92 (الحروف المهموسة = بخلاف المجهورة)، و583/92 (الرخوة = بخلاف الشديدة)، و586/92 (المنفتحة = بخلاف المطبقة)، و885/92 (المنخفضة = بخلاف المستعلية)، و92/ 590 (المصمتة = بخلاف حروف الذلاقة)، و1029/135 (الذبول = عكس النمو)، و1029/135 (الحركة البطيئة = عكس الحركة السريعة)، و177 (الكثيف = يقابل الدواء اللطيف)، و177 (المغلظ = ضد الملطف)، و178 /1430 (المفج = ضد الهاضم)، و1433/178 (الرادع = ضد الجاذب)، و182 /1464 (المركب = يقابل المفرد).

الإحالة؛ أى لو أن مصطلح الترقيق كان سبق تعريفه، وبيان معناه، لكن شيئًا من ذلك لم يحدث. على أن التقليل من مخاطر استعمال التعريف بالضد هنا تمثل فى إضافة تعريف محكم بعد هذا الشرح بالمغايرة، يقول: "وهو: (أى التفخيم) التغليظ وترك الإمالة، وإمالة الألف إلى مخرج الواو كما فى اسم الصلاة، وإخراج اللام من أسفل اللسان، كما فى اسم اللـه تعالى". ففى هذا التعريف الذى لجأ إلى أمرين مهمين جدًّا- فى بيان معنى التفخيم- عالجا ما كان يمكن أن يظهر من غموض؛ بسبب من اعتماد التعريف بالضد، وهما:

أ- إحكام التعريف عن طريق ذكر السمات الدلالية ومعلومات المعنى.

ب- التمثيل على المعنى المراد إثباته للمصطلح بأمثلة تقريبية وعملية.

ومن أمثلة استعمال طريقة التعريف بالضد قول الكفوى فى التعليق على معنى المدخل (العدل) (ص639): "العدل أصله = ضد الجور".

ومثل هذا التعريف يقتضى استحضار تعريف (الجور) الذى يعرفه الكفوى مستعملًا طريقة التعريف بالمغايرة أيضًا، حيث يقول (ص354): "الجور خلاف الاستقامة فى الحكم". وإن كان استعمال المغايرة هنا اقترن بشىء من التعريف أو الشرح، مما ابتعد بنا نسبيًّا من دائرة ما يسمى بالتعريف بالدور.

ومما قلل من مخاطر استعمال التعريف بالضد هنا ذكر تعريف المدخل عن طريق طرق أخرى، من مثل قوله: "بسط الوالى عدله"، فهذا التعبير الموازى أسهم بشكل ما فى بيان معنى اللفظ.

ثمة أمثلة أخرى مبثوثة فى مواضع مختلفة من هذا المعجم[1].

وقد تواصل استعمال هذه الطريقة التعريفية فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى (المتوفى فى القرن الثانى عشر الهجرى)، وهو محفوف بعدد من العلامات التى سبق ظهورها؛ تقليلًا مما يمكن أن يتسبب الاقتصار عليه وحده من غموض ولبس.

---

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال طريقة التعريف بالضد فى الكليات، ص323 (الثقل = ضد الخفة)، وص353 (الجبرية = خلاف القدرية)، وص354 (الجور = خلاف الاستقامة فى الحكم)، وص390 (الحق = ضد الباطل)، وص489 (الزينة = بخلاف الرشدة)، و490 (الزهد = ضد الرغبة)، و655 (العدم = ضد الوجود)، وص693 (الفتح = ضد الإغلاق). ومما قلل من آثاره غير المحمودة أيضًا أن الكفوى كان يستعمله فى بيان المعنى اللغوى الاصطلاحى، كما فى ص857: "الموت = ضد الحياة لغة"، و910 "النهار = لغة : ضد الليل".

ومن الإشارات المهمة فى الكليات (ص924) نصه على أن ثمة ألفاظ لا تحتاج إلى تعريف يوصل إلى التصور، وإنما مثل هذه الألفاظ غير الممكن بيان تصوره فى نفسه تحتاج إلى تعريف آخر سماه تعريفًا لفظيًّا يفيد فهمه، ومثل لذلك بلفظ (الوجود).

ومن أمثلة استعماله فى كشاف اصطلاحات الفنون (92/1): "الاتصال: ضد الانفصال"[1]. ولم يقف عند هذه الحدود، وإنما تعداها إلى بيان معناه التفصيلى.

ومن أمثلته كذلك قوله فى تعريف مدخل (الأول 289/1): "الأول = نقيض الآخر". وقد أتبعه بطرق أخرى تعريفية، مما يدعم ما قدمنا به من إدراك خطر اعتماده وحده للقيام بعبء التعريف فى معاجم المصطلحيات، وهو الأمر المهم فى هذا السياق، ولا سيما ونحن ندخل بهذا المعجم إلى أجواء العصر الحديث.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة فى كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى[2] تبرهن على استمرار استعمال هذه الطريقة التعريفية، مع إعانتها بطرق أخرى، تنهض على بيان معانى المصطلحات التى استعملت فيها، والاحتفاء بعدم انفراد طريقة التعريف بالمغايرة له ما يسوغه هنا، وهو إدراك المعجمية العربية المختصة على أبواب العصر الحديث لخطر هذا الانفراد فتمت محاصرته، والتقليل من مخاطره عن طريق تقنيات متضافرة، من مثل:

---

(1) تكرر استعمال طريقة التعريف بالضد فى مدخل (الانفصال) 284/1 يقول: "الانفصال = ضد الاتصال".

(2) انظر أمثلة أخرى فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى: 291/1 (الإيجاز = مقابل الإطناب)، و321/1 (البرد = ضد الحر، والبرودة ضد الحرارة، والبارد ضد الحار)، و394/1 (التخدير = مقابل اللذع)، و397/7 (التخفيف = ضد التشديد)، و406/1 (التراخى = ضد الفور)، و449/1 (الصحة = ضد السقم)، و538/1 (الثقل = ضد الخفة)، و545/1 (الجامد = نقيض الذائب)، و583/1 (الجن = خلاف الإنس)، و627/1 (الحديث = لغة ضد القديم)، و (الحدوث = مقابل القدم)، و643/1 (الحرص = ضد القناعة)، و703/1 (الحل ضد العقد)، 745/1 (الخصوص يقابله العموم)، و751/1 (الخفة ضد الثقل)، وقد مر فى مدخل الثقل كذلك 538/1 (الخفيف ضد الثقيل)، و826/1 (الذم ضد المدح)، و846/1 (الرجل مقابل المرأة)، و849 (الرخصة = مقابل العزيمة)، و867/1 (الرطوبة ضد اليبوسة)، و943/1 (الخفى = ضد العلانية)، و1011/1 (الشر ضد الخير).

و1070/2 (الصدق = ضد الكذب)، و1077/2 (الصعود = ضد الهبوط)، و1118/2 (الضعف = خلاف القوة)، و1119/2 (الضلال = مقابل الهدى)، و (الغى = مقابل الرشد)، و1120/2 (الضلالة = مقابل الاهتداء)، و1139/2 (الضلوع مقابل الغروب)، و1143/2 (الطيب = ضد الخبيث)، و1170/2 (العدم = يقابل الوجود)، و1175/2 (العرض يقابل = الجوهر)، و1181/2 (العزيمة = مقابل الرخصة)، و1232/2 (العلو = يقابل النزول)، و1238/2 (العمى = عدم البصر)، و1242/2 (العول = ضد الرد)، و1250/2 (الغروب = مقابل الطلوع/ والغارب يقابل الطالع/ والمغارب يقابل المطالع/ والغوارب الطوالع)، و1255/2 (الغنى مقابل الفقر)، و(الغنى خلاف الفقير)، و1258 (الغيرية = يقابله العينية)، و1271 (الفساد = مقابل الكون)، و1278/2 (العمدة = تقابل الفضلة)، و1360/2 (الكذب خلاف الصدق)، و1392/2 (الكون مقابل الفساد)، و1403/2 (اللذة مقابلة للألم)، و1488/2 (المحفوظ عند المحدثين مقابل الشاذ)، و1547/2 (المشترك مقابل الفارق)، و1570/2 (المطلوب يقابله الضرورى)، و1687/2 (النزول ضد العلو)، و1722/2 (المنفى مقابل الإثبات والإيجاب)، و1723/2 (النفيس = مقابل الخسيس)، و1741/2 (الهزل ضد الجد)، و1741/2 (الهشاشة = مقابل اللزوجة)، و1747/2 (الهيبة = ضد الأنس)، و1766/2 (الوجود يقابله العدم)، و1771/2 (الوجودى يقابله العدمى)، و1811/2 (اليبوسة تقابل الرطوبة بالتضاد).

1- حصر استعمال التعريف بالضد فى نطاق بيان المعنى اللغوى.

2- استعمال طريقة تعريفية أخرى أو أكثر، مع استعمال التعريف بالمضاد، إن لزم استعماله.

وهو ما ظهر جليًّا فى هذا المعجم، ومن أمثلة ظهوره ما يلى:

استعمل التهانوى طريقة التعريف بالمغايرة فى ضوء القيدين السابقين، يقول فى تعريف مدخل (الصحو 1068/2): "الصحو: بالفتح وسكون الحاء فى اللغة: خلاف السكر". فنحن نرى أنه استعمل هذه الطريقة فى مقام بيان المعنى اللغوى، ثم انتقل فيما بعده إلى بيان المعنى الاصطلاحى، باستعمال طرق تعريفية أخرى.

ومثلما لجأ التهانوى إلى استعمال التعريف بالمغايرة فى معجمه كشاف اصطلاحات الفنون- صنع كذلك الأحمد نكرى فى معجمه جامع العلوم، المعروف بدستور العلماء.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد فى تعريف مدخل (الإرسال) حيث قال (ص85): "الإرسال فى الحديث: عدم الإسناد". ففى هذا التعريف تم استعمال طريقة التعريف بالمغايرة، بشكل يمكن أن نسميه طريقة السلب متمثلة فى وضع المفردة (عدم) فى تركيب إضافى، مع مقابل المدخل، وهو هنا (الإسناد).

وهذه الطريقة- كما سبق أن بينا- تتطلب العودة إلى مفهوم مصطلح الإسناد وتصوره، ثم العود عليه بالسلب لتحصيل مفهوم مصطلح الإرسال.

وهو ما لم يرد له مدخل فى (إسناد) وإن ورد له مدخل فى (مسند) حيث يقول (ص839): "المسند عند أرباب أصول الحديث: هو الذى اتصل إسناده إلى الرسول صلى الله عليه وسلم". ومن ثم يصبح الإرسال هو انقطاع الإسناد إليه صلى الله عليه وسلم.

ونحن نرى أن استعمال طريقة التعريف بالمغايرة، وإن صنع نوعًا من التماسك المعجمى، عن طريق استدعاء مجموعة من المصطلحات المتداخلة- فإن الاكتفاء بها ضار بتصور مفاهيم المصطلحات التى تتعرف عن طريقها، وقد التفت الأحمد نكرى- كسابقيه من المعجميين المختصين- إلى ضرورة مصاحبة طرق تعريفية أخرى لهذه الطريقة، فهو- مثلًا- بعد ذكر مضاد الإرسال، ثنى فقال: "مثل أن يقول الراوى: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يقول حدثنا فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم". فهو هنا بين بالتمثيل مفهوم الإرسال المتمثل فى انقطاع سلسلة السند بين الراوى ورسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن أمثلة التعريف بالمغايرة أيضًا قوله فى تعريف (الحديث، ص356): "الحديث، فى اللغة: ضد القديم". ففى هذا النص تعين لمقام استعمال التعريف بالمغايرة فى الإطار اللغوى العام،

تمهيدًا لبيان المعنى الاصطلاحى، بطريق غير طريق التعريف بالمغايرة، وهو ما قلنا إنه قلل من مخاطر استعمال هذا النوع من طرق التعريف، وفى هذا المعجم المتأخر أمثلة أخرى لهذه الطريقة[1].

كانت هذه أهم الطرق التى استعملها أصحاب معاجم المصطلحات فى العربية للوفاء ببيان معانى المصطلحات المختلفة فيها، مع تقدير الفوارق بين طريقة شارحة للمعنى وأختها.

وقبل الانتقال إلى معالجة طرق شرح المعنى المساعدة ننبه على أن ثمة طريقة فرضت نفسها، وتجلت مظاهرها فى كثير جدًّا من المواضع فى هذه المعاجم.

ونقصد بهذه الطريقة ما يمكن أن نسميه بطريقة الشرح بالترجمة[2]، وملخصها تعريف مدخل ما من المداخل بنقله إلى لغة أخرى على سبيل التعريف فى معلومات ما تحت المداخل أو فى التعليق على معنى المدخل.

وهذا الشرح بنقل المدخل فى عملية تعريفه إلى لغة أخرى، غير العناية ببيان ما إذا كان ثمة مدخل من المداخل منتمٍ إلى لغة أخرى وتم تعريبه فى مرحلة زمنية بعينها أم لا.

وإنما المقصود أن مدخلًا عربيًّا يتم ترجمته إلى لغة أخرى، غالبًا ما تكون الفارسية، وتكون هذه الترجمة تعريفًا.

وهذه الظاهرة تحتاج إلى شىء من التأمل لتفسيرها، ولا سيما أن معاجم المصطلحات كلها أحادية اللغة، بمعنى أن المداخل والشروح التى تحتها بلغة واحدة هى العربية.

ونحن نظن أن اللجوء إلى ترجمة بعض المداخل إلى لغة أخرى سببه تيسير الفهم والاستيعاب لدلالات المصطلحات التى يتم ترجمتها للمستعمل، بمعنى أن المستعملين الذين يقرءون هذه المعاجم ممن ينتمون للشعوب غير العربية- وإن كانوا يعرفون اللسان العربى؛ بحكم أنها لغة العلم فى هذه العصور السابقة- يحتاجون فى بعض الأحيان إلى أن يبسط لهم صانعوا هذه

---

(1) انظر أمثلة أخرى للتعريف بالمغايرة فى دستور العلماء للأحمد نكرى: 183 (الإنكار = ضد الإقرار)، و219 (البكر = يقابلها الثيب)، و229 (التام = ضد الناقص)، و342 (الجهر = خلاف المخافتة)، و576 (العدالة ضد الجور)، و648 (الغنى ضد الفقر)، و694 (القرب ضد البعد)، و712 (القلة ضد الكثرة)، و608 (المجهول ضد المعلوم)، و816 (المخافتة = ضد الجهر)، و823 (المذكر خلاف المؤنث)، و827 (المركب ضد البسيط)، و839 (المسطح = ضد المقعر والمحدب)، و856 (المطلق ضد المقيد)، و865 (المعروف ضد المنكر)، و882 (المقيد ضد المطلق)، و930 (الناقص ضد التام).

(2) يعد الدكتور محمد أحمد أبو الفرج- رحمه الله- من أوائل من استعمل هذا المصطلح فى كتابه (المعاجم اللغوية فى ضوء علم اللغة الحديث)، وإن استعمله بمعنى التفسير والبيان، وهو المعنى اللغوى لكلمة الترجمة فى المعجمية العربية، يقول (ص106): "ولسنا نعنى بالترجمة هذا النقل من لغة إلى أخرى".

المعاجم المعنى باللغة التى تكونت بها تصوراتهم منذ الصغر، فيترجم هؤلاء المعجميون بعضًا من المداخل إلى لغات هؤلاء المستعملين؛ تيسيرًا لعملية فهمها واستيعابها، ولا سيما فى مصطلحات العلوم التى يمكن أن نسميها بالعلوم العملية والسلوكية؛ كالتصوف والفقه.

دعم هذا التوجه أن كثيرًا من هؤلاء المعجميين كانوا أصحاب لسانين؛ أى ممن يتقنون العربية لغة العلم والدين، والفارسية أو الهندية اللغة الوطنية، على ما يتضح من ترجماتهم السابقة.

وهذا التوجه يعكس بعدًا مهمًّا أدركه أصحاب هذه المعاجم، وهو أن اللغة قد تمثل عائقًا فى طريق تحصيل العلوم، وهو ما دفع هؤلاء المعجميين إلى استعمال الترجمة طريقًا للشرح وبيان معانى بعض المداخل؛ لإعانة نوعية معينة من المستعملين، وربما يكونوا من طلاب العلم- على التغلب على هذه العقبة.

وهو ما أدركه ابن خلدون الذى يقرر: "والأعجمى المتعلم للعلم فى الملة الاسلامية يأخذ العلم بغير لسانه الذى سبق إليه، ومن غير خطه الذى يعرف ملكته، فلهذا يكون حجابًا، وهذا عام فى جميع أصناف اللسان الأعجمى من الفرس وغيرهم"[1]، وهذه الطريقة تعكس وعيًا لغويًّا ومعجميًّا مبكرًا فى البحث المعجمى عند العلماء العرب.

ومن المهم أن نقرر أن هذه الطريقة التعريفية لم تستقل وحدها ببيان المعنى، وإنما جاءت على سبيل الاستطراد بجوار طرق أخرى لشروح المعنى بالعربية أيضا لغة المداخل، وهى غير العناية ببيان ما إذا كان أصل المدخل أعجميًّا تم تعريبه، مما عرضنا أمثلة له فى عناية هذه المعاجم بمعلومات التأصيل.

وهى ظاهرة فاشية منذ تاريخ قديم فى التصنيف المعجمى المختص عند العرب، وهى طريقة تسعى لتحقيق الفهم للمتعلمين باللسان العربى من غير أهله.

ومن أمثلة استعمال طريقة الشرح بالترجمة فى مفاتيح العلوم للخوارزمى قوله (ص64): "الأسكدار: لفظة فارسية: وتفسيره: أزكوى دارى؛ أى من أيمن تمسك؛ وهو مدرج يكتب فيه عدد الخرائط والكتب الواردة والنافذة وأسامى أربابها"[2]. فهذه اللفظ من مصطلحات ديوان البريد- كما بين الخوارزمى فى تأصيله- منقول من الفارسية، لكن ما يهمنا هو تفسيره أولًا بالفارسية، ثم بالعربية، وهو ما نقرره هنا من ظهور العناية بتفسير معانى عدد من المصطلحات

(1) المقدمة 1263/3، وثقافة الولاء: دراسات تطبيقية فى اللسانيات العربية، ص139.

(2) فى: Persian-English dictionary , p 59

مثلث الهمزة مضموم الكاف. ومن معانيها هناك : ساعى البريد، وحقيبة ساعى البريد.

فى معلومات ما تحت المداخل باللسان غير العربى، وهو ملمح تيسيرى على متعلمى العلم من أصحاب اللسان غير العربى الذين يتعلمونه بالعربية[1].

ومن أمثلة استعمال غير العربية فى شروح المداخل فى الكليات، ما جاء تحت مدخل (الغبن، ص671) فى تحديد الفارق بين الغبن الفاحش واليسير، يقول: "والدخول تحت التقويم فى الجملة من بعض المقومين هو الحد الفاصل بين فاحش الغبن ويسيره فى الأصح من مذهب أصحابنا (الأحناف)، دون ما قيل من أن حد اليسير أن يزيد على العشرة مقدار العشر، وهو (ده يازده)، أو نصفه، وهو (ده نيم)؛ إذ التفاوت بحسب العادات والأماكن والأوقات يمنع التحديد بحسب المقدار".

ونحن نرى فى هذا اللجوء إلى التفسير بالفارسية للعشر ونصفه؛ لتعلقه بأمر مهم يتعلق بالممارسات الاجتماعية، فأراد أن يكون وضوحه تامًّا.

وقد فشا استعمال طريقة الشرح بالترجمة، أو بلغة مغايرة للغة المدخل (وهى العربية) فشوًا ظاهرًا عند اثنين من أئمة المعجميين المتأخرين، وهما التهانوى فى كشاف اصطلاحات الفنون، والأحمد نكرى فى دستور العلماء، وهذا الانتشار دال على ملمح من ملامح الاستثمار فى المعجمية المختصة المعاصرة، سواء تلك التى صنعها أفراد، أو صنعتها مؤسسات علمية كالمجامع، حيث حرص كثير من المعاجم المختصة المعاصرة على ترجمة المداخل مع الشرح والتعريف؛ طلبًا لتعميم الفائدة، وسعيًا لتحقيق سعة الانتشا، واقتناعًا بمفهوم العالمية، بالإضافة إلى تحقيق نوع من الضبط المفهومى للقراء من غير أصحاب اللسان العربى، وهو بعض ما شغل أصحاب معاجم المصطلحيات فى العربية، ولا سيما فى العصور المتأخرة قريبًا من العصر الحاضر.

ومن الأمثلة الكثيرة التى استعمل فيها كشاف اصطلاحات الفنون هذه الطريقة التعريفية:

يقول فى تقريب المدخل (الآل 71/1): "الآل؛ بالمد: أهل وعيال وأتباع؛ يعنى: بس روان". وهذا الشرح بالترجمة مكون من مركب عبارة عن:

[بس] (بمعنى بعد) + [روان] (بمعنى النفس أو الروح) = بعد النفس = الأهل[2]. والواضح من هذه الطريقة هى تقريب المعنى.

---

(1) انظر أمثلة أخرى لتفسير بعض المصطلحات بغير العربية: مفاتيح العلوم، ص237: "المستق = بيشة مشته بالفارسية؛ آلة للصين تعمل من أنابيب مركبة". ولم أجد أمثلة لهذه الظاهرة فى (معجم) الحدود الطبية وغيرها، لابن هبة الله الطبيب، ولا فى مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، المنسوب خطأً للسيوطى، ولا فى التعريفات للجرجانى، ولا فى التعريفات والاصطلاحات لابن كمال باشا، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوى، ومن أمثلة تعريف المدخل العربى بمعرب فى الكليات/ 404 : "الحمام = الديماس".

(2) انظر: Persian – English dictionary، ص249 (بس)، و591 (روان).

ويقول فى تعريف مدخل (الضوء 1108/2): "الضوء = روشنى" وهو مع اعترافه بغناه عن التعريف بقوله: "وهو غنى عن التعريف، وما يقال فى تعريفه فهو من خواصه وأحكامه" – فإن تعريفه بالفارسية كان لتقريب معناه للمستعمل، الذى يتعلم العلم العربى من أصحاب اللسان غير العربى؛ تيسيرًا عليه فى عملية التفهيم، وتحصيل المعنى[1].

ويعرف الكيل فيقول 1396/2 "الكيل = بمعنى بيمانة/ وبيمودن".

وهو ما يعرفه شتاينجس بأنه معيار أو مكيال يعير به الجاف والمبتل[2].

والمعجم ملىء بأمثلة كثيرة جدًّا على هذه الظاهرة- ظاهرة تعريف كثير من المداخل باللغة الفارسية، بجوار التعريف بالعربية- وهو ما نفسره بتيسير التعليم على المتعلمين من أصحاب اللسان غير العربى، وهى إحدى خصائص العالمية الرحيمة للثقافة الإسلامية، التى حرصت على التواصل الثقافى مع المسلمين غير العرب[3].

---

(1) انظر: Persian – English dictionary، ص595، وقد ترجمها إلى المكافئ (light) ضوء.

(2) انظر: Persian – English dictionary، ص207.

(3) انظر أمثلة أخرى لتفسير المداخل بغير العربية فى كشاف اصطلاحات الفنون: 78/1 (الأب = بدر)، و84/1 (الابتلاء = درلغت آزمايش)، و92/1 (الاتصال = بيوستن)، و100/1 (الاجتباء = بركزيدن)، و16/1 (اختلاس = ربودن)، و119/1 (اختناق = خفه كردن)، و222/1 (الإطلاق = رهاكردن بندى/ دست كشادن)، و256/1 (الالفة = خوكر فنكى)، و258/1 (الام = مادر)، و259/1 (الإمامة = بيش نمازى كردن)، و263/1 (الأمر = كاروفرمان)، و285/1 (الانقلاب = بركر ديدن)، و309/1 (الهجر = دربا)، و312/1 (نجيل = نابخشنده)، و348/1 (بياض = سبيدى)، و360/1 (التابع = بس رو)، و371/1 (تأسيس = بنياد نهادن)، و378/1 (تبيع = كوساله = فحل بقر له سنة)، و381/1 (تجربة = جهاز كوشة كرون جيزيرا)، و427/1 (التساوى = برابرشدن دوجيز)، و428/1 (التسكين = آرام دادنست؛ أى إعطاء السكينة)، و504/1 (التلاوة = خواندن)، و536/1 (الثخن = سطبر شدن/ ثخن سطبرى/ سخين سطبر)، و544/1 (الجار = همسايه)، و548/1 (الجب = بريدن؛ أى القطع)، و (الجبر = شكسته رابستن)، و552/1 (الجدرى = آبله)، و553/1 (الجدل = خصومت كردن)، و554/1 (الدب = كشيدن) و (الجذر = بريدن/ لزبيخ بركندن)، و556/1 (الجرب = كركين شدن)، و561/1 (الجسم = تن)، و641/1 (الحرارة = كرمى)، و746/1 (الخط = نوشتن)، و813/1 (الديانة = راستى ودين دارى)، و822/1 (الذبول = برمردن)، و903/1 (الزاوية = كنج)، و956 (السعة = فراخى)، و1020/1 (الشرق = جاى برآمدن آفناب)، و1057/2 (الصيد = شكيبائى)، و1123/2 (الطائر = برنده)، و1149/2 (الظفرة = ناخنه)، و1179/2 (العرق = خوى)، و1248/2 (غراب = زاغ)، و1291/2 (فناء = كرداكردخانه)، و1341/2 (القناة = كاريز)، و1406/2 (اللسان = زبان)، و1592/2 (المعصية = كناه)، و1720/2 (نفس = دم)، و2 /1737 (الهتك = برده دريدن)، و1751/2 (الواسطة = ميانجى)، و1812/2 (يد = دست) إلخ.

و قد وصل الأمر به إلى صناعة فصول للمداخل المبدوءة بحروف ليست فى العربية، على ما تجد فى فصل الياء (الفارسية) = المهموسة ص359/1. وفصل الجاف الفارسية (ك) ص1398/2.

مما يؤكد فكرة العناية بالمستعمل المتعلم باللسان العربى من غير العرب؛ تحقيقًا لمطالب فهمه.

وهو ما ثبت فى سياق قريب، حيث تقرر فى المعجمية الثنائية ذات المداخل بغير لغة الأم والشروح بلغة الأم- وهو بعض الحاصل هنا- تعين على تحقيق الفهم والتواصل، ومن هنا يتضح أن الهدف من ظهور هذه الطريقة التعريفية– فيما يبدو– هو تحقيق التواصل والتفاعل مع طلاب المعرفة من غير أصحاب اللسان العربى، بنقل مفاهيم العلم إليهم، ومساعدتهم على إدراك معانى العلم الإسلامى، وأصول أخلاقه وآدابه، وتصور نظرته للكون والحياة من غير تعال أو تسلط أو قهر[1].

وهذا الشيوع لاستعمال طريقة الشرح باللسان الفارسى عند التهانوى- ظل مستمرًّا ومتناميًا عند الأحمد نكرى فى معجمه الموسوعى (دستور العلماء).

ومن أمثلة استعماله لهذه الطريقة التعريفية قوله فى تعريف المدخل (الأخذ/ 72): "الأخذ = كرفتن، والشروع فى الشىء". وهو المعنى الذى ذكره شتاينجس (ص1082) بالمكافئ (totake)، والمعنى المذكور بالفارسية لم يأت منفردًا، وإنما جاء مجاورًا للتعريف بالعربية؛ للسبب الذى ذكرناه سلفًا.

ولم يكن التعريف بالمرادف الفارسى هو الشكل الثابت فى استعمال هذه الطريقة التعريفية التواصلية، ولكن استعمل الشرح بالتعريف باللسان غير العربى، من مثل تعريف المدخل (الأدب/ 77) بقوله: "الأدب = نكاه داشتن حدهر جيزى = مراعاة الحد فى كل شىء". فالجملة الفارسية هنا مساوية للجملة العربية، تسعى لإفهام المتعلم غير العربى مفهوم المدخل، وتقريبه إلى مداركه بلسانه، وفى هذا المعجم تتجلى قيمة استعمال طريقة التعريف بالشرح الفارسى فى ارتباطها بكثير من المفاهيم الدينية الإسلامية؛ تقريبًا لأذهان المسلمين غير العرب. يقول فى تعريف مصطلح (التجويد/ 234): "التجويد = نيك خواندن = القراءة الجيدة والعمل الجيد". فهذا التفسير المذكور فى الشرح العربى لا يهدف إلى توصيل معنى مهم للمتعلم

---

(1) انظر: ثقافة الولاء: دراسات تطبيقية فى اللسانيات العربية من منظور متحيز، ص136.

انظر أمثلة أخرى للشرح بالترجمة: دستور العلماء/ 5 (الإباحة = مباح كردانيدن)، و11 (الإبدال = بدل كردن يزى بجيزى)، و85 (الإرسال = كذاشتن/فرستادن)، و87 (الإرهاص = ديوار بنيادنهان)، و103 (الاستعانة = يارى كردن خواستن)، و225 (البين بين = درميان درميان)، وانظر: 235 (التحكيم)، و (التحليل)، و238 (التداخل)، و246 (التسامح)، و247 (التسخير)، و303 (الثلج)، و307 (الجار)، و354 (الحداد)، و399 (الختان)، و422 (الدرك)، و442 (الذؤابة)، و448 (الرجاء)، و466 (الزوج)، و490 (السهم)، و514 (الشم)، 537 (الصلة)، و554 (الطفرة)، 598 (العقد)، و645 (الغرة)، و667 (الفرقة)، و689 (القدر)، و732 (الكتابة)، و766 (اللدغ)، و832 (المزاوجة)، و941 (النظم)، و961 (هلم)، و980 (الوضع)، و996 (اليمين).

غير العربى بلغته، وإنما يهدف إلى الاطمئنان إلى المفهوم صحيحًا، لا تشوبه شائبة من غموض أو اضطراب.

وإن كان الغالب على الاستعمال فى هذا الميدان هو اللسان الفارسى- فإن ثمة ظهورًا نادرًا لبعض اللغات الأخرى من مثل الهندية فى شروح المصطلحات، ومن أمثلة استعمالها قول الأحمد نكرى فى تعريف (الضباب/ 543): "الضباب = ميغ... السحاب وهى بالهندية دهوئين"[1]، ويعقب بعدها بكلمة دالة معبرة قائلًا: "فافهم"، وهو بعض أثر بيئته المحلية ولا شك.

وهذا الذى شاع فى هذين المعجمين المتأخرين على التعيين من أمر استعمال طريقة التعريف بالترجمة إلى اللغة الفارسية، بجانب طرق أخرى من الشروح باللغة العربية، وهو ما قلنا إنه كان بسبب من إرادة تحقيق التواصل والتفاعل والتفهيم للمتعلمين المسلمين من أصحاب اللسان غير العرب- يدعم أمرًا مهمًّا جدًّا هو من مشاغل علم اللغة التطبيقى، وهو هيمنة العربية فى مجال الثروة اللفظية (الأبنية الصرفية) على غيرها من اللغات الشرقية ومنها الفارسية؛ بسبب من ارتباطها العضوى بالإسلام صانع معجمها العلمى، وهو ما يدعم القول إن العربية كانت هى الإطار الأساسى الذى ظل مستخدمًا حتى وقت قريب فى النطاق المعرفى فى العالم الإسلامى، على تنوع ألسنته فى المجال الدينى، وهو أمر طبيعى، وفى المجال العلمى وهو المهم فى هذا السياق، وهو ما يحتاج إلى مزيد فحص من خلال المعجمية العربية المختصة عبر التاريخ[2].

طرق شرح المعنى الثانوية
فى معاجم المصطلحيات العربية

لا نبالغ إن قلنا إن الحرص على وضوح المفاهيم غاية الغايات فى المعجمية الاصطلاحية، وهذا الوضوح فى المفاهيم شىء يفوق مجرد تعيين معانى المصطلحات، التى هى مادة معاجم المصطلحيات أو مداخلها ومتنها، عن طريق إعطاء تعريفات لها فقط، يقول الدكتور على القاسمى: "ينبغى ألا يكتفى المعجم الحديث بتعيين دلالة الكلمة، وتحديد معناها بواسطة تعريفها فقط، وإنما ينبغى كذلك أن تتوفر الزيادة فى الإيضاح"[3]، وما عبر عنه الدكتور على القاسمى بقوله: (الزيادة فى الإيضاح) هو ما نميل إلى التعبير عنه بقولنا إن معاجم المصطلحيات يلزمها- ويرقى بمنزلتها- أن تؤدى المفاهيم أداء يقوم بعبء توصيل المعنى سليمًا منضبطًا متقنًا؛ توصلًا إلى ضبط التصورات العلمية التى تحملها تعريفات المصطلحات.

---

(1) انظر: شتاينجس/ 1862.

(2) انظر: قضايا فى علم اللغة التطبيقى لميشيل مكارثى/62.

(3) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 133.

ومن ثم فإن فحص ما استعملته هذه المعاجم من طرق شارحة من المعينات أو الموضحات- ربما يقود إلى تقدير المدى الذى نفذته هذه المعجمات، تذرعًا إلى تحقيق ما سمى بزيادة الإيضاح؛ ذلك أنه يمكن التعامل مع الرسوم والجداول مثلًا باعتبارها نصوصًا موازية للتعريفات اللغوية.

وفكرة استعمال الرسوم آلية توضيحية أمر تنبه إليه الدكتور أحمد موسى فى مقالة قديمة عنوانها: (التصوير التوضيحى فى المخطوطات الإسلامية)، حيث يقول: "إنه يتم توضيح النصوص بالتصاوير"[1]، وتتأتى قيمتها من وضوحها وسرعة توصيلها للمفهوم، وهى فى هذا السياق تتقدم خطوة من التعريف الذى هو: "الوصف اللفظى لتصور ما، يسمح بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة التصورات"[2].

وقد شاع فى التراث العربى استعمال الرسوم والجداول، وغيرها من المعينات، أو الموضحات البصرية، والأمثلة التوضيحية؛ لغرض التوضيح والبيان.

وقد استعملت معاجم المصطلحيات العربية من طرق شرح معانى المصطلحات نوعين من وسائل الشرح الثانوية؛ غير لفظية، ولفظية، وهما كما يلى (بالترتيب):

(ب/ 1) الرسوم والجداول (وسائل بصرية)[3].

(ب/2) الأمثلة التوضيحية (وسائل لفظية/ غير التعريف) .

ويلح المعجميون المعاصرون على الدور المهم الذى تلعبه هذه الوسائل، يقول الدكتور على القاسمى: "لابد من استخدام الوسائل البصرية المعينة؛ لتعميق فهم القارئ للمعنى

---

(1) التصوير التوضيحى فى المخطوطات الإسلامية، للدكتور أحمد موسى، مجلة الرسالة، ع 246، (1357هـ = 1938م)، ص494.

(2) أسس المصطلحية للدكتور محمد محمد هليل، محاضرات النادى الأدبى بجدة، رقم 48، لسنة 1408هـ = 1988م، ص198.

(3) هى ما يسميها هارتمان فى معجمه (ص71، مدخل 3، فى النهر2) بالموضحات (illustrations)، ويقول فى تعريفها: "الموضح = رسم، أو تخطيط بيانى أو تصوير (فتوغرافى) يوظف لإيضاح مفهوم التعريف، وقد تتخذ الموضحات أشكالًا متنوعة كالرسوم البيانية (diagrams) أو لوحات (Tables) والجداول (Charts) أو خرائط (maps)، وهو يقرر أن علاقة الجزء الموضح (labeled part) ليست مستقرة دائمًا مع الجزء الموازى له (corresponding).

وتعزيزه"[1]. ويدعم أهمية رؤيته تلك بنتائج دراسة (جيرى ماك لنكر) حول الوسائل البصرية والصور وأثرها فى عملية التعليم، قائلًا: "إن لنكر أثبت فى دراسة تجريبية مفصلة بأن الصور والرسوم الجيدة تسهم بشكل ملحوظ فى التعلم"[2].

(ب/1) الرسوم والجداول:

وقد حرصت معاجم المصطلحيات فى العربية على استعمال الوسائل البصرية (رسوم/ جداول) والوسائل اللفظية من غير التعريف (أمثلة توضيحية) منذ ظهورها فى تاريخ المعجمية العربية، وإن كان ظهورها نادرًا فى البدايات الأولى.

(ب/1)

وقد نبه كثير من المعاصرين منذ فترة مبكرة إلى أثر استعمال هذه الوسائل فى توضيح معانى الألفاظ وبيانها، وتقريب إدراكها، ومن أسبق المعاصرين الذين نبهوا على قيمتها الدكتور محمد أحمد أبو الفرج[3] رحمه الله. وممن أنعم فى التعريف بخطرها الدكتور أحمد مختار عمر- رحمه الله- حيث يقرر أن هذه الوسائل ترمى إلى: "دعم المعلومة الواردة فى التعريف، ولهذا يعتبرها الكثيرون جزءًا مهمًّا من التعريف المعجمى، وليست مجرد لواحق أو زوائد تابعة"[4]، واستمر النظر إلى عطاء الموضحات (الرسوم والجداول وحتى الأمثلة)، باعتبارها وسائل لتدعيم التعريفات القولية حتى يوم الناس هذا[5].

وقد فطن أصحاب معاجم المصطلحيات فى العربية إلى قيمة استعمال هذا النوع من وسائل دعم التعريفات اللفظية، فظهرت منذ فترة بعيدة جنبًا إلى جنب مع الأقوال الشارحة.

ومن أمثلة استعمال الوسائل البصرية التوضيحية ما جاء فى مفاتيح العلوم فى سياق تعريف مدخل (مراتب وضع الأرقام) فى فصل وجوه الحساب.

حيث يقول (ص194): "وإنما يعرف ذلك؛ (أى مقام الأرقام) بمراتب الوضع على ما فى هذا الجدول، وهذه صورتها":

---

(1) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 126.

(2) المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق/ 127.

(3) انظر: المعاجم اللغوية فى ضوء علم اللغة الحديث/ 126.

(4) صناعة المعجم الحديث/ 154.

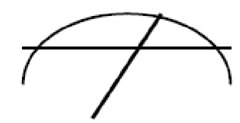
(5) انظر: علم اللغة وصناعة المعجم/ 141، حيث يتوسع فى مفهوم الشاهد البصرى، ليقرر ص148: "أنها تشكيلات الخط والنقطة والمساحة، ويجب أن يوسع التعريف ليشمل بعض الحالات المشتبه فى نسبتها، مثل: الأشكال الهندسية والمعادلات الكيميائية والخطوط والرسوم". وكذلك الدكتور محمد رشاد الحمزاوى فى المعجمية: مقدمة نظرية ومطبقة، ص382 (التعريف بالصورة).

آحاد	1	2	3	4	5	6	7	8	9
عشرات	10	20	30	40	50	60	70	80	90
مئون	100	200	300	400	500	600	700	800	900
آلاف	1000	2000	3000	4000	5000	6000	7000	8000	9000

وتأمل تعبير الخوارزمى، (وهـذه صـورتها) مفيـد جـدًّا فى فحـص مـا نحـن بصـدده؛ إذ لم يكتـف بـالشرح والتعريف القولى، وإنما دعم تعريفه وشرحه بصورة الجدول؛ مبالغة فى إيضاح المعنى.

ومن المهم أن نقرر هنا أن غالب استعمال الموضحات والصـور إنمـا كـان فى سـياق تعريفـات مصـطلحات العلوم الحكمية أو اليونانية أو العملية التجريبية.

ويقول كذلك فى سياق تعريف (السهم، ص204):"السهم: الخط الذى يخرج من النقطة التـى تقسـم وتـر القوس بنصفين، ويحيط مع الوتر بزاوية قائمة، مثل خط لاب:



ففى هذا الرسم دعم للتعريف اللفظى المذكور فى النص السابق، أسهم فى إيضاحه وتقريبه.

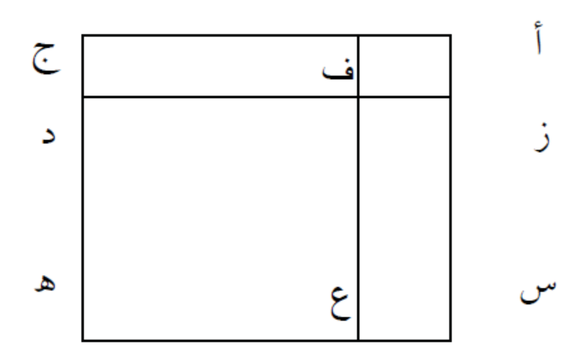
وهذا التنوع فى الوسائل البصرية- ما بين جداول ورسوم- مهم فى تقدير ما ظهر فى معـاجم المصـطلحيات، مما تحرص عليه المعجمية المعاصرة، فى هـذا البـاب الخطـير، فى هـذا الـزمن المبكـر جـدًّا مـن عمـر المعجميـة المختصة فى الحضارة العربية الإسلامية.

وقـد وقـع نـوع مـن التراجـع غـير المحمـود فى اعـتماد هـذه الوسـائل البصريـة فى خمسـة مـن معـاجم المصطلحيات، وهى تعريفات الجرجانى، والمقاليد المنسوب للسيوطى، والتعريفات لابن كـمال باشـا، والكليـات للكفوى، بغير مسوغ ظاهر إلا إرادة الإيجاز والاختصار فيما يبدو.

وقـد كـان ظهـور هـذه الوسـائل فـيما تـلا القـرن الثـانى عشر الهجـرى جليًّـا فى اثنـين مـن أهـم معـاجم المصطلحيات الموسوعية العربية، وهو ما يمثل قيمته فى هذا الذى نسميه استثمارًا معـاصرًا؛ إذ كانـت بـدايات النهضة المعاصرة غير متنكرة لكثير من الأصول العلمية فى مـا تسـميه المعجميـة المعـاصرة بطـرق شرح المعنـى وتفسيره.

ومن أمثلة استعمال الوسائل البصرية بجانب التعريفات اللغوية الشارحة فى كشاف اصـطلاحات الفنـون ما يلى:

أورد التهانوى فى سياق تعريفه لمدخل (العلـم) عنـد المهندسـين الرسـم التـالى، بعـد قولـه: "والعلـم عنـد المهندسين: عبارة عن مجموع المتممين، وأحد الشكلين المتوازيين إضلاعًا اللذين يكونان بينهما، أى بين المتممين، فالعلم مجموع ثلاث مربعات هكذا"، ثم أورد الرسم التالى:

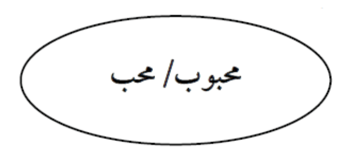


ثم عقب قائلًا: "فمجموع المتممـين، وهـما مربـع (ب أ)، ومربـع (زع) ومربـع (ف هــ) أو مربـع (أ ف) عَلَم".

فهذا الشكل التوضيحى أسهم بشكل واضح فى تجلية تعريف هذا المدخل الهندسى، والرسـم منقـول عـن أصول إقليدس، وهو ما أشار إليه المؤلف، ولم يحققه ناشروا طبعة لبنان، ووجدته فى أصول إقليـدس (ص204) ضمن هندسة إقليدس فى أيد عربية.

ومن أمثلة استعمال الرسوم فى توضيح معانى بعض المداخل فى دستور العلماء ما جاء تحت مـدخل (قلـب قاب قوسين) (ص710) ضمن التعريف التالى:

"القاب = المدار، والقوسان = هما القطعتـان الحاصـلتان مـن الـدائرة! إذا نصـفت والخـط المنصـف هـو قلبهما"، ثم رسم الشكل التالى:



وتعترف هذه الدراسة- على الرغم من فطنة عـدد مـن معـاجم المصـطلحيات العربيـة إلى قيمـة الرسـوم والجداول فى إيضاح معانى عدد من المداخل- بقلة آثار هذه الفطنة، وهو ما تجلى فى قلة عدد المـداخل التـى استعملت فيها الوسائل البصرية بغرض إيضاح معانيها.

لكن هذا الاعتراف لا ينال من هذا الحفظ المهم الذى ظهر مع بـواكير المعجميـة الاصـطلاحية فى العربيـة، والذى عاد للظهور بدرجة تفوق مثيلتها فى البدايات الأولى، وهـو مـا نعـده واحـدًا مـن الأشـكال المهمـة عـلى طريق تحديث المعجمية العربية المعاصرة، أو ما نسميه بوجه من وجوه الاستثمار المعاصر فى هذا المجال.

والحـق يـقضى أن نقـرر أن الرسـومات والجـداول توزعـت عـلى المـداخل المختلفـة، بمـا فى ذلك مصطلحات العلـوم العربيـة والشرعيـة، ولا سـيما علمـى العـروض والمـوازين، أو الفـرائض

ومصطلحات العلوم الحكمية أو التجريبية، ولا سيما الهندسة والحساب والهيئة أو الفلك[1].

(ب/2) أمثلة توضيحية:

يقول هارتمان فى تعريف المثال (ص53):

example:

"A word or phrase used in a reference work to illustrate a particular form or meaning wider context , such as a sentence. Examples can be either be based on objective evidence (e. g from a citation file or corpus) or be in vented by the compiler) editorial examples)"

وترجمته: "المثال: كلمة أو عبارة تستعمل فى العمل المرجعى؛ لتوضح صيغة أو معنى معينًا فى سياق واسع كالجملة. دليل (شاهد)

ويمكن الاعتماد فيهما على دليل موضوعى (من مثل: مجموعة الشواهد أو المدونات) أو على أمثلة مصنوعة (مؤلفة)".

ويترجمه الدكتور سعد مصلوح وفاطمة العازمى بقولهما: "المثال هو: كلمة أو عبارة تستخدم فى الأعمال المرجعية لتوضيح صيغة أو معنى معين فى سياق أوسع مثل الجملة، ويمكن الاعتماد فى وضع الأمثلة على شاهد موضوعى؛ كأن يكون اقتباسًا من مدونة فعلية أو أن يضعه واضع المعجم"[2].

وما سبق وقررناه حول أهمية الرسوم والجداول نقلًا عن دارسى المعجمية المعاصرين- مقرر كذلك فى سياق بيان أهمية الأمثلة التوضيحية؛ بحسبانها من الوسائل الموضحة المعينة على إيضاح التعريفات.

والأمثلة التوضيحية تهدف إلى "دعم المعلومة الواردة فى التعريف؛ ولهذا يعتبرها الكثيرون جزءًا مهمًّا من التعريف المعجمى، وليست مجرد لواحق أو زوائد تابعة" [3]، وهو ما ظهر بعض علامات الوعى به فى حالات الامتناع عن التمثيل لعلة عدم الحاجة إليه.

---

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال الوسائل البصرية من جداول ورسوم مفاتيح العلوم/ 196، حيث أورد جدولًا لحساب الجمل.

و كشاف اصطلاحات الفنون 329/1 (جدول للحروف المائية مع النارى والهوائى والترابى)، ومعادلات فى مدخل البسط 330/1-331، وخمسة دوائر فى مدخل (دوائر العروض) 804/1؛805؛ 806، وأربعة رسومات فى مدخل المدور 1503/2.

ودستور العلماء/ 506 جدول لشرف الكواكب، و549 جدول لطالع الوقت، و643 جدول للغالب، و721 رسم لزاوية الانعكاس ضمن تعريف مدخل (قوس قزح)، و940 جدول نظرات الكواكب.

(2) المعجم العربي الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)/ ص109.

(3) صناعة المعجم الحديث/ 145،وانظر: المعاجم اللغوية فى ضوء علم اللغة الحديث/ 126، وربما يسميه الدكتور محمد رشاد الحمزاوى بالتعريف بالشاهد فى المعجمية/ 382.

من مثل قول الخوارزمى فى مفاتيح العلوم/ 72 فى التعليق على مصطلح التسجيع: "لا يحتاج إلى إيراد مثال فيه؛ وذلك لوضوحه ولا شك".

وسنمثل فيما يلى بعدد من الأمثلة التوضيحية التى تذرعت بها معاجم المصطلحيات العربية، من دون تصنيف لهذه الأمثلة أو توزيعها على أنواع (تراثية أو معاصرة لصانع المعجم، أو مصنوعة من قبل المؤلف، أو المصنف نفسه)[1]؛ لصعوبة ذلك هنا وعدم جدواه، فى ضوء أن أهم وظائف هذه الفئة من المعاجم- مشغلة دراستنا- هو بيان مفاهيم المصطلحات عبر تعريفها.

ولن نقترب من الأمثلة (الشواهد) التى تأتى لدعم المعنى والتدليل عليه لا توضيحه.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية ما يلى:

يقول الخوارزمى (ت. 387هـ) فى مفاتيح العلوم (ص43) تحت مدخل (الحركات): "وجعلوا (أى البصريين) الكسر لما بنى مكسورًا، نحو: هؤلاء وأمس". ففى هذا التعريف تجاور بين شرح يحدد تعيين الكسر لما هو مبنى من الأسماء؛ لكنه لجأ إلى ضرب المثال بهؤلاء وأمس؛ توضيحًا لما جاء منصوصًا عليه.

والحق أن هذا الباب (أى مصطلحات النحو) عند الخوارزمى معتمد- بدرجة ظاهرة- على استعمال الأمثلة التوضيحية[2]، التى هى فى الغالب من وضع المصنف، أو ما يسميها هارتمان (editorial examples).

والكلام عن تفشى استعمال الأمثلة التوضيحية فى مصطلحات النحو فى مفاتيح الخوارزمى- صادق أيضًا على المصطلحات البلاغية التى ذكرها وعرفها فى فصل (فى نقد الشعر) من الباب الخامس من المقالة الأولى (فى الشعر والعروض)[3] ص94 - 97.

---

(1) لجأت إلى هذا التقسيم فاطمة العازمى فى المعجم العربى الأساسى، ص110؛ لاعتبارين ظاهرين غير منصوص عليهما، وهما: متابعة لهارتمان فى التعريف الذى نقلته من معجمه.

لتتمكن من إحصاء أنواع الأمثلة التوضيحية، وتقيس إليه الأثر فى متعلم اللغة، وهو مستعمل المعجم المصنوع من أجله.

(2) انظر: مفاتيح العلوم، ص42 (فعل < ضرب/ يضرب + ومشى/ يمشى ومرض/ يمرض)، وص43 (حرف < هل/ قد/ بل)، و (النعت < الطويل فى :زيد الطويل)، و44 (الوقف< سكون لام هل)، وغير ذلك كثير.

(3) انظر: مفاتيح العلوم، ص94 (الاستعارة < بيت لامرئ القيس قافيته: بكللك) و(المقابلة< بيت قافيته: ذكور)، و95 (المذهب الكلامى< بيت لأبى تمام قافيته: بالرضى)، و95 (الالتفات < بيت لجرير قافيته: الخيام)، و (الاعتراض <بيت للنابغة الجعدى قافيته: فانى)، و96 (الإتمام < بيت لطرفة قافيته: تسهمى)، و97 (الحشو < بيت للمؤمل قافيته: نظرى) إلخ.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية ما جاء تحت مدخل (التشبيه/ ص94)، يقول الخوارزمى: "التشبيه: تمثيل الشىء بالشىء (هذا هو التعريف اللغوى القولى) كقول امرئ القيس [من الطويل] [ق 51/2، ص38]:

كأن قلوب الطير رطبًا ويابسًا لدى وكرها العناب والحشف البالى".

فالخوارزمى لم يكتف بتعريف (التشبيه) الذى افتتح به معلومات ما تحته، وإنما زاد البيت الشعرى (وهو شاهد تراثى حتى بالنسبة للخوارزمى)، وغايته هو توضيح التعريف، ولم يعلق على المثال التوضيحى لموقع (كأن) التى للتشبيه؛ أى لوضوح انتماء الشاهد إلى التشبيه.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية بجوار التعريفات القولية الشارحة فى معجم التعريفات للجرجانى (ت816هـ) قوله فى التعليق على معنى مدخل (الابتداء، ص5/20): "الابتداء عند النحويين: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد؛ نحو: زيد منطلق". ففى هذا التعليق على معنى المدخل، لم يكتف الجرجانى بالتعريف المحكم الذى أورده جامعًا فيه السمات الدلالية الفارقة للمصطلح، وإنما أضاف مثالًا مؤلفًا (editorial example)،أو مصنوعًا؛ لزيادة توضيح المراد من هذا المصطلح النحوى.

ومن أمثلة استعمالها كذلك ما جاء فى التعليق على معنى المدخل البديعى (تجنيس التصريف، ص330/75)، حيث يقول الجرجانى: "تجنيس التصريف: هو اختلاف الكلمتين فى إبدال حرف إما من مخرجه؛ كقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ {26/6} ﴾ [سورة الأنبياء 26/21]، أو قريب منه كما بين: المفيح والمبيح". ففى هذا التعليق تجاور لأمرين أو طريقتين نهضا بتعريف معنى المصطلح، وهما:

أ- التعريف الشارح الذى حشد السمات الدلالية للمعرَّف.

ب- الأمثلة التوضيحية التى تنوعت لتتوزع على نوعين، هما:

1- شاهد تراثى منتمٍ للكتاب العزيز، وفيه التجنيس بين الفعلين (ينهون/ ينأون)، والفارق بينهما هو تبادل صوتين من مخرج واحد، هو المخرج الحنجرى؛ حيث تنتج الهاء والهمزة.

2- مثال مصنوع مؤلف من صانع المعجم، وفيه التجنيس بين (المفيح، ومن معانيه: سافح الدم/ المبيح)، والفرق بينهما هو تبادل صوتين من مخرجين متقاربين؛ أحدهما: المخرج الأسنانى الشفوى (ف)، وآخرهما: المخرج الشفوى (ب).

والملاحظة السابقة– فى مفاتيح العلوم– المتعلقة بكثرة استعمال الأمثلة التوضيحية فى علمى النحو والبلاغة- صادقة هنا أيضًا، ولعل هذه الكثرة راجعة إلى طبيعة مصطلحية كلا العلمين، المحتاجة إلى التمثيل؛ لتوصيل المفاهيم وتوضيحها.

وليس يعنى ذلك غياب الأمثلة التوضيحية فى مصطلحات غيرهما من العلوم، كما يظهر فى الإحالات التالية إلى الأمثلة التوضيحية[1].

وقد استعمل الكفوى (ت1094هـ) فى معجمه (الكليات) الأمثلة التوضيحية طريقًا مساعدًا فى التعليق على معانى كثير من المصطلحات الواردة عنده.

يقول فى تعريف مصطلح (الاعتراض، ص145): "الاعتراض عند أهل البديع: هو أن يقع قبل تمام الكلام شىء يتم الغرض بدونه، ولا يفوت بفواته، وسماه قوم: الحشو، واللطيف منه هو الذى يفيد المعنى جمالًا، ويكسو اللفظ كمالًا، ويزيد به النظم فصاحة، والكلام بلاغة. وهو المقصود، مثاله قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ ﴾ [سورة البقرة 24/2]. فإن ﴿ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ اعتراض حسن أفاد معنى آخر، وهو النفى بأنهم لن يفعلوا ذلك أبدًا. ومثاله من الشعر قوله [من الطويل]:

ولما تعامى الدهر وهو أبو الورى عن الرشد فى أنحائه ومقاصده

تعاميت حتى قيل إنى أخو العمى ولا غرو إذ يحذو الفتى حذو والده

والاعتراض فى الأول (أبو الورى)، وفى الثانى (أخو العمى)".

ففى هذا التعليق على معنى مصطلح الاعتراض ظهر ما يلى:

---

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال الأمثلة التوضيحية فى التعريفات للجرجانى، ص33/25 (الأجوف < قال/ باع)، و34/25 (الأجير الخاص< راعى الغنم)، و35/25 (الأجير المشترك< الصباغ)، و38/35 (الاحتباك< صدر بيت شعرى)، و83/33 (الاستخدام< بيت شعرى قافيته: غضابًا)، و86/34 (الاستدراك<< أمثلة مؤلفة)، و94/35 (الاستعارة< صدر بيت للهذلى/ أمثلة مؤلفة)، و181/49 (أفعال المدح والذم< نعم/ بئس)، و187/49 (الاقتباس< أمثلة تراثية نثر وعظى/ بيت شعرى قافيته الوكيل)، و205/52 (الأمارة< الغيم للمطر)، و262/60 (الإيهام< آية كريمة)، و355/79 (الترصيع< قرآن كريم)، و368/81 (التشبيه< حديث نبوى شريف)، و379/84 (التضاد< قرآن)، و380/84 (التضمين< قرآن كريم/ بيت شعرى قافيته: دابة/ حديث نبوى شريف)، و386/85 (التعدية< مثال مؤلف)، و392/86 (التعليل< قرآن كريم)، و425/92 (التمييز< مثال تراثى من أقوال العرب)، و436/93 (التنسيق< قرآن كريم/ مثال مؤلف)، و508/106 (الجملة< أمثلة مؤلفة)، 627/127 (الخبر< مثال مؤلف)، و662/134 (الخفى< قرآن كريم)، و881/176 (صنعة< التسميط شعر لابن دريد)، و240 /1194 (الكناية< أمثلة مؤلفة شائعة)، و285 /1424 (المعمى< بيت شعرى للوطواط)، وغير ذلك كثير.

أ- تعريف المصطلح بجميع سماته، وتحديد خصائصه بدءًا من قوله: (هو أن يقع...).

ب- التمثيل على التعريف لزيادة إيضاح المعنى، وقد استعمل التعليق نوعين من الأمثلة ينتميان جميعًا إلى ما يسمى بالأمثلة التراثية، وهما:

1- الآية الكريمة.

2 - بيتا شعر.

ولم يقف عند حدود التمثيل، وإنما تعداه إلى حيز التعليق، وبيان الغرض من التمثيل.

ومعجم الكليات من معاجم المصطلحات الموسوعية التى عنيت عناية كبيرة باستعمال الأمثلة التوضيحية، فى تجلية معانى كثير جدًّا من المصطلحات المتنوعة[1].

وكذلك استعمل الأحمد نكرى (ت990هـ)[2] فى معجمه (جامع العلوم) المعروف بدستور العلماء- الأمثلة التوضيحية، جنبًا إلى جنب مع التعريفات اللغوية؛ للنهوض بعبء التعليق على معنى المداخل المختلفة.

ومن أمثلة استعمال ذلك ما يلى:

يقول فى التعليق على معنى مصطلح الطباق (ص551): "الطباق فى اصطلاح البديع: هو الجمع بين معنيين متقابلين بأى تقابل كان، ولو كان التقابل فى الجملة؛ أى فى بعض الصور وبعض الأحوال، ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة من اسمين؛ نحو: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [سورة الكهف 18/18]، أو من فعلين؛ نحو: ﴿ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ [سورة البقرة 258/2 وغيرها]، أو من حرفين؛ نحو: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [سورة البقرة 268/2]، أو من نوعين؛ نحو: ﴿ أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [سورة الأنعام 122/6]". ففى هذا التعليق تجاور أمران؛ لينهضا بتعريف المصطلح، هما:

أ- التعريف اللغوى أو القول الشارح، المتمثل فى قول الأحمد نكرى: (هو الجمع...).

---

(1) انظر أمثلة أخرى للأمثلة التوضيحية المستعملة فى إيضاح التعريفات فى معجم الكليات للكفوى: / 57 (الاحتباك< قرآن كريم)، و59 (الحصر< أمثلة مؤلفة)، و65 (الإدغام< أمثلة مؤلفة/ قرآن كريم)، و94 (الاستثناء< المفرغ قرآن كريم)، و111 (أسلوب الحكيم< أمثلة تراثية)، و120 (الاشتراك< بيت شعرى)، و112 (الإضافة< قرآن كريم/ أمثلة مؤلفة/ شعر)، و141 (الانعكاس< بيت شعرى)، و(الإطناب المعنى< آية كريمة)، و154 (الافتنان< شعر/ قرآن كريم)، و156-158 (الاقتباس< شعر)، و176 (الأمر< أمثلة مؤلفة/ قرآن كريم)، و270-273 (التشبيه< قرآن كريم/ شعر)، و375 (الحال< أمثلة مؤلفة/ قرآن كريم)، و501 (السؤال< قرآن كريم)، و582 (الطلب< مثال مؤلف)، و725 (القسم< قرآن كريم)، و798 (اللف والنشر< قرآن كريم)، و867 (المراجعة< قرآن كريم)، وغير ذلك كثير.

(2) وقع لى أن وفاته كانت سنة990هـ من كتاب: اللغة العربية فى الهند عبر العصور 2/ 29.

ب- الأمثلة التوضيحية التى استقيت كلها من الذكر الحكيم توضيحًا لما جاء فى التعريف القولى من كلام.

وجامع العلوم أو دستور العلماء من معاجم المصطلحيات المتأخرة، على مشارف العصر الحديث، التى ظهرت منها عناية جيدة باستعمال الأمثلة التوضيحية[1]، مما يمكن أن يعد وجهًا من وجوه الاستثمار المعاصر فى المعجمية المختصة.

وهذا الذى نقوله فى حق جامع العلوم أو دستور العلماء- صادق فى حق كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى (ق12هـ)؛ باعتباره خاتمة معاجم المصطلحيات العربية التى وصلت عصور المعجمية العربية القديمة بالعصر الحديث.

ومن الحسن أن نقرر أن كشاف اصطلاحات الفنون كان أعلى معاجم المصطلحيات استمساكًا بتطبيق استعمال الأمثلة التوضيحية، كما كان أعلاها فى تطبيق استعمال الموضحات البصرية (رسومًا وجداول)، ولعل فى ذلك ما يشير إلى شىء نستنبطه استنباطًا، وهو إفادة التهانوى مما ظهر فى تاريخ التأليف فى المعجمية المختصة فى العربية، مما يعكس تواصل المعرفة المعجمية فى الأمة العربية خلال تاريخها الطويل، وتنامى هذه المعرفة، وأثر هذا التنامى فى تطوير التأليف المعجمى، ونحن نستقبل العصر الحديث على مستويات مختلفة، أظهرها هنا هذا التطور الذى أصاب طرق شرح المعنى، وتقريب المفاهيم.

ومن أمثلة استعمال الأمثلة التوضيحية فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى (ق12هـ)- الذى يعد فاتحة جيدة للعصور الحديثة، كان بالإمكان استثمارها لتطوير المعجمية العربية المعاصرة- ما يلى:

يقول فى التعليق على معنى مصطلح (الاحتراس 108/1):

"الاحتراس: عند أهل المعانى: نوع من إطناب الزيادة، ويسمى التكميل. وهو: أن يؤتى فى

---

(1) انظر أمثلة أخرى لاستعمال الأمثلة التوضيحية فى دستور العلماء: ص87 (الأرصاد< قرآن كريم)، و95 (الاستخدام< شعر)، و103 (الاستعارة< شعر)، و109 (أسلوب الحكيم< مثال تراثى نثرى)، و116 ((الإشارة< قرآن كريم)، و139 (الاقتباس< نثر فنى)، (من مقامات الحريرى/ شعر)، و150 (الالتفات< قرآن كريم/ شعر)، و183 (الإنكار< قرآن كريم)، و220 (الإيهام< قرآن كريم)، و222 (بيان التقرير< قرآن كريم)، و227 (تأكيد المدح بما يشبه الذم< شعر)، و235 (التحذير< أمثلة مؤلفة)، و245 (الترصيع< نثر فنى)، و246 (التركيب< أمثلة مؤلفة)، و248 (تشابه الأطراف< قرآن كريم)، و273 (التفريق< شعر)، و294 (التوجيه< شعر)، و307 (جامع الكلم< قرآن كريم)، و334 (الجمع مع التفريق والتقسيم< قرآن كريم)، و398 (خبر المبتدأ< مثال مؤلف)، و426 (دلالة النص< قرآن كريم)، و469 (السالم< أمثلة مؤلفة)، و472 (السجع المتوازى< قرآن كريم)، و542 (صيغة منتهى الجموع< أمثلة مؤلفة)، و565 (الظرف المستقر< مثال مؤلف)، و568 (العائد< مثال مؤلف/ قرآن كريم)، و770 (اللف والنشر< قرآن كريم)، وغير ذلك كثير.

وسط الكلام أو آخره الذى يوهم خلاف المقصود، بما يرفع ذلك الوهم ... كقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَـافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ الـلـه وَالـلـه يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَالـلـه يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَـافِقِينَ لَكَـاذِبُونَ {1/63} ﴾ [سورة المنافقون 1/63]. فالجملة الوسطى احتراس؛ لئلا يتوهم أن التكذيب لما فى نفس الأمر، وكقوله تعالى: ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [سورة النمل 18/27]، فقوله: وهم لا يشعرون- احتراس؛ لئلا يتوهم نسبة الظلم إلى سليمان"، ففى هذا التعليق على المعنى تعانق أمران، هما:

أ- التعريف اللفظى (أو القول الشارح) الذى يبتدئ من قول التهانوى: "وهو أن يؤتى فى وسط الكلام...).

ب- مثالان توضيحيان، عبارة عن آيتين كريمتين من سورة المنافقون (1/63)، ومن سورة النمل (18/27)، الغرض منهما بيان موقع الاحتراس من بنية الجملة، حيث وقع فى الأولى (وسطًا)، وفى الثانية (آخرًا)، وهو ما تكفل ببيان جزء من التعريف القولى. وكذلك الغرض منهما بيان وظيفة هذه الجمل فى الآية المتمثلة فى دفع التوهم، أو رد عارض من معنى، إن سكت عنه أضر بالمعنى الإجمالى والتفصيلى؛ ومن ثم يكون المثالان التوضيحيان قد نهضا بعبء توضيح التعريف.

ومن مواضع استعمال الأمثلة التوضيحية عند التهانوى (1419/2) قوله فى التعليق على معنى المدخل (المؤتلف والمختلف):

"المؤتلف والمختلف عند المحدثين: هو الراوى الذى اتفق اسمه مع اسم راوٍ آخر خطًّا، واختلف نطقًا؛ أى تلفظًا، سواء أكان الاختلاف بالنقطة؛ كالأخيف بالخاء المعجمة والياء والأحنف بالحاء المهملة والنون، أو بالشكل، كسلام بالتشديد، والسلام بالتخفيف".

ففى هذا التعليق على معنى هذا المصطلح يتعانق طريقان للوفاء بتعريفه، وهما:

أ- التعريف القولى من نوع التعريف المحكم بذكر سمات المصطلح المعرف، وهو الذى يبدأ بقوله: (هو الراوى الذى...).

ب- الأمثلة التوضيحية، وهى أمثلة مؤلفة اختارها التهانوى لتوضيح مفهوم الاختلاف المذكور فى التعريف اللفظى بنوعيه، الخطى والنقطى.

وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى كان حريصًا على استعمال هذه الطريقة التعريفية فى مواطن كثيرة جدًّا من التعليقات التى وردت تحت المداخل المنتمية إلى علوم مختلفة[1].

---

(1) انظر أمثلة أخرى فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى: 130/1 (الإدماج< شعر)، و148/1 (الاستخدام< قرآن كريم/ شعر)، و151/1 (الاستدراك< قرآن كريم/ شعر)، و314/1 (البدل< قرآن كريم/ شعر)، و360/1 = =(التابع< قرآن كريم)، و539/1 (الثلاثى< أمثلة مؤلفة)، و576/1-582 (الجملة< قرآن كريم/ شعر)، و631/1 (الحذف< قرآن كريم/ شعر)، و834/1 (ذو القافيتين< شعر)، و899/1 (الروى< شعر)، و923/1 (السالم< أمثلة مؤلفة)،

وتأمل هذه الطرق التى لجأت إليها معاجم المصطلحيات العربية فى سبيل شرح معانى المصطلحات التى ضمتها- يشير إلى وعى أصحابها بعدد ضخم من المبادئ التى يقررها علماء المعجمية المعاصرون فى هذا الباب، ومنها ما يلى:

1- العناية الظاهرة باستعمال طريقة الشرح بالتعريف المحكم، وهو الذى يتأسس على ذكر القسمات الفارقة والسمات الدلالية المائزة للمصطلح المعرف، وهو ما أثبتت الدراسات المعجمية تقدمه فى باب تعريف المصطلحات.

2- العناية الظاهرة بتعانق أكثر من طريقة تعريفية للوفاء ببناء التصورات، وبيان المفاهيم المعرفية التى تحملها المصطلحات؛ بحيث وجدنا تجاور التعريف المحكم والتعريف بالتعبير الموازى، أو بالمرادف أو بالضد، ونحو ذلك مما رأينا نماذج له.

3- العناية الظاهرة– وإن بدرجة أقل– باستعمال طرق الشرح بالموضحات فى فرعيها (البصرية/ واللفظية المتمثلة فى الأمثلة التوضيحية) بشكل مساعد للتعريفات القولية الشارحة؛ إمعانًا فى البيان والتوضيح، وهو ما سوف يدعم ويؤكد حرص هذه المعاجم على بناء المفاهيم فى وضوح.

وقد ارتبطت تطبيقات الموضحات البصرية– فى الغالب– بمصطلحات العلوم الحكمية أو اليونانية (التجريبية)؛ كالهندسة والحساب والفلك، ونحو ذلك، على حين ارتبطت تطبيقات الموضحات من نوع الأمثلة التوضيحية– فى الغالب– بالعلوم الشرعية والعربية؛ كالفقه وأصوله وعلوم القرآن، والنحو والصرف ونقد الشعر والبلاغة، ونحو ذلك.

ومن نتائج هذا الفصل المهمة التى لا يصح إغفالها هو عدم تخلفها عما تنادى به أصول المعجمية المعاصرة فى باب تقنيات صناعة التعريفات، التى نظرت لها دراسات المعجمية الغربية– ولا سيما فى ضوء السياق الزمانى الذى ظهرت فيه-، وهى نقطة مهمة جدًّا، يمكن أن تخفف من حدة الاتهامات التى تتهم بها المعجمية العربية فى مقابل المعجمية الغربية.

ومن الحق أن نقرأ انتقادات الناقدين لواقع المعجمات العربية المعاصرة فى ضوء كونها وقفًا عليها، من دون أن نسحب هذه الانتقادات على تاريخ المعجمية العربية القديمة ولا سيما

و930/1 (السجع< قرآن كريم)، و987/1 (السهولة< شعر)، و1093/2 (الصلة< أمثلة مؤلفة)، و1106/2 (الصيغة <مثال مؤلف)، و1131/2 (الطرد والعكس< قرآن كريم/ شعر)، و1144/2 (الظاهر< قرآن كريم)، و1187/2 (العطف< قرآن كريم)، و1202/2 (العكس< قرآن كريم/ شعر)، و1250/2 (الغريب< أمثلة نثرية تراثية/ شعر)، و1262/2 (الفاعل< أمثلة مؤلفة)، و1265/2 (الفرائد< قرآن كريم)، و1281/2 (فعل ما لم يسم فاعله< قرآن كريم/ أمثلة مؤلفة)، و1428/2 (المبالغة< قرآن كريم/ شعر)، و1437/2 (المتشابه< قرآن كريم)، و1722/2 (النفى< قرآن كريم)، و1780/2 (الوزن< أمثلة مؤلفة)، و1815/2 (اليمين< أمثلة مؤلفة).

المختصة منها؛ ذلك أن كثيرًا منها كان وفيًّا لما تنادى به أصول الصناعة المعجمية المعاصرة، عندما نقيسها بظروف السياق الحضارى القديم.

وصحيح كذلك أن ثمة عيوبًا مما ذكره القوم المعاصرون فيما يتعلق بمشغلة هذا البحث، لكنها بعدّ الحاسبين قليلة جدًّا، بعضها يقف فى الخلف منه مسوغ أو أكثر.

إن أجمع وصف فى نقد المعجمات العربية المعاصرة، وهو الذى صاغه الدكتور سعد مصلوح، بقوله: "إن أكثر ما يصنع من معجمات لا يراعى- من آسف- ما استقرت عليه أصول الصناعة فى صياغة المداخل، واستيفاء شروط الجودة فى التعريف، وكثير من موادها يتورط فى تعريف طويل العبارة، أو غامض، أو ملبس، أو فيما يلزم عنه الدور والتسلسل، أو الإحالة إلى مجهول"[1]. هذا الوصف لا تكاد تجد آثاره فى معاجم المصطلحيات، ويزداد هذا الحكم رسوخًا إذا ما فحص فى سياق الوقت الذى ظهرت فيه.

وإذا كان "استعمال الموضحات على الوجه الأمثل ليس له مكان فى أكثر هذه المعجمات المعاصرة، ولا سيما الموضحات البصرية، والأشكال الشارحة"[2] فإننا رأينا شيئًا من عناية أصحاب معاجم المصطلحيات العربية التراثية إلى مطلع العصر الحديث بهذه الموضحات، مما كان يبشر بنقلة نوعية لو أحسن استثمارها وتطويرها، ولا سيما إذا ما عرفنا أن أصحاب هذه المعاجم كانوا يرجحون فى أحيان قليلة جدًّا بعض التعريفات؛ مما يدل على وعى قديم بمسألة جودة التعريفات، وإن لم يتم تطويره، ومن أمثلة هذا الوعى قول الكفوى فى تعليقه على معنى مصطلح (الحدوث، ص400): "وأظهر التعريفات للحدوث هو أنه: حصول الشىء بعد ما لم يكن". ومقارنة هذا التعريف الذى أخبر عنه بأنه (أظهر التعريفات) بالتعريف الذى سبقه، وهو: "الحدوث: الخروج من العدم إلى الوجود، أو كون الوجود مسبوقًا بالعدم اللازم للوجود، أو كون الوجود خارجًا من العدم اللازم للموجود"- تظهر أن ما وصفه الكفوى بما وصف كان بسبب من وضوحه فى مقابلة غموض التعريفات التى سبقته، وسهولة حفظه، وهما من المبادئ المستقرة فى دستور صناعة التعريفات فى علم المصطلحية المعاصر.

* * *

(1) فى اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومثاقفات) 6/288.

(2) فى اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومثاقفات) 7/288.

الفصل الرابع

وظائف معاجم المصطلحات فى العربية

يعرف هارتمان[1] وظيفة المعجم بما يجعلها مرادفة للغرض الذى يسعى صانعه إلى تحقيقه وتقديمه لنوع مستعمليه.

ويقرر أن الوظيفة (function) حاكمة فى تصميم المعجم وبنائه، ويقرر فى معرض تعريفه لهذا المصطلح- بما ضربه مثلًا لتوضيح مفهومه- أن المعجم المختص يصمم لعلة أساسية، هى: شرح مصطلحية المجال الذى اختاره فى المقام الأول.

ثم يعود فيقسم وظائف المعجم قسمين، هما:

1- الوظيفة الكبرى (الأم) (Macro-function).

2- الوظيفة الصغرى (Micro- function).

وفحص مادة معاجم المصطلحات العربية من الخوارزمى إلى التهانوى يقودنا إلى الإقرار بأن الوظيفة الأم (macro function) التى توخت هذه المعجمات الوفاء بها هى: بيان المفاهيم المعرفية المنضوية تحت مصطلحات العلوم التى عرفتها الثقافة العربية الإسلامية فى محاورها الثلاثة المستقرة، وهى فرع العلوم الشرعية وفرع العلوم العربية وفرع العلوم الحكمية أو اليونانية، أو التجريبية؛ أى أن معاجم المصطلحات تسعى إلى النهوض بما يسميه الدكتور/ محمد رشاد الحمزاوى (بالوظيفة الاصطلاحية)، وهى بيان ما يتعلق "بالمظهر الاصطلاحى"[2].

وقد ظهرت هذه الوظيفة فى شكلين، سبقت الإشارة إليهما فى الحديث عن دور المقدمات، وفى الحديث عن مدى العناية بمعلومات مستوى الاستعمال، التى توافرت فى هذه المعجمات مشغلة الدراسة.

وقد ظهر من نص أصحاب معاجم المصطلحات العربية وعيهم بطبيعة الغرض الذى صنعوها من أجله، بحيث يمكننا أن نقرر– ومن دون أى غموض– أن الوظيفة الكبرى أو الغرض الرئيسى فى هذه المعجمات متمثل فى (الوظيفة المعرفية) أو الوظيفة العلمية، التى نقصد بها إرادة بيان المفاهيم والمعلومات المتعلقة بالعلوم التى عرفتها الثقافة العربية الإسلامية، من خلال تعريف مصطلحاتها.

---

(1) انظر: Dictionary of Lexicography , p 60 , مدخل (function)

(2) المعجمية: مقدمة نظرية ومطبقة/ مصطلحاتها ومفاهيمها، ص352.

وهو ما تجلى فى مقدمات هذه المعاجم جميعًا، وفى عنواناتها؛ باعتبارها دالة على المحتوى، فتحليل العنوانات التالية دال على الوظيفة المعلنة لها:

أ- مفاتيح العلوم/ مقاليد العلوم (= دستور العلماء).

ب- الحدود الطبية وغيرها/ التعريفات/ التعريفات والاصطلاحات/ التوقيف على مهمات التعاريف.

ففى هذين الفرعين توجه أصحاب هذه المعجمات إلى الإعلان عن وظيفتها من خلال الإعلان عن انتماءاتها المعرفية؛ فهى فى تصور المجموعة (أ) مفاتيح أو مقاليد أو جامع للمبادئ العامة للعلوم، وهى فى تصور المجموعة (ب) مدونات للحدود، التى هى التعريفات أو التعاريف، أو الأوصاف المحيطة بالمعنى[1].

وهذا الذى ظهر لنا استنباطًا من قراءة عنوانات هذه المعاجم، تجلى واضحًا صريحًا فى مقدماتها، على تفاوت فى الإطناب والإيجاز.

وقد سبق منا بيان ذلك تفصيلًا فى الفصل الأول من هذا الباب، مما يعفينا من إعادة نقله هنا، كما تأكدت لنا هذه الوظيفة المعرفية/ العلمية فى مدخل حديثنا عن طرق شرح المعنى فى هذه المعجمات، فى سياق التدليل على عنايتها ببيان مستوى الاستعمال.

على أن الإقرار بأن معاجم المصطلحيات فى العربية خلصت لرعاية الوظيفة المعرفية أو الاصطلاحية المتمثلة فى توضيح المفاهيم المعرفية المختلفة لمصطلحات علوم الثقافة العربية الإسلامية– لا يمنع من وفائها بوظائف أخرى مهمة جدًّا، وإن لم تكن العناية بها على مستوى الوفاء بالوظيفة الأم.

وقد ظهر فيما سبق من فصول عناية معاجم المصطلحيات بالوظائف الصغرى التالية:

1- بيان المعنى اللغوى؛ لإدارك العلاقة الحاكمة بينه وبين المعنى الاصطلاحى.

2- بيان عدد من المعلومات النطقية والهجائية، التى تعين على إفادة المستعمل عددًا من مهارات الكتابة تبعًا.

3- بيان عدد من المعلومات الصرفية، التى من شأنها دعم إدراك التصور المعرفى/ أو المفهومى للمصطلحات.

4- بيان عدد من المعلومات النحوية؛ للأمر نفسه.

(1) على حد تعبير الكفوى فى الكليات (الحد)/391.

كما ظهرت العناية بوظيفتين تندرجان تحت قسم الوظيفة الصغرى، لم يـرد لهـما تفصـيل سـابق فى هـذه الدراسة، وهما:

أ- الوظيفة التاريخية، ونقصد بها ظهور العناية فى أحيان قليلـة ببيـان بعـض المعلومـات المتعلقـة بتـاريخ ظهور بعض المصـطلحات أو المفـاهيم، أو تـاريخ تطورهـا، بالإضـافة إلى بعـض المعلومـات المتعلقـة بجغرافيا بعض المصطلحات، عن طريق بيان بعض خصوصيات عدد مـن المفـاهيم المرتبطـة بـبعض البيئات؛ مما يشير إلى جذور قديمة- وإن تكن قليلة- يمكن استثمارها فى خدمة المعجم التاريخى.

ب- الوظيفة الموسوعية، ونقصد بها هنا ظهور العناية ببيان بعض المعلومات المتعلقـة بعـدد مـن الأعـلام (إنسانية/ وغير إنسانية) والموازين والمكاييل والمعادن والمصـنفات؛ مـما يسـهم فى إضـاءة كثـير مـن المفاهيم المعرفية والعلمية المتعلقة بكثير من مصطلحات العلوم المختلفة.

وفيما يلى زيادة بيان بهـاتين الـوظيفتين، اللتـين تنـدرجان تحـت مـا سـميناه- تبعًـا لهارتمـان- بالوظيفـة الصغرى:

(2/4- أ)

وتتشابك بعـض المعلومـات التـى يعـدها المعجـم التـاريخى مـن صـميم أهدافـه[1] بمـا سـبق أن سـميناه بمعلومات مستوى الاستعمال، من مثل ما يقوله الخوارزمى فى التعليـق عـلى مصـطلح (الاستصـلاح، ص9) عـن ارتباطه بالإمام مالك وحده بعبارة: "أما الاستصلاح فهو ما تفرد به مالك بن أنس وأصحابه". ومع فائـدة هـذه المعلومة فى تعيين مجال الاستعمال، وقصره على الفقه المالكى- فإن ثمة فائدة أخرى للمعجم التاريخى، متمثلة فى تاريخ بداية ظهور الاصطلاح مع نصف القرن الثانى الهجـرى، فى بيئـة معينـة، هـى بيئـة المدينـة المنـورة فى توقيت معين.

وفى هذا السياق يمكن اعتبار كل المصطلحات الدالة على الفـرق والملـل والمـذاهب مـن قبيـل المعلومـات التـى تعـين عـلى المعجـم التـاريخى؛ لارتباطهـا فى الظهـور بتـاريخ معلـوم، فضـلًا عـما يتعلـق بهـا مـن شـق موسوعى.

ومن أمثلة المعلومات ذات الوظيفة التاريخية مـا أورده الجرجـانى تحـت مصـطلح (الصـفى ص875/175): "الصفى: هو شىء نفيس كان يصطفيه النبى- صلى اللـه عليه وسـلم- لنفسـه؛

(1) انظر: المعجم التاريخى للغة العربية (وثائق ونماذج)، ص48.

كسيف أو فرس". ففى هذا التعليق ما يشير إلى تـاريخ ظهـور هـذا المعنـى وارتباطـه بتشريـع الغنـائم، بعـد تشريع الحرب فى الفترة المدنية من عمر البعثة المشرفة.

وقد ترد الإشارة التاريخية صريحة، فى مثل تعليـق الكفـوى عـلى مصـطلح (الجبريـة، ص353): "والجبريـة: خلاف القدرية، والتحريك للازدواج، وهو اصطلاح المتقدمين". ففى هذه الجملة الأخيرة (وهو اصطلاح) فائـدة للمعجم التاريخى.

وفى مثل تعليق المناوى على مدخل (الحتف/ 267): "يقال إنها لم تسمع فى الجاهلية بل فى الإسلام".

فكثير من هذه الإشارات مفيد جدًّا فى بناء المعجم التاريخى، مما يلـزم معـه أن تعـين هـذه المعجـمات فى القوائم التى تقترح لجمع المادة اللازمة لعمله، وهو ما يعكس وجهًا آخر من وجوه الاستثمار المعاصر الممكنـة من هذه المعجمات.

(2/4- ب)

وكذلك اعتنت معاجم المصطلحيات فى العربية- فى ضوء عنايتها بالوظيفة الأم- بـإيراد عـدد مـن المـداخل الموسوعية التى تتعلق بتكميل مفاهيم مصطلحات العلوم المختلفـة، وقـد تنوعـت هـذه المـداخل الموسـوعية تنوعًا ظاهرًا، توزع على الأعلام، سواء أكانت إنسـانية للعلـماء، أو غـير إنسـانية للأمـاكن أو الفـرق والمـذاهب، وعلى المؤلفات والمصنفات وأسماء المكاييل والموازين والمعادن، وغير ذلك، ولكنها جمعها جميعًا خيط مشـترك، تمثل فى أن العناية بها كانت لازمة من وجهة نظر صانعى هذه المعجمات؛ تتميمًا لبيان المفـاهيم المعرفيـة/ أو العلمية الخاصة بالعلوم المختلفة.

وقد كانت العناية بالوظيفة الموسوعية قديمة جدًّا، ظهرت مع بـدايات التـأليف فى معـاجم المصـطلحيات بصورة واضحة تمامًا، وإن كان ظهورها فى المعاجم المتأخرة قريبًا من العصر الحديث أعلى بكثير جدًّا [1].

---

(1) انظر مـثلًا فى بـاب الأول فقـط مـن جـامع العلـوم للأحمـد نكـرى المـداخل الموسـوعية التاليـة: 16 (ابـن الحاجـب< نحـوى/ مصـنفاته)، و (ابـن جنـى< نحـوى)، و (أبـو الفضـل بـديع الزمـان< مصـنفاته)، و17 (أبـو المنصـور الماتريـدى مصـنفاته)، و19 (أبو حامد الغزالى< مصنفاته)، و20 (أبو حنيفة< منزلته الفقهية)، و36 (الأحمد< النبى صلى اللـه عليه وسلم)، إلى غير ذلك.

وانظر الأمثلة التالية الدالـة عـلى عنايـة معـاجم المصـطلحيات بالمـداخل الموسـوعية، التوقيـف عـلى مهـمات التعـاريف، ص384 (الزبـور< الكتـاب المنـزل عـلى داود عليـه السـلام)، و395 (السـبت< اليـوم المعلـوم)، و431 (شـعبان< علـم للشـهر)، و467 (الصيف< مقابل الشتاء)، و657 (المشعر الحرام< جبل قزح)، وغير ذلك. =

ومن أمثلة المداخل الموسوعية عند الخوارزمى قوله (202): "كتاب الأسطقسات، هو: كتاب إقليدس فى أصول هذه الصناعة، (يقصد الهندسة)، وإقليدس: اسم الرجل الذى صنف هذا الكتاب وجمع أصول الهندسة".

فهذا المدخل لا يتضمن مفهومًا معرفيًا بالمعنى الشائع الذى تتضمنه المصطلحات الفاشية فى العلوم المختلفة، وإنما هو عنوان لواحد من المصادر الأمهات فى علم الهندسة، لكن إيراده هنا مهم فى بناء التصور المفهومى لمجموعة كبيرة من مصطلحات هذا العلم.

وهكذا يصح النظر إلى المداخل الموسوعية التى أوردها أصحاب هذه المعاجم؛ باعتبارها فرعًا من الوظائف الصغرى (Micro-function)، التى تعين على الوصول بالوظيفة الكبرى (أو الأم) إلى درجة عالية من الجودة وحسن الأداء.

(2/4- ج)

وفى الإمكان النظر إلى عدد آخر من الوظائف الصغرى، يمكن استنباطها من تأمل هذه المعجمات، نخص بالذكر منها ما يمكن أن نسميه الوظيفة الحضارية، ونقصد بها فحص ما قدمه العلم فى المحيط العربى الإسلامى من منجزات، من خلال فحص مدونات المصطلحات الواردة فى معاجم المصطلحيات العربية، وفحص ما نقله العلم فى المحيط نفسه من الأمم الأخرى، من خلال فحص المصطلحات المعربة، فضلًا عن جزئيات أخرى كثيرة، من مثل ما تم تطويره أو تعديله، أو إضافته من مفاهيم.

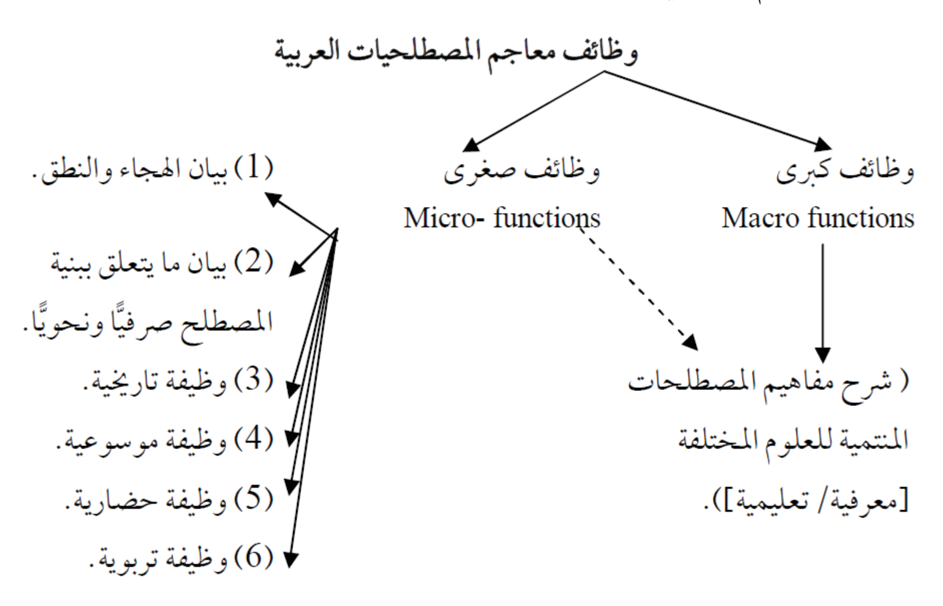
هذا بالإضافة إلى وظائف أخرى تربوية، يمكن تأملها من لغة التخطئة أو الزيادة فى هذه المعاجم.

وفى خاتمة هذا الفصل يتضح لنا أن الوظيفة الكبرى– وهو المتوقع والمنطقى– كانت هى العناية ببيان المفاهيم ومعانى المداخل، عن طريق العناية- فى المقام الأعلى- بتعريف المصطلحات.

= وفى الكليات للكفوى، ص253 (بكة< مكان البيت الشريف بمكة)، و157 (سليمان< هو ابن داود نبى وملك عليهما السلام).

وفى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى 78/1 (آب < علم على شهر أغسطس)، و510/1 (تموز< علم على شهر يوليه)، و540/1 (الثمامية< فرقة من المعتزلة)،545/1 (الجاحظية< فرقة من المعتزلة)، و608/1 (الحابطية< فرقة من المعتزلة)، وكلها منسوبة إلى منشئيها، و800/1 (الدهرية< فرقة كافرة)، و900/1 (الريحان< نبات)، و1677/2 (الميمونية< فرقة من الخوارج، نسبة إلى ميمون بن عمران)، و1817 (اليونسية< فرقة من غلاة الشيعة نسبة إلى يونس ابن عبد الرحمن)، وغير ذلك.

ومع هذه العناية التى احتلت المكان الأول؛ للوفاء ببيان التصورات والمعارف والمفاهيم- لم تخل هذه المعجمات من رعاية عدد من الوظائف الأخرى، وإن جاءت تابعة فى غالب الأحيان للوظيفة الأم، ويمكن إجمال وظائف معاجم المصطلحيات فى المشجر التالى:



* * *

---

* الخط المتقطع يفيد أنها تابعة للوظيفة الأم.



الباب الثالث

قضايا الدلالة

فى معاجم المصطلحيات عند العرب

-(عوامـل التطـور الـدلالى ومظـاهره / وأثرهـا فى تفسـير ظهـور معـاجم المصطلحيات عند العرب)

-(العلاقات الدلالية بين المصطلحات فى معاجم المصطلحيات عند العرب)

مدخل

لعله اتضح لنا أن الانتماء المعرفى لمجموعة المعجمات مشغلة هذه الدراسة وهو مجال المعجمية المختصة، وهو ما سوغ أن تنضوى تحت اسم جامع ظهر عنوانًا عليها، وهو: معاجم المصطلحيات، على ما مر بنا تفصيل القول فى مشروعيته– أقول إنه اتضح لنا أن الانتماء المعرفى لمجموعة هذه المعجمات حاسم فى تصور طبيعة ظهور المصطلحات التى ضمتها، وحاسم فى دراسة طبيعة التطور/ أو التغير الذى حكم رحلة انتقالها من المعجم العام إلى المعجم المختص.

وقد كان وعى أصحاب هذه المعجمات بطبيعة انتمائها المعرفى على خريطة التصنيف المعجمى عند العربى- ظاهرًا جليًّا فى منطقتين بارزتين، سبق للدراسة هنا أن توقفت أمامها مليًّا بالفحص والاستثمار، وهما:

أولًا: ما ظهر فى عنوانات هذه المعجمات من ألفاظ تحسم مسألة انتمائها إلى المعجمية المختصة، ففى البندين التاليين ما يبرهن على هذا:

أ- مفاتيح العلوم/ مقاليد العلوم/ جامع العلوم (دستور العلماء)/ كشاف اصطلاحات الفنون.

ب- الحدود الطبية وغيرها/ التعريفات/ التعريفات والاصطلاحات/ التوقيف على مهمات التعاريف.

ففى هذين الفرعين ما يدل على هذا الانتماء المعرفى لهذه المعجمات إلى اللغة الاصطلاحية؛ حيث نرى فى الفقرة (أ) ما يدل على أن هذه المعجمات تنطلق فى تصور أصحابها من كونها أدوات تعين على بناء التصورات والمفاهيم العلمية، على ما يظهر من معانى المفاتيح والمقاليد... إلخ.

وعلى ما نرى كذلك فى الفقرة (ب) من دلائل على هذا الانتماء المعرفى لهذه المعجمات، على ما يظهر من معانى (الحدود والتعريفات والتعاريف)... إلخ.

ثانيًا: ما ظهر فى دراستنا من عناية أصحاب هذه المعجمات- على تنوع مناهج بنائها- بما يسمى بمستوى الاستعمال، وقد كان تعيين المجال الدلالى أحد أهم ما عنيت به هذه المعجمات؛ بحكم أنها تفرغت لجمع مصطلحات العلوم المختلفة (شرعية وحكمية)، التى عرفتها الحضارة العربية الإسلامية، وقد أطلنا فى بيان هذا لأهميته فى بناء هذا الباب من الدراسة.

الفصل الأول

عوامل التطور الدلالى ومظاهره

وأثرها فى ظهور معاجم المصطلحيات عند العرب[1]

1- عوامل التطور الدلالى وأثرها فى ظهور معاجم المصطلحيات العربية:

من إجماعات علماء اللغة قديمًا وحديثًا القول بالأثر الجبار للإسلام فى الارتقاء باللسان العربى فى الميادين المختلفة.

ومن إجماعاتهم فى واحد من هذه الميادين الإقرار بما له من أثر فى نمو الثروة اللفظية، فى المجالات المعرفية المختلفة. وهو ما يمكننا – من دون تعسف– أن نقرر أن المعجمية المختصة إحدى الثمرات المورقة لهذا الأثر الذى أحدثه الإسلام فى حياة هذه اللغة، أو قل إن المعجمية الخاصة إحدى تجليات هذه الحقيقة المتعلقة بأثر هذا الدين العظيم فى نمو الثروة اللفظية (فى مستوى المصطلحات) فى العربية.

وهذه الحقيقة مستقرة ثابتة منذ القدم فى أدبيات فقه اللغة فى العربية، يقول ابن فارس اللغوى فى الصاحبى فى فقه اللغة: "كانت العرب فى جاهليتها على إرث من إرث آبائهم فى لغاتهم وآدابهم، فلما جاء الله– جل ثناؤه– بالإسلام حالت أحوال، ونقلت فى اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أخر، بزيادات، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت"[2].

والمدهش أن ترى فى خاتمة هذا الكلام- الذى جاء مطولًا عند ابن فارس- تصريحًا يرى فى مصطلحات العلوم المختلفة أثرًا من آثار ما جاء به الله سبحانه من الإسلام، حيث يقول إن الإسلام أظهر معانى ألفاظ صارت بنقل الشرع لها ألفاظًا خاصة؛ ليقرر فى قانون جامع: "وهو قياس ما تركناه من سائر العلوم؛ كالنحو والعروض والشعر وغيرها "[3].

---

(1) **يقول المناوى فى تعريف مصطلح (التطور) فى التوقيف على مهمات التعاريف**/ 183: "التطور: التنقل من هيئة وحال إلى غيرها". وهو مستعمل فى هذه الدراسة مرادف تمامًا للتغير، وقد حرصنا على استعماله؛ لقدم استعماله، على ما نرى من غير ارتباط بأى مفهوم معيارى، وهى الملاحظة التى سبق إلى الإشارة إليها الدكتور رمضان عبد التواب- رحمه الله- فى كتابه (التطور اللغوى- مظاهره وقوانينه)، ص4 ، 14.

(2) الصاحبى/ 78.

(3) الصاحبى/ 86.

وقد استمر هذا الوعى بهذه الحقيقة فى مصادر فقه اللغة عند العرب، على امتداد التاريخ العلمى فى هذا المجال المعرفى، وهو ما نجد دليلًا عليه فى المزهر للسيوطى، فيما عقده من باب خاص به فى النوع العشرين من كتاب بعنوان: (معرفة الألفاظ الإسلامية)، ومدار الباب على أن الإسلام هو الذى صنع من هذه الألفاظ العربية مصطلحات، بنقله لها إلى مجال دلالى جديد، يقول: "وكذلك كل ما استحدثه أهل العلوم والصناعات من الإسلام؛ كأهل العروض والنحو والفقه، وتسميتهم: النقض والمنع والكسر والقلب، وغير ذلك. والرفع والخفض والمديد والطويل"[1] .

وتأمل النص هذا دال على الإقرار صراحة بأن ما ظهر من مصطلحيات العلوم المختلفة كان سببه أثر الإسلام الذى استحدثها.

وقد مثل بعدد من مصطلحات عدد من العلوم فى هذا النص، ليقرر أن مصطلحية علم أصول الفقه؛ أى مجموعة مصطلحات هذا العلم من مثل ما ذكره من النقض والمنع... إلخ- ظهرت، والمسئول عن هذا الظهور هو الإسلام.

ومثل ذلك صادق فى إطلاقه على مصطلحية علم النحو، أى: مجموعة المصطلحات التى وضعها أهل ذلك العلم من الرفع والخفض... إلخ، وكذلك مصطلحية علم العروض، من مثل: المديد والطويل... إلخ.

ولا يترك السيوطى قارئه ليستنبط الآلية التى أظهرت هذه الأسامى بتعبيره المكافئ للمصطلحات، وإنما يصرح بها قائلًا: "وصاحب الشرع إذا أتى بهذه الغرائب (أى العلوم والمفاهيم) التى اشتملت الشريعة عليها من علوم- فلا بد من أسامٍ تدل على تلك المعانى"[2]، وواضح جدًّا أن هذه الأسامى المشار إليها هى ما يسمى فى هذه الدراسة بالمصطلحات.

وهذه الحقيقة لم تظهر عند ابن فارس والسيوطى وحدهما، أو ظهرت عند الأول وانقطعت لتظهر عند الأخير، ليس ذلك مقصودًا ما سبق التعبير عنه، وإنما هى حقيقة قديمة ثمة نصوص تدل على استقرارها قبل ظهور مصنفات فقه اللغة فى التأليف اللغوى عند العرب، على ما نجد له أمثلة فى كتاب (الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية) للرازى، الذى يقرر أن الأسماء الإسلامية أمر خالص بلسان العرب، حيث يقول: "وهذا للغة العرب خصوصًا ليس هو لسائر

---

(1) المزهر 299/1.

(2) المزهر 299/1، وفيه (من أسامى)، والصواب (أسام)، ومتابعة كلام السيوطى فى هذا الباب توقف على رصد ظاهر لعدد من الألفاظ (الدوال) بدلالاتها أوجدها الإسلام ولم يكن لها وجود سابق، من مثل الألفاظ التالية: 301/1 (الجاهلية/ والمنافق/ والضراح = بيت بإزاء الكعبة فى السماء/ التفث)، و302/1 (الصبر/ الزمارة = الزانية).

اللغات؛ وذلك كله لشدة حاجة الناس إلى معرفة لغة العرب؛ ليصلوا بها إلى ما يجىء فى الشريعة من الأسامى فى أصول الفرائض والسنن"[1].

إن مجموع هذه النصوص فى الأدبيات اللغوية/ اللسانية التراثية، تؤكد حقيقة أثر الإسلام فى ظهور مصطلحيات العلوم المختلفة فى المعجمية العربية المختصة.

وقد استمر هذا الإجماع على هذه الحقيقة عند العلماء المعاصرين، مع اختلاف انتماءاتهم المعرفية والفكرية والمكانية[2].

ومن ثم فإن مصطلحيات العلوم المختلفة فى اللسان العربى ظهرت كأثر من التطور العلمى الذى أحدثه مجىء الإسلام، وهو معدود فى دراسات التطور اللغوى كمحور من محاور علم اللغة التاريخى– من نوع التطور العمدى أو القصدى الإرادى.

2- مظاهر التطور الدلالى وأثرها فى معاجم المصطلحيات العربية:

إن فحص ما جاء فى مصادر فقه اللغة- حول طرق انتقال الألفاظ من المعجم العام لتتحول إلى مصطلحات فى المعجم المختص- تحصر مظاهر هذا التطور الدلالى فى اتجاهات ثلاثة هى:

أ- التضييق الدلالى (التخصيص).

ب- التوسيع الدلالى (التعميم).

ج- الانتقال الدلالى (تغيير مجال الاستعمال).

وهذه الطرق أو المظاهر الثلاثة ظاهرة جدًّا فى نص الصاحبى السابق الإشارة إليه هنا فى قوله: "بزيادات زيدت وشرائع شرعت وشرائط شرطت". بمعنى أن ما كان لازمًا فى تصور علم ما من العلوم أو مفاهيمه، هو السبب فى صنع مصطلح من المصطلحات، عن طريق واحد من المظاهر الثلاثة.

[1/3] (2/أ) التضييق الدلالى (التخصيص) فى معاجم المصطلحيات فى العربية:

لم يكن غريبًا أن يكون هذا المظهر أو هذا الطريق هو الغالب والحاكم فى ظهور الجمهرة الكاثرة من مصطلحات العلوم المختلفة التى جمعتها معاجم المصطلحيات العربية؛ وذلك

---

(1) الزينة فى الكلمات الإسلامية/ 128.

(2) انظر على سبيل المثال: اللغة كائن حى لجرجى زيدان/ 36، وفقه اللغة للدكتور على عبد الواحد وافى/ 119، واللسان والإنسان للدكتور حسن ظاظا/ 46، والعربية لغة العلوم والتقنية/ 64، ونحو وعى لغوى للدكتور مازن المبارك/ 108، وتراث المعاجم الفقهية للدكتور خالد فهمى/ 248، والمعاجم الأصولية فى العربية للدكتور خالد فهمى/ 255، وغيرهم كثيرون.

لطبيعة العلوم التى تقوم بنيتها فى الأساس على وضع الأطر التعينية التى تحدد، وتضع الاشتراطات والقيود للمفاهيم والتصورات المعرفية، وهو أمر مستقر فى اللسانيات التاريخية[1].

والتضييق الدلالى (أو التخصيص) كما يعرفه الدكتور رمزى منير البعلبكى، هو: "تضييق دلالة الكلمة، وحصرها فى إطار دلالى أضيق من إطارها السابق"[2].

وهو ما يؤكده الدكتور رمضان عبد التواب، عندما يقرر أنه: خروج الكلمة من معنى عام إلى معنى خاص[3]، فيما نقله عن ستيفان أولمان فى كتابه دور الكلمة فى اللغة[4].

وإذا كان اتجاه التخصيص مصطلحية علم أصول الفقه، ومصطلحية علم الفقه على ما قررته الدراسات[5] – فإنه حكم صالح الإطلاق على عموم المصطلحات فى مصطلحيات العلوم المختلفة، وهو ما يقرره الدكتور/ حلمى خليل قائلًا: "أما تخصيص الدلالة فهو: إطلاق الكلمة ذات الدلالة العامة على معنى خاص، كما حدث فيما أسماه القدماء باسم (الألفاظ الإسلامية) [وهى هنا مجموع المصطلحات التى أنتجتها بيئة الإسلام المعرفية كما مر بنا]، التى خصوها بدراسة دلالية مستقلة، حيث بينوا أثر الإسلام فى تغير دلالات بعض الألفاظ من الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة"[6].

وقد ظهر وعى بأثر هذا الطريق فى معاجم المصطلحيات العربية، وعبر عنه أصحابها بتعابير واضحة متنوعة دالة على ما نذهب إليه.

ومن أمثلة ما ظهر من المصطلحات بطريق التضييق (التخصيص) فى مفاتيح العلوم (ص11) مصطلح الاعتكاف الذى يعرفه بقوله: "الاعتكاف هو: لزوم المسجد والقعود عن المكاسب". وتأمل هذا التعريف فى ضوء ما هو مذكور فى المعجم العام دال على ما نقول؛ إذ الاعتكاف فى اللغة العامة: مطلق اللزوم والإقامة على الشىء [7] وهو ما يدل على التضييق الذى حدث بقيد الإضافة إلى المسجد، واشتراط القعود عن الكسب[8].

---

(1) انظر:

WinfredLehman,Historical linguistics : an introduction , p ullmam, The principles of semantics ,p 249 and 193.

(2) معجم المصطلحيات/ 323 تحت المدخل (Narrowing)، وهناك إحالات على مصطلحات أخرى مترادفة.

(3) التطور اللغوى (مظاهره وعلله وقوانينه)/ 194.

(4) دور الكلمة فى اللغة/ 165.

(5) انظر: تراث المعاجم الفقهية فى العربية/ 250، والمعاجم الأصولية فى العربية/ 258.

(6) الكلمة: دراسة لغوية معجمية/ 117.

(7) انظر: مقاييس اللغة (عكف) 108/4، ولسان العرب (عكف) 155/9.

(8) ومثل ذلك صالح فى تفسير ظهور الظرف (م نحوى) من مطلق الوعاء، انظر: مفاتيح العلوم 8/52، والصرع (م طبى) من مطلق السقوط، انظر: 5/160.

ويقول ابن هبة اللـه الطبيب فى الحدود الطبية وغيرها (ل10/ب): "حد الكلمـة = صـوت دال...". وهـذا التقييد بالطبيعة الصوتية/ النطقية خاص بعلم اللغة فقط، ومقارنة ذلك بما فى المعجم العام من عموم معنـى الكلمة فى الصوت وغيره- قائدة إلى إدراك ما لحقهـا مـن تخصـيص أو تضـييق فى مصـطلحية علـم اللغـة عنـد العرب[1].

ويقول الجرجانى فى تعليقه على معنى المدخل (الأذان 67/30): "الأذان فى اللغة: مطلق الإعلام. وفى الشرع: الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ معلومة مأثورة".

وفحص هذا التعليق ينتج فارقًا مهمًّا بين ما عبر عنه الجرجانى بمطلـق الإعـلام، وهـو المعنـى العـام للفـظ الأذان، وبين المعنى الخاص الذى عبر عنه بالإعلام بوقت الصلاة بألفاظ معلومة مـأثورة، وقـد تقـدم بـين يـدى هذا التعريف بيان بمستوى الاستعمال الذى ظهر فى عبارة (وفى الشرع)؛ أى أن التضييق ظهر ودل عليه أمران، هما:

أ- القيود التى تقيد بها لفظ الإعلام فى التعريف، مـما نـراه فى تـوارد شـبه الجمـل عليـه (بوقـت الصـلاة/ بألفاظ معلومة مأثورة).

ب- القيد المتمثل فى بيان المجال الدلالى المضيق لمعنى اللفظ، والذى تجلى فى العبارة الدالة عـلى مسـتوى الاستعمال (فى الشرع).

وهـذه القيـود هـى الـدلائل المتـواترة فى معـاجم المصـطلحيات جميعًـا، للكشـف عـن مظهـر التضـييق أوالتخصيص الذى أصاب الألفاظ التى تحولت إلى مصطلحات[2].

ومن أمثلة ما جاء من مصطلحات بطريق التضييق مصطلح الكلام فى النحو، يقول فى مقاليد العلوم (ص454/80): "الكلام هو: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وقيل: هو ما تضمن كلمتين بالإسناد". ففى هذا التعريف ما يفيد التضييق الذى صنع هذا المفهوم؛ إذ الكـلام فى اللغة العامة لا يقتضى تلك القيود الموجـودة فى التعريـف؛ لأنـه فيهـا مطلـق الحـديث، وقـد أضيف إلى هذه القيود المجال الدلالى، الذى تعين بانضـواء هـذا المصـطلح تحـت عنـوان جـامع

---

(1) انظر مثالًا آخر فى الحدود الطبية وغيرها: (ل30/ب) (الانتفاخ) (م طبى) تخصيص من مطلق الامتلاء.

(2) يظهر هذا التضييق فى المصـطلحات التاليـة فى التعريفـات للجرجـانى، فى أمثلـة كثـيرة جـدًّا، مـن مثـل: ص308/71 (التـابع< م نحوى)، وص372/82 (التصحيح = مطلق إزالة السقم < م حسابى = إزالـة الكسـور الواقعـة بـين السـهام والـرءوس)، وص96 /446 (التوحيد = مطلق الشىء الواحد< م عقدى/ صوفى)، و533/111 (الحجب = المنع< م فرضى فى المواريث = منع خاص)، و534/111 (الحجر = المنع < م فقهى = منع خاص بـالتصرف)، و920/183 (الطـلاق = إزالـة القيـد< م فقهـى = إزالـة قيـد مخصوص)، و1147/228 (القطع = مطلق الحذف < م عروضى حذف مخصوص) (ساكن الوتد المجمـوع مـع إسـكان متحـرك قبله، 5 < // </5 ")، وغير ذلك كثير.

لمصطلحية علم النحو، هو الباب السابع من هذا المعجم (فى النحو)؛ إذ هو مرتب موضوعيًّا، وبهذين الأمـرين تخصص معنى الكلام فى مصطلحية النحو بما ورد[1].

ومن أمثلته فى التوقيف على مهمات التعاريف للمنـاوى (ص37) قولـه فى تعريـف (الاجتهـاد): "الاجتهـاد لغة: أخذ النفس ببذل الطاقة وتحمل المشقة.

وعرفًا: استفراغ الفقيه وسعه لتحصيل ظن بحكم شرعى". ففـى هـذا التعليـق عـلى معنـى المـدخل لغـة واصطلاحًا ما يعكس عموم المعنى فى اللغة العامة، الذى هو بذل الجهد مطلقًا، ثم تضييقه فى اللغـة المختصـة الاصطلاحية، بقصره على بذل جهد الفقيه فى تحصيل حكم شرعى مظنون، وفى التعريف العرفى/ أو الاصطلاحى قيود دالة على هذا التضييق، متمثلة فى القيود اللغوية فيه، وفى تعيين المجال الدلالى ببيان مستوى الاسـتعمال، الذى جعل القيد (عرفًا) فى مفتتح التعريف علامة عليه[2].

ومما يظهر فيه التضييق أو التخصيص مصطلح الاستعارة فى البلاغة؛ حيث إن المعنى اللغوى العام مطلـق، وفى البلاغة ضيق بما بين المشبه به والمشبه كما فى الكليات للكفوى[3].

وفى جامع العلوم أو دسـتور العلـماء يقـول الأحمـد نكـرى فى التعليـق عـلى معنـى التـيمم (298/1): "التـيمم فى اللغـة: القصـد. وفى الشرع: قصـد الصـعيد الطـاهر، واسـتعماله بصـفة مخصوصة لإزالة الحدث". ففى هذا التعليق يظهر فارق ما بين العموم فى اللغـة العامـة، حيـث ورد شرح معنى اللفظ، من غير قيد بعبارة (القصد) المطلـق، والخصـوص فى اللغـة الاصـطلاحية الخاصة بعلم الفقه، حيث ورد فى التعريف قيود مضيقة من المعنى اللغوى العام، وهى المتمثلة

---

(1) انظر أمثلة أخرى للتضييق والتخصيص المفسر لظهور عدد من المصطلحات فى مقاليد العلوم، ص459/81 (العامل < م نحوى)، و481/83 (التمييز< م نحوى)، و550/90 (ألصحيح< م صرفى)، و148/ 1155 (الصحيح < م هنـدسى)، و1303/166 (الخـرق< م موسيقى = مد الوتر)، وغير ذلك كثير.

(2) انظر أمثلة أخرى للمصطلحات التى ظهرت بطريق التضييق فى التوقيف على مهمات التعاريف: 38 (الأجوف < م صرفى)، و40 (الإحرام< م فقهى)، و45 (الإدغام < م صوتى)، و70 (الإضافة< م نحوى من مطلق الضم)، و113 (البتر = مطلق القطع< لكنه استعمل فى قطع الذنب، وهذه عبارته: والاستدراك فيها دال على التخصيص)، و255 (الجنايـة = مطلـق الفعـل المحظـور < م فقهى = تخصيص فى الجرح والقتل والقطع)، وفيه = = التعبير: (وغلبت فى ألسنة الفقهاء على الجـرح والقتـل)، وهـو معنـى التضييق والتخصيص، و334 (الدخول = مطلق< م فقهى تخصص بالنكاح)، وفيه: (وغلب استعماله فى الوطء الحـلال)، و384 (الزبور = مطلق الكتاب غليظ الكتابة< تخصص بكتاب داود)، و721 (الوحى = مطلق إلقـاء المعنـى فى الـنفس فى خفـاء< م عقدى تخصص بالنبى)، وغير ذلك كثير.

(3) انظر: الكليات، ص100،ومثل ذلك فى ص245 (البحث = مطلق < م تأليف)، و354 (الجماع = مطلـق الاجـتماع والموافقـة < م فقهى تخصص)، وعبارته: (لكنه لما كثر استعماله فى الاجتماع الخاص عند الإضافة إلى النساء صار صريحًا لا يفهم غـيره)، و399 (الحيض = مطلق السيلان< م فقهى خاص)، و433 (الخلع = مطلق القلع واختص بإزالة الزوجية< م فقهى)، وغير ذلك.

فى الإضافة والنعت والعطف، فى: (الصعيد الطاهر واستعماله...)، فضلًا عن القيد الأول المتمثل فى بيان مستوى الاستعمال، الذى تعين بعبارة (وفى الشرع)وبهذين الطريقين تم التضييق والتخصيص، وبهما جميعًا تم إيجاد المصطلح[1].

وفى كشاف اصطلاحات الفنون يقول التهانوى (234/1): "الإعلام لغة هو الإخبار. وعند المحدثين : هو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته أو سماعه مقتصر عليه". ففى هذا التعليق بيان للمعنى العام، وهو مطلق الإخبار، ثم المعنى المضيق، وهو إخبار مخصوص بين طرفين مخصوصين، وعلى هيئة مخصوصة، عينها التعريف بما جاء فيه من قيود جاءت بعد (أن يعلم)، وعينها لتحديد للمجال الدلالى بعبارة (وعند المحدثين)، وبهما ظهر الإعلام مصطلحًا حديثيًّا، عن طريق التخصيص أو التضييق للمعنى العام لهذا اللفظ[2].

وبهذا يتضح لنا أن التضييق أو التخصيص الدلالى كان واحدًا من الطرق التى سلكتها العلوم المختلفة فى الحضارة العربية الإسلامية؛ لخلق جهاز مصطلحى، معبر عن مقصوراتها ومفاهيمها ومعارفها، وهو طريق سلكته العلوم جميعًا؛ شرعية وعربية وحكمية، وهو ما حاولنا أن نمثل عليه هنا فى المتن أو فى غيره.

وإذا كان من المنطقى أن يحدث هذا التضييق لما يرتحل من الألفاظ اللغوية إلى مجال اللغة الاصطلاحية؛ خضوعًا لطبيعة العلوم التى تصنع الاشتراطات اللازمة لضبط المفاهيم- فإن المدهش أن يحدث التضييق فى كثير من الأحيان بسبب من خصوصية العقيدة الإسلامية.

يقول الكفوى فى الكليات/ 25: "وكل من كان سببًا لإيجاد شىء أو إصلاحه أو ظهوره فهو أب له". وأرباب الشرائع المقدمة كانوا يطلقون الأب على اللـه تعالى؛ باعتبار أنه السبب الأول، حتى قالوا: "إن الأب هو الرب الأصغر، واللـه هو الرب الأكبر". ثم ظنت الجهلة منهم أن المراد به معنى الولادة فاعتقدوا ذلك تقليدًا؛ ولذا كفر قائله، ومنع مطلقًا؛ حسمًا لمادة الفساد. وهذا المنع المطلق أنتج تضييقًا يحيط بمفهوم الأب فى اللـه، والسبب المذكور فى عبارة نفيسة هى منع المادة القائدة إلى الكفر الذى هو أصل كل فساد.

---

(1) انظر أمثلة أخرى للتضييق فى جامع العلوم/ 369 (الحشو = مطلق ما يملأ به، ومصطلح بلاغى تخصص)، و469 (السالم < م صرفى)، و723 (القياس = مطلق التقدير< م منطقى تخصص)، وغير ذلك.

(2) انظر أمثلة أخرى للتضييق فى كشاف اصطلاحات الفنون 234/1 (الإعنات< م بلاغى)، و256/1 (الإلغاء< م نحوى)، و720/1 (الحوالة < م فقهى)، و778/1 (الدابة = مطلق ما يدب على الأرض من الحيوان< ثم خصت بما يركب وتحمل عليه الأحمال)، و187/2 (العطف< م نحوى)، و1263/2 (الفتق = مطلق تفرق اتصال الأجزاء< م طبى تخصص بنزول الأمعاء خصوصًا)، وغير ذلك كثير جدًّا.

ويقول الكفوى كذلك/ 109 فى التعليق على مدخل الاستواء: "واختلف فى معنى: ﴿ الـرَّحْمَنُ عَـلَى الْعَـرْشِ اسْتَوَى {5/20} ﴾ [سورة طه 5/20]، فقيل: بمعنى استقر، وهـو يشـعر بالتجسـيم. وقيـل بمعنـى اسـتولى، ولا يخفى أن ذلك يعد قهرًا وغلبة. وقيل بمعنى: صعد، والـلـه منزه عن ذلك أيضًا". فهـذه التعليقـات عـلى هـذه الشروح يقف وراءه أصل اعتقادى جامع عند المسلمين هو التنزيه له سبحانه، وهـو الأمـر الـذى يـدعم فكـرة الأثر الجبار لهذه العقيدة فى البناء المعرفى للأمة العربية.

[1/3] (2/ب) التوسيع الدلالى (التعميم) فى معاجم المصطلحيات فى العربية:

يحدد دارسوا التطور اللغوى مظهرًا آخر أو مسارًا آخر تسير فيه كثير من ألفـاظ اللغـة فى رحلـة انتقالهـا للغة الاصطلاح، ألا وهو مظهر التعميم أو مسار توسيع المعنى[1].

صحيح أنه- مقارنة بمظهر التضييق- أقل إسهامًا فى عملية خلـق الأجهـزة الاصـطلاحية للعلـوم المختلفـة، لكنه على أية حال طريق مسلوكة مأنوسة فى هذا الميدان.

ويعرف الدكتور رمزى منير البعلبكى مصطلح التعميم أو التوسـيع الـدلالى فيقـول (ص184): "(Extension) هو: توسيع دلالة الكلمة بحيث يمكن استخدامها فى سياقات جديدة".

وهذا الذى عرف به الدكتور/ البعلبكى المصطلح ظاهر تمامًا فى تعريـف هارتمـان للمـدخل نفسـه، عنـدما يقرر أن (extension) هو: "توسيع فى المجال الدلالى لكلمة أو عبارة؛ لتغطى مفاهيم أكثر"[2].

وقد أسهم هذا العامل إسهامًا جيدًا فى تفسير ما حدث لعدد من الألفاظ اللغوية، التى صارت مصطلحات فى العلوم المختلفة فى الثقافة العربية.

وقد امتلأت معاجم المصطلحيات فى العربية بنماذج كثيرة، ظهرت عن طريـق مسـار التوسـيع أو التعمـيم الدلالى، وفيما يلى أمثلة لذلك:

يعلق الخوارزمى على معنى مصـطلح السـجل فى مفـاتيح العلـوم/ 57 بقولـه: "أمـا السـجل فكتاب يكتب للرسول أو المخبر أو الرجال، أو غيرهم بإطلاق نفقته حيث بلغ، فيقيمهـا لـه كـل

(1) التطور اللغوى (مظاهره وعلله وقوانينه)/ 197.

(2) Dictionary of lexicography , p 54 ونص كلامه :

"A widening in the semantic scope of a word or phrase to cover more concept "

وانظر: علم الدلالة للدكتور مختار عمـر/ 223، وفقـه اللغـة للـدكتور عـلى عبـد الواحـد وافى/ 320، ودور الكلمـة فى اللغـة/ 180، والكلمة دراسة لغوية معجمية/ 117.

عام يجتاز به/ والسجل أيضًا المحضر يعقد القاضى بفصل القضاء؛ يقال سجل الحاكم لفلان بكذا تسجيلًا".

ففى هذا التعليق إشارة إلى معنيين، هما:

أ- الكتاب الموجه لأحد عمال الدواوين لغرض مهنى هو تقييمه، وهو المعنى اللغوى، وإن تخصص هنا؛ بسبب ارتباط بمجال دلالى معين، هو مصطلحات مجال الدواوين الإدارية فى الدولة العربية الإسلامية.

ب- مجلس القضاء وهذا هو المعنى الجديد الذى طرأ على معنى السجل، بحيث صار مصطلح (السجل) فى استعمال الدواوين أوسع معنى عما هو عليه فى المعجم العام[1]، والعلاقة بين المعنى العام والمعنى الاصطلاحى تسمح بهذا التوسيع.

ويقول الجرجانى (985/197) فى التعليق على معنى مصطلح العقل عند الأصوليين والكلاميين: "العقل .. ما يعقل به حقائق الأشياء".

وهذا المعنى جاء بطريق التوسيع الدلالى؛ بدليل قوله فيما بعد: "وهو مأخوذ من: عقال البعير". ولا شك أن العقال الذى للبعير حسى مادى، فإطلاقه على العمليات العقلية لإدراك حقائق الأشياء، وهو بهذا يشمل الموانع الحسية/ والمعنوية معًا.

ويقول كذلك فى التعليق على معنى مصطلح النظم (1554/310): "النظم فى اللغة: جمع اللؤلؤ فى السلك. وفى الاصطلاح: تأليف الكلمات والجمل، مرتبة المعانى، متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل". ففى هذا التعريف انتقال من المعنى الحسى الذى هو جمع اللؤلؤ، إلى معنى متسع أضاف جمع الكلمات فى التأليف؛ تشبيهًا بما هو عليه فى نظام السلك، أو العقد على نسق جميل، فالانتقال من السلك إلى التأليف توسيع، خلق المفهوم البلاغى، وهو توسيع ترشح له الدلالة اللغوية العامة.

ومما يمكن أن يكون ناشئًا من المفاهيم بسبب من التوسيع الدلالى، يقول مقاليد العلوم (239/60): "التعجيز: أن يعجز المكاتب نفسه، أو يعجزه سيده فينقض المكاتب". ففى هذا التعليق على معنى هذا المصطلح يشير إلى ما نحن بصدده، فبناء التعجيز يقتضى التعدى؛ بحكم الصيغة الصرفية وإطلاق معناه على اللازم يمثل توسيعًا فى مفهومه، فهو بمعنى:

* العجز الذاتى، وهو لا يسمى فى اللغة العامة تعجيزًا.

* العجز الغيرى، وهو ما يسمى فى اللغة تعجيزًا، فجاء الاصطلاح الفقهى؛ ليعبر بالتعجيز عنهما معًا بطريق التوسيع والتعميم.

---

(1) انظر: لسان العرب (سجل) 327/11.

ومن الملاحظ ازدياد المصطلحات مع معاجم المصطلحيات المتأخرة القريبة من عصرنا؛ بسبب من اتساع كثافة مداخلها، أو بسبب بنائها على غير الإيجاز، وهو ما يتبدى لنا بداية من المناوى[1].

ويعرف المناوى فى التوقيف/ 104 أهل الرجل، فيقول: "من يجمعه وإياهم نسب أو دين، أو غير ذلك من صناعة وبيت وبلد وصنعة". ففى هذا التعريف ما يدل على عموم يستوعبه مفهوم أهل الرجل، ويتضح التوسيع مما يذكره المناوى من أصل الكلمة، إذ يقول: "وأهل الرجل فى الأصل: من جمعه وإياهم مسكن واحد، ثم تجوز به"، أى أن المعنى كان خاصًّا ضيقًا فيمن ذكر، ثم حدث له توسع دل عليه بقوله (ثم تجوز به).

ويقول الكفوى فى التعليق على مدخل الإعجاز/ 149: "والمعجز فى وضع اللغة مأخوذ من العجز، وفى الحقيقة لا يطلق على غير الله أنه معجز؛ أى خالق العجز، وتسمية غيره معجز- كفلق البحر وإحياء الميت- فإنما هو بطريق التجوز والتوسع". ففى هذا الكلام يتضح أنه لما كان المعجز لا يطلق إلا على الله سبحانه كان إطلاقه على غيره فى تصور الكفوى تجوزًا وتوسعًا.

وواضح الأثر العقدى فى الحكم على هذا الإطلاق وغيره توسعًا وتجوزًا؛ ذلك أن الله سبحانه هو الخالق حقيقة.

وفى جامع العلوم للأحمد نكرى/ 462: "الزعم: هو القول بلا دليل والمشهر: إن الزعم هو الاعتقاد والباطل؛ أى غير المطابق للواقع، سواء اعتقدها القائل أو لا". ففى هذا التعليق على

---

(1) انظر أمثلة أخرى للتعميم فى التوقيف للمناوى/ 113 (البتر = قطع الذنب< قطع الذكر/ الكلام غير المبدوء فيه بالبسملة بطريق التشبيه)، و185 (التعذيب = الضرب بعذبة السوط، أى طرفها< مطلق الضرب< ثم استعير لمطلق الأمور الشاقة)، و209 (التنزه = التباعد عن الشىء< مع كل خضرة وحثة بعيدة أو قريبة)، وتعبيره (ثم كثر حتى استعملت فى النزهة فى الخضرة والجنان)، و216 (التوقيع = الأثر فى ظهر البعير< أثر الكاتب فى الكتاب)، و285 (الحفظ = ضبط الصور المدركة< ثم استعمل فى كل تفقد ورعاية)، و290 (الحقيبة = ما يحمل من القماش< ثم توسعوا فى اللفظ ،حتى قالوا : احتقب فلان الإثم إذا ارتكبه)، و298 (الجنب = ميل الرجل إلى داخل< ميل مجرد)، و323 (الخلع = خلع الملابس< مفارقة الزوج)، و405 (السعى = المشى السريع< الجد فى الأمر خيرًا وشرًّا)، و443 (الشيخ = طاعن السن< كثير التجارب تشبيها)، و448 (الصحة = حالة طبيعية< ثم استعيرت الصحة للمعانى)، و508 (العذاب = الإيلام< ثم استعير للأمور الشاقة)، و562 (الفقرة = الحلى المصاغ على هيئة معينة< أجمل بيت< ثم استعير فى كل جملة مختارة)، و710 (النكاح = أصل النكاح العقد< ثم استعير للجماع).

وانظر الكليات الكفوى/ 245 (بحث = طلب الشىء تحت التراب< طلبه مطلقًا)، و391 (الحد = المانع والحاجز< نهاية المعنى والوصف المحيط "معنوى"). وفى جامع العلوم/ 406 (الخطاب = توجيه الكلام للإفهام< ما يقع التخاطب من الكلام لفظيًّا أو نفسيًّا)، و442 (الذوق = قوة فى العصب المفروش على اللسان< نور عرفانى).

معنى الزعم ابتدأ تعريفه بأنه القول بلا دليل، ثم توسع وحدث له تعميم، فصار الزعم اعتقادًا باطلًا غير مطابق للواقع.

وفيه أيضًا فى التعليق على مصطلح (الزنديق/ 467): "إن الأصل فيها هو المنسوب إلى (زند)، وهو اسم كتاب أظهره (مزدك) من المجوس، ثم توسع ليدل على مطلق الملحد والدهرى، وإن اعترف بنبوة النبى صلى الله عليه وسلم مع إبطانه عقائد الكفر[1].

ومما يمكن أن يندرج تحت التوسيع أو التعميم الدلالى ما جاء تحت مصطلح الإرهاص فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى (141/1)، حيث يقول: "الإرهاص شرعًا: قسم من الخوارق، وهو الخارق الذى يظهر من النبى قبل البعثة؛ سمى به لأن الإرهاص فى اللغة: بناء البيت، فكأن بناء البيت إثبات النبوة". ففى هذا التعليق يمكن حمل التطور الدلالى، الذى أصاب هذه الكلمة على محمل التعميم والتوسيع؛ أى أن المعنى تطور من بناء البيت وإثباته وهو معنى مادى حسى، إلى إثبات النبوة وتأسيسها وهو معنى مجازى.

ومما يمكن أن يندرج تحت التعميم والتوسيع الدلالى قول التهانوى فى التعليق على معنى: (الإسهاب 200/1): "الإسهاب بالهاء عند أهل المعانى هو التطويل لفائدة أو لا لفائدة". ففى هذا الشرح تصريح بأن الإسهاب هو إطالة الكلام فى كل اتجاه لفائدة أو لغير فائدة، وتأمل المعنى الوارد فى المعجمية العامة يوحى بأن الإسهاب فى اللغة هو إطالة الكلام المفيد من الأمر[2]، وبهذا يكون ما حدث لهذا المصطلح فى البلاغة العربية من نوع التوسيع الدلالى[3].

سبق أن أشرنا فى مفتتح هذا المبحث إلى قلة المصطلحات الناشئة عن طريق التوسيع أو التعميم، وهو أمر منطقى مفهوم، فى ضوء أن العلم يسعى إلى ضبط دلالات الكلمات التى ينتقل بها إلى اللغة المختصة، وهو ما يعاكس طريق التوسيع.

وقد نتج التوسيع فى دلالات الكلمات التى تحولت إلى مصطلحات؛ بسبب من التشبيه، أو بسبب من احتمال المعنى اللغوى للفظ، وقابليته للتعميم فى رحلة انتقاله إلى المعنى الاصطلاحى، أو بسبب من التطور الناشئ عن طريق الانتقال بالمعنى من الحسى والمادى إلى المجازى وغير الحسى.

---

(1) انظر أيضًا جامع العلوم (منافق)/ 900.

(2) انظر لسان العرب (سهب) 475/1.

(3) انظر أيضًا: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى 1062/2 (الصحة< ضد المرض/ الثبوت< مطابقة الشىء للواقع).

[1/3] (2/ج) الانتقال الدلالى لغير التضييق والتوسيع فى معاجم المصطلحيات فى العربية:

يقول فندريس: "عندما يتعادل المعنيان، أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص، كما فى حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال، أو من السبب أو من العلاقة الدالة إلى الشىء المدلول عليه"[(1)].

وهو ما يلمسه هارتمان أيضًا فى تعريفه للمدخل (figurative meaning) باعتباره طريقًا له أثره فى صناعة المصطلحات، وهو- فى تمثيل على المعنى الانتقالى أو المجازى- يشير إلى ما يحدثه الانتقال الدلالى لغير التضييق والتوسيع.

ومعنى ذلك أن الانتقال الدلالى هنا هو تغير دلالة الكلمات وصيرورتها مصطلحات، باستثمار طرق الاستعارة والتشبيه أو المجاز المرسل بعلاقاته المتنوعة من كلية وجزئية، وحالية ومحلية وسببية، ومن هنا فإنه بالإمكان أن نقرر مع الدكتور حلمى خليل أن: "نقل الدلالة أو تحويلها يجرى عادة بين الكلمات التى بينها وبين معناها المعجمى علاقة دلالية معينة، ويشمل هذا التغيير الدلالى نوعين كما يلى:

1- انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين بسبب الاستعارة.

2- انتقال مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين، وهو المجاز المرسل، ومضافًا إليها علاقة المجاورة"[(2)].

ومن الالتفاتات الموفقة ما أشار إليه الدكتور إبراهيم أنيس من شأن كون رقى الحياة العلمية من أثر فى تغير مجال الاستعمال، أو الانتقال فى دلالات الكلمات فى رحلة تحولها إلى المصطلحات، يقول: "يجمع الباحثون فى نشأة الدلالة على أنها بدأت بالمحسوسات، ثم تطورت إلى الدلالات المجردة، بتطور العقل الإنسانى ورقيه، فكلما ارتقى التفكير العقلى جنح إلى استخراج الدلالات المجردة وتوليدها والاعتماد عليها"[(3)].

وهو ما يعنى ما نقرره هنا من شأن الأثر الذى أحدثه الإسلام فى الارتقاء بالعلم، بحيث لا يمكن تصور ارتقاء الحياة العقلية العربية من دون عزو ذلك إلى هذا الدين، وهو ما تقرر فى

---

(1) اللغة لفندريس/ 256، وانظر: التطور اللغوى (مظاهره وعلله وقوانينه)/ 194، ويرجى مراجعة المداخل التالية:

Transfer of sense ,Figurative meaning فى معجم هارتمان Dictionary of lexicography p 57.

(2) الكلمة دراسة لغوية معجمية/ 161.

(3) دلالة الألفاظ/ 167.

مفتتح هذا الفصل من أن النقل المتعمد الذى تتطلبه مستحدثات الحياة من منشآت ومخترعات واضح تمامًا هنا.

وقد أطلنا فى بيان معنى الانتقال الدلالى لغير التضييق والتعميم هنا؛ لأمر جدير بالتأمل، وهو أنه كان طريقًا مهمًا جدًا على المستوى الكمى فى صناعة مصطلحات العلوم المختلفة، بشكل يفوق غيره من طرق التطور الدلالى، التى حكمت مجموعة الألفاظ التى تحولت إلى مصطلحات فى العلوم المختلفة فى الثقافة العربية الإسلامية، وهو ما تنبه إليه أصحاب معاجم المصطلحيات[1].

ومن أمثلة ظهور مصطلحات بسبب من الانتقال الدلالى لغير التضييق والتعميم مصطلح (العقر)، يقول الخوارزمى فى مفاتيح العلوم (ص17) فى مصطلحات النكاح والطلاق فى علم الفقه: "والعقر: ما تعطاه البكر إذا وطئت وطأ بشبهة؛ لأنها إذا قرعت فكأنها تعقر". ففى هذا التعليق على معنى هذا المدخل ما يشير إلى كيفية تحول العقر الذى هو من أصل دال على الحز والذبح- كما فى اللسان العربى[2]- إلى أن يكون مهر المثل؛ بسبب من المشابهة أو الاستعارة.

---

(1) انظر جامع العلوم/ 910، الذى يقول واصفًا ما يحدث من كثرة استعمال بعض الألفاظ فى معان معينة: "وإن كان أهل العرف الخاص (هم الناقل) فمنقول عرفى خاص، ويقال له المنقول الاصطلاحى، كمصطلحات النحاة، وغيرهم". وانظر أيضًا كشاف اصطلاحات الفنون (المنقول) 1662/2.

(2) لسان العرب (عقر) 495/4، وانظر: مفاتيح العلوم/ 235 (البيضة = الكرة (من آلات المنجمين لمعرفة هيئة الفلك < نقل للتشابه). وفى التعريفات للجرجانى 1579/318 (النون = الدواة< العلم؛ لأنها سبب ظهوره).

وفى مقاليد العلوم، ص 44 /51 (المتن = الصلب< ما يتقوم به معنى الحديث، تشبيه)، و1097/142 (الكبد< نجم فى السماء لا يرى "فلك")، و1481/184 (البواب< معى متصلة بالمعدة، ينضم عند نزول الطعام بها، ثم ينفتح بعد الانهضام). وفى التوقيف/ 137 (بعل = الرجل الفحل< فحل النخل للتشابه)، و249 (جلف = جلد الشاة< العربى الجافى؛ كأنه عربى بجلده لم يتحضر)، و255 (الجنابة = إنزال المنى/ التقاء الختانين؛ سميت لأنها سبب لتجنب الصلاة)، و281 (الحش = البستان< الكنيف؛ لأنهم كانوا يقضون حوائجهم فى البساتين، فلما اتخذوا الكنف جعلوها خلفًا عنها فأطلقوا الاسم عليها)، و290 (الحقيبة = العجيزة< ما يحمل من القماش على الفرس خلف الراكب؛ للمجاورة)، و360 (الرحم = ما يشتمل على الولد< القرابة، سبب)، و533 (الغارب = ما بين العنق والسنام< كناية عن الطلاق)، و534 (الغائط = المطمئن من الأرض< الخارج المستقذر من الإنسان، للمجاورة)، و540 (الغلام = الصغير< مطلق الرجل باعتباره ما كان عليه)، و524 (الشريعة = مورد الإبل إلى الماء الجارى< استعير لكل طريقة موضوعة بوضع إلهى ثابت).

وفى جامع العلوم للأحمد نكرى/ 505 (الشرط = إلزام الشىء< نقل إلى تعليق حصول جملة بحصول مضمون جملة أخرى).

وفى كشاف اصطلاحات الفنون 211/1 (الإصبع< نصف سدس المقياس)، و215/1 (الأصم< المضاعف عند الصرفيين)، و1119/2 (ضفدع اللسان< غدة صلبة تقرض تحت اللسان شبيهة بالضفدع)، و1169/2 (العدسى< سطح يحيط قوسان مختلفا التحدب".

ومـما يمكـن تفسـير ظهـوره بطريـق النقـل للمشـابهة لفـظ الحشـو، يقـول الجرجـانى فى التعريفـات (ص 583/118: "الحشو، هو فى اللغة: ما تملأ به الوسادة. وفى الاصطلاح: عبارة عن الزائد الـذى لا طائـل تحتـه. وفى العروض: هو الأجزاء المذكورة بين الصدر والعروض وبين الابتداء والضرب من البيت، مثلًا: إذا كان البيت مركبًا من مفاعيلين ثمانى مرات، فمفاعيلين الأول: صدر، والثانى والثالث: حشـو، والرابـع: عـروض، والخـامس: ابتـداء، والسادس والسابع: حشو، والثامن: ضرب". ففى هذا التعريف انتقل المعنى من الشىء تملأ بـه الوسـائد (وهـو معنى حسى) إلى المعنى المتعلق بالزيادة فى الكلام، مما يمكن الاستغناء عنه، وهو معنى خاص بالبلاغة العربية، والأمر نفسه صادق على ما سـمى فى مصـطلحية العـروض باسـم الحشـو، وواضـح أن الانتقـال هنـا راجـع إلى المشابهة بين المعنى اللغوى العام، وما هو قائم فى المعنى الاصطلاحى.

ومما يمكن أن يعد ظهوره بسبب من انتقال الدلالة بغـير التضـييق والتوسـيع لفـظ الشـعر، يقـول صـانع معجم مقاليد العلوم (971/128): "الشعر: قياس مؤلف من المخـيلات". ففـى هـذا التعريـف لهـذا المصـطلح المنطقـى مـا يـدل عـلى الانتقـال بمعنـى اللفـظ مـن المعنـى الشـائع المـتفشى، المـرتبط بالتخييـل إلى الدلالـة الاصطلاحية الخاصة بعلم المنطق؛ لأن هذا النوع من القياس يتكون من قضـايا تخييليـة؛ فلهـذه المشـابهة سر نقل اللفظ للدلالة على المعنى الاصطلاحى.

ومما تطور معناه من الألفاظ بسبب المجاورة لفظ (الثغر)، يقول المناوى فى التوقيف (ص220): "الثغـر = المبسم، ثم أطلق على الثنايا". ففى هذا التعليق القصير اتضح سر إطلاق الثغـر عـلى الأسـنان، وهـو مجاورتهـا للمبسم أو الفم.

ومما تطور أيضًا بطريق المجاز المرسل لفظ المجلـة؛ إذ كـان معنـاه غطـاء المصـحف ثـم نقـل فسـمى بـه المصحف كله؛ تسمية للكل باسم الجزء، يقول المناوى (ص250): "المجلة: مـا يغطـى بـه المصـحف، ثـم سـمى المصحف مجلة".

ومن الألفاظ التى تطورت بالنقل (الرقبة) يقول المناوى (ص370): "الرقبة: اسم للعضو المخصوص، ثم عبر بها عن الجملة". ففى هذا التعليق تطـور المعنـى مـن كونـه دالًّا عـلى العضـو المخصـوص، ليعـبر عـن معنـى الإنسان، وهو من إطلاق الجزء على الكل.

ومن الأمثلة الظاهرة على تطور الدلالة بغير التضييق والتوسيع لفظ (القـانون) يقـول الكفـوى (ص734): "القانون: هو كلمة سريانية بمعنى المسطرة، ثم نقل إلى القضية الكلية، من حيث يستخرج بها أحكام جزيئات المحكوم عليه فيها". ففى هذا التعليق على معنى القانون يظهر انتقـال المعنـى مـن المسـطرة إلى معنـى آخـر يتعلق بالقضية الكلية، وواضح أن السر وراء هذا التطور الدلالى هو السببية؛ ذلك أن المسطرة آلـة تعـين عـلى استخراج الحكم حسيًّا.

ومما نقل إلى الاصطلاح بأثر التشبيه لفظ (الإحصان) يقول الأحمد نكرى فى جامع العلوم/ 36: "الإحصان فى اللغة: المنع والدخول فى الحصن. وفى الشرع: أن يكون الإنسان رجلًا أو امرأة عاقلًا بالغًا حرًّا مسلمًا، حصل له الوطء بإنسان بالغ حر مسلم بنكاح صحيح، وهذا إحصان الرجم، فكأن الإنسان يصير داخلًا فى الحصن عند وجود الصفات الخمس المذكورة". ففى هذا التعليق بيان كيف انتقل اللفظ من اللغة العامة إلى الاصطلاح بنقل التشبيه.

ومن أمثلة تطور الدلالة بطريق النقل ما أورده الأحمد نكرى فى تعليقه على مصطلح (الجناية)، يقول (ص335): "الجناية... أخذ الثمر من الشجر، فنقلت إلى إحداث الشر، ثم إلى الشر، ثم فعل محرم". ففى هذا التعليق بيان لكيفية تطور دلالة لفظ الجناية من المعنى الحسى المتعلق بإسقاط الثمر، إلى المعنى الخاص فى لغة الفقه بطريق المشابهة؛ إذ فى المعنى الاصطلاحى إسقاط الأعضاء والأنفس.

ومما يمكن تفسير ظهوره مصطلحًا بطريق النقل للمشابهة لفظ السجع، يقول الأحمد نكرى (ص472): "السجع: توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الآخر، وقد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة؛ باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى. وفى اللغة هدير الحمام ونحوها". ففى هذا التعليق يظهر أن المعنى اللغوى العام مرتبط بما يصدر عن الحمام من صوت يشبه التنغيم، بما فيه من تتابع منتظم، فانتقل للدلالة على المعنى الاصطلاحى البلاغى، فيما يشبه ما يصدر عن الطير من صوت.

ومن أمثلة المنقول الاصطلاحى الشرعى فى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى- ما ورد فى بيان معنى مصطلح (الصفقة)، يقول (1080/2): "الصفقة فى اللغة: ضرب اليد على اليد عند البيع أو البيعة. وفى الشريعة: العقد نفسه". ففى هذا التعليق يظهر انتقال المعنى اللغوى العام إلى المعنى الاصطلاحى؛ تسميةالشىء ببعض ملابساته.

ومن أمثلة انتقال اللفظ إلى الاصطلاح بسبب ما يحدثه، يقول التهانوى فى التعليق على مدخل (الحرقة 651/1): "الحرقة عند البلغاء: هى أن يؤتى بكلام يبعث على الرقة، ويدعو إلى البكاء، وإن يكن تركيبه يظهر عاديًا ومعانيه ليست بديعة، ولا صناعة فيها ولكنها وجدانية". فى هذا التعليق يظهر أن إطلاق اسم الحرقة على الكلام الوجدانى المؤثر جاء بطريق الانتقال الدلالى، بطريق المجاز المرسل بإطلاق الاسم على ما يسببه.

هذه نماذج وأمثلة للطرق التى اتبعتها الكلمات التى تحولت إلى مصطلحات، تحمل دلالات خاصة بالعلوم العربية والإسلامية، وهذه المظاهر التى حكمت التطور العمدى لدلالات الألفاظ- الذى أحدثه الإسلام العظيم– هى كما مر بنا: التضييق أو التخصيص الدلالى،

والتوسيع أو التعميم الدلالى، والانتقال بغيرهما، أى بالتشبيه والمجاورة والمجاز المرسل، وغير ذلك.

وهى مظاهر صالحة للكشف عما يحدث فى بناء مصطلحيات العلوم المختلفة، ولا سيما العلوم الحكمية أو اليونانية، وهو طريق الاقتراض الاصطلاحى، بمعنى أن الحركة العلمية العربية ضمت إلى قوائم مصطلحياتها عددًا من المصطلحات؛ إما بطريق التعريب أو الترجمة.

وهو ما ظهر آثاره فى عناية أصحاب هذه المعاجم فى النص على أصول كثيرة جدًّا من الكلمات المقترضة، كما بينا سلفًا فى الحديث عن التعليق على معانى المصطلحات.

* * *

الفصل الثاني

العلاقات الدلالية بين المصطلحات

فى معاجم المصطلحيات عند العرب

تعرف العلاقات الدلالية (semantic relations) بما بين معانى الكلمات من ارتباط بأنواع مختلفة؛ ومن أجل ذلك تسمى أحيانًا باسم علاقات المعانى (semantic relations).

والأصل الشائع فى الدرس الدلالى أن يكون لكل كلمة معنى خاص بها مغلق عليها، وهى علاقة أحادية الدلالة (Monosemy)، التى تعرف بأنها: "اشتمال الكلمة الواحدة على معنى واحد فحسب"[(1)].

وهذه العلاقة وإن كانت هى الأصل المتصور فى علاقات الألفاظ (الدوال) بالمعانى (المدلولات)، الذى يتغير بفعل عوامل كثيرة جدًّا تأتى عليه- فإن القول بأصالة هذه العلاقة الأحادية فى علاقات المصطلحات بدلالاتها، ليس أصلًا متصورًا تجنح إلى القول به أصول الدراسة الدلالية، وإنما هو فوق ذلك أصل طبيعى لازم؛ ذلك أن أى خلط فى لغة الاصطلاح فى أى علم من العلوم- يترتب عليه أمور خطيرة تسير نحو الاضطراب فى آلة من آلات تحصيل هذا العلم أو ذاك، والتداخل فى المصطلحات قائد إلى شىء غير قليل من اضطراب المسائل والتصورات، وهو ما يشير إليه هارتمان فى معجمه[(2)] عن مصطلحات المعجمية.

ونحن نتصور أن العلاقات الدلالية أثرت بشكل ما فى ظهور عدد من معاجم المصطلحيات فى العربية التى رتبت موادها ترتيبًا علميًّا (أو موضوعيًّا)، أى التى أوردت مصطلحات كل علم فى باب مستقل، وهو تطبيق متقدم لمبدأ من مبادئ العلاقات الدلالية التى تقرر أن المصطلحات علم ما يربط بينها جميعًا نوع من القرابة لا تخفى.

---

(1) معجم المصطلحات اللغوية للدكتور البعلبكى/ 1315م.

(2) وفى هارتمان، ص95: "هى العلاقة المعنوية التى تعنى أن كلمة أو عبارة تملك معنى مفردًا"، ثم يقرر بعد ذلك أنها علاقة تندر فى المعجم العام، على أن المطلوب فى مصطلحات العلوم أن تقوم على تعيين مفهوم واحد لكل مصطلح، وهاك نص كلامه:

" but in technical terminology its desirable that a term should designate only one concept ".

وهذا التيار من معاجم المصطلحات تمثل فى مفاتيح العلوم للخوارزمى، ومقاليد العلوم المنسوب للسيوطى.

وعلى الرغم مما تقرره الدراسات الدلالية من ضرورة اعتبار أحادية المعنى فى مجالات ألفاظ العلوم؛ لأنه اعتبار لازم لما يسمى بالضبط المعرفى للمفاهيم والمسائل العلمية عبر الجهاز الاصطلاحى- فإن شيئًا ملحوظًا من التباين الاصطلاحى، أو التداخل، أو العلاقات المعنوية نشأ لأسباب مختلفة متنوعة، نالت من العلاقة الأحادية المفترضة بين المصطلحات ودلالاتها، ومن ثم ظهر عدد من العلاقات غير الأحادية فى البناء المصطلحى للعلوم المختلفة.

وقد ظهرت العلاقات التالية فى معاجم المصطلحات العربية:

1- الترادف الاصطلاحى.

2- الاشتراك الاصطلاحى.

3- التضاد الاصطلاحى.

والحق يقتضينا أن نقرر أنه مع وجود هذه العلاقات التى تؤذن -نظريًا- باحتمالات وقوع اضطراب أو تداخل أو تباين مضر بعدد من المفاهيم، فإن أصحاب هذه المعاجم اجتهدوا اجتهادًا موفقًا- إلى أبعد الحدود- فى التغلب على هذا التباين بمجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلى:

- استثمار العناية ببيان مستوى الاستعمال (usagelable)؛ للفصل بين ما يمكن أن يكون تباينًا، عن طريق ربط المفهوم بمجاله الدلالى الموسع (العلم)، أو بمجاله الدلالى المضيق (الباب أو الفصل).

- الإشارة إلى شىء من أسباب تفسير ظهور أى من هذه العلاقات فى المجالات الاصطلاحية، كما سنرى فيما بعد.

وقد كان هذان الإجراءان- مع غيرهما- حاسمين فى التقليل من مخاطر ظهور هذه العلاقات الدلالية فى مجال اللغة المختصة.

[3] 1/2 الترادف الاصطلاحى فى معاجم المصطلحات فى العربية:

يعرف الدكتور البعلبكى الترادف بأنه: (synonymy)، بما يقصد به صحة مجىء كلمة موضع أخرى فى بعض السياقات[1].

---

(1) انظر: معجم المصطلحات اللغوية/ 490، ويبدو أنه ترجمه لما فى دافيد كريستال، ص340 A dictionary of linguistics and phonetics

أو هو عبارة عن "ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها فى أى سياق"[1].

ولا يصح التسوية بين الترادف فى المعجم العام والترادف فى المعجم المختص، إلا فى بعض الأسباب التى تؤدى إلى نشوئه فقط، بمعنى أن كثافة المترادفات فى المعجم العام لا يمكن أن تقترب من كثافتها فى المعجم المختص بأى حال؛ إذ أمثلة المصطلحات المترادفة قليلة جدًّا، قياسًا بالألفاظ اللغوية المترادفة[2].

هذا بالإضافة إلى عدد قليل من الأسباب الخاصة قادت إلى ظهور الترادف الاصطلاحى، كما سيظهر لنا.

وفى معاجم المصطلحيات أمثلة لهذه العلاقة الدلالية منها ما يلى:

يقول الخوارزمى فى مفاتيح العلوم/ 52: "الظروف هى التى يسميها أهل الكوفة المحال". ففى هذا النص ما يعكس الترادف الواقع بين مصطلحى (الظروف) و (المحال)، وواضح أن فى خلفية القول بالترادف بينهما أمرين، هما:

أ- الاختلاف المذهبى الذى أحدثه، بمعنى أن السبب هو إيثار البصريين لاستعمال (الظرف)، وإيثار الكوفيين لاستعمال (المحال) فى الدلالة على مفهوم واحد.

ب- الترادف القائم أصلًا فى بنية اللفظين فى المعجم العام؛ حيث إن الظرف فى اللغة هو الوعاء، والمحل مساو له فى المعنى، وهو ما أسهم فى خلق الترادف بينهما، بعدما انتقلا مصطلحين فى مصطلحية علم النحو العربى.

ومما أورده كذلك الخوارزمى من المصطلحات المترادفة فى مصطلحية الكتابة والخراج، قوله (ص60): "التسويغ: أن يسوغ الرجل شيئًا من خراجه فى السنة، وكذلك الحطيطة والتريكة". ففى هذا التعليق الأخير المبتدئ بقوله "وكذلك" ما يعلن عن الترادف التام بين مصطلحات ثلاثة هى (التسويغ/ والحطيطة والتريكة)، ويبدو أن السر وراء هذا الترادف هو أن الترادف الواقع أصلًا بين الألفاظ فى المعجم العام انتقلت إلى المعجم المختص.

---

(1) دور الكلمة فى اللغة، وانظر: فصول فى فقه العربية/ 309، وانظر: ص135 dictionary of lexicography

(2) انظر فى هذه الأسباب: فقه اللغة للدكتور على عبد الواحد وافى/ 168، ودراسات فى فقه اللغة للدكتور صبحى الصالح/ 294، وعلم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر/ 195، والترادف للدكتور مالك لعيبى/ 50 وما بعدها، والكلمة دراسة لغوية معجمية/ 129.

ومن أمثلة الترادف التى قد تفسر بالتشبيه ما جاء فى قوله (ص235): "الكرة = معروفة، من آلات المنجمين، وبها تعرف هيئة الفلك وصورة الكواكب، وتسمى أيضًا البيضة". ففى هذا التعليق الأخير (وتسمى أيضًا البيضة) ما يدل على ترادفهما، ولعل السبب فى نشأة الترادف بين هذين المصطلحين استعمال البيضة فى معنى الكرة؛ تشبيهًا لها بالبيضة المعروفة.

ومن أمثلة المصطلحات المترادفة فى مقاليد العلوم، ونبه عليها فى التعليق على مدخل (ص64/46): "التضبيب: مد خط؛ كرأس الضاد المعجمة على ثابت نقلا، فاسد لفظًا أو معنى، أو على ضعيف أو ناقص".

ثم يقول فى المدخل التالى مباشرة (ص65/46): "التمريض: مثله". وهذه المثلية المعلق بها على معنى المصطلح (التمريض) هى أوفى علامة دالة على الترادف التام بين هذين المصطلحين فى مصطلحية علم الحديث النبوى.

وواضح أن السر فى ترادف المصطلحين هو تقارب دلالاتهما فى المعجم العام.

وقد يصرح مقاليد العلوم بلفظ الترادف (188/57): "الصداق = المال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح أو الوطء". ثم يقول فى المدخل (ص189/57): "الصدقة = ترادفه". ففى هذا التعليق على معنى مصطلح الصدقة ظهر استعمال المصطلح الدال على العلاقة الحاكمة للفظى الصداق والصدقة، بضم الدال، المتحدين فى المعنى وهو لفظ الترادف، ويبدو أن السر وراء الترادف بين هذين المصطلحين مرده إلى ورود اللفظين سلفًا فى النصوص الشرعية، سواء أكانت قرآنًا كريمًا، أو سنة نبوية مشرفة بمعنى متحد، فانتقلا ليكونا لفظين دالين على معنى متحد فى مصطلحية علم الفقه الإسلامى.

وقد ينشأ الترادف بين مصطلحين بسبب أن أحدهما مقترض من لغة أخرى، ومن أمثلة ذلك ما ورد فى مقاليد العلوم، حيث يقول فى التعليق على مدخل الفازهر (ص1461/181): "الفازهر: مثله". ويقصد بالمثلية هنا موافقة هذا المصطلح لمصطلح سابق عليه هو (الترياق1460/181)، وهو: "كل ما يحفظ صحة الروح، وقوته ليتمكن من دفع السموم". ويبدو أن السر فى الترادف بينهما هو أن لفظ الفازهر معرب عن اللغة الفارسية[1]؛ بمعنى أن وجود لفظ الترياق فى العربية انضم إليه آخر هو (الفازهر) من الفارسية؛ ليكونا معًا بمعنى متحد.

(1) فى: persion – English dictionary تعريب عن بادزهر بالمعنى الذى هنا، وانظر شفاء الغليل للشهاب الخفاجى/ 41، وآدى شير/ 14، وشرح أسماء العقار، ص316/34.

ومن أمثلة الترادف بين المصطلحات عند الجرجانى فى التعريفات قولـه (ص262/60): "الإيهـام: ويقـال لـه: التخييل أيضًا: وهو أن يذكر لفظ له معنيان: قريب وغريب، فإن سمعه الإنسان سبق إلى فهمه القريب، ومراد المتكلم الغريب". ففى هذا التعليق ينص الجرجانى على اتحاد لفظ الإيهام ولفظ التخييل فى المعنى، وهو عـين ما يسمى الترادف، ويبدو أن السر فى هذا الترادف مرده إلى ما بينهما من تقارب فى المعنى فى المعجم العام.

وقد يكون سبب تعدد الألفاظ مع تقارب معناها هـو التطـور الصـوتى، يقـول المنـاوى فى التوقيـف/ 91: "الأمد والأبد متقاربان فى التعبير عن الزمان". ويبدو أن اتحاد المخرج صوتيًّا هو السر فى هذا التقـارب الناشـئ عن الإبدال.

وفى الكليات للكفوى/ 346: "الجوهر هو: الـذات والماهيـة والحقيقـة: كلهـا ألفـاظ مترادفـة". وواضـح أن السـبب فى ذلـك راجـع إلى اتحـاد معـانى هـذه المصـطلحات فى المعجـم العـام أصـلًا قبـل انتقالهـا إلى اللغـة الاصطلاحية عند المناطقة والفلاسفة.

ومن الأسباب الشائعة وراء نشأة عدد من أمثلـة الـترادف الاصـطلاحى- اخـتلاف تسـمية التصـورات تبعًـا لاختلاف العلوم والفنون، يقول الكفوى/ 353: "الجبرية: هو اصطلاح المتقدمين وفى تعارف المتكلمـين يسـمون: المجبرة، وفى التعارف الشرعى: المرجئة". ففى هذا التعليق نحن أمام مصطلحات (ألفاظ) ثلاثة هى: أ- الجبرية. ب- المجبرة. ج- المرجئة.

ولكنها جميعًا متحدة المعنى، وسر هذا الترادف- كما يظهر من تعليق الكفوى على المعنـى- سـببه أمـران، هما: أ- اختلاف البيئات العلمية، واستقلال كل واحدة بتسمية؛ فالجبرية والمجبرة (فى علم الكلام) والمرجئة (فى علم العقيدة والشريعة).

ب- اختلاف الأزمنة؛ فالجبرية اصطلاح قديم، وغيره اصطلاح حادث.

ومن الأسباب المهمة التى قادت إلى نشأة عدد من أمثلة الترادف بين عدد من المصـطلحات- رعايـة مقـام الألوهية، أو ما يمكن تسميته بأثر العقيدة الإسلامية فى ظهور الترادف الاصطلاحى، من ذلك مـا أورده الأحمـد نكرى فى جامع العلوم/ 233، حيث يقول فى التعليق عـلى مصـطلح تجاهـل العـارف: "وسـماه السـكاكى سـوق المعلوم مساق غيره لنكتة، وقال لا أحب تسميته بالتجاهل؛ لوروده فى كلام اللـه تعالى"[1]. ففى هـذا التعليـق استعمل الأحمد نكرى مصطلحين، هما:

---

(1) فى مفاتيح العوم، للسكاكى/ 202 فى المحسنات المعنوية: "ومنه (أى التحسـين المعنـوى) سـوق المعلـوم مسـاق غـيره، ولا أحـب تسميته بالتجاهل". وقد سماه بالتجاهل من غير هذا الاحتراز فى أثناء حديثه عن تفصيل اعتبارات المسند إليه، حيـث يقـول/ 92: "وباب التجاهل فى البلاغة".

أ- تجاهل العارف، وهو المصطلح المستقر فى مصطلحية علم البديع فى البلاغة العربية.

ب- سوق المعلوم مساق غيره لنكتة، وهو المصطلح الذى لجأ إليه السكاكى بدافع تنزيهى، بديلًا عن تعبير (تجاهل العارف)؛ لوروده فى كلام الله تعالى؛ لأن مصطلح (تجاهل العارف) يحمل شبهة تطاول ضار بالاعتقاد، وبهذا تولد لدينا مصطلحان متحدان فيما يدلان عليه.

ومن أمثلة الترادف الاصطلاحى ما ذكره التهانوى فى كشاف اصطلاحات الفنون 225/1، حيث يقول: "الإظهار: هو عند الصرفيين والقراء: خلاف الإدغام؛ أى: فكه وتركه. ويسمى بالبيان أيضًا". ففى هذا التعليق على معنى مصطلح (الإظهار) ذكر لمصطلح آخر متحد معه فى المعنى، وهو عين ما يسمى بالترادف، ويبدو أن السبب فى هذا الترادف هو ما بين اللفظين أصلًا من ترادف فى المعجم العام.

وهذه الأمثلة وغيرها تثبت أن الترادف واقع عمليًّا فى المعجمية المختصة؛ لأسباب كثيرة نجملها فيما يلى:

1- قد ينشأ الترادف الاصطلاحى بسبب ترادف واقع أصلًا فى بيئة هذه الألفاظ فى اللغة العامة قبل انتقالها إلى لغة الاصطلاح، أو بسبب اختلاف الاشتقاق من جذر واحد، فتأتى مشتقات مختلفة لمعنى واحد.

2- وقد ينشأ بسبب من المجاز والاستعارة فى أحد الألفاظ، فيتطور معناه ليترادف مع لفظ آخر.

3- وقد يظهر بسبب تعريب بعض الألفاظ مع وجود ألفاظ عربية بالمعنى نفسه.

4- وقد يظهر بسبب إيثار مذهب أو مدرسة أو بيئة لمصطلح، مخالف لما عند مذهب أو مدرسة أو بيئة أخرى مع اتحاد المعنى.

5- وقد ظهر أن ثمة ترادفًا اصطلاحيًّا كان سببه الاعتبارات العقدية، ولم تلمس الدراسة أية أضرار من وجود هذا الترادف بين عدد من مصطلحات العلم الواحد لهذه الأسباب التى كان كثيرًا ما يبرزها أصحاب هذه المعاجم[1].

---

(1) انظر أمثلة أخرى للمصطلحات المترادفة: مفاتيح العلوم، ص61 (المنكسر: مال لا يطمع فى استخراجه لغيبة أهله = المتعذر = المتحير)، و62 (المفارقة/ المرافقة/ المصالحة/ المصادرة = متقاربة المعانى)، و71 (العذى = العثرى = البعل = البخس : ما تسقيه السماء)، و72 (السوانى = النواضح)، و189 (الأعداد المجسمة = وتسمى المذنبة)، و201 (تدبير الحشو = التتمة) نوع من حسابات الفقهاء. =

6- وقد يظهر بسبب من التطور الصوتى، كما فى: (الإبرية = الهبرية = عرض من أمراض الرأس تنشئ ما يشبه النخالة فيها)، كما فى مقاليد العلوم 1544/191. فهذان المصطلحان ظهرا بسبب تطور الهمزة إلى هاء.

وما كان من مصطلحات مترادفة بسبب اختلاف مذهبى أو اختلاف ناشئ عن اختلافات فى التصورات كانت تأتى دائمًا مقرونة ببيان مستواها فى الاستعمال، وتقييدها بإطارها الدلالى والمذهبى، وهو ما يقترب مما يعرف بالترادف والمقيد بسياقه

(Context dependent synonymy)

= ويبدو أن هبة الله الطبيب لم يهتم بإيراد مصطلحات مترادفة؛ لعنايته ببيان الفروق كما يظهر من عنوان معجمه (الحدود والفروق)، وإن ورد ما يوحى بترادف مصطلحى (الكلمة/ اللفظ) ل 10/ب.

وفى مقاليد الحدود، ص 50 /95+96 (البطلان = الفساد)، و52/128+129 (المزابنة = المجازفة)، و53/143+144 (السلف = السلم) و54/146+147 (القراض = المضاربة)، و62 /247+248 الواجب/ الفرض يرادفه)، و62/249 (الختم والمركب مثله)، و63/251 (النافلة/ السنة = ترادفانه يقصد: الندب)، و82/476+477 (المفعول فيه/ والظرف بمعناه)، و89/546+547 (حروف الزيادة/ وحروف الصلة ترادفها)، و90/553+554 (الأجوف = ذو الثلاثة مثله)، و90/555+556 (الناقص/ ذو الأربعة كذلك)، و91/565+566 (الواقع والمجاوز بمعناه)، و97/637+638 (التكميل/ احتراس مثله)، و99/662+663 (التشبيه المركب/ والتمثيل بمعناه)، و101/683 (التناسب/ والتوافق بمعناه)، و108/738+739 (الإغارة/ والسلخ مثلها)، و117 /851+852 (الكسبى/ والنظرى يرادفه)، و120/894+895 (المخصوصة/ والشخصية مرادفها)، و120/896+897 (المحصورة/ المسورة ترادفها)، و170/1335 (الرابى/ الكدخذاء ترادف بالتعريب)، وغير ذلك.

وفى التعريفات للجرجانى 132 /654 (الخشوع والخضوع والتواضع = بمعنى واحد)، و155/771 (السبر والتقسيم = كلاهما واحد)، و266 /1328 (المرتبة الأحدية = جمع الجمع = حقيقة الحقائق لا العماء).

وفى التوقيف للمناوى/ 111 (الباطل والفاسد والساقط = ضد الصحيح)، و347 (ذات الجنب والشوصة) بمعنى واحد، و580 (القريع = الفحل = القرم بمعنى السيد) بسبب الاستعارة، و556 (الفساد (حنفى) = البطلان (شافعى) ما كان مشروعًا بأصله غير مشروع بوصفه).

وفى الكليات للكفوى/ 290 (الإبداع/ والاختراع/ والصنع/ والخلق/ والإيجاد/ والإحداث/ والفعل/ والتكوين/ والجعل = ألفاظ متقاربة المعانى)، و58 (الإحصاء = العد)، وانظر: (الإطباق) 142 = (التفخيم) 308، و1353 (الجر "مصطلح بصرى" = / والخفض "مصطلح كوفى").

وفى جامع العلوم للأحمد نكرى/ 59 (الاختراع = الإبداع)، و633 (العنصر = الأسطقس ترادف بسبب التعريف)، و660 (العبد والأمة = الفتى والفتاة = ترادف للمشابهة)، و709 (القفاز = الكفة ترادف لاختلاف الطبقات نساء وصيادين)، و831 (المزارعة = المخابرة ترادف بسبب اختلاف بيئات إطلاقهما).

وفى كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى 89/1 (الأبرار = الإبدال)، و489/1 (التغير التدريجى = الاستمالة)، و510/1 (التمييز = المميز = التفسير = التبيين ترادف كما فى المعجم العام)، و597/1 (الجنون السبعى = المنايا ترادف بسبب التعريب)، و675/1 (الحشر/ والبعث/ والمعاد ألفاظ مترادفة)، و518/1 (ذات الجنب = الشوصة = البرسام)، و913/1 (الزنديق = الكافر ترادف بأثر التعريب)، و1191/2 (عطف النسق = عطف الحروف)، و1238/2 (العناصر = والأمهات = والاسطقسات = المواد = الأركان)، و1250/2 (الريب = والمتدارك مترادفان)، و1294/2 (القاصر = 1400/2 اللازم مترادفان بمعنى غير المتعدى).

[3] 2/2 الاشتراك الاصطلاحى فى معاجم المصطلحيات فى العربية:

يعرف القدماء المشترك اللفظى بأنه: "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"[1].

ويعرف المعاصرون الاشتراك اللفظى (polysemy) بأنه: "اشتمال دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنيين"[2].

ومن ثم فإن بإمكاننا أن نعرف الاشتراك الاصطلاحى بأنه: المصطلح الواحد الدال على تصورين مختلفين فأكثر، فى إطار مجال معرفى واحد.

ويرى هارتمان[3] فى تعليقه على مدخل (polysemy) أنه قليل الظهور فى المعجمية المختصة؛ نظرًا لطبيعة بنائها المعتمد على الوضوح الدلالى، والذى يفترض فيها أن يكون لكل مصطلح مفهوم واحد فقط.

وهو ما يؤكده الدكتور أحمد البكرى فى بحثه عن المستويات اللغوية لظاهرة اللبس، حيث يقول: "إن الغموض الدلالى لا ينشأ فقط عن الاشتراك اللفظى[4]، ومعنى العبارة- وإن أشارت إلى عوامل أخرى تسهم فى خلق اللبس، فإنها توحى- ولا شك- بأن الاشتراك اللفظى مقدم فى باب الأسباب المؤدية إلى اللبس، وهو أمر لا يصح بحال فى اللغة الاصطلاحية؛ لما ينتج عنه من اضطراب فى التصورات وخلل فى المفاهيم، ومن ثم حرصت على أحادية الدلالة.

وقد ورد عدد من أمثلة المشترك الاصطلاحى فى معاجم المصطلحيات فى العربية، وإن ورد معها- والحق يقال- ما قلل من مخاطر الاضطراب فى المفاهيم أو الخلل فى التصورات، كما سيظهر فى تحليلنا للأمثلة التالية.

وإن كنا نسبق فنقرر أن المجال الدلالى أو المعرفى من الباب أو الفصل سيكون حاسمًا فى تحديد مفهوم المصطلح ذى المعانى المتعددة على جهة التعيين.

---

(1) المزهر فى علوم اللغة 369/1،وانظر: فصول فى فقه اللغة/ 324، وتراث المعاجم الفقهية/ 283، والمعجم الأصولية فى العربية/ 285.

(2) معجم المصطلحات اللغوية للدكتور بعلبكى/ 385، وانظر: a dictionary of linguistics and phonetics (polysemy) , p 267

(3) انظر: dictionary of lexicography , p 110

(4) Levels of lingusitca mbiguity , p 364، حيث يقول: "semantic ambiguity results not only polysemy".

وثمة شكل من المنطقى أن يقول، ولكنه ليس من الاشتراك وهو وجود لفظ متعدد المعانى؛ لأنه موجـود فى علوم مختلفة، يقول الخوارزمى فى مفاتيح العلوم 17-18: "المتعة عند الفقهاء على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يتزوج الرجل بمهر يسير إلى أجل معلوم على أن ينفسخ النكاح عند انقضائه بغير طلاق، وذلك عند الشيعة جائز.

والوجه الثانى: كسوة المطلقة إذا طلقت ولم يدخل عليها.

والوجه الثالث: متعة الحج: وهى أن يتمتع إذا قضى طوافه، ويحل له ما كان حرم عليه".

ففى هذا التعليق ما ينص صراحة على إدراك الخـوارزمى لعلاقـة الاشـتراك الاصـطلاحى، بمعنـى أن تعبـير (المتعة عند الفقهاء على ثلاثة أوجه) دال على أن لفـظ (المتعـة) لـه معـان ثلاثـة مختلفـة، وهـو عـين مفهـوم الاشتراك.

والحق أن للسياق هنا دورًا حاسمًا فى منع مادة الاضطراب والخلط، وقد ظهر فى هذا التعليق ما يمنع مـن الآثار الضارة للاشتراك، وهو ما سمى قريبًا من هنا باللبس الدلالى، وهو تقييد المعنى الأول (وجـه1) بالشـيعة، والمعنى الثانى (وجه2) بباب النكاح فى فصل الطلاق، والمعنى الثالث (وجه3) بباب الحـج، فكـان هـذا التقييـد حاسمًا فى الحكم على هذا القول بانتماء هذا المصطلح بدلالاته الثلاثة إلى علاقة المشترك بأنه أمر نظرى فقـط، منتف عند التطبيق بأثر الباب المقيد لكل معنى.

وواضح أن المشترك اللفظى ظهر بسبب احتمال أصـل معنـى (متـع) لهـذه المعـانى الموزعـة عـلى الأبـواب الفقهية المختلفة، ثم كان لاختلاف المذاهب (سنة/ شيعة) أثر فى صناعة المشترك هنا[1].

---

(1) انظر أمثلة أخرى فى مفاتيح العلوم للاشتراك الاصطلاحى/ 19 (المحلل = الذى يتزوج المطلقة ثلاثًا لتحل للأول/ ثالـث داخـل فى رهان متسابقين يأخذ أن سبق ولا يغرم إن سُـبق)، 19/ (العاقلـة = العصـبة: أصـحاب الحـديث/ "أصـحاب القاتـل/ أصـحاب الرؤى" بسبب الاختلاف مذهبى).

وفى التعريفات ص562-560/114 (الحركة = خروج مـن القـوة إلى الفعـل تـدريجيًا/ شـغل حيـز/ كونـان فى أنـين فى مكـانين/ التوسط/ القطع "فى الفلسفة" بسبب اختلاف الأبواب، و123 (الحكمة = علـم يبحـث فيـه عـن حقـائق الأشـياء/ هيئـة قـوة العقل)؛ بسبب دلالة الجذر اللغوى على أصل هذه المعانى) (فى الفلسفة)، و742/150 (الروح الأعظم = السر/ الخفاء/ القلب/ الروح/ الكلمة/ الفؤاد/ الصدر/ العقل/ النفس "فى التصـوف"، و173 /857 (الصـحة = الفعـل المسـقط للقضـاء/ كـون الفعـل موافقا للشرع (عبادات) كون الفعل من حيث ترتب آثاره (معاملات) "فى الفقه")، وواضح أن الاشتراك نـاتج بسـبب اخـتلاف المعنى من باب فقهى لآخر، 22 /1462 (المكابرة = المنازعة لإلزام الخصم/ موافقة الحق بعد العلم بـه "الجـدل"، 1613/325 (الورقاء = اللوح المحفوظ/ لوح القدر/ الروح المنفوخ فى الصدور). =

ومن أمثلته عند الجرجانى فى التعريفات (1596/322): "الواجب... فى عرف الفقهاء (= الأصوليين) عبارة عما ثبت بدليل فيه شبهة العدم؛ كخبر الواحد". وهذا التعريف خاص بمصادر الأحناف وأدلتهم، وهو عند غير الأحناف ما ثبت بدليل لا شبهة فيه، فهذا الاشتراك الاصطلاحى ناشئ بسبب اختلاف المذاهب الأصولية والفقهية فى النظر إلى هذا المصطلح (الواجب).

ومن أمثلة الاشتراك الاصطلاحى الناتج عن احتمال صيغة المصطلح لمعان متعددة يقول الجرجانى فى التعريفات 1634/329 "الولى: فعيل بمعنى الفاعل: وهو من توالت طاعته من غير أن يتخللها عصيان.

أو بمعنى المفعول: وهو من يتوالى عليه إحسان الله وأفضاله". ففى هذا التعليق ورد معنيان مختلفان لمصطلح واحد بسبب احتمال صيغة فعيل فى المعجم العام لمعنى الفاعل ومعنى المفعول، ولا شك أن السياق هو الحاسم فيما بعد فى أى من المعنيين هو المراد.

ومن أمثلة المشترك الاصطلاحى ما أورده صاحب مقاليد العلوم فى التعليق على معنى مصطلح (العامى 1623/199)، حيث يقول: "العامى: من رضى من المعارف بالتقليدات ... والعامى: من لا ينخرم بافتقاده شىء من (السياسات) ... والعامى: من يساس ولا يسوس". ففى هذه التعريفات ثلاثة معان مختلفة، جعلت لمصطلح العامى دلالات متعددة تجعله مثالًا من أمثلة المشترك المصطلحى، وهو وإن كان من مصطلحية علم الأخلاق إلا أن هذه الدلالات المختلفة غير متداخلة ولا مضطربة؛ ذلك أن كل دلالة منها باعتبار مختلف، وترد فى سياق خاص، كما هو ظاهر من القيود المرتبطة بكل دلالة منها.

ومما ظهر بسبب المجاز ما أورده المناوى فى التوقيف على مهمات التعاريف[1] (ص147): "البوار: فرط الكساد، ولما كان فرطه يؤدى إلى الفساد عبر بالبوار عن الهلاك". وهذان معنيان

= ومقاليد العلوم 607/94 (الخبر "فى البلاغة" = كلام محتمل للصدق والكذب/ محتمل للتصديق والتكذيب/ كلام مفيد بنفسه/ كلام مقتضى = بصريحة نسبة معلوم إلى معلوم بالنفى والإثبات)، 609/94 (صدق الخبر = مطابقته للواقع/ مطابقته لاعتقاد المخبر/ مطابقته لظن المخبر)، و171 (دفع الطبيعة = كون الكوكب فى برج له فيه خط فى بيت أو شرف/ اتصال كوكب نهارى بآخر نهارى)، و1630/200 (الذكاء = سرعة امتداح النتائج/ المضاء فى الأمر)، و212 /1793 (الصحو = العود إلى ترتيب الأفعال/ الرجوع إلى الإحساس بعد الغيبة/ اختيار المؤلم من موافقة الحق وجدان اللذة فيه)، وغير ذلك.

(1) انظر أيضًا التوقيف/ 35 (الإجانة = إناء لغسل الثياب/ ما يحوط على الشجر) "بسبب المجاز"، و62 (الأسيف = الغضبان/ المسخر المستخدم) "بسبب المجاز"، و106 (الأيم = المرأة لا زوج لها/ الرجل الذى لا زوج له/ من لا غناء عنده) "التشبيه"، و220 (الثغر = المبسم/ الأسنان) "للمجاورة"، و240 (الجارية = أمة شابة/ كل أمة ولو كانت عجوزًا) "باعتبار ما كان"، و255 (الجنابة = إنزال المنى/ التقاء الختانين)، و281 (الحش = البستان/ الكنيف)=

نشأ أحدهما بطريق المشابهة، فنحن أمام لفظ البوار الذى هو كساد، ثم تطورت دلالاته إلى معنى الهلاك. وإن كان البوار فى أصل المعنى هلاكًا، كان معنى الكساد استعارة للمشابهة.

ومن أمثلته التى ظهرت بفعل عموم المعنى الأصلى فى الجذر اللغوى الذى انحدر منه المصطلح وبمساعدة المجاز– ما نراه من تعدد فى دلالات مصطلح المس فى لغة الفقه، يقول المناوى فى التوقيف/ 655: "المس يقال فيما معه إدراك بحاسة اللمس/ وكنى به عن النكاح/ وكنى بالمس عن الجنون/ والمس يقال فى كل ما ينال الإنسان من أذى". ففى هذه التعاريف تعدد دلالى ظاهر نتج منه- كما نرى- أن صار لمصطلح المس عدد من الدلالات، هى:

1- اللمس. 2- الجماع. 3- الجنون.

4- الأذى، وهو عين ما يسمى بالاشتراك اللفظى، ومن الاصطلاحى.

ومن أمثلة المشترك الاصطلاحى الناشئة بسبب من الاشتراك المتضمن فى دلالة اللفظ فى المعجم العام قبل استعماله مصطلحًا- ما ورد فى الكليات للكفوى فى بيان معنى (الحق)، يقول/ 391: "الحق: من لا يقبح منه فعل ... والحق يطلق على الوجود من الأعيان، وعلى الوجود الدائم، وعلى مطابقة الحكم ... وعلى الأقوال والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على الحكم المطابق للواقع". ففى هذا التعليق يتضح أن الحق مصطلح مستعمل فى عدد من الدلالات فى مجال دلالى معين، هو علم الكلام، وهو بهذا من المشترك الاصطلاحى، الناشئ عن تضمن هذه المعان فى اللفظ بحكم أصل معناه اللغوى، والسياق كاف فى بيان كل معنى من غير حدوث خلط أو اضطراب.

ومن أمثلة المشترك الاصطلاحى بسبب التطور الدلالى ما نجده فى مصطلح (الصفقة)، يقول الأحمد نكرى فى جامع العلوم/ 533: "الصفقة ضرب اليد على اليد فى البيع والصوت الحاصل

= "للمجاز"، و514 (العسيلة = قطعة العسل الجماع) "بالكناية"، و710 (النكاح = العقد/ الجماع) بطريق الكناية استقباحًا للتصريح.

وفى الكليات/ 39 (الإثبات = الحكم بثبوت الشىء/ الإيجاد/ العلم)، و246 (البضع = الجماع/ الفرج/ المهر/ الطلاق/ عقد النكاح) "بسبب المجاز وانتقال الدلالة للمجاورة"، (تعاقب تطور)، و316 (التحت = مقابل للفوق/ المنفصل)، و540 (الشخص = الجسم له حجمية/ الذات المخصوصة/ الحقيقة المعينة فى نفسها).

وفى جامع العلوم للأحمد نكرى/185 (الإهلال = رفع الصوت بالتلبية/ بدء الإحرام) "بسبب الكتابة"، و219 (البلاغة = مطابقة الكلام لمقتضى الحال/ ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ) "اشتراك باعتبارين مختلفين فى الكلام والمتكلم"، و928 (المولى = مشترك بمعنى المعتق والمعتق اسم فاعل واسم المفعول/ ابن العم/ الجار/ الناصر/ الحليف/ الأولى بالتصرف) "بسبب احتمال الصيغة الصرفية، وأصل المعنى اللغوى العام".

منه، ثم جعل عبارة عن عقد واحد، وعن العقد نفسه". ففى هذا التعليق على معنى المدخل (الصفقة) نحن بإزاء رسم له ثلاثة دلالات، هى:

1- علاقة إتمام البيع.

2- عقد واحد محدود.

3- مطلق العقد (عملية البيع).

ولا شك أن هذا التعدد ناشئ بسبب التطور الدلالى الذى أصاب الكلمة بسبب من تسمية الشىء ببعض علاماته أولًا.

ومن الأمثلة الظاهرة كذلك على الاشتراك الاصطلاحى ما ورد فى جامع العلوم أيضًا، يقول الأحمد نكرى/ 632: "العهدة: مشترك، وقد تطلق على الصك القديم، وهو ملك البائع ... وقد تطلق على العقد ... وقد تطلق على حقوق العقد؛ لأنها من ثمراته، وقد تطلق على الدرك، وهو تسليم الثمن عند استحقاق المبيع. وقد تطلق على خيار الشرط". ففى هذا التعليق نحن أمام مصطلح له خمس دلالات، لا يرد عليها اضطراب؛ بسبب ارتباط كل منها بباب بعينه، وإن انتمت جميعًا لمجال دلالى واحد.

وهذه الأمثلة تثبت أن الاشتراك حقيقة واقعة فى لغة الاصطلاح، كما تجلت فى معاجم المصطلحيات فى العربية لعوامل كثيرة، يمكن إجمالها فيما يلى:

1- كون الألفاظ من المشترك اللفظى قبل تحولها مصطلحات؛ أى أن دلالاتها العامة رشحت لاستمرار الاشتراك فى معانيها الاصطلاحية.

2- كان لاختلاف المذاهب العلمية أثر فى تعدد دلالات رسم المصطلح الواحد فى العلم الواحد.

3- كما أسهم التطور الدلالى فى خلق الاشتراك الاصطلاحى، عن طريق المجاز والانتقال بغير طريق التشبيه والاستعارة.

4- كما كان لما يسمى فى الصرف العربى بالصيغ الملبسة أثره فى نشوء الاشتراك الاصطلاحى، وهو ما يسمى فى علم الدلالة باحتمال الصيغة الصرفية لمعان متعددة، كما رأينا فى صيغة فعيل مثلًا.

5- كما كان لما يسمى بقانون اللا مساس أو (التابو) أثره فى نشوء الاشتراك الاصطلاحى؛ بسبب استقباح بعض أنواع التصريح، ولا سيما فيما يتعلق بمصطلحات الفقه الإسلامى فى باب النكاح.

ومن نافلة القول أن نقرر أن اتحاد رسم المصطلح، وتعدد دلالاته فى العلوم المختلفة أمر وارد، ولا يمكن أن يعد من الاشتراك فى شىء إلا أن يسمى اشتراكًا ظاهريًا خادعًا؛ ذلك أن شرطنا فى القول بوجود تعدد لدلالات مصطلح ما- هو وقوع هذا التعدد أو الاشتراك فى بنية مصطلحية علم واحد.

[3] 3/2 التضاد الاصطلاحى فى معاجم المصطلحيات فى العربية:

يعرف الدكتور البعلبكى التضاد (Antithetical polysemy) بأنه عبارة عن: "اشتمال الكلمة الواحدة على المعنى وضده"[1].

وإذا كان القول بضرورة نقاء اللغة الاصطلاحية من الاشتراك أمرًا لازمًا، فإن القول بضرورة نقاء اللغة الاصطلاحية من التضاد أكثر لزومًا وأهمية.

وقد وقع عدد من أمثلة التضاد الاصطلاحى فى معاجم المصطلحيات العربية كان السر وراءها فى الغالب هو احتمال صيغها للمعنيين؛ بسبب من عموم المعنى الأصلى للجذر المنحدرة منه؛ بمعنى أنه: "قد يكون المعنى الأصلى للكلمة عامًّا يتخصص[2] فى اتجاهين متضادين، وبهما تنتقل إلى لغة الاصطلاح".

ولا شك أن تأمل السياق المتمثل فى المجال الدلالى الذى تستعمل فيه أمثال هذه المصطلحات المتضادة مهم جدًّا؛ ضبطًا للتصورات والمفاهيم.

ومن أشهر أمثلة المصطلحات التى استعملت بمعنيين متضادين فى بنية علم واحد مصطلح (القرء)، يقول الخوارزمى فى مفاتيح العلوم/ 18: "القرء عند أصحاب الرأى: الحيض. وعند أصحاب الحديث: الطهر". ففى هذا التعليق نحن أمام رسم مصطلح واحد هو (القرء)، بإزائه معنيان متعاكسان، هما: 1- الحيض 2- الطهر.

وفضلًا عن نشوء هذه التضاد بسبب من اختيار مذهبى جنح فيه أهل الرأى (الأحناف) إلى اعتماد القول بكونه دالًّا على الحيض، وجنح فيه أهل الحديث إلى اعتماد القول بأنه (الطهر)- فإن احتمال اللفظ باعتبار المعنى الأصلى الذى ذهب به كل فريق إلى اتجاه خصص دلالته فى عكس اتجاه الفريق الآخر.

وهو ما التفت إليه فى تراث المعاجم الفقهية حيث جاء فيه: "أن مراده (أى التضاد) إلى تفرق كل مذهب فى اختيار رأى يجنح له، فالأصل فى دلالة الكلمة أنها دالة على مطلق الوقت، ثم

---

(1) معجم المصطلحات اللغوية/ 49.

(2) فصول فى فقه اللغة/ 336.

خصصها الشافعية بالطهر... واختار أبو حنيفة وابن حنبل ... الحيض، والمعنيـان يرجعـان إلى أصـل واحـد، هـو مطلق الجمع أو الوقت، وبتخصيص كل مذهب ناحية مضادة لغيره نشأ المصطلح فكان من الأضداد"[1].

ومـن المصـطلحات المسـتعملة فى اتجـاهين متضـادين مصـطلح (الظـن) يقـول الجرجـانى فى التعريفـات (934/187): "الظن: الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض، ويستعمل فى الشك اليقين". ففى هـذا التعليـق عـلى معنى الظن تصريح باستعماله فى الدلالة على معنيين متضادين، وواضح أن سبب هذا هو احتمال معنى أظـن المطلق الاعتقاد فيه كان بمعنى اليقين، فالتضاد ناشئ عـن مطلـق معنـى الرجحـان، ثـم يتخصـص فى اتجـاهين متضادين.

ويقول المناوى فى التوقيف/ 153: "البيع: من الأضداد، كالشراء ... ويطلق على كل بين العاقدين أنـه بـائع ومشتر". ولعل ذلك راجع إلى أن البيع دال على مطلق المبادلة، فتخصص فى اتجاهين متعاكسين، وبه نشأ القول بالتضاد فى هذا المصطلح الفقهى[2].

ويقول الكفوى فى الكليات/ 234: "البين: من الأضداد، يستعمل فى الوصل والفصل". وواضح أن سر التضـاد هنا راجع إلى احتمال البين للمعنيين؛ إذ البين بمعنى مطلق الذهاب والانضمام. وممـا ورد مـن أمثلـة فى جـامع العلوم للأحمد نكرى فى لغة الفقه فى باب المكاتب (العتـق)، يقـول (ص928): "المـولى: هـو لفـظ مشـترك بـين المعتق بالكسر والمعتق بالفتح". فهذان معنيان متضادان واردان لمصطلح واحد. وسبب ظهوره كما هـو واضـح احتمال الصيغة للمعنيين[3].

ومن أمثلته فى كشـاف اصـطلاحات الفنـون للتهـانوى (1011/1): "الشراء ... هـو مـن لغـات الأضداد"، بمعنى إعطاء الثمن وأخذه، وهما معنيان متضادان فى لغة الفقه فى باب البيوع، وسببه

(1) تراث المعاجم الفقهية/ 288، وأثر اللغة فى اختلاف المجتهدين/ 109.

(2) انظر أمثلة أخـرى فى التوقيـف/ 211 (التهجـد = نـوم سـهر)، و533 (الغـابر = مـاض وبـاق)، و588 (القفـول = سـفر رجـوع للتفاؤل)، و631 (المأتم = اجتماع النساء فى فرح وفى حزن).

وفى الكليات 246 (البضع = طلاق ونكاح).

وفى جامع العلوم/ 566 (الظن = الشك واليقين)، و968 (الواجب = الثابت بدليل قطعى والثابت بدليل ظنى "عند الأحناف") تضاد بسبب الاختلاف المذهبى.

(3) يمكن تفسيره بالاشتراك؛ لما ينضوى تحته من معان أخرى، وتصنيفه من ألفاظ الاشتراك تبعًا لحقل علم الفقه عمومًا، وتصـنيفه من ألفاظ الأضداد تبعًا لباب واحد هو باب العتق فقط.

هو عموم معنى اللفظ الأصلى الدال على مطلق المبادلة التى يمال بها، نحو الأخذ مرة والإعطاء مرة أخرى[1].

ومن الملاحظ قلة أمثلة الأضداد فى لغة الاصطلاح، وهى مسألة محمودة فى هذا الميدان، تتفق مع ما تنادى به المعجمية المعاصرة من ضرورة بناء اللغة المختصة على تخصيص معنى بعينه بإزاء كل مصطلح.

ومن أمثلة الأضداد الاصطلاحية السابقة يتضح لنا أن أسباب ظهوره يمكن إجمالها فيما يلى:

1- ورود المصطلح على هيئة صيغة صرفية ملبسة، محتملة التوجيه فى اتجاهين متعاكسين؛ مما يظهر التضاد، كما رأينا فى صيغ من مثل (فعيل).

2- ورود المصطلح من ألفاظ يحتمل معناها الأصلى -بما فيه من عموم- تخصيصه فى اتجاهين متقابلين، كما فى أمثلة (الظن) و(البيع) و(الشراء)، وغيرها.

3- ظهور التضاد بسبب من التطور الدلالى؛ بسبب من التفاؤل، أو اللا مساس.

4- ظهور التضاد بسبب اختلاف المذاهب العلمية فى التعامل مع بعض المصطلحات.

وبعد، فقد توصلت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأغراض، وكشفت عن عدد من النتائج، هى مجملة دليل مستقر عما يمكن استثماره فى إعادة النظر إلى المعجمية العربية المختصة، وفى إمكان أن تكون مدخلًا صالحًا للاستثمار المعاصر فى بناء نظرية معجمية ومصطلحية عربية، موصولة الأصول بالعلم العربى، وفيما يلى أظهر النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة:

1- كشفت الدراسة عن عدم قلة معاجم المصطلحيات فى العربية، خلافًا لبعض الدراسات المعجمية الرائدة التى استبعدتها من تاريخ المعجم العربى، لقلتها وندرتها.

2- رصدت الدراسة فى قائمة طويلة، ضمت خمسة عشر معجمًا اتفاقًا، أو سبعة عشر معجمًا فى ضوء تصنيف آخر- عكست امتدادًا زمانيًا وجغرافيًا ومذهبيًا فى العناية بالمعجمية المختصة فى تاريخ المعجمية العربية.

3- أظهرت الدراسة امتداد العناية باللغة الاصطلاحية فى مجالات معرفية متماسة مع المعجمية، فتوقفت أمام عناية ظاهرة بالمصطلحات فى مؤلفات تصنيف العلوم فى الحضارة العربية الإسلامية، فحللت أمثلة لهذه العناية فى إحصاء العلوم للفارابى

(1) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون (338/1): (البشارة = فى الخير والشر)؛ لعموم معنى البشارة فى سوق الخبر الذى تتغير منه البشرة، أو تضاد ناشئ بسبب الاستعمال المجازى فى الشر، و354/1 (البيع = إعطاء الثمن وأخذ الثمن)؛ لعموم المعنى الأصلى، و1794/2 (الوصى = الموصى والموصى له)؛ بسبب احتمال الصيغة للمعنيين.

329هـ وطبقات الأمم لصاعد الاندلسى 462هـ وإرشاد القاصد لابن ساعد الأكفانى 749هـ ومفتاح السعادة لطاش كبرى زادة 968هـ وترتيب العلوم لساجقلى زاده 1145هـ وأبجد العلوم للقنوجى 1307هـ.

4- كشفت الدراسة فى تطبيقاتها للتصنيف المعجمى عن نوع من الوحدة المعرفية فى التاريخ المعجمى، إذ صنف أصحاب معاجم المصطلحيات معاجمهم وفق نظامين، هما:

أ- المدرسة الموضوعية [المصنفة/ غير المصنفة].

ب- المدرسة الألفبائية التقليدية (التجريدى)/ النهائية (غير التجريدى).

5- عنيت الدراسة بتفصيل دراسة منهج كل معجم من معاجم المصطلحيات ومصادره.

6- وفى قسم تال، كشفت الدراسة عن توافر عدد من أصول المعجمية وفق التصور المعاصر فى هذه المعاجم، فناقشت الدراسة عناية أصحاب معاجم المصطلحيات بما يلى:

أ – دور المقدمات والملاحق فى بناء معاجم المصطلحيات العربية.

ب- العناية بالمداخل وتنسيقها وترتيبها.

ج- التنوع فى طرق شرح المعنى.

د- الكشف عن الوظائف الأساسية التى ظهرت للوفاء بها.

ومن تأمل هذه الأصول تكشف ما يلى:

1- تخلف معاجم المصطلحيات فى مجال العناية بدور المقدمة والملاحق، مع الإقرار فى الوقت نفسه بأن ثمة تطورًا إيجابيًّا لحق هذين الأصلين، كلما اقتربنا من العصر الحديث.

2- كان ترتيب المداخل فى هذه المعاجم امتدادًا للمألوف من أنظمة الترتيب فى تاريخ المعجم العربى العام، كما ظهرت عناية بما يدل على انتمائها إلى المعجمية المختصة.

3- كشفت الدراسة عن تقدم ظاهر فى باب التعليق على شكل المصطلحات، وفى باب التعليق على معانيها، بما هو متوافق مع قواعد المعجمية المعاصرة ومبادئها، وهناك تفصيلات دقيقة كاشفة عن وجوه إيجابية غالبة، وبعض وجوه سلبية سبق بيانها.

4- كما أظهرت الدراسة تقدمًا واضحًا فى عناية هذه المعاجم ببيان مستوى الاستعمال؛ مما كان له أثره المهم والإيجابى فى أدائها لوظائفها.

5- وفى مجال الطرق المستعملة فى شرح معانى المصطلحات، كشفت الدراسة تقدم طريقة الشرح بالتعريف المحكم، وهو المناسب لمثل هذا النوع من المعاجم كما تقرر المعجمية المعاصرة، كما كشفت عن عدم غياب الموضحات البصرية، وغير البصرية.

6- أظهرت الدراسة بروز الوظيفة الاصطلاحية (المعرفية) لهذه المعاجم.

7- ثم وقفت الدراسة أمام أسباب ظهور اللغة الاصطلاحية، لتقرر أنها أثر من آثار ما أحدثه الإسلام فى حركة العلم فى العربية.

8- وكشفت عن المظاهر التى حكمت ظهور المصطلحات، فناقشت مظاهر التضييق والتوسيع الدلاليين، وأثرهما فى ذلك، ثم وقفت أمام مظهر الانتقال الدلالى بغير هذين الطريقين.

9- وكشفت الدراسة عن قلة أمثلة المصطلحات التى لم يأت أمامها معان خاصة، دخلت فى علاقات ترادف واشتراك وتضاد، وقد جاءت قليلة نادرة، وهو المطلوب المقرر فى مبادئ المعجمية المعاصرة.

وفى هذا القليل النادر من المصطلحات المترادفة والمشتركة والمتضادة- ظهرت قيود تمنع من مخاطر وجود هذه العلاقات.

لقد حاول هذا الكتاب أن يعيد الثقة بما قدمته المعجمية العربية المختصة. وهى تزعم أنها درست تيارًا معجميًّا لم يلتفت إليه من قبل.

* * *

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1- أبجد العلوم، للقنوجى، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة 1420هـ = 1999م.

2- الاتجاهات الحديثة فى صناعة المعجم، للدكتور محمود فهمى حجازى، مجلة مجمع القاهرة، العدد 40، 1397هـ = 1977م.

3- إتمام الدراية لقراء النقاية، للسيوطى، مكتبة الباز، بمكة المكرمة، سنة 1405هـ = 1985م.

4- إحصاء العلوم، للفارابى، تحقيق: الدكتور عثمان أمين، مكتبة الخانجى، القاهرة، سنة 1350هـ = 1931م.

5- الإحكام فى أصول الأحكام، لابن حزم، دار الحديث، القاهرة سنة 1404هـ = 1984م.

6- التحفة القليبية فى حل الألفاظ القرآنية، للقليبى، تحقيق: الدكتور محمد محمد داود، مكتبة الآداب، القاهرة، 2002م.

7- إرشاد القاصد فى أسنى المقاصد، لابن ساعد الأكفانى، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف العبد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، سنة 1398هـ = 1978م.

8- أساس البلاغة للزمخشرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة 1985م.

9- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، للدكتور محمود فهمى حجازى، مكتبة غريب بالقاهرة، سنة 1994م.

10- أسس المصطلحية، للدكتور محمد محمد حلمى هليل، محاضرات النادى الأدبى بجدة، ع 48، لسنة 1408هـ = 1988م.

11- اصطلاحات الصوفية، للكاشانى، تحقيق: الدكتور عبد الخالق محمود، دار المعارف، القاهرة، سنة 1404هـ = 1984م.

12- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، سنة 1987م.

13- الأصول - دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوى عند العرب، للدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة 1982م.

14- الأعلام، للزركلى، دار العلم للملايين، بيروت، سنة 1392هـ = 1969م.

15- الألفاظ السريانية فى المعاجم العربية، لمار باغناطيوس إفرام، المجمع العلمى العربى، بدمشق، سنة 1948-1951م.

16- الألفاظ الفارسية المعربة، لآدى شير، دار العرب للبستانى، القاهرة، سنة 1988م.

17- أيس وليس بين العربية والسريانية: دراسة مقارنة، للدكتورة ماجدة سالم، دار الفكر العربى، القاهرة، سنة 1988م.

18- إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، لإسماعيل باشا البغدادى، إستانبول، سنة 1945هـ مصورة دار الفكر، بيروت 1410هـ = 1990م.

19- بحوث لغوية، للدكتور أحمد مطلوب، دار الفكر، عمان 1987م.

20- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطى، تحقيق: محمد أبى الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، سنة 1399هـ = 1979م.

21- بهجة العابدين بترجمة الحافظ جلال الدين، للشاذلى، تحقيق: الدكتور عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة 1419هـ = 1998م.

22- تاج العروس، للزبيدى، المطبعة الخيرية، القاهرة 1306هـ مصورة دار صادر، بلا تاريخ.

23- تاج العروس، للزبيدى، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، طبعة حكومة الكويت، 1414هـ = 1993م.

24- تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجى زيدان، مراجعة الدكتور شوقى ضيف، دار الهلال، القاهرة، بلا تاريخ.

25- تاريخ الأدب العربى، لبروكلمان، ترجمة: الدكتور عبد الحليم النجار وآخرين، دار المعارف، والهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983-1999م.

26- تاريخ الحكماء، للزورنى، تحقيق: يوليوس ليبرت، نشره: الدكتور عونى عبد الرءوف، مكتبة الآداب، 2008م.

27- تاريخ حكماء الإسلام، للبيهقى، نشره: محمد كرد على، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1409هـ = 1988م.

28- التحدث بنعمة الله، للسيوطى، تحقيق: إليزابيث مارى سارتين، تقديم: الدكتور عوض الغبارى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، بالقاهرة 2003م، مصورة عن المطبعة الحديثة بالقاهرة، 1972م.

29- تحرير القواعد المنطقية، للقطب الرازى، مصطفى الحلبى، القاهرة، 1367هـ = 1948م.

30- تحليل الخطاب، لبراوين ديول، ترجمة: الدكتور محمد لطفى الزليطنى والدكتور منير التريكى، جامعة الملك سعود، الرياض، 1418 = 1997م.

31- تراث المعاجم الفقهية فى العربية، للدكتور خالد فهمى، مكتبة إيتراك، القاهرة، سنة 2003م.

32- الترادف فى اللغة، للدكتور حاكم مالك لعيبى، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، سنة 1980م.

33- ترتيب العلوم، لساجقلى زاده، تحقيق: محمد إسماعيل السيد أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1408هـ = 1988م.

34- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدى، تحقيق: السيد الشرقاوى، ومراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، الخانجى، القاهرة، 1407هـ = 1987م.

35- تصنيف العلوم عند العرب، للدكتور أحمد عبد الحليم عطية، دار النصر، جامعة القاهرة، 1990م.

36- التصوير التوضيحى فى المخطوطات الإسلامية، للدكتور أحمد موسى، مجلة الرسالة، ع 246، لسنة 1357هـ = 1938م.

37- التطور اللغوى (مظاهره وعلله وقوانينه)، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1415هـ = 1995م.

38- التعريفات للجرجانى، تحقيق: إبراهيم الإبيارى، دار الريان، القاهرة، 1987م.

39- التعريفات للجرجانى، تحقيق: فلوجل، مكتبة لبنان، بيروت، 1978م.

40- التعريفات والاصطلاحات، لابن كمال باشا، تحقيق: الدكتور خالد فهمى، مؤسسة العلياء، القاهرة، 2009م.

41- تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية، لطوبيا العنيسى، القاهرة، 1964م.

42- تفسير الزمخشرى: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، مؤسسة الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربى ببيروت، 1407هـ = 1987م.

43- تفسير القرطبى: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987م.

44- تفسير الماوردى: النكت والعيون، للماوردى، تحقيق: خضر محمد خضر، دار الصفوة، بالقاهرة، ووزارة الأوقاف، بالكويت 1413هـ = 1993م.

45- التمهيد فى علم التجويد، لابن الجزرى، غانم قدورى حمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418هـ = 1997م.

46- التنوير فى الاصطلاحات الطبية، لابن نوح القمرى، تحقيق: وفاء تقى الدين، مجمع اللغة العربية، بدمشق، بلا تاريخ.

47- التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى، تحقيق: الدكتور عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة 1410هـ = 1990م.

48- التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوى، تحقيق: الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، 1410هـ = 1990م.

49- تهذيب اللغة، للأزهرى، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر (تراثنا)، القاهرة، 1384هـ = 1964م.

50- ثقافة الولاء (دراسات تطبيقية فى اللسانيات العربية من منظور متحيز)، للدكتور خالد فهمى، مكتبة إيتراك، بالقاهرة، سنة 2007م.

51- جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون (دستور العلماء)، للأحمد نكرى، مؤسسة الأعلمى، بيروت، 1395هـ = 1975م، مصورة طبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، بالهند 1329-1331هـ.

52- جامع العلوم فى اصطلاحات الفنون (دستور العلماء)، للأحمد نكرى، تحقيق: الدكتور على دحروج وآخرين، مكتبة لبنان، بيروت، 1997م.

53- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: الدكتور رمزى بعلبكى، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

54- جنى الجنتين فى تمييز نوعى المثنيين، للمحبى، مكتبة القدسى، القاهرة، بلا تاريخ.

55- جوامع العلوم، لابن أفريعون، مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية، القاهرة،، رقم 7 معارف عامة.

56- حاشية الجرجانى على تحرير القواعد المنطقية، للجرجانى، مصطفى البابى الحلبى، القاهرة، 1367هـ = 1948م.

57- الحث على طلب العلم والاجتهاد فى جمعه، لأبى هلال العسكرى، تحقيق: الدكتور عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، القاهرة، 1998م.

58- الحدود الطبية وغيرها، لابن هبة الله الطبيب، مخطوط بمكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم 2017/ د فلسفة، رقم التصنيف: 7333.

59- خطاب إلى طالب الصوتيات، لبالمر، ترجمة: الدكتور محمد صالح الضالع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003م.

60- خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر، للمحبى، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.

61- الخوارزمى بين مفاتيح العلوم والمصطلح العلمى، للدكتور بركات محمد مراد، مجلة جذور، مج 7 ج 14، لسنة 1424هـ = 2003م.

62- دائرة المعارف الإسلامية، لهوتسما وآخرين، ترجمة: إبراهيم تركى خورشيد وآخرين، مؤسسة الشعب، القاهرة، 1933م.

63- دراسات فى فقه اللغة، للدكتور صبحى الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، 1989م.

64- دراسات فى المعجم العربى، للدكتور إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامى، بيروت، 1987م.

65- دراسات وتعليقات فى اللغة، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1414هـ = 1994م.

66- صوتيات اللغة من الإنتاج إلى الإدراك (دراسة السمع والكلام)، للدكتور سعد مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ = 2000م.

67- الدر المنثور فى التفسير بالمأثور، للسيوطى، تحقيق: الدكتور عبد الله عبد المحسن التركى وآخرين، دار هجر، القاهرة، 1424هـ = 2003م.

68- الدعوات الكبير، للبيهقى، تحقيق: بدر عبد اللـه البر، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 1409هـ = 1989م.

69- دلالة الألفاظ، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1991م.

70- رسائل ابن كمال باشا، تحقيق: الدكتور ناصر سعد الرشيد، النادى الأدبى بالرياض، سنة 1401هـ = 1980م.

71- الزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى، للأزهرى، تحقيق: الدكتور عبد المنعم طوعى بشنانى، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1419هـ = 1998م.

72- الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية، للرازى، تحقيق: الدكتور حسين فيض اللـه الهمذانى، القاهرة، 1985م.

73- الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية، للرازى (ج2)، تحقيق: الدكتور عبد اللـه سلوم السامرائى، بغداد، 1972م.

74- سراج القلوب، للتبريزى، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف العبد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987م.

75- سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية (نشرة تعريفية) لمكتبة لبنان، بيروت، بلا تاريخ.

76- سنن الترمذى، بشرح الإمامين السيوطى والسنرى، تحقيق: الدكتور السيد محمد سيد وآخرين، دار الحديث القاهرة، 1420هـ = 1999م.

77- شرح أسماء العقار، لأبى عمران القرطبى، تحقيق: ماكس مايرهوف، المعهد الفرنسى للدراسات الشرقية، القاهرة، 1940م، مصورة المثنى، بغداد، بلا تاريخ.

78- شعر الأخطل، صنعة السكرى، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، بيروت، 1996م.

79- شفاء الغليل فى كلام العرب من الدخيل، للخفاجى، المكتبة التجارية، القاهرة، 1325هـ.

80- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى الحلبى، القاهرة، 1977م.

81- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهرى، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م.

82- الصلة فى تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، لابن بشكوال، تحقيق: السيد عزت العطار الحسينى، الخانجى، القاهرة، 1414هـ = 1994م.

83- صناعة المعجم الحديث، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، سنة 1998م.

84- الصناعة المعجمية، للدكتور إبراهيم السامرائى، دار الفكر بعمان، الأردن، سنة 1998م.

85- طبقات الأمم، لصاعد الأندلسى، تحقيق: حياة العيد بوعلوان، دار الطليعة، بيروت، 1985م.

86- ظاهرة التخفيف فى النحو العربى، للدكتور أحمد عفيفى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1417هـ = 1996م.

87- العالم والمتعلم للحكيم الترمذى، تحقيق: الدكتور رفعت فوزى والدكتور على عبد الباسط، الخانجى، القاهرة، سنة 1421هـ = 2001م.

88- العربية لغة العلوم والتقنية، للدكتور عبد الصبور شاهين، دار الاعتصام، القاهرة، 1410هـ = 1989م.

89- العربية لغة العلم والتكنولوجيا، للدكتور إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع 33، سنة 1394هـ = 1974م.

90- العلاقة بين علم اللسان وعلم المنطق عند الفيلسوف الفارابى، للدكتور مازن الوعر، مجلة جذور، 2003م.

91- العلم، للحارث المحاسبى، تحقيق: محمد العابد مزالى، الدار التونسية، سنة 1975م.

92- علم الدلالة، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1991م.

93- علم الفلك تاريخه عند العرب فى القرون الوسطى لنللينو، مكتبة الثقافة الدينية، بالقاهرة بلا تاريخ.

94- علم اللغة وصناعة المعجم، للدكتور على القاسمى، جامعة الملك سعود بالرياض، 1411هـ = 1991م.

95- العلم وآداب العالم والمتعلم، للنووى، تحقيق: عبد الله بدران، دار الخير، بيروت، 1413هـ = 1993م.

96- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائى والدكتور مهدى المخزومى، مؤسسة الأعلمى، بيروت، 1408هـ = 1988م.

97- غلط الضعفاء من الفقهاء، لابن برى، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1409هـ = 1989م.

98- الفارابى والمصطلح الفلسفى، للدكتور إبراهيم مدكور (ضمن: أبو النصر الفارابى فى الذكرى الألفية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1403هـ = 1983م).

99- الفرق بين الفرق، للبغدادى، مكتبة أنس بن مالك، القاهرة، سنة 1400هـ.

100- الفرق بين الفرق، للبغدادى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، بلا تاريخ.

101- فصول فى فقه اللغة، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى بالقاهرة، سنة 1987م.

102- الفصيح، لثعلب، تحقيق: الدكتور عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، سنة 1984م.

103- فقه اللغة، للدكتور على عبد الواحد وافى، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1988م.

104- فقه اللغة وسر العربية، للثعالبى، تحقيق: الدكتور خالد فهمى، مكتبة الخانجى، القاهرة، سنة 1998م.

105- فقه اللغة وسر العربية، للثعالبى، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مكتبة الحلبى، القاهرة، سنة 1392هـ = 1972م.

106- فلسفة اللغة عند الفارابى، للدكتورة زينب عفيفى شاكر، دار قباء، القاهرة، 1988م.

107- فى اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومثاقفات)، للدكتور سعد مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، سنة 1425هـ = 2004م.

108- فى النص الأدبى دراسات أسلوبية إحصائية، للدكتور سعد مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، سنة 1422هـ = 2002م.

109- القاموس المحيط، للفيروزآبادى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1397هـ = 1977م.

110- قصد السبيل فيما فى اللغة العربية من الدخيل، للمحبى، تحقيق: الدكتور عثمان محمود الصينى، مكتبة التوبة، بالرياض، 1415هـ = 1994م.

111- قضايا فى علم اللغة التطبيقى، لميشيل مكارثى، ترجمة: عبد الجواد توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، سنة 2005م.

112- الكافى فى العروض والقوافى، للتبريزى، تحقيق: الحسانى حسن عبد الله، مكتبة الخانجى بالقاهرة، 1969م.

113- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ = 1998م.

114- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى، تحقيق: الدكتور رفيق وآخرين، مكتبة لبنان، بيروت، 1996م.

115- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، لحاجى خليفة، إستانبول، سنة 1945م، مصورة دار الفكر، بيروت، 1410هـ = 1990م.

116- الكلمة (دارسة لغوية معجمية)، للدكتور حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م.

117- الكليات، للكفوى، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصرى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ = 1997م.

118- لحن العوام، للزبيدى، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، الخانجى، القاهرة، 1420هـ = 2000م.

119- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، 1414هـ = 1994م.

120- اللسان والإنسان (مدخل إلى معرفة اللغة)، للدكتور حسن ظاظا، دار الفكر العربى، القاهرة، 1970م.

121- اللسانيات الاجتماعية عند العرب، للدكتور هادى نهر، دار الأمل، الأردن، 1998م.

122- لطائف الإعلام فى إشارات أهل الإلهام، للكاشانى، تحقيق: سعيد عبد الفتاح، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995م.

123- اللغة العربية فى الهند عبر العصور، لخورشيد أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008م.

124- اللغة العربية كائن حى، لجرجى زيدان، دار الجيل، بيروت، 1998م.

125- لغة العلم فى الإسلام، للدكتور إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع 29، سنة 1392هـ = 1972م.

126- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، سنة 1987م.

127- المخطوطات الألفية، للدكتور يوسف زيدان، كتاب الهلال، القاهرة، العدد 646، سنة 2004م.

128- مدخل إلى علم اللغة (المجالات والاتجاهات)، للدكتور محمود فهمى حجازى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005م.

129- مدخل إلى فهم اللسانيات، لروبير مارتان، ترجمة: الدكتور عبد القادر المهيرى، المنظمة العربية للترجمة، 2007م.

130- المرصع فى الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات لابن الأثير، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائى، دار الجيل، بيروت، ودار عمار بالأردن، 1411هـ = 1991م.

131- المزهر فى علوم اللغة، للسيوطى، تحقيق: محمد جاد المولى وآخرين، دار التراث، القاهرة، 1958م.

132- المستشرقون، لنجيب العقيقى، دار المعارف، القاهرة، 1983م.

133- المستشرقون ونشر التراث، للدكتور على بن إبراهيم النملة، الرياض، 1424هـ = 2003م.

134- مشكلة الأفكار فى العالم الإسلامى، لمالك بن نبى، دار الفكر المعاصر، بيروت ودمشق، 1413هـ = 1992م.

135- مشكلة الثقافة، لمالك بن نبى، دار الفكر، بيروت، 1420هـ = 2000م.

136- المصباح المنير، للفيومى، نشره: الدكتور عبد العظيم الشناوى، دار المعارف، القاهرة، سنة 1970م.

137- المصطلح العلمى عند العرب (تاريخه ومصادره ونظريته)، للدكتور محمد حسن عبد العزيز، القاهرة، 1420هـ = 2000م.

138- المصطلحية (مقدمة فى علم المصطلح)، للدكتور على القاسمى، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1985م.

139- المعاجم الأصولية فى العربية، للدكتور خالد فهمى، مكتبة إيتراك، القاهرة، 2005م.

140- معاجم الأبنية فى العربية، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، سنة 1415هـ = 1995م.

141- المعاجم الثنائية ذات المداخل العربية، للدكتور خالد فهمى، ضمن أعمال المؤتمر الدولى للغات المتخصصة، جامعة حلوان 2004م.

142- المعاجم عبر الثقافات، لهارتمان، ترجمة الدكتور محمد محمد حلمى هليل، جامعة الكويت، 2004م.

143- المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث، للدكتور محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، بيروت 1385هـ = 1966م.

144- معاجم المصطلح الصوفى فى ضوء البحث المعجمى الحديث، دار الوفاء، مصر، سنة 1989م.

145- معاجم الموضوعات فى ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، بالإسكندرية، 2002م.

146- المعجمات العربية المتخصصة، للدكتور إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، العدد 1394هـ = 1974م.

147- المعجمات العربية وموقعها بين المعجمات العالمية: تعقيب على بحث الدكتور سعد مصلوح (ضمن أعمال ندوة تاج العروس، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، بالكويت، 2003م).

148- المعجم التاريخى للغة العربية (وثائق ونماذج)، للدكتور محمد حسن عبد العزيز، دار السلام، القاهرة، 1429هـ = 2008م.

149- المعجم العربى الأساسى، للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاروس، 1420هـ = 1999م.

150- المعجم العربى الأساسى للناطقين بالعربية ومتعلميها (دراسة وصفية نقدية)، لفاطمة العازمى، جامعة الكويت، 2002م.

151- المعجم العربى الجديد (المقدمة)، لهادى العلوى، دار المدنى، بدمشق، 2003م.

152- المعجم العربى - بحوث فى المادة والمنهج والتطبيق، للدكتور رياض زكى قاسم، دار المعرفة، بيروت، سنة 1407هـ = 1987م.

153- المعجم العربى- نشأته وتطوره، للدكتور حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، سنة 1988م.

154- المعجم الفلسفى، لمجمع اللغة العربية، القاهرة، 1986م.

155- المعجم اللغوى العربى مادة ومنهجًا وتاريخًا، للدكتور عبد المنعم النجار، القاهرة، 1998م.

156- معجم المصطلحات الطبية، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1990م.

157- معجم المصطلحات اللغوية، للدكتور رمزى منير بعلبكى، دار العلم للملايين، بيروت، سنة 1990م.

158- معجم المصطلحات المكتبية، للدكتور محمد أمين البنهاوى، دار الشروق، جدة، 1979م.

159- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بلا تاريخ.

160- معجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية، القاهرة، 1405هـ = 1985م.

161- معجم علوم المكتبات والمعلومات، للدكتور ياسر يوسف عبد المعطى والدكتورة تريسا لشر، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، 2003م.

162- المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، للدكتور على القاسمى، مكتبة لبنان، بيروت، 2003م.

163- المعجمية - مقدمة نظرية ومطبقة مصطلحاتها ومفاهيمها، للدكتور محمد رشاد الحمزاوى، مركز النشر الجامعى، تونس، 2004م.

164- معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، للدكتور محمد عمارة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1997م.

165- مفاتيح العلوم، للخوارزمى، تحقيق: فان فلوتن، تقديم: الدكتور محمد حسن عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2004م.

166- مفتاح العلوم، للسكاكى، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت، بلا تاريخ

167- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبرى زاده، تحقيق: الدكتور كامل بكرى وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1968م.

168- المقارنة والتخطيط فى البحث اللسانى العربى، للدكتور عبد القادر الفاسى الفهرى، دار توبقال، بالدار البيضاء، المغرب، 1993م.

169- مقالات الإسلاميين، للأشعرى، تحقيق: هيلموت ريتر، مصورة الهيئة العامة لقصور الثقافة، 1421هـ = 2000م عن طبعة فرانز شتاينر سنة 1400هـ = 1980م.

170- مقاليد العلوم فى الحدود والرسوم، المنسوب للسيوطى، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004م.

171- مقدمة فى المصطلحية، لهربيرت بيشت وجنيفرد راسكار، ترجمة: الدكتور محمد محمد حلمى هليل، جامعة الكويت، 2000م.

172- مقدمة لدراسة التراث المعجمى العربى، للدكتور حلمى خليل، مكتبة المعرفة الجامعية، 2003م.

173- من أجل التغيير، لمالك بن نبى، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودمشق، 1416هـ = 1995م.

174- من قضايا المعجم العربى قديمًا وحديثًا، للدكتور محمد رشاد الحمزاوى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، 1986م.

175- المهذب فيما وقع فى القرآن من المعرب، للسيوطى، تحقيق: الدكتور التهامى الراجى الهاشمى، طبعة حكومة المملكة المغربية، وحكومة دولة الإمارات، بلا تاريخ.

176- موسوعات العلوم العربية، لأحمد تيمور باشا، المركز العربى للبحث والنشر بالقاهرة، 1983م، مصورة طبعة الأميرية بالقاهرة، 1308هـ.

177- نحو وعى لغوى، للدكتور مازن مبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ = 1985م.

178- النقد الثقافى، قراءة فى الأنساق الثقافية العربية، للدكتور عبد الله الغذامى، المركز الثقافى للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2001م.

179- النقاية، للسيوطى، دار الباز بمكة المكرمة، 1405هـ = 1985م.

180- هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادى، إستانبول 1945م، مصورة، دار الفكر، بيروت، 1410هـ = 1990م.

181- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمـان، لابـن خلكـان، تحقيـق: الـدكتور إحسـان عبـاس، دار الثقافـة، بيروت، 1968م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Ahmed El-Bakri, (Fall,1983) levels of linguistic ambiguity,Arab Journal for the humanistics, issue no 12, v 3.

2- Arthur Jeffery, (1938) The Foreign Vocabulary of the Quran orental Instiule , Baroda.

3- Davicd Crystal , (1992)A dictionary of linguistics and phonetics , Great Britain.

4- Hartman, (1983) Lexicography: principles and practice , Academic , Press , London.

5- Hartman and Gregory James , (1998) Dictionary of lexicography , London and New York.

6- Hatsh and Brawn, (1995) Vocabulary , semantics and language , Cambridge univ press.

7- Lehman, (1966) Historical linguistics an introduction_,_Colucta.

8- Stemgass (1975) Persian-English Dictionary , Beirut.

9- Ullman, (1957) The principles of semantics , Great.

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	5
معاجم المصطلحيات فى العربية: النشأة والمنهج	7
المقدمة	8
الباب التمهيدى: معاجم المصطلحيات فى العربية: نشأتها وتراثها	15
الفصل الأول: معاجم المصطلحيات عند العرب: نشأتها وتاريخ التأليف فيها	16
الفصل الثانى: معاجم المصطلحيات فى العربية : دراسة توثيقية إحصائية	23
الباب الأول: مناهج العلماء العرب فى تأليف معاجم المصطلحيات فى العربية	35
الفصل الأول: المصطلحيات فى غير معاجم المصطلحيات فى العربية	36
الفصل الثانى: معاجم المصطلحيات فى العربية (دراسة فى المنهج والمصادر)	59
معاجم المصطلحيات فى العربية : دراسة فى المعجمية	153
الباب الثانى: صناعة معاجم المصطلحيات فى العربية (فى ضوء أصول صناعة المعجم الحديث)	153
تمهيد	154
الفصل الأول: دور المقدمات والملاحق فى بناء معاجم المصطلحيات فى العربية	156
الفصل الثانى: المداخل فى معاجم المصطلحيات فى العربية	167
الفصل الثالث: التعليق على المعنى فى معاجم المصطلحيات فى العربية	207
طرق شرح المعنى الثانوية في معاجم المصطلحيات العربية	267
الفصل الرابع: وظائف معاجم المصطلحيات فى العربية	281
الباب الثالث: قضايا الدلالة فى معاجم المصطلحيات عند العرب	287
مدخل	288
الفصل الأول: عوامل التطور الدلالى ومظاهره وأثرها فى ظهور معاجم المصطلحيات عند العرب	289
الفصل الثانى: العلاقات الدلالية بين المصطلحات فى معاجم المصطلحيات عند العرب	305
المراجع	322

* * *